Sociology

مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العـدد 17 مارس 2021

V.R33616
ISSN 2568-6739

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا

ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

مارس 2021

الـــعـــدد السابع عشر (17)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

رئيس التحرير

الدكتور بحري صابر

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.

هيئة التحرير

أ.د برزان ميسر حامد الحميد، جامعة الموصل، العراق.
د. بضياف عادل، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.
د. بن عطية ياسين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.
أ. شلابي وليد، جامعة بسكرة، الجزائر.
أ. شيخاوي صلاح الدين، جامعة بسكرة، الجزائر.
أ. طلعت حسن حمود، جامعة صنعاء، اليمن.
أ. طيبي عبد الحفيظ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف02، الجزائر.
أ. محمد عبد الحميد محمد إبراهيم، جامعة بني سويف، مصر.
أ. محمد محمود علي إبراهيم، مجلة الحدث الإقتصادي، مصر.

الهيئة العلمية والاستشارية.

- أ.د أسعد حمدي محمد، جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستنان، العراق.
- أ.د بوعامر أحمد زين الدين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- أ.د خليفة قرطي، جامعة البليدة 02، الجزائر
- د. سمية بوشنتوف، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د.ادم محمد حسن ابكر كبس، جامعة نيالا، السودان.
- د.إسعادي فارس، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- د.آسيا الواعر، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
- د.العيد وارم، جامعة برج بوعريريج، الجزائر
- د.الواعر حسينة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.بن عزوز حاتم، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.
- د.بوعطيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.بوعطيط سفيان، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.تومي الطيب، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د.جلال مجاهد، جامعة الأزهر، مصر.
- د.جهاد محمد حسن الهرش، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
- د.حازم مطر، جامعة حلوان، مصر.
- د.حاكم موسى عبد خضير الحسناوي، جامعة بغداد، العراق
- د.حسان سرسوب، جامعة الجزائر 02، الجزائر
- د.خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رحال سامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- د.رشيدي السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رمضان عاشور، جامعة حلوان، مصر.
- د.زهير عبد الحميد حسن النواجحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
- د.سامية ابراهيم احمد الجمل، جامعة مصراته، ليبيا.
- د.سعد عزيز، وزارة التعليم، قطر
- د.سليمان عبد الواحد يوسف، جامعة قناة السويس، مصر.
- د.صبري بديع عبد المطلب، جامعة دمياط، مصر.
- د.صيفور سليم، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
- د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج، تونس.
- د.عتوتة صالح، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر
- د.عصام محمد طلعت الجليل، جامعة أسيوط، مصر.
- د.فاطمة المومني، جامعة قفصة، تونس.
- د.فكري لطيف متولي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- د.فوزية بلعجال، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
- د.قصي عبد الله محمود إبراهيم، جامعة الإستقلال، فلسطين.

- د.لعريبي نورية، جامعة الجزائر 02، الجزائر
- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.مدور ليلى، جامعة باتنة 01، الجزائر
- د.معن قاسم محمد الشياب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.مليكة حجاج، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر
- د.ميلود الرحالي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، المغرب
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.
- أن يكون المقال في حدود 30 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط 12 simplified Arabic للملخص العربي و 12 Times New Roman للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.15بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 X 23.5).
- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس.
- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر، كما أن المجلة غير ملزمة بالرد على المقالات التي لا تستوفي شروط النشر.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- لا تتحمل المجلة مسؤولية عدم إحترام الباحث الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي وتتخذ إجراءات صارمة في حق كل من ثبت عدم إحترامه ذلك.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

بعد جهد جهيد تصدر مجلة العلوم الإجتماعية في عامها الرابع وفي عددها السابع عشر ضمن إصدرات المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين، وهي بذلك تؤكد أن المسيرة العلمية لا تزال مستمرة وأن الخطوات التي خطتها من قبل ترسم في ظل كل عدد هدف تصبو لتحقيقه.

إن الأبحاث المنشورة ضمن أعداد المجلة تؤكد تلك الدقة التي نحاول توخيها بالرغم من كثرة الضغوطات خاصة وأن المجلة اليوم أضحت قبلة للكثير من الباحثين والناشرين من مختلف دول العالم وهو شرف ووسام يعلق على جبين كل القائمين على المجلة ويزيدنا فخرا بعد صدور كل عدد يضاف لحقل المعرفة العلمية التي تبقى منارة كل باحث في مجالات العلوم الإنسانية والإجتماعية وكل العلوم المجاورة لها.

لقد كان من بين أهم الأهداف التي تم رسمها منذ إنشاء المجلة ولغاية اليوم هو الحرص على إتاحة الفرصة للباحثين الجادين للنشر العلمي لتشكل بذلك المجلة حلقة وصل بين الباحث والقارئ مما يتيح فرصة التلاقي بين الطرفين لتعميم الإستفادة.

ودائما نقف وقفة إحترام وشكر لكل القائمين على المجلة من مختلف الهيئات التي تساهم بجهودها لإصدار العدد في كل مرة.

الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 17 مارس 2021

فهرس المحتويات

صفحة

الأسباب المؤدية للإجهاض بالسودان (دراسة حالة ولاية نهر النيل)
د. إيمان محمود إبراهيم عبده،.....10.
البرامج الاجتماعية وإشكالية محاربة الفقر في المغرب

أ.علي اكو، أ.محمد اوعلا،.....31.

التنمية الجهوية والمحلية في تونس: نتائج دراسة ميدانية
د.عادل بوسنينة،.....46.
تطور النسق القيمي للمنظمة و رهانات البناء الاجتماعي
د. الأمـــين بلخـــــير،.....73.
الثقة السياسية بين المواطن والحكومة دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف شرائح المجتمع العراقي

أ.د حمدان رمضان محمد الخالدي، د. سعد طلب عبد الحماد الجنابي،.....88.
سيدي لخضر بن خلوف كشخصية كاريزمية وأثرها على المعتقد الشعبي
أ.خديجة بغدادي، أ.نسيمة قلو،.....127.

الدراســـات المونوغرافـيــة لمؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي

د. محمد الحبيب الخضراوي، .....140.

الصرع من الدماغ إلى الدماغ بين تمثلات المجتمع ومضمون المفهوم

أ.فرح الهواري، أ.بنعيسى زغبوش، أ.زهير سويرتي،.....171.

المرأة و إغوائية الجسد: عودة الجلباب في الوسط الجامعي والإغراء عن طريق حجب الجسد – دراسة ميدانية لعينة من الطلبة

أ. كرايس الجيلالي، أ. رقاد الجيلالي، أ. مريم بعيش،.....188.

فــاعليـة برنامج تدريبي مقتــرح لمديــري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية اليمنية في ضوء احتياجاتهم التدريبية

د.فيصل عبد الله علي العضيلي الضياني،.....206.

دور برنامج كابدال في تفعيل مساهمة المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر

د. سمير كيم، أ.وهيبة كواشي،.....227.

واقع التمكين الإداري للقيادات الوسطى التربوية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان

د.رضية بنت سليمان الحبسية،.....242.

الأسباب المؤدية للإجهاض بالسودان (دراسة حالة ولاية نهر النيل)
Causes Leading To Abortion in Sudan(A Case Study of the Nile River State)

د. إيمـــان محمود إبراهيـم عبده، أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة وادي النيل- السودان

ملخص: تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة موقف الولاية من تعرض النساء للإجهاض ومعرفة الأسباب المؤدية له والعلاقة بين التعرض للإجهاض وبعض المتغيرات الأخرى. تم الحصول علي بيانات الإجهاض من وزارة الصحة بولاية نهر النيل (خلال الأعوام 2012م – 2016م). استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للبيانات حيت تم وصف البيانات باستخدام الجداول الاقتران والأشكال البيانية كما تم تحليل البيانات باستخدام مربع كاي. توصلت الدراسة إلي أنه توجد علاقة معنوية بين المحلية وأعمار النساء اللاتي أجهضن كما أن غالبية النساء اللاتي أجهضن يقطنون محليات شندى والدامر وعطبره وأكثر الفئات العمرية تعرضاً للإجهاض هي الفئة العمرية (25– 44) عاماً. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة وتوفير المراكز الصحية التي تهتم بالصحة الإنجابية وعمل المزيد من الدراسات في موضوع الإجهاض.

الكلمات المفتاحيه: الإجهاض الآمن، الإجهاض التلقائي، الإجهاض المتعمد، الحمل العنقودي، العوامل الوراثية.

Abstract: The study problem is to know the state's position on women's exposure to abortion, the causes leading to it, and the relationship between exposure to abortion and some other variables. Data on abortion were obtained from the Ministry of Health in the River Nile State during the years (2012-2016). In this research, the descriptive and analytical method of data was used where the data were described using conjugation tables and graphical shapes, and the data was analyzed using chi-square. The study found that there is a significant relationship between the locality and the ages of women who have aborted, and that the majority of women who have aborted live in the localities of Shendi, Damer and Atbara, and the most vulnerable age group is the age group (25-44) years. The study recommended that there is a need to pay attention to maternal

and childhood health, to provide health centers that deal with reproductive health, and to conduct more studies on the subject of abortion.
Key words: spontaneous abortion, safe abortion, induced abortion, molar pregnancy, genetic factors.

خلفية الدراسة:

الإجهاض هو فقدان الحمل بصوره تلقائية قبل الأسبوع العشرين من الحمل. كلنا يعلم بأن فرحة الزوجين الجديدين تزيد بسماع خبر حمل الزوجة، وينتظر كل المحيطين من الأهل والأحباب سماع مثل هذه الأنباء السارة، إلا أن الفرحة لا تكتمل نتيجة سقوط الحمل أو الإجهاض. ويمكن أن يتكرر هذا الأمر ليصبح مشكلة الإجهاض المتكرر، وتعرف فترة الحمل الطبيعية بأنها المدة التي يكتمل فيها نمو الجنين، ومدة الحمل الصحيحة في حدود 9 شهور أو 36 أسبوعاً.أما في حالة حدوث الإجهاض فيتم فقدان الحمل قبل مرور 23 أسبوعاً. على الصعيد العالمي، كان هناك ما يقرب من 25 مليون حالة إجهاض غير مأمون (45٪ من إجمالي حالات الإجهاض) كل عام في الفترة بين عامي 2010 و2014، وفقا لدراسة جديدة أجرتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع معهد غوتماشر ونُشِرت اليوم في مجلة لانست. وحدثت غالبية حالات الإجهاض غير المأمون، أي 97% منها، في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (منظمة الصحة العالمية ومؤسسة غوتماشر، سبتمبر2017). فى السودان هنالك (555)حالة إجهاض بحوادث النساء والتوليد بمستشفى الخرطوم خلال ثلاثة أشهر فقط (وزارة الصحة الإتحاديه، 2020م)

مشكلة الدراسة:

بالرغم من تقدم العلم والتطور التكنولوجي في مختلف القطاعات وأهمها القطاع الطبي والدوائي إلا أن الإجهاض يعد من المشاكل التي تؤرق المرأة الحامل أو المرأة المتزوجة عموما وقد يكون سبباً في تعاستها الزوجية وتدمير حالتها النفسية لاسيما وأن معظم حالات الإجهاض تكون غير واضحة الأسباب، لذلك تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الوقوف علي الأسباب المؤدية لهذا الإجهاض ومعرفة ما إذا كان السكن والعمر يؤثران على الإجهاض أم لا علي أمل أن تساعد الجهات المختصة والنساء المتزوجات في التخفيف من حدوثه في هذه الولاية على وجه الخصوص والسودان على وجه العموم.

أهمية الدراسة: تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين:

أهمية علمية: تعود الأهمية العلمية للدراسة إلى محاولة الباحث لمعرفه الأسباب الفسيولوجية وأي أسباب أخرى يمكن أن تؤدي للإجهاض أو تؤثر عليه كالسكن والعمر بغرض مساعدة المختصين في إيجاد حلول للحد من هذا الإجهاض.

أهمية عملية: تأتى أهمية هذه الدراسة العملية في اعتماد المزيد من حملات التوعية الصحية للنساء المتزوجات والحوامل وذلك لمساعدتهن للحد من هذه المشكلة وكيفية العلاج منها وكذلك الوقوف على أكثر الفئات العمرية تعرضاً للإجهاض وما إذا كان لمكان السكن أو المحلية أثر في حدوث هذا الإجهاض.

فروض الدراسة: تبنى هذه الدراسة علي عدة فروض هي :

-حالات الإجهاض بالولاية في ازدياد مستمر عبر السنوات.

-لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين العمر وحدوث الإجهاض.

-لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين السكن أو المحلية وحدوث الإجهاض.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

-معرفة الأسباب المؤدية للتعرض للإجهاض بالولاية.

-كيفية الحد من الإجهاض وتوعية الأمهات بأضراره وكيفية العلاج منه.

-معرفة أكثر المحليات تعرضاً للإجهاض بالولاية.

-الكشف عن أكثر الفئات العمرية تعرضاً للإجهاض بالولاية.

منهجية الدراسة: تعتبر هذه الدراسة دراسة تحليليه إحصائية استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات المتوفرة حيث تم وصف البيانات باستخدام جداول الاقتران والأشكال البيانية ومربع كاي وذلك باستخدام برنامج SPSS.

مجتمع الدراسة: ولاية نهر النيل هي احدي ولايات السودان الثمانية عشر تحدها من الشمال جمهورية مصر العربية ومن الشرق ولايتي كسلا والبحر الأحمر ومن الجنوب ولاية الخرطوم ومن الغرب الولاية الشمالية. تحدها من الشمال جمهورية مصر العربية ومن الشرق ولايتي كسلا والبحر الأحمر ومن الجنوب ولاية الخرطوم ومن الغرب الولاية الشمالية. تبلغ مساحتها 122.123 كم وعدد سكانها 534.1.027 نسمة بتعداد العام 2008م. (الجهاز المركزي للإحصاء لولاية نهر النيل : مكتب التعداد القومي).

الأدوات الإحصائية: بلغ حجم مجتمع الدراسه وهو سكان ولاية نهر النيل 1,429,513 نسمه (إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء بولاية نهر النيل 2016م) تم الحصول على بيانات

الدراسة من مصادر ثانوية مأخوذة من وزارة الصحة ألإتحاديه وهى عينه كليه تشمل جميع النساء اللاتي أجهضن بالولاية خلال الفترة من 2012 _ 2016م هي الفترة التي رأينا أن البيانات فيها شبه مكتملة ودقيقه.

الدراسات السابقة:

دراسة غيلدا سيدغ وآخرون بمعهد غوتماشر(2015) بعنوان (تصنيف مأمونية الإجهاض). هدفت هذه الدراسة والتي نُشِرت في مجلة لانسيت إلى إيجاد تقديرات بشأن حالات الإجهاض المأمون وغير المأمون على الصعيد العالمي. ولأول مرة، تشمل الدراسة تصنيفات فرعية لفئة الإجهاض غير المأمون تفصل بين الإجهاض القليل المأمونية أو الأقل مأمونية. وقد تم إجراء ما يقرب من 55% من جميع حالات الإجهاض في الفترة من عام 2010 إلى عام 2014 بأمان تام، وكان ما يقرب من ثلث حالات الإجهاض (أي 31٪) مصنفاً باعتبارها "قليلة المأمونية"،وكانت الوفيات الناجمة عن مضاعفات الإجهاض غير المأمون على أشدها في الأقاليم التي تحدث فيها معظم حالات الإجهاض في ظل أقل الظروف مأمونية. ووجد أن هناك العديد من الأسباب لذلك مثل انفصال المشيمة عن جدار الرحم وعدم كفاءة عنق الرحم والحمل خارج الرحم والتوتر النفسي والضعف العام والعدوى وأمراض الغدد وسوء التغذية والمشيمة المتقدمة ووجود المشيمة على فتحة عنق الرحم وتسمم الحمل وفي حالات كثيرة يكون سبب الإجهاض بعض التشوهات الخلقية في الجنين. أوصت الدراسة بأن عمليات الإجهاض إن وجدت يجب أن يتم إجراءها بواسطة عامل صحي مدرب باستخدام إحدى الطرق التي توصى بها منظمة الصحة العالمية بما يتناسب مع مدة الحمل.

دراسة مجموعة الأطباء النفسيين بالكلية الملكية بالمملكة المتحدة Advice & Aid Pregnancy Centers (آب / أغسطس 2008) بعنوان "متلازمة ما بعد الإجهاض. هدفت الدراسة لمعرفة الآثار السلبية النفسية المترتبة على الإجهاض والتي تسمى "متلازمة ما بعد الإجهاض." وهى عبارة عن الآثار العاطفية و المشاعر التالية للإجهاض والتي أصبحت أكثر شيوعا من الآثار الجانبية الجسدية بحيث سميت هذه الحالة باسم متلازمة. في فترة ما بعد الإجهاض مباشرة، غالباً ما تبلغ المرأة عن شعورها بالراحة ومع ذلك تشير الدراسات إلى أن الآثار النفسيّة يمكن أن تكون أكثر عمقاً وخاصة عند النساء اللواتي لا يملكن أطفال بالمقارنة مع النساء اللواتي أنجبن من قبل، وتكون نسبة الوفاة وخاصة الانتحار عندهن أكبر. توصلت الدراسة إلى أن الإجهاض يؤثر على كل شخص بشكل مختلف فالبعض يُصاب بصدمات نفسية وآخرون لا يشعرون بشيء أثناء الإجهاض وفي السنوات اللاحقة، ونظرًا لأن كل شخص يختلف عن الآخر، فإن ردود فعلهم بسببه تكون متباينة. حيث يجد بعض الذين عانوا من المشاعر السلبية أن هذه المشاعر تزول مع الوقت أما آخرون فيواجهون صعوبة أكبر في التغلب عليها مع تقدّم الوقت.

دراسة علا رياض كاظم (2019) بعنوان(تأثير بعض العناصر المعدنية مع ملحقاتها في حدوث الإجهاض المتكرر لدى النساء العراقيات) هدفت الدراسة لمعرفة بعض أسباب الإجهاض المتكرر واشتملت الدراسة على 30 حامل لديها إجهاض فائت أو متكرر واستنتجت الدراسة أن ارتفاع نسبة العناصر المعدنية الثقيلة في دم الأم الحامل يؤدى إلى الإجهاض المتكرر وأن النقص في بعض العناصر الأساسية قد يؤدى إلى الإجهاض لذلك أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتغذية الجيدة للأم الحامل وتوفير كميات مناسبة من المعادن في جسم الأم الحامل.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنهم جميعا يسعون لمعرفة الأسباب المؤدية للإجهاض فمثلاً دراسة غيدا سيدغ وآخرون بعنوان(تصنيف مأمونية الإجهاض) تسعى إلى تصنيف ومعرفة الأسباب المؤدية للإجهاض غير المأمون كذلك الدراسة الثالثة بعنوان (تأثير بعض العناصر المعدنية مع ملحقاتها في حدوث الإجهاض المتكرر لدى النساء العراقيات) تسعى لمعرفة أسباب الإجهاض المتكرر كذلك تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في محاولة معرفة الآثار المترتبة على الإجهاض سواء كان الإجهاض الغير مأمون كما في الدراسة الأولى أو متلازمة ما بعد الإجهاض كما في الدراسة الثانية ولكن تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها أخذت عينه كليه لكن النساء اللاتي أجهضن ومسجلات لدى سجلات وزارة الصحة بولاية نهر النيل وتحليلها لمعرفة أثر كل من السكن والعمر على حدوث حالات الإجهاض بالولاية كمحاوله لمعرفة ما إذا كان العمر والسكن يعدان من الأسباب التي يمكن أن تؤدى للإجهاض بالولاية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

الإجهاض في اللغة هو خروج الجنين من رحم أمّه قبل إتمامه الشهر الرابع أمّا في المصطلحات الطبية فيُعرّف الإجهاض بتعريف مرادف على أنّه إنهاء حياة الجنين في رحم أمّه وهو مصطلح يُستخدم للدلالة على انتهاء الحمل من تلقاء نفسه خلال الأسابيع العشرين الأولى من الحمل، إذ إنّ معظم حالات الإجهاض تحدث خلال الأسبوع الثالث عشر من الحمل (لورانس & هينشو2003). ويُذكر أن الإجهاض غير الآمن، على الصعيد العالمي، يتسبب في نحو 13٪ من مجموع وفيات الأمهات، مع تقديرات إقليمية من بينهم 12٪ في آسيا و 25٪ في أمريكا اللاتينية، و 13٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لعام 2007 دراسة نشرت في دورية لانسيت وجدت أنه على الرغم من انخفاض معدلات الإجهاض العالمية من 45.6 مليون في عام 1995إلى 41.6 مليون في عام 2003، إلا أن العمليات غير الآمنة تمثل 48٪ من جميع حالات الإجهاض في عام 2003 .وقد اقترحت التثقيف الصحي، والحصول على تنظيم الأسرة، وإدخال تحسينات على الرعاية الصحية أثناء وبعد الإجهاض لمعالجة هذه الظاهرة.(رحاب الصياد،2009)

أنواع الإجهاض:

الإجهاض التلقائي: وهو خروج الجنين من الرحم بسبب الصدمات العرضية أو لأسباب طبيعية ويحدث عادة قبل الأسبوع الثاني والعشرين من الحمل؛ ومعظم حالات الإجهاض التلقائي تحدث في وقت مبكر جدا من الحمل، ففي معظم الحالات، يحدث في مرحلة مبكرة جدا من الحمل لدرجة أن المرأة لا تكن على علم بأنها حامل. والسبب الأكثر شيوعا للإجهاض التلقائي خلال الربع الأول هو شذوذ كروموسومات الجنين، والتي تمثل ما لا يقل عن 50 ٪ من خسائر الحمل المبكر. وتشمل الأسباب الأخرى أمراض الأوعية الدموية (مثل الذئبة)، مرض السكري، وغيرها من المشكلات الهرمونية، والعدوى، وشذوذات في الرحم.

يعد التقدم في سن الأمومة والحالات السابقة من الإجهاض من أكبر العوامل التي تؤدي إلى الإجهاض التلقائي. ومن الممكن أيضا أن ينجم عن التعرض لصدمة عرضية؛ إما الناتج عن صدمة متعمدة أو إجهاد فيعتبر إجهاض مستحث أو إسقاط للأجنة (DeHullu ,2014)

الإجهاض المتعمد: توجد عدة طرق للإجهاض المتعمد، ويتوقف اختيار الطريقة أساسا على حجم الجنين وعمره ويتم أيضا اختيار إجراءات محددة بناء على الشرعية والإقليمية، والأفضل للطبيب والمريض. وتتميز أسباب حالات الإجهاض المستحث عادة إما بالاختيار أو العلاجية، (Health wise 2004) ويكون الإجهاض عملية علاجية في الحالات التالية:

-إنقاذ حياة المرأة الحامل، -الحفاظ على صحة المرأة البدنية أو العقلية،-منع تشوه الأجنة.

الإجهاض المُهَدِّد للحياة: تحدث هذه الحالة عندما يكون عنق الرحم مغلقاً، ودقات قلب الجنين ما تزال موجودة، ولكن تعاني المرأة من النزيف ويكون الألم خفيفاً أو غير موجود.

الإجهاض المُتعلق بالبويضة التالفة: يحدث الإجهاض في هذه الحالة في مراحل مبكرة، إذ إنّ أنسجة الجنين لم تتكون بشكلٍ محدد وواضح.

الإجهاض الفائت أو الإجهاض المفقود: وتُعبر المرأة عن هذه الحالة بانعدام شعورها بالحمل، وبالرغم من موت الجنين أو عدم تطوره إلا أنّه يبقى داخل الجسم(Charles, 2008).

أسباب الإجهاض: يُعزى حدوث الإجهاض إلى العديد من العوامل والأسباب، وفيما يلي بيان لكلٍ منها:

1)العوامل الوراثية أو الكروموسومية: تحدث أخطاء الكروموسومات بشكلٍ عشوائي عند انقسام خلايا الجنين، أو بسبب تعرّض البويضة أو الحيوان المنوي للتلف، بالإضافة إلى أنّ مشاكل

المشيمة قد تؤدي إلى الإجهاض أيضاً، وفي الحقيقة تسبب العوامل الكروموسومية ما نسبته 50%من حالات الإجهاض.(منظمة الصحة العالمية، 1998)

2) موت الجنين داخل الرحم: في هذه الحالة يتشكّل الجنين ولكنّه يتوقف عن النمو قبل أن ظهور أو شعور المرأة بأعراض فقدان الحمل .البويضة التالفة، تحدث هذه الحالة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، حتى قبل معرفة المرأة بأنّها حامل، ويُعرف أيضاً بمصطلح الحمل غير الجنيني حيث إنّه على الرغم من التصاق البويضة المُخصبة بجدار الرحم إلا أنّ الجنين لا ينمو في هذه الحالة، إذ إنّ الخلايا تتطور مشكّلةً كيس الحمل وليس الجنين نفسه(Glenn,2009).

3)الحمل العنقودي الكامل: تُعتبر هذه الحالة نادرة الحدوث، وتتمثل بنمو غير طبيعي للمشيمة، وتُعزى هذه الحالة إلى حدوث خلل مُعين عند اندماج البويضة بالحيوان المنوي عند الإخصاب، إذ تتشكل أجزاء مشيمية عند تلقيح الحيوان المنوي لبويضة فارغة، ولكن لا يتكوّن الجنين في هذه الحالة، بينما تنمو المشيمة وتنتج هرمون الحمل المعروف بهرمون موجهة الغدد التناسلية المشيمية البشريّة وتجدر الإشارة إلى أنّه يُمكن ملاحظة وجود مشيمة دون جنين باستخدام الموجات فوق الصوتية(منظمة الصحة العالمية، 2009م).

4)**الحمل العنقودي الجزئي:** يحدث الحمل العنقودي الجزئي عندما تتشكّل كُتلة تحتوي على خلايا غير طبيعية، بالإضافة إلى جنين لديه عيوب خلقية شديدة، وفي الحقيقة قد يحدث الحمل العنقودي الجزئي في بعض حالات الحمل بتوأم، ويُعدّ ذلك نادراً، إذ قد ينمو أحد الجنينين طبيعياً بينما يُمثل الجنين الآخر حمل عنقودي جزئي، وفي هذه الحالة يتم القضاء على الجنين من خلال النّمو السريع للكتلة غير الطبيعية (*Carey, 2008*).

5)الظروف الصحية الخارجية: قد تؤثر الظروف الصحية الخارجية، وأنماط الحياة في نمو الجنين، خاصة خلال الثلث الثاني من الحمل، وتجدر الإشارة إلى أنّ أداء الحامل للعمل لا يؤثر في نمو الجنين ما لم تتعرّض لمواد كيميائية أو إشعاعية ضارة، كما أنّ ممارسة الجنس والتّمارين الرياضية لا يسببان الإجهاض، ومن أهمّ العوامل التي قد تؤثر في تطور الجنين سوء التغذية، استخدام المخدرات والكحول، تقدم سنّ المرأة والمعاناة من أمراض الغدة الدرقية دون تلقي العلاج المُناسب، الإصابة بمرض السكري دون الحصول على العلاج اللازم، الإصابة بالعدوى، التعرّض لصدمة، السمنة، المعاناة من مشاكل في عنق الرحم، شكل الرحم غير الطبيعي، الارتفاع الشديد في ضغط الدم والإصابة بالتسمّم الغذائي (منظمة الصحة العالمية 2009).

أساليب الإجهاض

1.**أساليب دوائية:** الإجهاض الدوائي" هو الإجهاض بدون جراحة وتستخدم فيه العقاقير الدوائية، ويكون فعالاً في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. ويشكل الإجهاض الدوائي 10٪ من جميع

حالات الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. عندما تستخدم في غضون 49 يوما من الحمل، وجدير بالذكر أن حوالي 92٪ من النساء الذين خضعوا لإجهاض طبي مع نظام مجمع أكملوا الإجهاض من دون التدخل الجراحي. وفي حالات فشل الإجهاض الدوائي، يستخدم التنفس الصناعي لإكمال عملية الإجهاض جراحيا (*Gaufberg, 2006*)

2.أساليب جراحية: الأسلوب الأكثر شيوعا في أول 12 أسبوع من الحمل هو الإجهاض بالشفط أو الإفراغ. يتم الإجهاض بالشفط اليدوي(MVA) عن طريق إزالة الجنين، والمشيمة والأغشية عن طريق الشفط باستخدام حقنة يدوية، بينما يتم الإجهاض بالشفط الكهربائي (EVA)عن طريق استخدام مضخة كهربية. هذه الأساليب قابلة للمقارنة، وتختلف في الآلية المستخدمة في تنفيذ الشفط، وفي أي مرحلة من عمر الحمل يمكن استخدامها، وما إذا كان من الضروري تمدد عنق الرحم ام لا. الإجهاض بالشفط اليدوي، والمعروف أيضا باسم "شفط مصغر" و"استخراج الطمث"، يمكن استخدامه في وقت مبكر جدا من الحمل، حيث عنق الرحم لا يحتاج للتمدد. ويطلق على الأساليب الجراحية أحيانا اسم 'إنهاء الحمل الجراحي(Gaufberg,2006).

الإجهاض في نظر الاجتهاد الفقهي: فيما يتعلق بحكم الإجهاض في الإسلام فقد أكّدت نصوص الشريعة الإسلامية على ضرورة المحافظة على الحمل واحترامه، وتجنب الاعتداء عليه، وقد أجمع العلماء على تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح (موقع جامعة الإيمان نسخة محفوظة،2017) مستندين في ذلك إلى قول الله تعالى في محكم كتابه الكريم: (وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)، أمّا بالنسبة لحكم الإجهاض قبل نفخ الروح فقد اختلف العلماء فيه، فمنهم من حرّمه مُستنداً إلى قول الله عزّ وجلّ: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ)، فقد عُدّ الإجهاض أحد صور إهلاك النسل، وفي المقابل أجاز بعض العلماء إجهاض الجنين قبل نفخ الروح، وفي الحديث عن نفخ الروح لا بُدّ من بيان وقته، فمن العلماء من قال إنّه بعد أول أربعين يوم ولا يتجاوز اليوم الخامس والأربعين من لحظة انغراس الجنين بالرحم، في حين رجّح جمهور العلماء أنّ نفخ الروح يكون بعد مئة وعشرين يوماً(موقع فتاوى إسلام ويب نسخة محفوظة 24 سبتمبر 2017).

ويستعرض الدكتور يوسف القرضاوي في فتوى شرعية رأيه في الإجهاض ويقول :إن الأصل في الإجهاض هو الحرمة. وإن كانت الحرمة تكبر وتعظم كلما استقرت حياة الجنين، فهو في الأربعين الأولى أخف حرمة، فقد يجوز لبعض الأعذار المعتبرة، وبعد الأربعين تكون الحرمة أقوى، فلا يجوز إلا لأعذار أقوى يقدرها أهل الفقه، وتتأكد الحرمة وتتضاعف بعد مائة وعشرين يوماً، حيث يدخل في المرحلة التي سماها الحديث "النفخ في الروح"وفي هذه الحالة لا يجوز الإجهاض إلا في حالة الضرورة القصوى، بشرط أن تثبت الضرورة وهى هنا تتجلى في صورة واحدة، وهي: ما إذا كان في بقاء الجنين خطر على حياة الأم، لأن الأم هي الأصل في حياة الجنين، والجنين فرع، فلا يضحى بالأصل من أجل الفرع، وهذا منطق لا يختلف فيه عاقلان أبداً . على أن من الفقهاء مَن رفض ذلك، ولم يقبل الجناية على الحي بحال ....ولكن الشرع ورد

بارتكاب أخف الضررين، وأهون المفسدتين.. وأضاف بعض المعاصرين إلى الصورة المذكورة، صورة أخرى، وهي: أن يثبت بطريقة علمية مؤكدة أن الجنين سيتعرض لتشوهات خطيرة تجعل حياته عذاباً عليه وعلى أهله، وفقاً لقاعدة: (الضرر يدفع بقدر الإمكان) وينبغي أن يقرر ذلك فريق طبي لا طبيب واحد وتحت جميع الضمانات. (محمد على البار،2009) .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

1/المبحوثات اللاتي أجهضن خلال عام 2012م:

الشكل (1) أدناه يوضح توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2012م

شكل (1): توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2012م

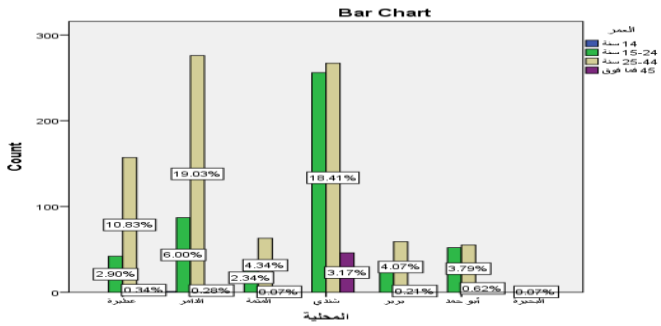

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة SPSS

بالنظر للشكل أعلاه نجد أن غالبية المبحوثات المجهضات (569) منهم يسكنون بمحلية شندى وغالبيتهم (46.9%) منهم يقعون فى الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية(15-24)عاماً حيث شكلوا نسبة 45% تليهم الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق حيث شكلوا نسبة(8.1%) ولا توجد مبحوثة في الفئة العمرية 14عاماً ، ثم تليها محلية الدامر ثم محلية عطبره بنفس ترتيب أولويات فئات الأعمار أي أعلاهم الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية (15-24)عاماً ثم الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق وتوجد مبحوثة واحد في الفئة العمرية 14عاماً بمحلية الدامر بينما ولا توجد مبحوثة في الفئة العمرية 14عاماً في محلية عطبره، وأقل المحليات التي تعاني من الإجهاض هي محلية البحيرة حيث توجد بها فقط أربعه حالات 75% منها في الفئة العمرية (15- 24)عاماً و25% منها في الفئة العمرية (25- 44)عاماً بينما لا توجد حاله في الفئتين العمريتين 14 عاماً و45 عاماً فما فوق.

جدول (1) : الاقتران ومربع كاي بين المحلية والعمر لسنة 2012

		العمر				Total
		سنة 14	سنة 15-24	سنة 25-44	فوق فما 45	
المحلية	عطبرة Count	0	42	157	5	204
	عطبرة % within المحلية	0.0%	20.6%	77.0%	2.5%	100.0%
	الدامر Count	1	87	276	4	368
	الدامر % within المحلية	0.3%	23.6%	75.0%	1.1%	100.0%
	المتمة Count	0	34	63	1	98
	المتمة % within المحلية	0.0%	34.7%	64.3%	1.0%	100.0%
	شندي Count	0	256	267	46	569
	شندي % within المحلية	0.0%	45.0%	46.9%	8.1%	100.0%
	بربر Count	0	29	59	3	91
	بربر % within المحلية	0.0%	31.9%	64.8%	3.3%	100.0%
	أبوحمد Count	0	52	55	9	116
	أبوحمد % within المحلية	0.0%	44.8%	47.4%	7.8%	100.0%
	البحيرة Count	0	3	1	0	4
	البحيرة % within المحلية	0.0%	75.0%	25.0%	0.0%	100.0%
Total	Count	1	503	878	68	1450
Total	% within المحلية	0.1%	34.7%	60.6%	4.7%	100.0%

Chi-Square Test

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	126.415[a]	18	.000
Likelihood Ratio	131.725	18	.000
Linear-by-Linear Association	20.903	1	.000
N of Valid Cases	1450		

المصدر: من إعداد الباحث بواسطةSPSS

بالنظر للجدول(1) أعلاه والذي يوضح علاقة الاقتران بين أعمار المبحوثات اللاتي تعرضن أي أقل من 0.05 وهذا يعنى (.000)للإجهاض والمحلية التي يقطنوها نجد أن قيمة مربع كاي أنها معنوية أي أن هنالك علاقة اقتران معنوية بين أعمار المجهضات والمحلية أي المحلية تؤثر على أعمار النساء المجهضات

2/المبحوثات اللاتي أجهضن خلال عام 2013م:

الشكل (2) أدناه يوضح توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2013م

شكل (2): توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2012م

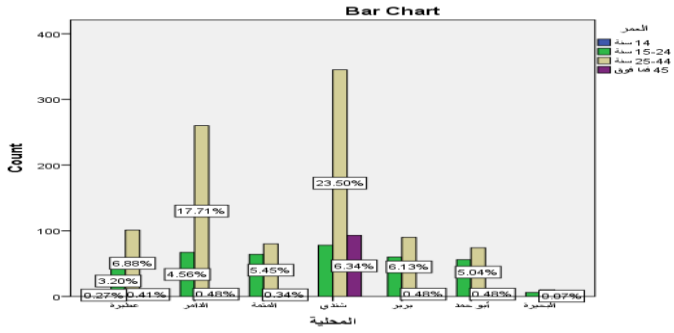

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة SPSS

بالنظر للشكل أعلاه نجد أن غالبية المبحوثات المجهضات (516) منهم يسكنون بمحلية شندى وغالبيتهم (66.9%) منهم يقعون فى الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمريه45 عاماً فما فوق حيث شكلوا نسبة 45% تليهم الفئة العمرية(15- 24)عاماً حيث شكلوا نسبة (8.1%)

ولا توجد مبحوثة فى الفئة العمرية 14 عاماً ثم تليها محلية الدامر ثم محلية عطبره بنفس ترتيب أولويات فئات الأعمار أي أعلاهم الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية(15-24)عاماً ثم الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق و توجد مبحوثة واحد في الفئة العمرية 14عاماً بمحلية الدامر بينما ولا توجد مبحوثة في الفئة العمرية 14عاماً في محلية عطبره، وأقل المحليات التي تعاني من الإجهاض هي محلية البحيرة حيث توجد بها فقط (17) حاله 58.8% منها في الفئة العمرية(25- 44)عاماً و35.31% منها في الفئة العمرية (15- 24)عاماً وأدناها فقط 5.9% منها في الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق بينما لا توجد حاله في الفئة العمرية 14 عاماً.

جدول (2) : الاقتران ومربع كاي بين المحلية والعمر لسنة 2012

Crosstabulationالعمر * المحلية

			العمر				Total
			سنة 14	سنة 15-24	سنة 25-44	فمافوق 45	
المحلية	عطبرة	Count	4	47	101	6	158
		% within المحلية	2.5%	29.7%	63.9%	3.8%	100.0%
	الدامر	Count	0	67	260	7	334
		% within المحلية	0.0%	20.1%	77.8%	2.1%	100.0%
	المتمة	Count	0	64	80	5	149
		% within المحلية	0.0%	43.0%	53.7%	3.4%	100.0%
	شندي	Count	0	78	345	93	516
		% within المحلية	0.0%	15.1%	66.9%	18.0%	100.0%
	بربر	Count	0	60	90	7	157
		% within المحلية	0.0%	38.2%	57.3%	4.5%	100.0%
	أبوحمد	Count	0	56	74	7	137
		% within المحلية	0.0%	40.9%	54.0%	5.1%	100.0%
	البحيرة	Count	0	6	10	1	17
		% within المحلية	0.0%	35.3%	58.8%	5.9%	100.0%
Total		Count	4	378	960	126	1468
		% within المحلية	0.3%	25.7%	65.4%	8.6%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	Df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	200.121[a]	18	.000
Likelihood Ratio	180.795	18	.000
Linear-by-Linear Association	.261	1	.610
N of Valid Cases	1468		

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة SPSS

بالنظر للجدول(2) أعلاه والذي يوضح علاقة الاقتران بين أعمار المبحوثات اللاتي تعرضن للإجهاض والمحلية التي يقطنوها نجد أن قيمة مربع كاي (000.) أي أقل من 0.05 وهذا يعنى

أنها معنوية أي أن هنالك علاقة إقتران معنويه بين أعمار المجهضات والمحلية أي المحلية تؤثر على أعمار النساء المجهضات

3/المبحوثات اللاتي أجهضن خلال عام 2014م:

الشكل (3) أدناه يوضح توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2014م

شكل (3): توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2014م

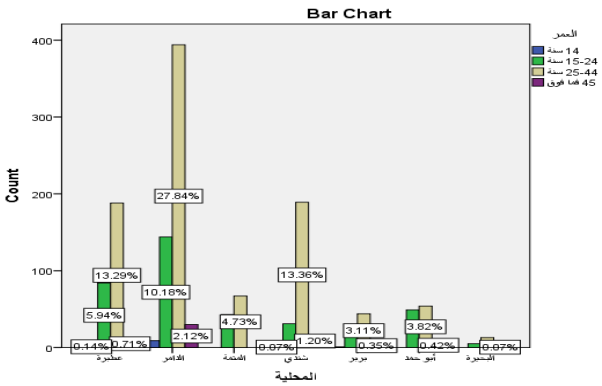

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة SPSS

بالنظر للشكل أعلاه نجد أن غالبية المبحوثات المجهضات (577) منهم يسكنون بمحلية الدامر وغالبيتهم (68.3%) منهم يقعون فى الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية(15-24)عاماً حيث شكلوا نسبة 25% تليهم الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق حيث شكلوا نسبة(5.2%) وأدناهم نسبة(1.6%) مبحوثة في الفئة العمرية 14 عاماً ثم تليها محلية عطبره ثم محلية شندى بنفس ترتيب أولويات فئات الأعمار أي أعلاهم الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية(15- 24)عاماً ثم الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق و توجد مبحوثتان في الفئة العمرية 14عاماً بمحلية عطبره بينما توجد مبحوثة واحده فى الفئة العمرية 14عاماً في محلية شندي، وأقل المحليات التي تعاني من الإجهاض هي محلية البحيرة حيث توجد بها فقط (19)حالات 68.4% منها في الفئة العمرية (25- 44)عاماً و26.3% منها في الفئة العمرية(15- 24)عاماً بينما لا توجد نسبة 5.3% في الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق ولا توجد حاله في الفئة العمرية 14 عاماً.

جدول (3): الاقتران ومربع كاي بين المحلية والعمر لسنة 2014

Cross tabulationالعمر * المحلية

			العمر				Total
			سنة 14	15-24 سنة	25-44 سنة	فوق فما 45	
المحلية	عطبرة	Count	2	84	188	10	284
		% within المحلية	0.7%	29.6%	66.2%	3.5%	100.0%
	الدامر	Count	9	144	394	30	577
		% within المحلية	1.6%	25.0%	68.3%	5.2%	100.0%
	المتمة	Count	0	43	67	0	110
		% within المحلية	0.0%	39.1%	60.9%	0.0%	100.0%
	شندي	Count	1	31	189	17	238
		% within المحلية	0.4%	13.0%	79.4%	7.1%	100.0%
	بربر	Count	1	28	44	5	78
		% within المحلية	1.3%	35.9%	56.4%	6.4%	100.0%
	أبو حمد	Count	0	49	54	6	109
		% within المحلية	0.0%	45.0%	49.5%	5.5%	100.0%
	البحيرة	Count	0	5	13	1	19
		% within المحلية	0.0%	26.3%	68.4%	5.3%	100.0%
Total		Count	13	384	949	69	1415
		% within المحلية	0.9%	27.1%	67.1%	4.9%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	67.560[a]	18	.000
Likelihood Ratio	76.051	18	.000
Linear-by-Linear Association	.046	1	.831
N of Valid Cases	1415		

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة SPSS

بالنظر للجدول(3) أعلاه والذي يوضح علاقة الاقتران بين أعمار المبحوثات اللاتي تعرضن للإجهاض والمحلية التي يقطنوها نجد أن قيمة مربع كاي (000.) أي أقل من 0.05 وهذا يعنى أنها معنوية أي أن هنالك علاقة اقتران معنوية بين أعمار المجهضات والمحلية أي المحلية تؤثر على أعمار النساء المجهضات

4/ المبحوثات اللاتي أجهضن خلال عام 2015م:

الشكل (4) أدناه يوضح توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2015م

شكل (4): توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2015م

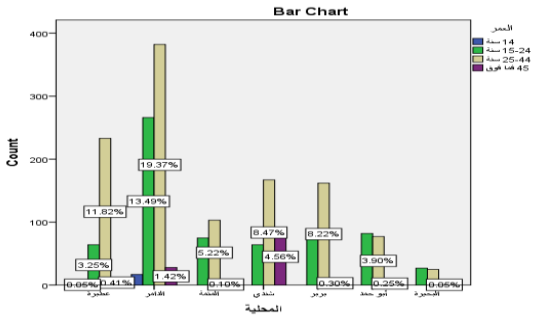

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة SPSS

بالنظر للشكل أعلاه نجد أن غالبية المبحوثات المجهضات (693) منهم يسكنون بمحلية الدامر وغالبيتهم (55.1%) منهم يقعون فى الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية (15-24)عاماً حيث شكلوا نسبة 38.4% تليهم الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق حيث شكلوا نسبة (4%) و نسبة(2.5%) في الفئة العمرية 14عاماً ثم تليها محلية شندى ثم محلية عطبره بنفس ترتيب أولويات فئات الأعمار أي أعلاهم الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية (15-24)عاماً ثم الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق و توجد مبحوثة واحد في الفئة العمرية 14عاماً بمحلية الدامر بينما لا توجد مبحوثة في الفئة العمرية 14عاماً فى محلية عطبره، وأقل المحليات التي تعاني من الإجهاض هي محلية البحيرة حيث توجد بها فقط (53) حاله 50.9% منها في الفئة العمرية (15- 24)عاماً و47.2% منها في الفئة العمرية (25- 44)عاماً و1.9% في الفئة العمرية 45عاماً فما فوق ولا توجد حاله في الفئة العمرية 14 عاماً.

جدول (4) : الاقتران ومربع كاي بين المحلية والعمر لسنة 2015
Cross tabulationالعمر * المحلية

			العمر				Total
			سنة 14	15-24 سنة	25-44 سنة	فوق فما 45	
المحلية	عطبرة	Count	1	64	233	8	306
		% within المحلية	0.3%	20.9%	76.1%	2.6%	100.0%
	الدامر	Count	17	266	382	28	693
		% within المحلية	2.5%	38.4%	55.1%	4.0%	100.0%
	المتمة	Count	0	75	103	2	180
		% within المحلية	0.0%	41.7%	57.2%	1.1%	100.0%
	شندي	Count	0	64	167	90	321
		% within المحلية	0.0%	19.9%	52.0%	28.0%	100.0%
	بربر	Count	0	87	162	6	255
		% within المحلية	0.0%	34.1%	63.5%	2.4%	100.0%
	أبوحمد	Count	0	82	77	5	164
		% within المحلية	0.0%	50.0%	47.0%	3.0%	100.0%
	البحيرة	Count	0	27	25	1	53
		% within المحلية	0.0%	50.9%	47.2%	1.9%	100.0%
Total		Count	18	665	1149	140	1972
		% within المحلية	0.9%	33.7%	58.3%	7.1%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	351.516[a]	18	.000
Likelihood Ratio	285.565	18	.000
Linear-by-Linear Association	.153	1	.696
N of Valid Cases	1972		

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة SPSS

بالنظر للجدول(4) أعلاه والذي يوضح علاقة الاقتران بين أعمار المبحوثات اللاتي تعرضن للإجهاض والمحلية التي يقطنوها نجد أن قيمة مربع كاي (000.) أي أقل من 0.05 وهذا يعنى أنها معنوية أي أن هنالك علاقة اقتران معنوية بين أعمار المجهضات والمحلية أي المحلية تؤثر على أعمار النساء المجهضات

5/المبحوثات اللاتي أجهضن خلال عام 2016م:

الشكل (5) أدناه يوضح توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2016م

شكل (5): توزيع أعمار المبحوثات بالمحليات لعام 2016م

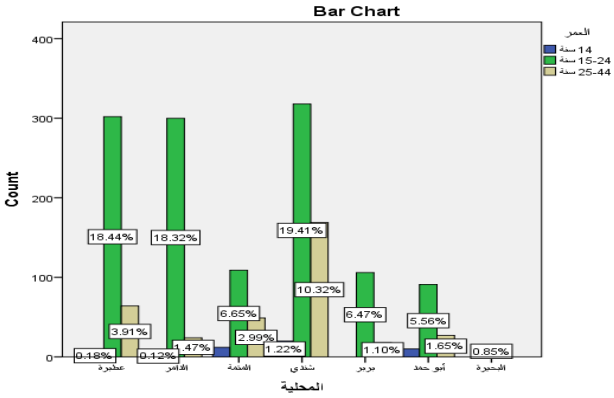

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة SPSS

بالنظر للشكل أعلاه نجد أن غالبية المبحوثات المجهضات (507) منهم يسكنون بمحلية شندى وغالبيتهم (62.7%) منهم يقعون فى الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية(15-24)عاماً حيث شكلوا نسبة 33.3% تليهم الفئة العمرية 14 عاماً فما فوق حيث شكلوا نسبة(3.9%) ولا توجد مبحوثة في الفئة العمرية 45عاما فما فوق ثم تليها محلية عطبره ثم محلية الدامر بنفس ترتيب أولويات فئات الأعمار أي أعلاهم الفئة العمرية (25- 44) عاماً تليهم الفئة العمرية (15- 24)عاماً ثم الفئة العمرية 45 عاماً فما فوق و توجد مبحوثة واحد في الفئة العمرية 14عاماً بمحلية الدامر بينما ولا توجد مبحوثة في الفئة العمرية 14عاماً فى محلية عطبره، وأقل المحليات التي تعاني من الإجهاض هي محلية البحيرة حيث توجد بها فقط 14حاله جميعهم في الفئة العمرية(15- 24)عاماً.

جدول (5): الاقتران ومربع كاي بين المحليه والعمر لسنة 2016
Crosstabulationالعمر * المحلية

			العمر			Total
			سنة 14	سنة 15-24	سنة 25-44	
المحلية	عطبرة	Count	3	302	64	369
		% within المحلية	0.8%	81.8%	17.3%	100.0%
	الدامر	Count	2	300	24	326
		% within المحلية	0.6%	92.0%	7.4%	100.0%
	المتمة	Count	12	109	49	170

	% within المحلية	7.1%	64.1%	28.8%	100.0%
شندي	Count	20	318	169	507
	% within المحلية	3.9%	62.7%	33.3%	100.0%
بربر	Count	0	106	18	124
	% within المحلية	0.0%	85.5%	14.5%	100.0%
أبوحمد	Count	10	91	27	128
	% within المحلية	7.8%	71.1%	21.1%	100.0%
البحيرة	Count	0	14	0	14
	% within المحلية	0.0%	100.0%	0.0%	100.0%
Total	Count	47	1240	351	1638
	% within المحلية	2.9%	75.7%	21.4%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	145.766[a]	12	.000
Likelihood Ratio	156.353	12	.000
Linear-by-Linear Association	5.265	1	.022
N of Valid Cases	1638		

المصدر: من إعداد الباحث بواسطةSPSS

بالنظر للجدول(5) أعلاه والذي يوضح علاقة الاقتران بين أعمار المبحوثات اللاتي تعرضن للإجهاض والمحلية التي يقطنوها نجد أن قيمة مربع كاي (000.) أي أقل من 0.05 وهذا يعنى أنها معنوية أي أن هنالك علاقة اقتران معنوية بين أعمار المجهضات والمحلية أي المحلية تؤثر على أعمار النساء المجهضات.

نتائج الدراسة:

1/ توصلت الدراسة إلى العمر يؤثر على الإجهاض وهذا يوافق فرضية الدراسه.

2/ أثبتت الدراسة أن المحلية لها تأثير معنوي على النساء اللاتي تعرضن للإجهاض مما يتفق مع فرضية الدراسة.

3/ أكثر المحليات التي تتعرض فيها النساء للإجهاض بالولاية هي محليات شندى والدامر وعطبره مع التناوب عبر سنوات الدراسة.

4/ أقل المحليات تعرضاً للإجهاض هي محلية البحيرة في كل سنوات الدراسة.

4/ أكثر الفئات العمرية تعرضاً للإجهاض هي الفئة العمرية(25- 44)عاماً وذلك لأن غالبية النساء يكن متزوجات في هذه الفئة العمرية.

5/ أقل الفئات العمرية تعرضاً للإجهاض هما الفئتان العمريتان 14 عاماً و45عاماً فما فوق وذلك لأن النساء في هاتان الفئتان أما أن يكن غير متزوجات أو كبار في السن.

التوصيات:

1/ حث الدولة على الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة والمرأة الحامل.

2/ العمل على نشر الوعي بين الأمهات الحوامل والمتزوجات عبر وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية للتقليل من مخاطر الإجهاض.

3/ إجراء المزيد من الدراسات فى مجال الإجهاض والأمومة الآمنة للحد من انتشار هذه الظاهرة.

الخاتمة:

تعتبر مشكلة الإجهاض وهو فقدان الحمل بصورة تلقائية قبل الأسبوع العشرين من أكثر المشكلات التي تؤرق الزوجات والأمهات الحوامل لاسيما وأن هذه الظاهرة انتشرت فى الآونة الأخيرة ومعظمها غير معروفة الأسباب، وبما أن الأمومة هو حلم يداعب كل أمراه متزوجة وقد أوصانا الرسول صلى الله عليه وسلم بكثرة التناسل والإنجاب فهو القائل عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم (تكاثروا تناسلوا فإني مفاخر بكم الأمم يوم القيامة) لذلك بات من المحتم علينا وعلى كل الجهات المختصة محاوله معرفة أسباب هذه المشكلة والتقليل منها بقدر الإمكان، وقد حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه المشكلة ومعرفة بعض الأسباب المؤدية لحدوث هذا الإجهاض.

قائمة المراجع:

1.القرآن الكريم.

2.الأحاديث النبوية الشريفة.

3.البار، محمد على (2009)، دراسة الإجهاض دراسة طبية فقهيه، الدار السعودية للنشر والتوزيع. –

4.سيدغ، غيلدا وآخرون(2015)، تصنيف مأمونية الإجهاض، بمعهد غوتماشر.

5.الصياد، رحاب (2009)، الإجهاض بنوعيه التهديدى والمتكرر .. مشكله عواقبها سيئة.

6.كاظم، علا رياض (2019)، تأثير بعض العناصر المعدنية مع ملحقاتها في حدوث الإجهاض المتكرر عند النساء العراقيات، العراق.

7.لورانس .B &هينشو، ستانلي ك،2003 حدوث الإجهاض والخدمات في الولايات المتحدة في عام 2000 .وجهات النظر بشأن الصحة الجنسية والإنجابية،35(1)10-05-2006استرجاعها . نسخة محفوظة 18 مارس 2016 على موقع واي باك مشين .

8.منظمة الصحة العالمية ومؤسسة غوتماشر (سبتمبر 2017)جنيف.

9.منظمة الصحة العالمية. وفي نفس العام أيضاً"الإجهاض غير المأمون : التقديرات العالمية والإقليمية للإجهاض غير المأمون والوفيات المرتبطة به في عام 2000 22-03-2009 ." استرجاعها .نسخة محفوظة 18 مايو 2009 على موقع واي باك مشين .

10.منظمة الصحة العالمية، 1998، معالجة الإجهاض غير المأمون 01-03-2006 . استرجاعها .نسخة محفوظة 16 يناير 2016 على موقع واي باك مشين .

11.*Carey, Benedict (2008-08-12)*. "Abortion Does Not Cause Mental Illness". نيويورك تايمز .*مؤرشف من* الأصل *في 08 أغسطس 2017* .اطلع عليه بتاريخ 03 ديسمبر 2008.

12.*Charles, VE (2008 ديسمبر)*. "Abortion and long-term mental health outcomes: a systematic review of the evidence" (PDF). *Contraception. Elsevier. 78 (6): 436–50.* ISSN 0010-7824. *مؤرشف من* الأصل (PDF) *في 26 مارس 2020*.

13.*DeHullu, James*. "Histories of Abortion". *مؤرشف من* الأصل *في 10 سبتمبر 2014*. اطلع عليه بتاريخ 02 ديسمبر 2008.

14.*Gaufberg, Slava V. (2006-08-29)*. "Abortion, Complications". *eMedicine*. *مؤرشف من* الأصل *في 22 أكتوبر 2008* .اطلع عليه بتاريخ 30 يونيو 2007.

15.*Healthwise (2004)*. "Manual and vacuum aspiration for abortion". ويبمد. *مؤرشف من* الأصل *في 11 فبراير 2007* .اطلع عليه بتاريخ 05 ديسمبر 2008.

16.McGee, Glenn. "Abortion". إنكارتا .مايكروسوفت .الأصل من *مؤرشف في 28*. اطلع عليه بتاريخ 05 ديسمبر 2008 ."نسخة مؤرشفة" .الأصل من *مؤرشف في أكتوبر 2009*. اطلع عليه بتاريخ 29 سبتمبر 2009 .*28 أكتوبر 2009*.

17.موقع جامعة الإيمان نسخة محفوظة 10 يوليو 2017 حكم الإجهاض،على موقع واي باك مشين.

18.موقع فتاوى إسلام ويب نسخة محفوظة 24 سبتمبر 2017 اتجاهات العلماء في حكم الإجهاض قبل نفخ الروح، على موقع واي باك مشين.

19.موقع وزارة الصحة الإتحادية، 2020م.

20. موقع وزارة الصحة بولاية نهر النيل ، إحصاءات الإجهاض، 2016.

http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/4c69086b-7107-44c3-b50d-0f25af600a80#sthash.j1gMIuIh.dpuf

البرامج الاجتماعية وإشكالية محاربة الفقر في المغرب

SOCIAL PROGRAMS AND THE ISSUE OF FIGHTING POVERTY IN MOROCCO

أ.علي اكو، الكلية المتعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس-المغرب.

أ.محمد اوعلا، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر، أكادير- المغرب.

ملخص: الفقر مشكلة اجتماعية عرفها المغرب مند سنوات عدة وهو مصيبة ضررها عظيم وخطرها جسيم على الدين والدولة وعلى العقيدة، وتعددت البرامج التي أنجزتها الحكومات المتعاقبة للتصدي او التخفيف من هذه الظاهرة، وهذه الدراسة تتناول إشكالية مفادها مساهمة البرامج الاجتماعية في تقليص مشكل الفقر في المغرب تم الاستبعاد الاجتماعي لهذه الظاهرة في السياسات الحكومية المعتمدة مع الدور المركزي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كبديل للسياسات الاجتماعية ومدى مساهمتها في الحد من مظلة الفقر في المغرب.

الكلمات المفتاحية: السياسات العمومية، البرامج الاجتماعية، الفقر، الفعالية.

Abstract: Morocco has been suffering from poverty for years. In fact, this social phenomenon is considered to have so many bad effects on the state, religion and the credo. The local successive governments have set various social programs to fight this problem once and for all. Of course, this is crystal clear in the adopted governmental policies especially the so called the National Initiative for Human Development. This program, in fact, plays a central role rather is a substitute for the old social policies as to its serious contribution to put an end to this dilemma in Morocco.

Keywords: public policies, Social Initiatives, Poverty, Effectiveness

خلفية الدراسة:

حددت الأمم المتحدة السياسات الاجتماعية على أنها آلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتوفر لها مقومات الاستدامة، ولذلك تقع هذه السياسات في نطاق اهتمام صانعي سياسات التنمية الوطنية العامة وهي تتخطى السياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية، إذ لا يمكن اعتبار السياسات الاجتماعية مجرد برامج عمل حكومية كغيرها من البرامج العمومية الأخرى نظرا لما تتميز به من طابع خاص، بحيث أن معالجة المشاكل الاجتماعية تتطلب تدخلا من نوع خاص، وأن الفاعلين صانعي هذه السياسات الاجتماعية ليسوا بالضرورة كغيرهم من الفاعلين السياسيين الأخريين، وتبعا لذلك فمن حيث المبدأ الحلول والبدائل المقترحة أيضا ستكون مختلفة ومتمايزة، وبناء عليه لا يمكن نظريا وعلميا الاكتفاء في تحليل السياسات الاجتماعية بإعطائها تعريف السياسات العمومية فقط بل يحتاج التحليل إلى تدقيقات أخرى لتوضيح ما هي السياسات العمومية الاجتماعية. وعموما يمكن اعتبار السياسات الاجتماعية على أنها تدخلات عمومية لتصحيح الاختلالات الاجتماعية التي تسببها بعض الاختيارات الاقتصادية، بحيث ان هناك علاقة تلازمية بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية.

وقد قامت الحكومة المغربية خلال السنوات الأخيرة بعدة تدخلات عمومية رفقة فاعلين آخرين من أجل تقليص مشكل الفقر، وعبأت لذلك موارد مهمة رمزية ومادية ومالية، وتبنت إجراءات إدارية وتقنية مختلفة، كما ضاعفت الميزانيات المخصصة لإعداد وتنفيذ عدة برامج اجتماعية ذات الصلة استهدفت أساسا تصحيح الاختلالات الاجتماعية التي سببتها بعض الاختيارات الاقتصادية المتبعة طيلة سنوات الاستقلال والتي طالما تستبعد المسألة الاجتماعية في أولوياتها، ومن بين هذه الاختيارات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال مجموعة من البرامج المعتمدة في مراحلها الثلاث، أهمها برنامج تقليص الفقر بالعالم القروي والذي استهدف مجموعة من الجماعات على مجموع التراب الوطني من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية وتشجيع المشاريع المدرة للدخل في العالم القروي وبلوغ العدالة الاجتماعية.

مُشكِلة الدِّراسة:

انطلاقا من أهمية تطور مؤشر التنمية البشرية في المجتمع، بات تقليص الفقر أمرا ضروريا كإحدى الوسائل المساهمة في تحقيق ذلك. في هذا الإطار ومنذ سنوات عدة اعتمدت الحكومة المغربية مجموعة من البرامج الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر في المغرب لاسيما في المناطق القروية النائية، وترصد لها ميزانيات ضخمة في خزينة الدولة في كل سنة مالية حتى تكون لهذه البرامج فعالية وأثر على الفئة الفقيرة المستهدفة، ورغم كل ذلك تشير بعض التقارير إلى ارتفاع نسبة الفقر بالمغرب وهو الأمر الذي دفع بنا في هذه الدراسة ننطلق من إشكالية مفادها، ما مدى مساهمة البرامج العمومية الاجتماعية في تقليص نسبة الفقر في المغرب؟

أسئلة الدِّراسة:

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

-ابراز الإشكاليات التي تعيق البرامج الاجتماعية ليكون لها أثر وفعالية على الفئات المستهدفة وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

-إعادة فتح نقاش أكاديمي بين مختلف الباحثين حول البرامج العمومية الاجتماعية المعتمدة لمحاربة الفقر بالمغرب بعد أزيد من عشرون سنة من المبادرات الحكومية في هذا الجانب.

وسنعالج هذا الموضوع كمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في ثلاثة محاور أساسية، نقف في المحور الأول عند البرامج العمومية الاجتماعية بين هاجس محاربة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وفي المحور الثاني سنتناول البدائل والسياسات المعتمدة في معالجة الفقر بالمغرب على أساس أن نقف عند فعالية البرامج الاجتماعية المعتمدة وإشكاليته في معالجة الفقر بالمغرب.

أهميَّة الدِّراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع البرامج الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب في كونه موضوعا قديما وحديثا في نفس الوقت قديم من حيث الدراسات التي واكبت مختلف البرامج المعتمدة منذ نهاية التسعينات مع اعتماد حكومة التناوب في 1999 بالمغرب واتضاح معالم صناعة سياسات عمومية اجتماعية نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب، وحديث بفعل توالي البرامج العمومية الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب وما يرصد لها من أموال كثيرة من ميزانية الدولة في كل سنة مالية، مما يبرز أهمية إعادة طرح إشكاليات متعددة بين مختلف الباحثين حول نجاعة وفعالية هذه البرامج موضوع الدراسة.

منهج الدِّراسة:

أولا: البرامج العمومية الاجتماعية بالمغرب بين هاجس تقليص الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

في البداية لابد من الإشارة إلى نقطة أساسية مفادها أن أي برنامج اجتماعي يعتبر سياسة عمومية اجتماعية، حيث أن هذه الأخيرة تنفذ عبر برامج عمومية اجتماعية(عبد الغني بامو، 2017، ص 35) تتميز بتدخل الدولة في مختلف المجالات الاجتماعية عبر مجموعة من الأعمال والقرارات والاختيارات والإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، لاسيما المتعلقة منها بمعالجة الفقر بالمغرب، ونشير بهذا الخصوص أن تدخل الدولة يحيل إلى عدم اقتصارها على وظائفها الكلاسيكية وتدخلها في تنظيم مختلف المجالات بما فيها الاقتصادية، ونشير إلى أن ذلك ارتبط بسياق تاريخي أسس لظهور السياسات العمومية والسياسات الاجتماعية بشكل خاص، بعد الكساد العالمي سنة 1929، وبعد مشاكل عديدة تميزت باحتدام التناقضات الاجتماعية الناتجة عن الثورة الصناعية، والانتقال من الحقل إلى المعمل، والتي تمثلت أساسا في اتساع الفجوة بين الطبقات البورجوازية والطبقة العاملة وتشغيل الأطفال وشيوع البطالة... كل ذلك ساهم في بروز مفكرين أسسوا لضرورة تدخل الدولة وذلك عبر آليات وأدوات مختلفة ويتعلق الأمر بجون مينارد كينز وغيرهم(حسن أبلاوحي، 2019، ص33).

فالبرامج الاجتماعية الهادفة إلى تقليص الفقر بالمغرب كسياسات عمومية اجتماعية وظفت من طرف المؤسسات المختصة من أجل تقليص الفقر من جهة وتحقيق التنمية لاسيما المحلية منها من جهة أخرى، إلا أن ذلك يبدو أكثر تعقيدا وصعوبة لارتباطه بسياقات وأبعاد مختلفة، وارتباطه

كذلك بمسألة الاستبعاد الاجتماعي كظاهرة أدت وبنسبة كبيرة إلى تأجيل تعاطي الدولة للمسألة الاجتماعية ومعالجة الفقر بالمغرب، ويبين عدم قدرة الدولة على تدبير المجال الاجتماعي، ويرجع ذلك بالأساس إلى عاملين أساسين؛ يتعلق الأول بغياب النقاش العمومي حول مسألة الفقر بالمغرب والمسألة الاجتماعية بصفة عامة، ويعود الثاني إلى جعل هذه المسألة محط التأجيل والانتظارية والاستبعاد الاجتماعي.

لا شك أن السياسات الاجتماعية في الغرب كانت نتيجة حقبة مرجعية عرفت نقاشا حادا وعميقا حول الدولة الاجتماعية ودولة الرعاية التي تتدخل وتصنع سياسات لمعالجة المشاكل الاجتماعية المطروحة، فبالرغم من أن هذه الحقبة شكلت نقاشا عموميا حول القضايا الاجتماعية بين من يتمسك بدولة الرعاية وضرورة الدولة التدخلية (جون ماينارد كينز) وبين من يدافع عن نموذج جديد للمسألة الاجتماعية في ظل أزمة تعيشها دولة الرعاية (بيير روزونفالون) وبين من يدافع عن العدالة الاجتماعية وقيام مبادئها في مجتمع حسن التنظيم (جون راولز)، إلا أنه هناك اجماعا حول ما صنعته هذه الحقبة التاريخية من ضمانات اجتماعية للمواطنين والأسر الفقيرة، وساهمت بشكل كبير في إنتاج السياسات والبرامج الاجتماعية(حسن طارق، 2008، ص8).

إن الوضع في المغرب يختلف تماما عما كان عليه في اوربا والغرب، حيث لم يشهد نقاشا عموميا من شأنه أن يشكل حقبة يمكن اعتبارها مرجعية لمسألة الفقر، وضعف النقاش العمومي لم يمكن من افراز نماذج نظرية، فغياب النقاش العمومي حول المسألة الاجتماعية عموما أدى بشكل كبير في غياب تأطير أكاديمي لها، وصعوبة تحديد إطار عام واضح في تدبير السياسات والبرامج الاجتماعية لمعالجة مشكل الفقر بالمغرب وجعل صناعة القرار العمومي الاجتماعي يسقط في نوع من الانتظارية(حسن طارق، 2008، ص8).

إن تدبير مشكل الفقر بالمغرب وصياغة سياسات وبرامج اجتماعية يعتبر أمرا لازما وضروريا في ظل سياق عرفه المغرب تميز بتفاقم هذا المشكل إلى جانب مشاكل اجتماعية عدة (ارتفاع البطالة، مشكل التغطية الصحية، مشكل السكن...)، والتي كانت الدولة ملزمة بالتفاعل معها، ولا شك بأن ذلك رهين بوضع المشكل في الأجندة، باعتبار هذه الأخيرة هي اللحظة التي تضعه السلطة العمومية في دائرة اهتماماتها وأخذه في عين الاعتبار ضمن اختياراتها وقراراتها العمومية.

إن صنع السياسة العمومية يتطلب النجاح في اثارة اهتمام الحكومة واعترافها بأنه خلق مشكلة عامة جديرة بالاهتمام الرسمي، وبالتالي قيامها بإدراج المشكل في جدول أعمالها كتعبير عن الالتزام بمحاولة إيجاد حل لها(ثامر كامل محمد الخزرجي، 2004، ص164)، وما يبدو جليا أن التعاطي لمسألة الفقر بالمغرب من قبل صناع القرار كانت ضحية استبعاد الاهتمام بالمجال الاجتماعي منذ حصول المغرب على الاستقلال إلى حدود أواخر التسعينيات وبداية الألفية كمرحلة عرفت القطيعة مع نمط تدبير السياسات الاجتماعية لاسيما مع الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سنة 2005.

فالفقر والمسألة الاجتماعية لم تحضى لدى صناع القرار في المغرب بمكانة الأولوية ضمن اختياراتها العمومية في الفترة ما بين استقلال المغرب إلى غاية نهاية السبعينيات، هذه الفترة التي عرف فيها المغرب خمسة مخططات وتصاميم للتنمية يتعلق الأمر ب: - التصميم الثنائي 1958-1959 - المخطط الخماسي 1960-1964 - التصميم الثلاثي 1965-1967 - المخطط الخماسي 1968-1972 - المخطط الخماسي 1973-1977، حيث أن هذه التصاميم والمخططات سقطت في فخ النمو بدل التنمية التي تشمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي كذلك، لكون التصاميم والمخططات الخمسة المشارة إليها لم تكن من أولوياتها سوى أولويات اقتصادية محضة، هدفها تحقيق النمو الاقتصادي وإغفال التنمية الشاملة بما فيها الاجتماعية، وحتى ان كانت فلا نجدها إلا في مرتبة أخيرة ضمن ترتيب أولوياتها مما يوضح استبعاد القضايا الاجتماعية في الاختيارات الحكومية في هذه الفترة. فبالرجوع إلى الوثائق المرجعية لهذه المخططات والتصاميم يتبين أنها مبنية على فرضية عامة مفادها أن التقدم الاجتماعي رهين بالتقدم الاقتصادي وأن معالجة القضايا الاجتماعية بما فيها مشكل الفقر سيتحقق بتحقيق النمو الاقتصادي، وكان قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة والتجارة الخارجية يأتي في الرتب الأولى من ترتيب أولويات التصاميم حسب القطاعات(عبد الصمد عفيفي، 2016، ص38)، إلا أن هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف الناتج الداخلي الخام سيحول بشكل مباشر إلى حصر التقدم الاجتماعي الذي ظل ينتظر النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة (حسن طارق، 2008، ص9) نظرا للتوزيع غير المنصف وضعف النفقات العمومية في القطاعات الاجتماعية(تقرير الخمسينية، 2006، ص141).

وخلال الثمانينات من القرن الماضي سيتم من جديد تأجيل صياغة سياسات عمومية خاصة بتقليص الفقر في ظل ظرفية سياسية واقتصادية تعرفها الدولة خلال هذه الفترة؛ تميزت بضرورة ضبط التوازنات الأساسية للميزانية العمومية عن طريق برنامج التقويم الهيكلي الذي سيمدد استبعاد القضايا الاجتماعية في الاجندة وفي الاهتمامات الحكومية من أجل معالجة قضية الفقر بالمغرب. إذ ستترتب عن هذا التقويم تكاليف اجتماعية وتفاقم المشاكل الاجتماعية بما فيها الفقر والبطالة وغيرها، نظرا للتقليص من النفقات الموجهة للحاجيات الاجتماعية.

وفي مرحلة التسعينيات سيشهد المغرب انفتاحا سياسيا توج بحكومة التناوب التوافقي ودخول المغرب لمرحلة حكم جديد، وإذا كانت هذه المرحلة عرفت انفتاحا سياسيا فإنها في نفس الوقت ستشهد تراجعات اجتماعية وإعادة النظر في العلاقة بين الدولة والفاعلين الاجتماعيين وشكلت هذه الحقبة التاريخية مرحلة أولى لبروز نمط جديد لتدبير القضايا الاجتماعية وبروز إرادة سياسية الاهتمام بالمسألة الاجتماعية يطبعها التدخل لمعالجة مشكل الفقر مع إشراك فاعل اجتماعي جديد في تدبير قضايا اجتماعية ويتعلق الأمر بجمعيات المجتمع المدني.

وعموما فإن السياق العام الذي بدأ فيه صياغة البرامج والسياسات العمومية الاجتماعية في المغرب، بما فيها البرامج الاجتماعية لتقليص الفقر، ارتبط بالظرفية السياسية المتميزة بالتوافقات السياسية بين الفرقاء السياسيين في ظل الانفتاح السياسي الذي عرفه المغرب، وتم تطعيم هذا

التعاطي بتكاثر وتنامي البرامج الاجتماعية الهادفة إلى تقليص الفقر وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها خاصة مع الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة2005، وهنا يمكننا أن نتساءل عن هذه البرامج ومضامينها ومدى قدرتها على تحقيق المبتغى منها؟.

ثانيا: البرامج الاجتماعية كبدائل وسياسات معتمدة لمعالجة الفقر بالمغرب.

من أراد أن يفهم معضلة الفقر في العالم وتداعياته على المجتمع فعليه بكتب وأبحاث منظرين جامعيين مرموقين ينتمون لمدارس عريقة وجامعات ومؤسسات مقتدرة ممن اشتهرت مؤلفاتهم ونظرياتهم على مر السنين، ومن هؤلاء المفكر الإنجليزي (جورج برنارد شو) قائلا عن الفقر (غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع) والفقر من اخطر المظاهر الاجتماعية التي تهدد العالم وتؤكد على حتمية التغيير والقيام بثورة شاملة تضمن توزيع ثروات العالم بشكل عادل تجنبه الماسي الحقيقية التي تظهرها الاحصائيات الحديثة لمنظمة الأمم المتحدة، وقد عالجت قمة عالمية هذه الظاهرة الخطيرة في مطلع الألفية الثالثة في يوم الفقر العالمي سميت (قمة الفقر) وذلك من أجل القضاء على ظواهر الفقر والجوع والمرض(رامز محي الدين علي، 2019، ص15).

وترتبط ظاهرة الفقر في المغرب بصعوبة الحصول على وسائل وظروف أفضل لعيش الأفراد حيث يواجهون صعوبات بالغة من أجل الحصول على المواد الأساسية للعيش أو الولوج إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم بغض النظر عن مظاهر أخرى للفقر لا يسع المجال للحديث عنها(مصطفى المناصفي، 2010، ص37).

في تقريره الأخير الصادر سنة2019 أكد برنامج الأمم المتحدة أن نسبة الفقراء المغاربة الذين يعانون من الحرمان الشديد بلغت 45 في المائة وأوضح نفس التقرير كذلك أن 42 في المائة يعانون من فقر التعليم و32 في المئة يقاسون المعيشة الأساسية فيما بلغت نسبة فقر الصحة 15 في المئة (الأمم المتحدة، 2019، ص130)، ومن أجل تجاوز هذه الظاهرة أطلق المغرب مجموعة من البرامج الاجتماعية الهدف منها محاربة الفقر والتقليص من الفوارق الاجتماعية وسنقف في هذا المحور عند البعض منها يتعلق الأمر ببرنامج المساعدة الطبية راميد، وبرنامج التأهيل الترابي، وبرنامج الدعم للنساء الأرامل، وبرنامج تيسير للتحويلات المالية المشروطة نوردها كالآتي:

-برنامج المساعدة الطبية راميد: تشكل أوجه عدم التكافؤ في الحصول على العلاجات عقبة رئيسية أمام تحقيق الرفاه الاجتماعي وقدرة الأفراد على التصرف، سواء كمواطنين او فاعلين اقتصاديين. ومن هذا المنظور يؤثر الولوج الى الحماية الاجتماعية على جميع جوانب التنمية البشرية فضلا عن التنمية الاقتصادية، وذه العلاقة الوثيقة جدا مع الاقتصاد هي التي تفسر هيمنة مقاربة ولوج الى التغطية الصحية كمنفعة عامة بدلا من حق انساني، ومن تم فإن برنامج المساعدة الطبية راميد الموجه للسكان في وضعية فقر وهشاشة يعتبر بمثابة سياسة عامة للتنمية البشرية تهدف الى معالجة أوجه عدم التكافؤ في الولوج إلى الخدمات الطبية والتصدي عواقبها،

وتم إطلاق البرنامج سنة 2012 واستفاد من خدماته ما يقرب 3,320,00 شخص وفي سنة 2014 تضاعف العدد، وبالرجوع الى القانون المنظم لنظام التغطية الصحية القانون رقم 65.00[القانون65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية] يؤكد شروط ومعايير الاستفادة من البرنامج من خلال إثبات عدم الاستفادة من أي نظام للتأمين الإجباري عن المرض سواء بصفتهم مؤمنين أو من ذوي الحقوق و إثبات عدم توفرها على الموارد الكافية لمواجهة النفقات المترتبة عن العلاجات الطبية. ويستفيد أيضا من نظام المساعدة الطبية الأزواج والأطفال غير المأجورين الموجودين تحت كفالتهم والذين لا يتجاوز سنهم 21 سنة ولا يتوفرون على تغطية صحية إجبارية أساسية، على أن يستمروا في الاستفادة إلى حدود 26 سنة بالنسبة للذين يتابعون دراستهم أو بدون حد زمني في حالة الإعاقة، كما حددت معايير الاستفادة مميزا في ذلك بين المجال الحضري والقروي، وفيما يخص التكاليف المرتبطة بالخدمات الطبية تم تقدير 2.7 مليار درهم سنويا من أجل ضمان الرعاية الطبية للأشخاص المؤهلين، تتمثل هذه الرعاية في الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية الأساسية كبوابة للدخول لسلة العلاجات المجانية للجميع و مصاريف مهني الصحة خاصة الموارد البشرية، وهي وسائل عديدة تم تبنيها في البرنامج سواء على المستوى المركزي (Abdelatif moustatraf .le régime d'assistance médicale au Maroc, 2019) (وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية.) أو على المستوى المحلي (الجماعة الترابية ومندوبيات الصحة.) وفاعلين آخرين، رغم الأهمية البالغة لهذه السياسة تم الوقوف أيضا على مجموعة من الاختلالات تشكل عائقا استمرارية واستدامة هذا النظام حسب تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

-**برنامج التأهيل الترابي**: يهدف هذا البرنامج إلى تلبية احتياجات ساكنة بعض المناطق الجبلية أو الصعبة الولوج، تقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب، وتعزيز التقائية الأنشطة القطاعية بتشاور مع فاعلي التنمية المحلية وبتنسيق مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية التي يرأسها السيد العامل، ويشمل خمس محاور للتدخل بما فيها دعم مجال الصحة والكهربة القروية والماء الشروب والطرق والمسالك القروية ودعم التعليم، كما استهدف 3300 دوار و 22 إقليم، وجدير بالذكر أن هذا البرنامج يدخل في إطار المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011,2015)(الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية2020)

خلال الفترة الممتدة ما بين 2011,2015 برمج 228 مشروع بغلاف مالي اجمالي وصل إلى 235,299,421.40 درهم، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 57.632,120,92 درهم، وجاءت القطاعات التي حظيت بأكبر نسبة من الدعم في إطار برنامج التأهيل الترابي على الشكل التالي: تزويد القرى بالماء الصالح للشرب، تم الكهرباء متبوعا بقطاع التعليم تم تشييد الطرقات والمنشآت الفنية وفي الأخير قطاع الصحة.

-برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل: يندرج برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات للأطفال لهن اليتامى في سياق سيرورة هذه الدينامية المتصاعدة الهادفة الى تعزيز السياسات الاجتماعية للدولة خاصة لبعض الفئات المعوزة، ويستفيد من هذا الدعم النساء اللواتي تتوفر فيهن مجموعة من الشروط.

-الاستفادة من نظام المساعدة الطبية راميد.

-عدم الخضوع للضريبة باستثناء ما يتعلق منها بالسكن الرئيسي.

-عدم الاستفادة من أي معاش أو تعويض عائلي أو أي دعم مباشر آخر يدفع من ميزانية الدولة أو ميزانية جماعة ترابية أو تدفعه مؤسسة أو هيئة عمومية (كالمنح الدراسية أو الدعم المقدم في إطار برنامج "تيسير")؛

-التكفل بأطفالهن إلى غاية بلوغهم 21 سنة، والمشروط بمتابعة الدراسة أو التكوين المهني بالنسبة للأطفال البالغين سن التمدرس. ويستثنى من شرطي متابعة الدراسة أو التكوين المهني وحد السن (21 سنة) اليتامى المصابين بإعاقة(المرسوم رقم2.14.791 الصادر في4 ديسمبر2014)

ويعهد بتدبير وصرف الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة لهيئة خاضعة للقانون العام بموجب اتفاقية تبرم بين الدولة وهذه الهيئة، ويؤدي هذا الدعم مباشرة في حساب مفتوح من طرف الأرملة المستفيدة لدى الوكالة البنكية البريد القريبة من موطنها أو بأي وسيلة مباشرة تختارها الهيئة المختصة)المرسوم رقم2.14.791 الصادر في4 ديسمبر2014)

ومن خلال تقديم الميزانية الفرعية لوزارة الأسرة والتضامن برسم سنة 2019 كشفت جميلة المصلي المسؤولة عن القطاع أن عدد الأرامل المستفيدات من دعم الصندوق بلغ إلى حدود نهاية أكتوبر الماضي 89 الف و316 ألف ارملة، بالإضافة الى استفادة 156 ألف يتيم ويتيمة من الدعم المذكور بغلاف مالي يصل الى مليار و400 مليون درهم، بخصوص حصيلة الاستفادة من صندوق دعم الأرامل إشارة الوزيرة الى قبول 9.054 طلب مضيفة أن المصالح الترابية لوزارة الداخلية توصلت خلال السنة الجارية بحوالي 12 الف طلب للاستفادة من الدعم حيث تم رفض 427 طلب وتم إشعار أصحابها بالسبب في حين يوجد 1237 طلب في طور المعالجة.

فكل هذه الأرقام لا تعكس حقيقة الواقع الاجتماعي الذي يزداد سوءا بالنسبة لتلك الفئة الهشة من المجتمع والتي تم استغلال وضعيتها في البرامج الانتخابية دون إيجاد الحل المناسب لمشكلتها، بمرسوم تشوبه ثغرات تستوجب المعالجة، سواء بالنسبة لمبلغ التعويض الذي يحدد في 350 درهما شهريا عن كل طفل يتيم مستوف لشروط الاستفادة، على ألا يتعدى مجموع الدعم المباشر سقف 1050 درهما في الشهر للأسرة الواحدة، ما يعني أن هناك نوعا من التمييز بين أرملة

وأخرى، وبين من هي حاضنة لأطفال يتامى متمدرسين، ومن لها أبناء دون سن التمدرس، أو أبناء لا يدرسون لأسباب قاهرة، أو أرملة دون أطفال، بل الأكثر من ذلك في المرسوم حرم النساء الأرامل المستفيدات من تلقي أي دعم آخر، إذ جاء في المادة السادسة على أنه: "لا يجوز الجمع بين الدعم المشار إليه في المادة الأولى أعلاه وأي معاش أو تعويض عائلي أو أي دعم مباشر آخر يدفع من ميزانية الدولة أو ميزانية جماعة ترابية أو تدفعه مؤسسة أو هيأة عمومية، كالمنح الدراسية أو الدعم المقدم في إطار برنامج تيسير.

-برنامج تيسير للتحويلات المالية المشروطة: يهدف برنامج تيسير للتحويلات المالية المشروطة بالأساس إلى تقليص نسبة الهدر المدرسي بالمغرب، والتي لاتزال مرتفعة في مختلف المناطق لاسيما القروية منها، حيث يتم عن طريق هذا البرنامج بتقديم دعما ماليا للأسر المعوزة والفقيرة كمنح مالية شهرية وذلك للتخفيف من عبء تكاليف تمدرس أبنائهم سواء المباشرة منها أو الغير المباشرة على هذه الفئة الاجتماعية مقابل تتبع مواظبة أبنائهم في المدرسة(محمد المنجدي) واستمرارهم في التمدرس، ومن الوقع السلبي لبعض العوامل المؤثرة على طلب التربية وخصوصا الكلفة المباشرة للتمدرس التي تتحملها الأسر، وتحسين عيشها من خلال التحويلات النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المستفيدين من برنامج «تيسير» سنة 2016 بلغ حوالي 829 ألف تلميذ وتلميذة، في حين بلغت عدد الأسر المستفيدة من البرنامج ما يناهز 000 524 أسرة. وتستفيد سنويا أسر التلاميذ المعنيين من دعم مالي بمبلغ إجمالي سنوي يقدر بحوالي خمسين مليون درهم في السنة (فاطمة الطويل، برنامج تيسير نواقص في التطبيق وارتجالية في ضبط اللوائح). ويعتبر برنامج تيسير "TAYSSIR" أحد البرامج التي يتطلب تنزيله توفر كل الشروط الضرورية لتنزيله وتتبع وتقييم إنجازاته، مع تسخير الآليات الضرورية لذلك، ومنه فقد عملت الوزارة الوصية على تخصيص موارد بشرية، ودعامات مالية يتم تحويلها للأسر المستهدفة قصد ضمان استمرارية أبنائها في المدرسة إضافة إلى ضمان آثار ملموسة على الفئة المستهدفة والمستفيدين منه، مع تحقيق التماسك الاجتماعي.

من أجل تحقيق أهداف البرنامج، فإن الجمعية المغربية لدعم التمدرس، بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والمجلس الأعلى للتعليم قد خصصت دعما ماليا مباشرا للأسر المستهدفة عن كل تلميذ (ة) متمدرس بإحدى المؤسسات التعليمية المعنية بالمشروع يختلف مقداره حسب المستوى الدراسي للتلميذ(ة):

60 درهما عن كل تلميذ (ة) في المستويين الأول والثاني؛

80 درهما عن كل تلميذ (ة) في المستويين الثالث والرابع؛

100 درهما عن كل تلميذ(ة) في المستويين الخامس والسادس؛

140 درهما عن كل تلميذ (ة) في المستويين الأول والثاني إعدادي،

عموما إن الوثائق المالية توضح المبالغ الكبيرة التي تستنزفها هذه البرامج من ميزانية الدولة في كل سنة أمام كل هذه الأموال المخصصة لهذا البرنامج وغيرها من البرامج التي وضعت في هذا الإطار تجعل تساؤلات عدة تطرح نفسها حول أثر هذا البرنامج على الفئات المستهدفة من خلال مجموعة من التقارير الوطنية والدولية سنجيب عنها في المحور الثالث من هذه المقالة.

ثالثا: فعالية البرامج العمومية الاجتماعية واشكاليتها في معالجة الفقر بالمغرب.

1.فعالية برنامج محاربة الفقر بالمغرب: في خطابات ملكية مختلفة خاصة منذ تولي الملك محمد السادس حكم المغرب، حيث نجد القاموس الرسمي لهذه الخطابات غنية بمصطلحات وتعبيرات كلها ترتبط بالتنمية وضرورة تحقيقها، (عبد الرحيم العماري، 2008، ص121)، من قبيل القضاء على الهشاشة ومحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعيين وتشجيع النمو الاقتصادي والمشاريع المدرة للدخل وما إلى ذلك، وفي هذا الاتجاه وكما سبق الإشارة في المحور السابق، اعتمدت السلطات العمومية مجموعة من السياسات والبرامج الاجتماعية كما تم التطرق إليه في المحور السابق، والتي تهدف إلى محاربة الفقر على مستويات مختلفة لاسيما المعتمدة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كسياسة عامة لا تكاد توصف إلا بالضخمة بما تتضمنه من سياسات وبرامج عمومية وما يرصد لها من أموال باهضة من المالية العامة حيث تتكون ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من مالية ترصد من المالية العامة للدولة ومالية ترصد من مالية الجماعات الترابية وأخرى ترصد من مساهمات خارجية ودولية، وأمام كل هذه المعطيات تبقى إشكالية فعالية هذه البرامج والسياسات تتطلب الوقوف عندها من أجل مقاربة أهدافها بنتائجها ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة (عبد الغني بامو، 2018، ص32)، ومقاربتها لها ستكون بنظرة شاملة وعامة للبرامج العمومية الموظفة لمعالجة الفقر بالمغرب مع تعزيز ذلك بتجليات في محاربة الفقر في العالم القروي كأحد البرامج الأساسية والتي انطلقت مع المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ ماي 2005.

لا أحد ينكر بأن هذه البرامج والسياسات حققت بعض المكتسبات، حيث تراجع معدل الفقر النقدي من 15.3 بالمائة سنة 2001 إلى 4.2 بالمائة سنة 2014 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، ص69)، لقد حاولت تحقيق طفرة نوعية في التخفيض من نسبة الفقر وتخفيض طفيف للفوارق بين الأجور وتحسين مستوى التمدرس وتقليص نسبة وفيات الأمهات والأطفال وغيرها من المكتسبات.

2.اشكالية البرامج الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب: رغم كل الحصيلة المذكورة من المكتسبات، إلا أنه في نفس الوقت لا يخفى بأنها لا تكاد تخلو من اختلالات وثغرات لابد من الوقوف على البعض منها والتي تشكل عائقا وإشكالا رئيسيا أمام تحقيق فعاليتها. فهذه السياسات لم تتمكن من أن تصل إلى تحقيق أهدافها المسطرة وبروز النتائج المتوخاة منها، حيث تشهد مجموعة من المعيقات والتحديات التي تحول دون فعاليته، وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن 13 مليون مغربي لازالوا يعيشون على عتبة الفقر ويصارعون من أجل البقاء (البنك الدولي،

2014)، وأن 12 في المائة من السكان المغاربة، كما يعرف التوزيع والتنوع الاقتصادي نوع من عدم المساواة واللاتكافؤ الفرص، بل ما يعزز ويبرهن على عدم نجاعة السياسات والبرامج المعتمدة هو التراجع المستمر عبر سنوات متتالية وفترة زمنية كبيرة لتصنيف المغرب في التنمية البشرية حيث في السنوات الأخيرة حيث انتقل هذا التصنيف من الرتبة 123 إلى الرتبة 126 إلى 129 في آخر تصنيف البنك الدولي في سنة 2014.

وتشكل إشكالية عدم تكافؤ الفرص والتمايز بين العالم القروي والعالم الحضري من جهة، أحد الأسباب الرئيسية التي تعمق الفقر بالوسط القروي وتجعله ظاهرة قروية بامتياز بحيث تتمكن هذه السياسات من تقليص الفجوة بين الوسطين القروي والحضري (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، ص70) بل إن تركيز تنفيذها بشكل كبير في الوسط الحضري يزيد من تعميق وتجسيد الفوارق الاجتماعية.

لقد ظل أكثر من 4.2 مليون مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر بدولار واحد في اليوم حوالي 8 دراهم كنتيجة تفرزها خارطة الفقر بالمغرب المستخلصة من الإحصاء العام للسكان الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، والأكثر من ذلك أن نسبة كبيرة غير محصنة ضد الفقر، حيث نسبة منها تعاني الهشاشة ومهددة بالنزول والالتحاق بمن يعيشون بدولار واحد في اليوم (عبد الرحيم العماري، 2008، ص124). إن كل هذه المؤشرات وعيش عدد كبير من المغاربة تحت خط الفقر يوضح أساسا استمرار الفوارق بين الوسط الحضري والقروي نظرا لعدم ارتباط توزيع الموارد لفائدة الساكنة مع معيار الفقر الذي تم التركيز على الحد من نسبته، حيث نجد النفقات المخصصة لبرنامج محاربة الفقر في المناطق القروية كانت بنسبة 71,9 % ويعود هذا إلى الجمود الذي يميز إجراءات تخصيص الموارد للمستفيدين.

كما أن مساهمة الشركاء الأخرين أقل أهمية مما عليه الحال في المجال الحضري، وهذا ينبغي إعادة النظر في التباين الحاصل بين المجالين كما أن الأنشطة المدرة للدخل شكلت فقط من العدد الإجمالي 06,3 % ولم تستهلك سوى 2,6 % من النفقات المخصصة(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، ص71)، كل ذلك نتيجة ضعف الجهاز الرقابي الذي توكل له مهمة التدقيق والافتحاص في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بحيث أنه من حيث المبدأ الأموال الباهضة التي ترصد لهذه البرامج يتطلب تحقيق نتائج لها أثر كبير عن نسبة الفقر بالمغرب وتعبر عن مستوى الأموال المرصودة إليها، إلا أن الإشكال الرئيسي هو إشكالية تدبير هذه الأموال والمالية العامة عموما والتي لا ينكر أحد أنها ركيزة التنمية في العالم على أساس الشفافية في الحسابات بل من أهم مداخل دولة القانون وعصريتها(عبد الرحيم العماري، 2008، ص112)، وسوء تدبير المالية العامة والقضاء على الاختلالات، وفي بعض الأحيان الاختلاسات، التي تحول دون تغيير مؤشر التنمية بالمغرب وتقليص نسبة الفقر كأحد أوجه ذلك.

إن كل هذه المعطيات والأرقام والنسب تبقى معبرة عن العجز في التصدي لمشكل الفقر بالمغرب أو بالأحرى تقليصه في ظل الارتفاع المستمر لعدد كبير من الفقراء خاصة وأن هناك اهتمام

متأخر لمعالجة هذا المشكل في تبني سياسات وبرامج عمومية بفعل استبعاد هذه المسألة في أولويات صانعي القرار كما تم التفصيل في المحور الأول.

ومن جهة أخرى تعبر إشكالية التدبير المركزي المعتمد في تدبير وتنزيل هذه البرنامج من المعيقات التي تعيق تحقيق فعاليتها، فالنهج القطاعي أثبت أنه يشكل أزمة تجاه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي يمكن اتخاذ استراتيجيات جديدة نابعة من اللامركزية ومن الحكومات المحلية، فقد أدت هذه الأزمة (أزمة النهج القطاعي للمشاكل الاجتماعية) إلى نقد النهج المركزي النموذجي وظهور فاعلين ترابيين ومحليين جدد، الذين يمكن لهم أن يعدلوا بشكل حاسم أنماط تطوير وتنفيذ السياسات العمومية (Pierre Muller, Les politiques publiques entre secteurs et territoires) وبالتالي ضرورة الوعي وإدراك التحولات التي تفرض نفسها من على السلطات الإدارية والسياسية في الانتقال من القطاعي والمركزي إلى الترابي والمحلي في ظل ضرورة تحقيق فعالية الآليات والاستراتيجيات المتخذة بما فيها الآليات القانونية.

إن كل حلقة من حلقات إعداد وتنزيل السياسات العمومية لاسيما برامج محاربة الفقر بالمغرب إلا وتعاني ضعفا في التنسيق وغيابا لتوزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين بشكل تكاملي (عبد الإله أمين، الجهوية المتقدمة ورهان إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والمحيط، ص88) الأمر الذي لم يسعف في إشراك مختلف الفاعلين على المستوى الترابي لا في مرحلة الصياغة ولا في مرحلة التنزيل التنفيذ.

إن ما يلاحظ حول منظور المؤسسات الدولية والوطنية بشأن مجموعة من البرامج الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر هو طغيان فكرة المركزية، إذ أن هذه البرامج تتميز في مسألة تدبيره بالقطاعي، خاصة في مرحلة صياغته وفي مرحلة تنزيله، مما سيؤثر حتى على مستوى تدبيرها، في الوقت الذي تتطلب فيه صياغة البرنامج إشراك مختلف الفاعلين الترابيين حتى يتم مراعاة المجال الترابي الذي سيتم من خلاله تنفيذ البرامج الاجتماعية، خاصة وأن العالم يظهر على أنه متجه نحو تقوية السياسات ذات الطابع اللامركزي والترابي، وقد أبان التدبير الترابي للسياسات على أنه لا يمكن الاستغناء عنه وبأنه المدخل الحقيقي الفعالية والأداء الجيد للمهام والوظائف التي تقوم بها الدولة بشكل مباشر(علي الحنودي، الدولة وتدبير السياسات العمومية الترابية، ص181).

كما تبقى أهمية إشراك المجتمع المدني والمواطنين على المستوى في عملية صياغة البرامج الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر بالمغرب تفرض نفسها بقوة في ظل التحولات السياسية والدستورية التي عرفها المغرب والتي توجت باعتماد الديمقراطية التشاركية أحد المبادئ الأساسية للنظام السياسي لتعزيز المشاركة الوطنية لا سيما على المستوى الترابي، فبالرجوع إلى الفصل 12 من دستور 2011 نجده يقر ما يلي: "...تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى

المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها .وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون...". إن هذه الفقرة من الدستور المتعلقة بالدور الذي سيلعبه المجتمع المدني في القرارات السياسية، تتضمن مفهوما حديثا للديمقراطية يطلق عليه "الديمقراطية التشاركية"، والذي ينافس مفهوم "الديمقراطية التمثيلية". ويمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها "شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام بناءً على تقوية مشاركة الأفراد المدنيين المستهدفين بالقرار السياسي". وإذا كانت السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر تهدف بدرجة أخص إلى تحسين ظروف عيش أفراد يعانون من التهميش والإقصاء والعزلة، فإن تبني مفهوم "الديمقراطية التشاركية" في المجال الاجتماعي سيمكن من الارتقاء بالسياسات الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر، وبالتالي يضمن تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد المستهدفين (مصطفى المناصفي، السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب).

خاتمة:

تعددت السياسات وتنوعت البرامج واستفاضت الميزانيات المرصودة لها من أجل معالجة معضلة الفقر في المغرب لكن لم تحقق نتائج من شأنها القضاء على الظاهرة أو على الأقل التخفيف منه، فما زالت فئات كبيرة من السكان خصوصا في البوادي تعاني من معضلة الفقر. سياسات تقليص الفقر في المغرب تم تاريخيا عبر مرحلتين، تمتد الأولى منذ حصول المغرب على الاستقلال الى غاية 1995، تميزت بعدم اهتمام النظام السياسي المغربي بمشكل الفقر بشكل مباشر ولم تجعله في أولويات برامجها الحكومية إلا بعد سياق الانفتاح السياسي. ولم يتجاوز الاهتمام الغير المباشر للدولة بهذا المشكل طيلة أربعين سنة، إحداث مؤسستي الإنعاش القروي والتعاون الوطني، المرحلة الثانية فتمتد من سنة 1996 إلى الآن، وقد تميزت هذه المرحلة بتولي المعارضة السياسية للحكم قيادة الحكومة اتخاذ عدة قرارات جوهرية في اتجاه تقليص الفقر، وقد

لقد حظيت المسألة الاجتماعية في هذه المرحلة مع وصول الملك محمد السادس الى سدة الحكم بمكانة الأولوية في السياسات العامة والعمومية للدولة لاسيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، رغم أن فعاليتها تبقى محدودة في ظل استمرار نسبة الفقر في المجتمع المغربي. ويبقى السؤال المطروح هو هل هذه السياسات والبرامج العمومية المعتمدة تشكل امتداد للبرامج التي أنجزت من قبل أم أنها قطيعة لبداية مرحلة جديدة من التنمية؟

قائمة المراجع:

1. ثامر كامل محمد الخزرجي(2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والطباعة، الأردن.
2. حسن أبلاوحي(2018)، درس في المصطلحات الاقتصادية، الطبعة 1، مطبعة المنار، أكادير، المغرب.

3. عبد الغني بامو(2017)، دور المحاكم المالية في تقييم منجزات السياسات العمومية بالمغرب، الطبعة الأولى، قرطبة حي السلام أكادير، المغرب.
4. حسن طارق(2008)، تاريخ السياسات الاجتماعية بالمغرب، محاولة في التحقيب، المجلة المغربية للسياسات العمومية، السياسات الاجتماعية بالمغرب بين الهاجس الأمني والضرورة التنموية،عدد مزدوج 2-3-2008، مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
5. رامز محي الدين علي(2020)، الفقر في عيون الادباء والمفكرين، منبر حر للثقافة والفكر والأدب، عدد يناير 2019، الموقع .
6. عبد الإله امين(2013)، الجهوية المتقدمة ورهان إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والمحيط، منشورات أشغال الأيام المغاربية التاسعة للقانون المنظمة من طرف شبكة الحقوقيين المغاربيين، 27/26 أبريل 2013. حول الجهوية في الدول المغاربية أية آفاق؟.
7. عبد الرحيم العماري(2008)، التقارير الدولية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: رهان تواصلي أم مشروع تنموي، المجلة المغربية للسياسات العمومية، السياسات الاجتماعية بالمغرب بين الهاجس الأمني والضرورة التنموية، عدد مزدوج 2-3-2008، مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
8. علي الحنودي(2017)، الدولة وتدبير السياسات العمومية الترابية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، طبعة ماي-غشت 2017.
9. مصطفى المناصفي (2010)، السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر في المغرب، التقرير الاستراتيجي للمغرب 2010/2006، منشورات أبحاث، الدار البيضاء المغرب.
10.عبد الصمد عفيفي (2016)، تحليل السياسات العمومية الاجتماعية في المغرب سياسات تقليص الفقر نموذجا 1956-2015، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
11.المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2016)، التقرير السنوي، موقع المجلس، www.cne.ma.
12.برنامج الأمم المتحدة(2019)، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين ، تقرير التنمية البشرية.
13.تقرير الخمسينية (2006)، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك" دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب.
14.المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الموقع الرسمي، (اطلع عليه يوم 11 نونبر على الساعة 20:56) www.indh.ma.
15.Pierre Rosanvallon (1995), la nouvelle question sociale : Repenser l'état providence, Edition de seuil, Paris.
16.Abdelatif Moustatraf(2019), le régime d'assistance médicale au Maroc ; critique holistique et perte de réforme, thèse de

doctorat université Mohamed 5.faculté de médecine et de pharmacie, rabat.

التنمية الجهوية والمحلية في تونس:نتائج دراسة ميدانية

Regional and local development in Tunisia: results of an inquiry

د.عادل بوسنينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس

Adel Bousnina, University of Tunis

ملخص: يهدف هذا المقال إلى دراسة التنمية المحلية والجهوية في تونس ومختلف الاشكاليات المرتبطة بها، ولا سيما أسبابها وتمثلها أوتصورها من قبل المستجوبين. بعد تقديم الإشكالية نجد دراسة لخاصيات التنمية المحلية والجهوية ثم عوامل وأسباب ونتائج الاختلال الجهوي والمحلي في تونس.في مرحلة ثانية، يهدف البحث إلى تحليل نتائج استبيان حول رؤية وتصور(Perception) المستجوبين حول التنمية المحلية والجهوية في تونس وحول الإختلال التنموي وعوامله وآثاره وعلاقته بالتخطيط واللامركزية (عوامل وتفسيرات الخللالتنموي المحلي والجهويلا سيماالأسباب السياسية والعوامل الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية، وانعكاسات التنمية غير المتكافئة).

أهم أدوات البحث هي الدراسة الميدانية والإستمارة(احتوت على 34 سؤالا موزعا بحسب المحاور التالية : البيانات الشخصية، تصور التنمية المحلية والجهوية، وتفسيرات وآثار التنمية المحلية غير المتوازنة أو الإختلال التنموي، والتخطيط واللامركزية وبعض جوانب الحكم المحلي والجهوي)،أما العينة فقصدية، حيث تمت مقابلة 423 شابا أغلبهم من خريجي التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، التنمية الجهوية، الاستبيان، الرؤية، الإختلال التنموي.

Abstract: This article aims to analyse the local and regionaldevelopment in Tunisia and the diffferent problems related to it, especially its causes, representation or perception by the interviewees.

After presenting the problematic of the article, we will study the characteristics of local and regional development, then the factors, causes and consequences of regional and local inequality in Tunisia. In the second part, we will focus our attention on the results of an inquiry on the respondents' perception and vision about local and regional development in Tunisia, on development inequality, its factors and effects, its relationship to planning and decentralization (thanks to the results of aninquiry). And in the last part of this article, we will present the most important suggestions and recommendations.

Key words: Local development, regional development, inquiry, perception, unequal developmental

أولا: إشكالية الدراسة

لا شك أن الاختلال الجهوي للتنمية وأن الفوارق الإقليمية في تونس كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى الثورة التونسية، وهي الآن أيضا أحد المحركات الرئيسية للاعتصامات والإضرابات في العديد من المدن لا سيما في الجهات الداخلية.فعلى الرغم من تحسن مختلف مؤشرات التنمية عموما، فإن التنمية المحلية والجهوية في تونس لا تزال تنمية غير متوازنة[1] تتميز بفوارق هامة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية (وحتى بين بعض المعتمديات وسط بعض الولايات المتطورة). وقد خلق هذا التفاوت الإقليمي " انشطارا" في البلاد التونسية بين نصفين: تونس المتقدمة وتونس النامية أو السائرة في طريق النمو، حتى أننا ذكرنا (في بعض بحوثنا Bousnina Adel (2012),[2]) ما يمكن أن نسميه "الساحل والصحراء التونسية".فما هي أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى هذا الاختلال الجهوي والمحلي؟ وما هي نتائجه وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية؟

في هذا الصدد، فان الهدف من هذا المقال هو دراسة التنمية المحلية والجهوية في تونسومختلف الاشكاليات المرتبطة بهذه الظاهرة، ولا سيما أسبابها وتصورها من قبل المستجوبين، وعوامل وأسباب ونتائج الاختلال الجهوي والمحلي في تونس.

1- تقديم الدراسة الميدانية

- أدوات الدراسة الميدانية: الإستمارة بالمقابلة، واحتوت على 34 سؤالا موزعا بحسب المحاور التالية : البيانات الشخصية، تصور التنمية المحلية والجهوية، وتفسيرات وآثار التنمية المحلية غير المتوازنة أو الإختلال التنموي، والتخطيط واللامركزية وبعض جوانب الحكم المحلي والجهوي. وقد تم استخدام برنامج SPSS لتفريغ البيانات

- المجال الجغرافي للدراسة: الجمهورية التونسية لا سيما الولايات الداخلية

- المجال الزمني للدراسة: بين شهري فبراير/فيفري ويوليو/جويلية2018

- العينة : قصدية، حيث تمت مقابلة 423 شابا أغلبهم من خريجي التعليم العالي

-أهداف الدراسة الميدانية: الهدف الأساسي هو تحليل تصورات السكان حول مختلف الجوانب المتعلقة بمشكلة التنمية المحلية والجهوية في تونس. للقيام بذلك، استند الاستبيان إلى أربعة محاور رئيسية: تصور التنمية المحلية والجهوية، وتفسيرات وآثار التنمية المحلية غير المتوازنة أو الإختلال التنموي، والتخطيط واللامركزية وبعض جوانب الحكم المحلي والجهوي.

من بين النقاط الرئيسية للموضوع الأول، يمكننا الإشارة إلى تصور السكان لمفهوم التنمية المحلية، وشروط التنمية المحلية المتوازنة، وعوائق التنمية الجهوية والمحلية في تونس...

[1]وفقا للإحصائيات التي قمنا بها لمؤشر التنمية البشرية بكل ولايةيبلغ هذا المؤشر 0,859 بتونس و0,540 بالقصرين, وباستعمال التحليل العاملي Analyse factorielleيبلغ المؤشر 1,68 + بتونس و 2,13- بالقصرين.

[2] BousninaAdel (2012), *Le littoral et le désert tunisiens. Développement humain et disparités régionales en Tunisie,* Edition l'Harmattan, Paris, France.

بالنسبة للموضوع الثاني المتعلق بعدم المساواة في التنمية المحلية، فإن الهدف الرئيسي هو تحليل عوامل وتفسيرات الخلل المحلي والجهوي وأسباب استمراره (بالطبع حسب وجهة نظر السكان الذين شملهم الاستطلاع). ودراسة تصور السكان فيما يتعلق بعواقب وانعكاسات التنمية غير المتكافئة.

الموضوع الثالث يتعلق بالتخطيط واللامركزية، ويهدف إلى تحديد تمثلات السكان (والجهات الفاعلة في مجال التنمية) حول فعالية التخطيط واللامركزية ومزاياها وقيودها ومختلف عقباتها وتأثير اللامركزية على التنمية المحلية والجهوية.

فيما يتعلق بالموضوع الرابع، فهو يركز على الجوانب المختلفة للحكم المحلي، بما في ذلك وضعية الجماعات المحلية (مرضية أو مثيرة للقلق)،ونقائص الحكم المحلي

-عناصر الاستبيان :العناصر الرئيسية التي يتعين تحليلها تتعلق بتصورات أو تمثلات التنمية الجهوية والمحلية في تونس وتفسيرات وعوامل الإختلال التنموي والتخطيط واللامركزية وبعض جوانب الحكم المحلي والجهوي.للقيام بذلك، استندت دراستنا على الاستبيان الذي يضم الأجزاء الرئيسية التالية:

- المسائل المتعلقة أساسا بالخصائص الشخصية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي الحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة...). عدد الأسئلة في هذا القسم يساوي 7

- القضايا المتعلقة بتصور السكان لمفهوم التنمية المحلية، وشروط التنمية المحلية المتوازنة، وعوائق التنمية الجهوية والمحلية في تونس. عدد الأسئلة هنا هو 6

- المسائل الخاصة بعدم المساواة في التنمية المحلية، والهدف الرئيسي هو تحليل عوامل وتفسيرات الخلل المحلي والجهوي وأسباب استمراره (بالطبع حسب وجهة نظر السكان الذين شملهم الاستطلاع). ودراسة تصور السكان فيما يتعلق بعواقب وانعكاسات التنمية غير المتكافئة. وعدد الأسئلة في هذا القسم يساوي 8

- النظرة العامة للتخطيط واللامركزية، ويهدف إلى تحديد تمثلات السكان (والمسؤولين التنمويين) حول فعالية التخطيط واللامركزية ومزاياها وقيودها ومختلف عقباتها، وتأثير اللامركزية على التنمية المحلية والجهوية (عدد الأسئلة هو 7).

-الجوانب المختلفة للحكم المحلي، بما في ذلك وضعية الجماعات المحلية (مرضية أو مثيرة للقلق)، ونقائص الحكم المحلي .وعدد الأسئلة في هذا القسم يساوي 8

ولتسهيل جمع المعلومات، استخدمنا طريقة الاستبيان الفردي المباشر. وهذا النهج لديه العديد من المزايا لأنه يسمح بالتوجه مباشرة إلى الشخص المعني لجمع المعلومات المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يسمح بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من الافراد والمعلومات، وبالمقارنة (وخاصة بالشرح) للحالات المختلفة.

وقد قمنا في البداية بالاتصال الهاتفي بالشبان لتقديم الدراسة وإطارها واهدافها.ثم تم الحصول على الإجابات على الاستبيان بطريقتين: من خلال الحوار عبر الهاتف مباشرة (يتم تعمير الاستبيان من قبلنا وفقا لإجابات الشاب) أو من خلال إرسال الاستبيان عن طريق البريد الإلكتروني (هذا الأسلوب على الرغم من بعض السلبيات، لديه مزايا عدة، بما في ذلك توفير

الوقت وخصوصا مجابهة عدة صعوبات تتعلق بالمسافات الجغرافية البعيدة، كإقامة الخريجين في أقصى الشمال أو الجنوب).

2.بعض خصائص العينة

مجموع عدد المستجوبين 423 شابا من بينهم 217 امرأة و 206رجلا. أما توزيع العينة وفقا للفئة العمرية فيبين التوزيع التالي:

26,9٪ ينتمون إلى الفئة العمرية 20–25 سنة

37,1٪ هم من الفئة العمرية 25-30 سنة

19,6٪ يتراوح عمرهم بين 30 و39 سنة

أما باقي العينة (16%) فهم من فئة الكهول ويتجاوز عمرهم 40 سنة.

الجدول رقم 1 : التوزيع والتوزيع النسبي لخصائص العينة

النوع	التكرار	النسبة المائوية
ذكر	206	48,7
أنثى	217	51,3
المجموع	423	100
العمر	التكرار	النسبة
20–25 سنة	114	26,9
25-30 سنة	157	37,1
30- 39 سنة	83	19,6
40–45 سنة	51	12,1
45 سنة أو أكثر	18	4,2
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وتنبغي الإشارة إلى أهمية السكان الذين يتمتعون بمستوى عالي في العينة التي شملها المسح، بالنظر إلى خصوصية هذا المسح الذي يتعلق بالتنمية المحلية والجهوية والحكم المحلي والذي يتضمن بعض الأسئلة الصعبة نسبيًا للأميين أو بالنسبة للسكان الذين لديهم مستوى ابتدائي أو ثانوي فقط، وهذا ما يفسر أن أكثر من 86 ٪ من المستطلعين لديهم مستوى جامعي.

أخيرًا، لا بد من الإشارة إلى أننا حاولنا تعميق البحث من خلال القيام "بمسح كيفي" ثان بفضل المقابلات التي أجريت مع حوالي 20 من المسؤولين التنمويين، ولا سيما في وزارة التنمية الاقتصادية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية (CGDR)، وفي بعض البلديات ومع بعض الأكاديميين والخبراء،و كانت هذه المقابلات مفيدة للغاية خاصة على المستوى "التحليلي" والكيفي، ولا سيما عوامل و آثارالاختلال التنموي.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1-المفاهيم الرئيسية

-التنمية الجهوية أو المحلية ظهرت أهمية هذا المفهوم خاصة بعد الازمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن العشرين وما أفرزته من محدودية الانظمة الليبرالية التي فرضت إلزامية الدور التعديلي للدولة، ومن ثمة ازدياد دور الدولة في بلورة الفعل التنموي، وتركزت سلطة صنع القرار وهندسة استراتيجيات التنمية في العاصمة السياسية، حيث أصبح التخطيط المركزي يلعب دورا هاما في رسم ملامح المسار التنموي مما زاد في تفاقم الهوة وتعاظم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الاقاليم والأقطار. وقد ظهرت مشكلات التفاوت الجهوي في التنمية كنتيجة لاستئثار المنظمات الدولية برسم المخططات التنموية الكبرى التي تكتسي نوعا من النمطية وكانت السبب الرئيسي لبروز أقطاب صناعية في بعض المناطق التي كانت أكثر اندماجا وسرعة في النمو من غيرها. حيث يعاب على هذا التمشي إهمال الجانب الخصوصي للثروات والميزات التفاضلية الكامنة في بعض المناطق البعيدة عن **المركز** .وبناء على هذا النقد وتحديدا في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، بدأ التفكير في سياقات جديدة لاحتواء المناطق البعيدة عن المركز والتي تمكن من تحويل التنمية إلى صيرورة داخلية من خلال إدراج الجماعات المحلية لكونها من بين الوسائل الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتقوم مقاربة التنمية المحلية على إرساء مبدأ التشارك القاعدي لمختلف المكونات والفئات المجتمعية في المسار التنموي والذي يبني انطلاقا من القاعدة (الجهة)وصولا إلى القمة (المركز). كما تقتضي هذه المقاربة ضمان التواصل والشفافية في العلاقة بين المركز والجهة والذي يفترض درجة عالية من اللامركزية (المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، 2016، ص6).

-التنمية البشرية: من أهم المبادئ التي تنادي بها هذه المدرسة هي أن التنمية تنطلق من الفرد لتشمل المجموعة كما تدعو إلى تجاوز التقييم لاقتصادي الصرف لقياس تحسن مستوى عيش الانسان. وبالتالي فإن التنمية بالنسبة للفرد لا يمكن أن تتلخص في نمو الدخل بل يجب أن تشمل كل المجالات الحياتية للإنسانوكل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.ويتجلى ذلك أيضا في تعريف عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق الذي يعرف التنمية البشرية على أنها توسيع مجال الخيارات أمام البشر. وقد دعمت أدبيات مدرسة التنمية البشرية منذ تسعينات القرن العشرين بظهور برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي حرص على التخلي عن المقاربة الكلية لقياس مستوى التنمية من خلال الدخل وتطور الانتاج الصناعي... وتعويضه بمقاربة تأليفية تعتبر أكثر دقة وتركز على الفرد وهو ما يعرف اليوم بمؤشر التنمية البشرية والذي يتكون من

ثلاثة أبعاد: الصحة والتعليم ومستوى العيش (المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، 2016، ص7).

-2-أهم الأسس النظرية لدراسة التنمية الجهوية والمحلية

-نظرية الرفاه والفقر البشري والتنمية البشرية خاصة مع **امارتيا سن** (Amartya (Sen, 1933) يعتبر الهندي امارتيا سن احد اهم علماء اقتصاد التنمية في العالم، وقد فاز بجائزة نوبل سنة 1998 لأعماله المتعددة عن اقتصاد الرفاه ونظرية الفقر البشري والتنمية. يعرّف سن (A.Sen)التنمية بأنها "عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع الناس"،ويتحدث عن الحريات الموضوعية المرتبطة بتنفيذ القدرات الأساسية مثل القدرة على القضاء على المجاعة وسوء التغذية والوفيات التي يمكن الوقاية منها والوفيات المبكرة، فضلا عن الحريات التي ترتبط بالتعليم والمشاركة السياسية وحرية التعبير...في هذا السياق عُرف سن خاصة بمقاربته الشهيرة (التي تعد احد أهم إسهاماته في اقتصاد التنمية) وهي "مقاربة القدرة (أو "الإستطاعة") Capabilityبل إن سن (A.Sen)عرّف التنمية نفسها بأنها "زيادة للقدرة" Development as Capability Expansion. وكما ذكر ذلك الاستاذ نصر الدين السيد فان "مقاربة القدرة Approach Capability هي نظرة فريدة للإنسان ولدوره فى عملية التنمية. فالإنسان، طبقا لهذه النظرة (لا الحكومات أو الهيئات أو آليات السوق)، هو العنصر الرئيسي والفاعل الذي به ومن أجله تتم عملية التنمية. فأفراد المجتمع، من منظور سن للتنمية، ليسوا مجرد أناس من ذوى الحاجات الذين ينتظرون فى سلبية من يقضى حاجاتهم بل هم "عناصر فاعلة فى عملية التغيير إذ بمقدورهم، إذا أتيحت لهم الفرصة، أن يفكروا ويقدروا ويقيموا ويبتدعوا الحلول ويثيروا الحماس وبهذا كله يمكنهم إعادة تشكيل العالم". (نصر الدين السيد، 2013، ص2).

وقد اهتم سن (A.Sen)من ناحية أخرى بمسالة توزيع الثروة و التفاوت الاقتصادي. وكما ذكر ذلك الاستاذ رافيكانبور(في مجلة عمران) فانه بعد عقود من تبوء النمو الاقتصادي موقع الأولوية فيرسم السياسات الاقتصادية، طاغيًا بذلك على مسألة عدم المساواة الاقتصادية، بدأ موضوع التفاوت الاقتصادي يبرز بوصفه همًّا من هموم الشأن العام وفي صلب اهتمام صانعي السياسة، من دون أن يعني ذلك التنكر لأهمية النمو الاقتصادي. فقد شغل التفاوت بأبعاده المتعدّدة مكانة مركزية في خطاب التنمية والسياسات، **يتحدث أمارتيا سن عن ذلك فيقول: إن العالم يتصف بأنه غني بشكل مذهل لكنه في نفس الوقت فقير بشكل محبط ، فهنالك وفرة غير مسبوقة في نمط الحياة المعاصرة، لكن لازال أكثر من ثلث سكان الأرض يعانون من الفقر والحرمان المرعب**(رافي كانبور، 2013، ص5).

-نظرية المركز والأطراف (Centre et Périphérie) حسب سمير أمين وراؤول بريبش والعديد من المنظرين الماركسيين ومفكري العالم الثالث يمكن التمييز بين رأسمالية المركز ورأسمالية الأطراف مما يكشف عن وضعية التبعية التي ترزح فيها بلدان العالم الثالث بسبب السيطرة الأمريكية والغربية .فالعالم يتكون من مركز للنشاط الاقتصادي هو الولايات المتحدة والغرب يسيطر ويوجه ويؤثر ومن أطراف هي بالذات دول أمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث، تتحرك في فلك ذلك المركز، محكومة بحركته متأثرة به.ولتوضيح الفرق بين رأسمالية المركز

ورأسمالية المحيط أو الأطراف من حيث الخصائص قدم صاحب المفهومين"راؤولبريبش" مقارنة دقيقة من خلال بعض النقاط: رأسمالية المركز مبدعة ومجردة في حين رأسمالية الأطراف محاكية، رأسمالية المركز مدخرة أما رأسمالية الأطراف فهي مستهلكة. ومن جهة أخرى حدد سمير أمين مفهومي المركز والأطراف من خلال استخدامه لمفهوم التراكم البدائي لرأس المال حيث يقول: "في المركز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا للتراكم المركزي، فهي بهذا المعنى عملية تراكم تابع(عميرات عبد الحكيم، 2004، ص138).

وحسب رأينا، يمكن تطبيق نظرية المركز والأطراف لا فقط على مستوى الإقتصاد الدولي والعلاقات الدولية بل أيضا داخل البلد الواحد باعتبار وجود جهات مهيمنة (المركز) على حساب جهات وولايات مهمشةاو الأطراف[3](BousninaA., 2012, p295)

ثالثا : التنمية المحلية والجهوية في تونس: الخاصيات والأسباب والنتائج وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

I-الخاصيات والأسباب والنتائج

1- الخاصيات

- بالنسبة لقطاع **الصحة** يتميز التوزيع الجغرافي للعاملين بتركيز كبير جدًا في الولايات الساحلية. فعلى الرغم من الزيادة في عدد الأطباء (الكثافة الطبية)، فإن التباينات الإقليمية الصحية هامة جدا بالنسبة للقطاع العام وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص. فيما يخص هذا الأخير نلاحظ وجودا شبه حصري له بالساحل وإقليم تونس (في عام 2010مثلا ومن بين 75 مصحة خاصة، نجد 27 في تونس، 10 في صفاقس، و4 في أريانة، و2 في بن عروسو5 في نابل و5 في سوسة، بينما يوجد غياب شبه كامل للمصحات الخاصة في سيدي بوزيد، سليانة، والقصرين).

هذه التباينات أكثر خطورة حين نتحدث عن جودة الخدمات فجميع المعاهد والمستشفيات التي تقدم الحد الأقصى من التخصصات والمعدات الأكثر كفاءة تتركز على الساحل وإقليم تونس. أما المستشفيات الداخلية فتعاني بشكل حاد من نقص المعدات.وتزداد هذه المشكلة أهمية بدراسة المستشفيات الجامعية التي يوجد جميعها في إقليم تونس والوسط الشرقي من أصل 11 مستشفى جامعي يوجد 5 في تونس و2 في سوسة و2 في صفاقس و2 في المنستير والمهدية).

-بالنسبة لقطاع **التعليم**،على الرغم من التراجع الهام لنسبة الأمية لا سيما للإناث (من 96 ٪ في عام 1956 إلى أقل من 30% حاليا)، فإن التوزيع النسبي للسكان يكشف عن تركيز الإناث المتعلمات في المناطق الأكثر ديناميكية والأكثر تقدما اقتصاديا واجتماعيا.في هذا الصدد، غالباً ما يتم تسجيل أعلى المعدلات والمؤشرات التعليمية في المناطق الساحلية، في حين أن النسب في

[3]التنمية المحلية والجهوية في تونس لا تزال تنمية غير متوازنة تتميز بفوارق هامة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. وقد خلق هذا التفاوت الإقليمي "انشطارا" في البلاد التونسية بين نصفين: تونس المتقدمة وتونس النامية ، أو ما يمكن أن نسميه "الساحل والصحراء التونسية". بهذا المعنى ذكرنا وجود جهات مهيمنة (المركز) على حساب جهات وولايات مهمشة اوالأطراف.

القصرين وسيدي بوزيد هي أقل بكثير من المعدل الوطني. بلغ الفرق بين المؤشرات المسجلة في الوسط الغربي ومقاطعة تونس 33٪ في السنوات الأخيرة.

من ناحية أخرى، فإن المؤشرات المسجلة في المناطق الداخلية لا تزال ضعيفة جدا لأن معدلات الأمية لا تزال أعلى من 40٪ في الشمال الغربي والوسط الغربي. وهذا التفاوت في التعليم هو في الواقع صورة لنظام اقتصادي واجتماعي كامل فالمناطق المتطورة اجتماعيًا واقتصاديًا تتمتع ببنية تحتية ثقافية أقوى مع نسبة عالية من الطلاب.ولذلك، فإن نسبة السكان الحاصلين على تعليم ثانوي أو عالٍ ما زالت منخفضة للغاية في المناطق الداخلية، على عكس الساحل وإقليم تونس(أكثر من 54 ٪ من سكان تونس في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز 27٪ في القيروان و29٪ في القصرين، مما يدل بوضوح على أهمية الفوارق التعليمية بين المناطق المختلفة)

- فيما يخص الفقر والفوارق الإجتماعية يتركز السكان الفقراء أساساً في منطقتي الوسط الغربي والجنوب الغربي، والتي تشكل مع الشمال الغربي أكثر من 74٪ من إجمالي السكان المحرومين وحيث لوحظت معدلات فقر أعلى من 10٪ وأحيانا أكثر من 20%، على عكس منطقة تونس والوسط الشرقي حيث توجد فيها أدنى معدلات تتراوح بين 2٪ و 3٪ (وحيث توجد 25٪ فقط من السكان الفقراء، في حين أن هذه المناطق تمثل ما يقرب من 60 ٪ من مجموع السكان).

- بالنسبة للفوارق **الاقتصادية** لعل أهم ملاحظة يجب تسجيلها تهم خاصة التوزيع غير المتكافئ للاستثمارات بين الجهات. فعلى الرغم من أن المشكلة الإقليمية قد أخذت بعين الاعتبار منذعدة عقود (تم تخصيص فصل كامل لها في المخطط الخامس للتنمية)، وعلى الرغم من التحسن النسبي في المناطق الداخلية (مقارنة بالعقد الأول بعد الاستقلال)، يظل تفوق الشريط الساحلي بلا منازع نظرًا لأن نصيبه غالبًا ما يتجاوز 65٪ من إجمالي الاستثمارات العامة(وأحيانا يتجاوز 75%).ومن خلال تحليل توزيع الاستثمارات العمومية بين المناطق المختلفة، نلاحظ أن الحصة الأكبر مازالت تهم إما منطقة تونس أو الوسط الشرقي التي استنزفت، في جميع الحالات تقريباً، ما بين 40٪ و 50٪ من جميع الاستثمارات. من ناحية أخرى، تتراوح حصة الوسط الغربي بين 4٪ إلى 10٪ والشيء نفسه ينطبق على الشمال الغربي والمناطق الداخلية عموما.

أما فيما يخص القطاع الخاص فإن سيطرة المناطق الساحلية أكبر بكثير حيث أنها استحوذت على أكثر من 80٪ من الاستثمارات الخاصة. ولطالما كانت حصة **المركز**(الوسط الشرقي والشمال الشرقي بما في ذلك منطقة تونس) هي المهيمنة لأنها تجاوزت في كثير من الأحيان 60٪ من الاستثمارات العامة و70٪ من الاستثمارات الخاصة، في حين أن حصة المناطق الداخلية كانت ضعيفة جدا بشكل عام.

وقد كان للتوزيع غير المتساوي للاستثمارات والانقسام الجغرافي (الساحل/الداخل) تأثير كبير على التشغيل والنشاط الاقتصادي، بسبب تركيز الأنشطة في المناطق المتطورة. وغالبًا ما يكون معدل البطالة منخفضًا نسبيًا هناك، بينما يتجاوز هذا المعدل 20٪ - وأحيانًا 30٪ - في معظم المحافظات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تتميز المناطق الساحلية "المتقدمة" بأهمية الأنشطة الصناعية والخدماتية، ونلاحظ التركيز القوي للغاية للأنشطة الصناعية والخدمات في المحور الساحلي، والتي شكلت ما يقرب من 83٪ من الوظائف الصناعية وأكثر من 78٪ من فرص

العمل في الخدمات، بمعنى آخر، تركز هذه المنطقة الساحلية -التي لا تغطي سوى ربع مساحة الأراضي- على أكثر من ثلاثة أرباع الوظائف في قطاعي الصناعة والخدمات(وهذا ما يفسر التركيز العالي جدًا للعمالة المؤهلة والجامعية في المحور الساحلي، والذي يستقطب أكثر من 80٪ من هذه الكفاءات الجامعية). ونتيجة لكل ذلك أصبح الشريط الساحلي المنطقة الصناعية الرئيسية بل الوحيدة في البلاد(على سبيل المثال يضم إقليمان فقط وهما الشمال الشرقي -باعتبار إقليم تونس- والوسط الشرقي الذين يمتدان على 17% فقط من المساحة الجملية لتونس على أكثر من 91% من المؤسسات الصناعية بالبلاد).

ونفس ما ذكرناه فيما يخص الاستقطاب الصناعي يمكن أن نذكره أيضا بالنسبة لقطاع السياحة الذي بقي مقصوراً على بعض المناطق الساحلية (تونس ونابل/الحمامات وسوسة والمنستير وجربة) على عكس السياحة الداخلية التيلا تزال ضعيفة (10٪)

-بالإعتماد على **المؤشرات التأليفية** (كمؤشر التنمية البشرية) خلق هذا التفاوت الإقليمي "انشطارا" في البلاد التونسية بين نصفين: تونس المتقدمة وتونس النامية أو السائرة في طريق النمو (La Tunisie développée et La Tunisie sous- développée) (وفقا للإحصائيات التي قمنا بها لمؤشر التنمية البشرية بكل ولاية يبلغ هذا المؤشر 0,859 بتونس و 0,540 بالقصرين, و باستعمال التحليل العاملي Analyse factorielleيبلغ المؤشر 68,1 + بتونس و 2,13- بالقصرين.

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر تصنيف المناطق - بفضل إسناد رتبة لكل محافظة وفقًا لمؤشرالتنمية البشرية- أن التصنيف الإقليمي لم يتغير منذ عقود، فقد احتلت العاصمة والمنستير وسوسة دائمًا المراكز الثلاثة الأولى، بينما احتلت نابل أو صفاقس المركز الرابع. وبالمثل، احتفظت أكثر المناطق "حرمانًا" بنفس الترتيب وحافظت على أماكنها الأخيرة خلال هذه الفترة. ومن المفارقات أن نجد أن الرتب التسعة الأولى تحتلها نفس المناطق التسعة دائما، وأيضًا آخر 5 رتب لا تزال تشغلها نفس المحافظات(جميعها من المناطق الداخلية) : سيدي بوزيد والقصرين والقيروان وجندوبة وسليانة(BousninaA., 2019).

2- **عوامل وأسباب الاختلال الجهوي والمحلي في تونس**

-**الأسباب السياسية:** لعل غياب الديمقراطية و"المركزية" السياسية هي أحد أهم العوامل السياسية للاختلال الجهوي، ذلك أنها تقصي الفاعلين الاجتماعيين من المساهمة في أخذ القرار، لا سيما وأن هؤلاء الفاعلين لديهم صلة مباشرة ومتواصلة مع المعطيات والواقع الحقيقي للجهات، وهذا ما يجعل التخطيط التنموي فوقيا "مسقطا"، مرتبطا لا بالحاجيات الحقيقية للجهة بل بالخيارات السياسية العليا.

إضافة إلى ذلك ارتبط العامل الأساسي بالانتماءات الجهوية للمسؤولين وبتأثير ذلك على توجيه الاستثمارات، بل إن الكثير من الباحثين يتحدثون عن "العزلة السياسية" L'enclavement politique للكثير من الجهات (خاصة الداخلية منها) نظرا لتهميشها وغيابها عن القرار السياسي، هذا إلى جانب ضعف المعارضة السياسية بل وغيابها شبه التام وضعف تأثير المجتمع المدني طيلة العقود الماضية.

-**العوامل الاقتصادية:** من البديهي أن يكون توزيع الاستثمارات هو العامل الأهم خاصة وأن هذا التوزيع كان غير متوازن منذ الاستقلال، فقد استأثرت الجهات الساحلية بـ6, 75% من الاستثمارات العمومية بين 1962 و1976 وبأكثر من 65% بعد ذلك. أما المناطق الداخلية فكانت نسبتها في أغلب مخططات التنمية بين 24% و(BousninaAdel, 2012, p139)36%

ومع تبني مخطط الإصلاح الهيكلي (P.A.S) في 1986 تراجع دور الدولة لفائدة القطاع الخاص (واقتصر على " التأطير والتوجيه") مع تقلص دورها الإنتاجي مما فاقم من التفاوت الجهوي لوجود جهات مؤهلة للاندماج ولجذب المستثمرين على عكس المناطق الأخرى.

ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك مباشرة على التنمية الجهوية، فالاستثمار هو المحدد الرئيسي لمختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (كالدخل والتعليم والتشغيل وظروف عيش الأسر...). والأهم أن الاستثمار العمومي يؤثر مباشرة على الاستثمار الخاص لأن هذا الأخير مرتبط بالتجهيزات الأساسية وبالبنية التحتية وبمختلف المؤشرات التي تسهّل العمل والربح للمستثمر، وهذا ما يفسر ضعف الاستثمارات الخاصة في أغلب الجهات الداخلية لا سيما في القطاعين الصناعي والسياحي.

ولعله من الغريب حقا أن تبقى مسالة التركيز المفرط للاستثمارات (والعمومية منها خاصة) دون تغيير يذكر منذ عقود إلى الآن، فمنذ 1966 كتب بعض الباحثين (Philippe Aydalot تحديدا) أن خمس مدن فقط (تونس، بنزرت، نابل، صفاقس، سوسة أو الساحل) تجذب أكثر من 78% من الاستثمارات الصناعية و77% من الاستثمارات السياحية، وهذا بالطبع ما يؤثر مباشرة على التنمية الجهوية لاحقا بسبب ما يسميه المختصون بعملية التراكم المجالي (L'accumulation spatiale) التي تجعل الجهة تستقطب الاستثمارات الجديدة حسب أهمية الاستثمارات الحالية والماضية.

-**العوامل الاجتماعية والتاريخية:** من الناحية الاجتماعية يلعب العامل التعليمي دورا هاما حيث تتركز نسبة هامة من الإطارات بالجهات الشرقية: أكثر من 76% منهم بإقليم تونس والشمال الشرقي والوسط الشرقي فيما لا تضم بقية الأقاليم الأربعة سوى أقل من24%، ويرتبط ذلك بدوره بالفوارق الهامة في نسب الأمية بين مختلف الولايات (11% بالمنستير و31% بسيدي بوزيد) لا سيما بالنسبة للإناث (41,4% بالنسبة للوسط الغربي و17% بإقليم تونس).

أما فيما يخص الأسباب التاريخية، فيمكن أن نربطها بعاملين رئيسيين: الأول يخص الفترة الاستعمارية التي وقع فيها استغلال الثروات المنجمية والفلاحية ثم تصديرها فيما بعد مما يفسر الأهمية التي أعطيت للموانئ وللمدن الساحلية (هذا إلى جانب استقرار جزء هام من "المعمرين الأوروبيين" في هذه المناطق مما يفسر تركيز الاستثمارات فيها).

أما العامل التاريخي الثاني فيخص النخب السياسية التونسية المعاصرة التي كان منطلق أغلبها منطقة الساحل وتونس (العاصمة) باعتبارها أكثر المناطق تضررا من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والهيمنة الاستعمارية (خاصة بعد أزمة 1929)، مما أثر على القرار السياسي بعد الاستقلال.

من ناحية أخرى، لا يجب أن نهمل بعض العوامل "الثانوية" لا سيما الجغرافية والطبيعية منها، ذلك أن العديد من الجهات الساحلية استفادت من قربها من البحر لاسيما في التصدير وفي القطاع السياحي، لكن ذلك لا يمكن اعتباره إلا عاملا ثانويا لا سيما وأن بعض الولايات الداخلية تتمتع بكثير من الثروات الطبيعية التي لم يقع استغلالها بطريقة ناجعة أو لم يتم توزيعها توزيعا عادلا.

3- النتائج

-**النتائج الاقتصادية:**على غرار جون فرنسوا ڤرافييه(J.F.Gravier) الذي كتب منذ 1947 كتابا أثار ضجة كبرى في فرنسا بعنوان " باريس والصحراء الفرنسية" (Paris et le désert français)، فإننا نستطيع الحديث في تونس عن "الساحل والصحراء التونسية"، ذلك أن الاختلال التنموي أدى إلى نتائج سلبية جدا في عديد الجهات، لعل أهمها على الإطلاق ارتفاع نسب البطالة التي تتجاوز (في ماي 2016) 22% بالجنوب الغربي و26,6%بالجنوب الشرقي. أما بالنسبة لحاملي الشهادات العليا (ذوي المستوى التعليمي الجامعي) فهذه النسب تبلغ مستويات مؤسفة فعلا، حيث تتجاوز مثلا (في ماي 2015) 40%بقبلي و 41%بقفصة بينما لا تتجاوز 10% بأريانة. وفيما يخص الإناث تصل هذه النسبة إلى 51%ببعض معتمديات جندوبة وحوالي 70%ببعض معتمديات قفصة.

من جهة أخرى، خلق هذا التفاوت الإقليمي **" انشطارا"** في البلاد التونسية بين نصفين: تونس المتقدمة وتونس النامية أو السائرة في طريق النمو (La Tunisie développée et La Tunisie sous-développée)وذلك بسبب التركيز الشديد للمؤسسات-الصناعية والسياحية خاصة- مما يفسر التفاوت في توزيع الثروة والتشغيل بين مختلف الجهات (فحسب بعض الدراسات تمثل المناطق الساحلية حوالي 95% من الإنتاج والتشغيل الصناعي والسياحي وما يقارب 75% من القيمة المضافة).هذا التفاوت الجهوي وهذا **"الانشطار"** يجعلنا نتحدث عن المحور والأطراف في تونس (centre et périphérie)، وكما أسس لذلك سمير أمين وفريدمان فإن المركز هو الجهة القوية المتطورة والمهيمنة والمتميزة بأهمية المشاريع والاستثمارات وبالبيئة الصناعية والتكنولوجية الراقية وباليد العاملة المؤهلة وبالرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى الدخل، وعكس ذلك كله تكون الأطراف (وكما ذكرنا ذلك سابقا يضم إقليمان فقط وهما الشمال الشرقي والوسط الشرقي الذين يمتدان على 17% فقط من المساحة الجملية لتونس على أكثر من 91% من المؤسسات الصناعية بالبلاد).

-**النتائج الإجتماعية والسكانية:** إلى جانب الفقر والتهميش والخدمات الصحية الضعيفة وانعدام الرفاه الاجتماعي، فإن أهم الانعكاسات الاجتماعية تخص التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يضم الشريط الساحلي أكثر من 70% من السكان، ونلاحظ هنا أن نسبة الجهات الداخلية تشهد تراجعا حادا والمثال على ذلك نسبة السكان القاطنين بالشمال الغربي التي انخفضت من 22,2% سنة 1936 إلى 10,7% سنة 2014. لكن الأهم من ذلك هو تسجيل نسب نمو طبيعي سلبية في بعض الولايات مما يعني أن عدد السكان بصدد الانخفاض بهذه المناطق (مثلا انخفض عدد السكان بولاية الكاف من 258,7 ألف نسمة سنة2004إلى 243 ألف سنة 2014، ويلاحظ هذا الانخفاض أيضا بولاية سليانة).وتلعب الهجرة الداخلية (والنزوح من الأرياف إلى المدن) دورا هاما في هذا

الصدد، فصافي الهجرة (solde migratoire) تضاعف عديد المرات (سلبيا) في الشمال الغربي مثلا ليمر من 31790- سنة 1975 إلى حوالي 40- ألف خلال التعداد الأخير لسنة 2014 وخاصة في الوسط الغربي أين ارتفع من 3470- سنة 1975 إلى حوالي -50 ألف خلال سنة 2014 (وذلك على عكس العاصمة وخاصة الوسط الشرقي أين ارتفع صافي الهجرة من حوالي 6 آلاف سنة 1975 إلى أكثر من 50 ألف خلال السنوات الأخيرة). ومن البديهي أن علاقة الهجرة بالتنمية الجهوية علاقة مباشرة ذلك أن أغلب الدراسات بينت أن الهجرة تنطلق من المناطق الداخلية والغربية في اتجاه الساحل الشرقي والعاصمة أي من الجهات "الدافعة" (régions répulsives) -التي تشكو من البطالة والفقر ونقص الاستثمارات والمناطق الصناعية-في اتجاه الجهات الجاذبة (régions attractives) أو المركز.

II-تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1.II. التنمية المحلية والجهوية

1.1.II . شروط التنمية المحلية والجهوية المتوازنة

إذا كانت التنمية المحلية والجهوية مفهومًا متعدد الأبعاد، يجب أن تكون الشروط الضرورية (للتنمية المتوازنة) متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات أيضا.

وعلى حد تعبير أحد الشبان الذين تمت مقابلتهم، "لكي تكون التنمية منصفة ومتوازنة، يجب أن تكون شاملة تخص جميع المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية...) وتهم جميع الجهات الفاعلة (المنظمات غير الحكومية، السكان، الجمعيات...).

في هذا الصدد، تحتل التنمية البشرية مكانًة رئيسية، وفقًا لأحد المستجوبين فإن التنمية المحلية والجهوية مرتبطة بالتنمية البشرية لا سيما "تحسين ظروف ونوعية حياة السكان على مستوى: التعليم، الصحة، الأمن الغذائي، الخدمات الأساسية، البنية التحتية والمعدات التي تعتبر ضرورية لبناء النظم الإنتاجية المحلية ".

وفي إحدى المقابلات، ذكر أحد المسؤولين التنمويين أن هناك خمس شروط أساسية وضرورية لتحقيق تنمية متوازنة:

- سكان مطلعون على الإمكانات المحلية والجهوية ومتعاونون مع المجتمع المدني والسلطة الإدارية
- فهم وترتيب جيد لأولويات التنمية
- يجب أن يكون لدى الإدارة المركزية الأدوات اللازمة لوضع سياسة متماسكة لتدخلاتها على المستوى المحلي والجهوي
- يجب على ممثلي المواطنين في مختلف الهيئات المحلية والإقليمية والمركزية الاستماع وفهم أولويات التنمية في المجتمعات المحلية والولايات
- المشكلة المالية هي مصدر القلق الأخير إذا تم إعداد الملفات التنموية بشكل جيد.

إضافة إلى ذلك، هناك بعض الشروط القطاعية التي ذكرها المستجوبون وتشمل خاصة:

- أهمية البنية التحتية الأساسية، مع الموارد المالية الكافية والموارد البشرية الماهرة
- المسؤولية والكفاءة وتوافر الموارد اللازمة وإدماج المرأة في الحياة المهنية والاجتماعية

- بنية تحتية جيدة، قوة عاملة مسؤولة، "ثورة" في استراتيجية التنمية وفي إعداد الميزانية
- الاستثمار وزيادة الإنتاج لا سيما في الجهات والبلديات المهمشة
- اللامركزية والاستقلال المالي والإداري على المستوى المحلي والجهوي
- التشريعات الجيدة، وتوافر الموارد البشرية المختصة والموارد المالية، والوضوح في تخصيص المهام على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي

-يمكن أن تكون التنمية متوازنة إذا كانت تمس جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت تؤثر على جميع الجهات الفاعلة محليا وجهويا

- البنية التحتية (شبكة الطرق والموانئ والمطارات...) والمناخ الاجتماعي والسياسي المناسب وتأهيل الموظفين والقوى العاملة والإطار القانوني والمؤسسي المناسب وسياسة فعالة لإعادة توزيع الثروة (على أساس التمييز الإيجابي لصالح الجهات المحرومة).

1.2.II. ديناميكية وتطور الجهة ونقاط قوتها وضعفها

يرى معظم المستجوبين بأن جهتهم (أو بلديتهم أو مدينتهم) ليست ديناميكية للغاية أو ليست ديناميكية على الإطلاق،وتخص هاتان الإجابتان أكثر من 68٪ من السكان الذين شملهم الاستطلاع، وبالتالي فإن رؤية أو تصورات درجة ديناميكية أو تطور الجهة هي سلبية بشكل واضح بالنسبة لغالبية السكان وخاصة الشباب.

الجدول رقم 2 . ديناميكية وتطور الجهة (أو المدينة)

	التكرار	النسبة المائوية
ديناميكية ومتطورة جدا	34	8,0
ديناميكية ومتطورة	101	23,9
غير ديناميكية و غير متطورة	227	53,7
غير ديناميكية وغير متطورة على الإطلاق	61	14,4
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

بالنسبة للمستجوبين "المتفائلين" الذين يعتقدون أن جهتهم ديناميكية (31.9 ٪)، هناك عدة نقاط قوة فيما يخص التنمية، من بينها:

- إنشاء إداري جديد وفي الوقت نفسه إمكانيات مالية جديدة للمدينة، وخلق ديناميات جديدة للإنشاءات وللثروات الداخلية
- مستوى معيشة متوازن ووجود فرص عمل
- مستوى جيد من التعليم والتدريب لأغلبية الشباب والبنية التحتية الجيدة نسبيا ورأس المال البشري
- المناطق الصناعية وتوفر الإدارات والخدمات العامة
- قرب الخدمات العامة والنسيج الاقتصادي المتطور نسبيًا.

من ناحية أخرى، بالنسبة للسكان "المتشائمين"، هناك العديد من المعوقات في مختلف القطاعات التي تعرقل التنمية، من بين هذه العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية المحلية والجهوية، يشير المستجوبون بشكل خاص إلى:

- عدم استغلال الموارد الطبيعية وتمويل المشاريع وضعف في تقييم الإمكانات المحلية والمشروعات الاستثمارية التي تقدر هذه الإمكانات
- ضعف التكامل مع البيئة الزراعية والفلاحية للجهة لتثبيت مشاريع لتثمين المنتجات الزراعية الخاصة بالإقليم
- صعوبات التقييم الجيد والصحيح للآثار التاريخية وللسياحة البديلة
- عدم كفاية مصادر المياه للزراعة ومشاكل البنية التحتية والمناطق الصناعية وعدم وجود منطقة سياحية
-الوسائل المالية المحدودة للغاية، والافتقار إلى البنية التحتية الكافية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والدور المحدود للمجتمع المدني، وعدم مشاركة السكان تقريبًا في الحياة العامة
- مشاكل النزوح والنقل والكثافة السكانية العالية ونقص الأراضي الصالحة أو المهيأة سواء للزراعة أو للصناعة.

علاوة على ذلك، توضح أهمية نقاط القوة أو العوائق التي تواجهها المدينة أو البلدية، وفقًا للمستجوبين، وضعها مقارنة بالبلديات الأخرى. إن وجود العديد من العقبات التي تعترض التنمية المحلية والجهوية هو سبب هيمنة "المتشائمين" بين الأفراد الذين شملهم الاستطلاع، الذين يشعر 78٪ منهم تقريبًا بأن جهتهم محرومة مقارنةً بالمدن الأخرى.

الجدول رقم 3. وضعية الجهة (أو المدينة) مقارنة بالجهات الأخرى

	التكرار	النسبة المائوية
مفضلة وغير مهمشة	94	22,2
مهمشة (محرومة)	329	77,8
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

عوامل وتفسيرات هذا التهميش عديدة وفقًا للمستجوبين، من بين العوامل الرئيسية، يمكننا أن نذكر:

- المدينة محرومة بسبب قلة الموارد المادية والمالية وضعف الأنشطة الاقتصادية
- الجهةمهمشة بسبب التوزيع غير المتكافئ لموارد الدولة وضعف اختيار سياسات التنمية
- لا توجد ميزانية محددة للجهة، علاوة على ذلك، هناك إدارة اقتصادية وإدارية واجتماعية سيئة في مختلف البلديات
- على حد تعبير أحد المسؤولين في إحدى المقابلات، فإن المدينة مهمشة تمامًا، خاصة في مجال الصحة: "المستشفى الجهوي يفتقر إلى المعدات الطبية والإطار الطبي. لإجراء عملية جراحية بسيطة أو الولادة، نحن ملزمون بالذهاب إلى المستشفى الجامعي. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم

من ثراء التراث وجمال المناظر الطبيعية والشاطئ فإن المنطقة خالية من أي نشاط ثقافي أو ترفيهي. البنية التحتية كارثية. الجهة محرومة لأسباب سياسية على وجه الخصوص. رأت النور أثناء فترة الرئيس بورقيبة. ثم بعد ذلك، أثناء فترة الرئيس بن علي، عانت من تدهور في جميع المجالات، والوضع أصبح أسوأ بعد الثورة "

- أسباب التهميش عديدة: الأسباب السياسية والأسباب التاريخية والعوامل الاقتصادية، والمدينة محرومة بسبب وجود العديد من القيود مثل بطالة الإطارات ونقص المعدات، والبيئة غير المتوازنة والافتقار إلى برامج تحفيز العمل الخاص وعدم كفاية الموارد المحلية والوطنية

- الجهة محرومة مقارنة بالجهات الأخرى، والأسباب متعددة: القيادة السياسية غائبة، ومركز القرار مهمشً وسياسة التنمية المحلية غائبة ونوعية الخدمات متواضعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تركيز للاستثمارات في الشمال والساحل، على عكس الجهات الجنوبية والداخلية.

2.II. التنمية المحلية والجهوية: الإختلال التنموي الإقليمي: العوامل والنتائج[4]

1.2.II. العوامل والأسباب

-العوامل السياسية

أسباب وعوامل التباينات المحلية والجهوية متعددة وترتبط بالجوانب الإدارية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية.

في هذا الصدد، فإن العامل السياسي ذو أهمية قصوى بالنسبة لمعظم المستجوبين لأسباب عديدة. في البداية، هناك غياب الإرادة السياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي يخلق عدم الاستقرار في السياسات العامة والتغيير المتكرر لأولويات واتجاهات التنمية.

إلى جانب ذلك، ذكر بعض المستجوبين "الإهتمام الضعيف للسكان بالحياة السياسية التي لا تزال تعاني من النزاعات بين الأحزاب السياسية لمصالح شخصية ضيقة عوض الإهتمام بالقضايا الحقيقية للمواطن".كما أندور الدولة أساسي وفقًا للعديد من المجيبين،"نظرا لغياب أو عدم فعالية استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية، وضعف السياسات العامة للتنمية، وعدم الاستقرار والتدخل السياسي غير الفعال للدولة، ومركزية القرار السياسي في العاصمة وفي المناطق المهيمنة".

إضافة إلى ذلك هناك العديد من العوامل التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة والتي أشار إليها العديد من الأشخاص الذين شملهم المسح، بما في ذلك الفساد السياسي وتدهور الوضع الأمني وغياب المبادرات السياسية وسياسة التمييز والتهميش وهيمنة الأهداف الانتخابية على حساب المصلحة العامة وغياب "القرارات الشجاعة" للمناطق الداخلية وخاصة للمناطق الريفية.

كما أكد بعض المستجوبين، قبل كل شيء، على وجود سياسيين فاسدين وعلى أهمية الفساد. يؤكد هذا التصور نتائج العديد من الدراسات الاستقصائية الوطنية، بما في ذلك المسح الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء المنشور حديثاً. ووفقًا لهذاالمسح، فإن أكثر من 63٪ من المشاركين يعتقدون أن الفساد موجود في العديد من المؤسسات العامة وأن المعاملات تعتمد أساسًا **على الفساد والرشوة**. ووفقا ل74٪ من المواطنين، فإن ظاهرة الفساد هي واحدة من أكبر المشاكل

[4]دون الوقوع في تكرار ما ذكرناه في الجزء الثالث من المقال، سنحاول ذكر أهم الأسباب والآثار التي ذكرها المستجوبون.

حاليا لا سيما في القطاع الصحي الذي هو الأكثر تأثراً بالفساد (63٪)، يليه قطاع الشرطة (والأمن بشكل عام، بنسبة 52٪). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة إدراك الفساد أعلى بين الشباب (75.3٪ للفئة العمرية 18-29 عامًا، بالنسبة لهؤلاء الشباب تبلغ النسبة 82.2٪ في الامن). فيما يتعلق بمعالجة قضايا الفساد، ذكر حوالي 53.9٪ من المواطنين أن هذه المعاملة لا تتم بجدية من قبل السلطات الإقليمية والمحلية. وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، يعتقد 55.7٪ من المستطلعين أن جهود الدولة لمحاربة هذه الظاهرة (في القطاعات المختلفة) غير فعالة (المعهد الوطني للإحصاء،2018، ص133).

من ناحية أخرى، أشار بعض المستجوبين إلى أن السياسات الحالية عطلت ظهور الجهات الفاعلة في التنمية الإقليمية والمحلية، وخاصة الافتقار إلى الاستقلال الذاتي في صنع القرار. في هذا الصدد، كانت هناك دائمًا مشكلة مطروحة متعلقة بمركزية التخطيط وعدم تحديث القوانين لصالح الاستقلال المالي والتنظيمي والاستقلال الحقيقي للمجالس الإقليمية بما أن هذه المجالس لا تتمتع بسلطة مطلقة في جدولة وتصميم المشاريع الكبرى.

-العوامل الاقتصادية:

حسب تعبير أحد الخبراء الذين تمت مقابلتهم، فإن التفسيرات الاقتصادية للإختلال التنموي متعددة، ولكن يمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل أساسية:

- تراكم عدم المساواة بين المناطق لعقود. فقدتم إعداد وتنفيذ مخططات التنمية (حتى المخطط الثامن على الأقل) من الإدارة المركزية دون غيرها

- ركزت سياسة التنمية الإقليمية منذ تسعينيات القرن الماضي على تشجيع الاستثمار الخاص، ولم يعط دور القطاع الخاص النتائج المتوقعة، فالتداعيات كانت سلبية على التشغيل وتنمية الإمكانات المحلية والإقليمية

- رغم تحرير الأنشطة الاقتصادية والدور الممنوح للقطاع الخاص لتعزيز اقتصاد المناطق الأقل نموا ورغم تقديم الحوافز المالية والنقدية والجبائية، ما زلنا نشهد تأثيرًا ضعيفًا للغاية لدور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في هذه المناطق المهمشة.

من ناحية أخرى ذكر السكان الذين شملهم الاستطلاع عوامل اقتصادية أخرى، يمكننا أن نذكر منها على وجه الخصوص:

- التوزيع غير المتوازن لوحدات الإنتاج بين الجهات الساحلية و الداخلية

- البنية التحتية المتخلفة والضعيفة، مما لا يشجع المستثمرين على إنشاء المؤسسات في المناطق المحرومة (ضعف البنية التحتية: الطرق والموانئ والمطارات في بعض الجهات، ونقص المناطق الصناعية في الجهات المهمشة)

- تركيز الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية وتنمية قطاع الخدمات على حساب الزراعة

- ضعف قطاعي الزراعة والصناعة ونقص الموارد اللازمة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع

- الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي وتقلبات النمو الاقتصادي

- عدم وجود استراتيجيات للتنمية في المناطق الحضرية وخاصة في الجهات الريفية

- الخلل الصارخ في الاستثمارات في تونس (غالباً ما تقع في الشمال والساحل) وإهمال المناطق الأخرى والجهات الداخلية.

في هذا السياق، يؤكد بعض الباحثين على تأثير تكريس المسار الرأسمالي النيوليبرالي، فقد تم تعزيز القطاع الخاص وأصبح عاملا أساسيا للوصول إلى مستويات جيدة من التنمية. ومع ذلك، فمن الواضح أن تطور القطاع الخاص أكثر سهولة إذا كانت الظروف الأولية أكثر ملائمة، أي في المناطق ذات البنية التحتية الهامة (النقل والاتصالات، السكك الحديدية، الموانئ، الطرق، إلخ) وذات الخدمات العامة والخاصة الأساسية المتطورة (وكما ذكر سابقا، فإن الشريط الساحلي أفضل حالاً من المناطق الداخلية في غالبية - إن لم يكن في كل- هذه "الشروط الأولية"). وبالتالي، فإن آثار السوق تعني أن المناطق الأكثر تقدماً سوف تحقق نموا أفضل وأن هناك استمرارية لعملية التراكم التنموي وهو ما يفسر تقوية الشريط الساحلي (ولا سيما الساحل والشمال الشرقي) على حساب المناطق الداخلية

(BelhediAmor, 1996, p162)

-العوامل الادارية

المركزية الإدارية (وعدم فعاليتها) هي واحدة من التفسيرات التي ذكرها أكثر السكان الذين شملهم الاستطلاع. وعلى حد تعبير أحد المسؤولين التنمويين، فإن اللامركزية الإدارية هي عملية طويلة على المدى المتوسط والبعيد قد تستغرق عدة سنوات مع التقسيم الإداري الجديد.

بالإضافة إلى مشكلة اللامركزية، تم ذكر عوامل إدارية أخرى من قبل السكان الذين شملهم المسح، يمكننا أن نذكر خاصة:

- البيروقراطية الإدارية والمركزية في اتخاذ القرارات
- الفساد والمحسوبية والرشوة
- التنمية المحلية كانت دائما مسؤولية الحكومة المركزية على حساب السلطات المحلية
- ضعف تأهيل الموظفين الإداريين على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي وانخفاض معدل التأطير

- العوامل التاريخية والاجتماعية

غالبًا ما يتم تجاهل العوامل التاريخية على الرغم من أهميتها. وقد ذكر بعض المستجوبين أن التراكم التاريخي ضروري لشرح الاختلال التنموي. فقد عانت بعض المناطق من آثار سلبية (مثل الشمال الغربي) مع تدخل مباشر خلال عصر البايات لجمع الضرائب من القبائل في المنطقة وذلك بطريقة قمعية شديدة.

وإلى جانب فترة البايات، ذكر بعض المستجوبين ان الحقبة الاستعمارية قد وضعت بنى تحتية مهمة لا تهدف إلى تنمية المناطق بل لتعزيز الاستثمارات في الزراعة والتصنيع. فقد استفادت المناطق الساحلية من فوائد التجارة البحرية لتطوير المدن التجارية والتنمية الصناعية والتجارية على طول الساحل على حساب المناطق الغربية.

وإلى جانب هذه الاعتبارات التاريخية يمكن إضافة دور الدولة الوطنية بعد الإستقلال، فقد وقع تركيز خطط ومشاريع التنمية، منذ الاستقلال، في المناطق الشرقية (تركيز المناطق الصناعية وشبكات النقل والاتصالات في بعض المحافظات).

بالإضافة إلى ذلك، تم ذكر بعض العوامل الاجتماعية من قبل بعض المستجوبين، على سبيل المثال:

- عدم المساواة في بعض الهياكل الاجتماعية والتعليمية والصحية (المستشفيات) على مستوى المناطق والبلديات الداخلية
- ضعف المؤهلات والمهارات خاصة في الجهات وفي المعتمديات الداخلية
- انخفاض المستوى التعليمي للسكان في معظم الجهات الداخلية وأهمية الأمية في هذه المناطق
- مشكلة البطالة وتأثيرها الاجتماعي، لا سيما التحديات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلاد وخاصة داخل المناطق الداخلية، مما يشل النشاط الاقتصادي والتنمية المحلية
- السياسة الاجتماعية غير الفعالة التي تعتمد على المساعدات ولا تهدف إلى الإدماج الاجتماعي
- المجتمع المدني الضعيف وأحيانا غير الموجود في العديد من المواقع وغير المساهم في الحياة السياسية والإجتماعية
- العدد الكبير من الاضربات والاعتصامات.

بالإضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، قد تكون الفوارق المحلية مرتبطة أحيانا بتفسيرات أخرى، لا سيما العوامل الطبيعية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالموقع الجغرافي للمناطق (الساحلية / الداخلية)، والموارد الطبيعية (النادرة في بعض الجهات) والمناخ القاسي الذي يتميز بالجفاف في بعض المناطق.

2.2.II. الآثار والنتائج

إن آثار وتداعيات التنمية الجهوية والمحلية غير المتكافئة متعددة وتتعلق بشكل رئيسي بالانعكاسات السياسية والإدارية والآثار الاجتماعية والاقتصادية.

على المستوى السياسي والإداري، ذكر بعض المستجوبين عدة آثار للإختلال الجهوي والمحلي، يمكننا أن نذكر منها على وجه الخصوص:

- انسحاب المواطن من الحياة السياسية وانعدام الثقة في الخطب السياسية للزعماء الوطنيين أو المحليين، وكذلك التوترات السياسية والسياسات العامة المتناقضة
- انعدام ثقة المواطنين فيما يتعلق بالسياسيين وأزمة الديمقراطية المحلية وزيادة الإضرابات وعدم الاستقرار السياسي
- عدم وجود لوائح وقوانين واضحة حول التنمية الإقليمية والمحلية
- تضارب المصالح الإدارية وزيادة الفساد والرشوة
- الاعتماد الشديد على الإدارة المركزية وتدهور الخدمات الإدارية الجهوية والمحلية
- تكديس الملفات في الإدارات المركزية والتأخير في معالجة بعض الملفات وعدم فاعلية الجهات الإدارية على المستوى الجهوي والمحلي.

على المستوى الاجتماعي الاقتصادي، الآثار الرئيسية للإختلال التنموي (التي ذكرها المستجوبون) هي كما يلي:

- الصعوبات في خلق ديناميكية اقتصادية داخلية، حتى بالنسبة للاستثمارات العامة في البنية التحتية والمرافق الاجتماعية في المناطق الداخلية
- الاتجاه نحو مزيد من الاستقطاب في الإستثمارات والإقتصاد والنشاط السكاني وفي النشاط الاقتصادي الأكثر تركيزًا على الساحل
- إمكانية ضعيفة للمدن والمعتمديات الداخلية للحفاظ على السكان وعدم مغادرة العالم الريفي، لا سيما مع التغيرات المناخية المختلفة
- هروب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى أكثر المناطق تطوراً و"الاستقطاب الاقتصادي" وانخفاض النمو وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المناطق المهمشة
- المؤشرات الاجتماعية والظروف المعيشية تكشف عن تباين كبير بين المناطق، وخاصة على المستوى المحلي
- تفاقم المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية والجريمة
- تزايدالإختلال التنموي (المحلي والجهوي)خاصة في التشغيل والصحة والزيادة الكبيرة في الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات.
- الشعور بالإحباط في المناطق المحرومة والمهمشة وتزايد الجريمة والفقر، وخاصة فشل "المصعد الاجتماعي" من خلال التعليم.

3.II. التخطيط واللامركزية

1.3.II. التخطيط التنموي

ترى نسبة كبيرة من المستجوبين أن التخطيط التنموي يقع بالأساس على المستوى الوطني (63٪) وأقل من 15٪ فقط من المجيبين يرون أنه يقع على المستوى المحلي، المستوى "الوسيط" بينهما مرتبط بالبعد الجهوي والإقليمي، والذي يتعلق بـ 22٪ من المستجوبين.

الجدول رقم 4. البعد (المحلي أو الجهوي أو الوطني) للتخطيط التنموي

	التكرار	النسبة المائوية
على المستوى الوطني	267	63,1
على المستوى الجهوي	93	22,0
على المستوى المحلي	63	14,9
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وهذا يؤكد تحليلنا (في القسم السابق)على أهمية المركزية السياسية والإدارية، والذي يتعلق هنا بسياسات التخطيط. لهذا السبب، نسبة كبيرة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم (أكثر من 81٪) ترى أن تصميم وتنفيذ هذا التخطيط غير فعال.

الجدول رقم5 فاعلية التخطيط حسب المستجوبين

	التكرار	النسبة المائوية
نعم (فعال)	77	18,2
لا (غير فعال)	346	81,8
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

عوامل وتفسيرات عدم نجاعة فاعلية التخطيط -على حد تعبير المستجوبين- متعددة، من بين هذه العوامل، يمكننا أن نذكر ما يلي:

- لم يتم وضع التخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي الذي يدرك احتياجات المواطنين بدقة أكبر من المستوى المركزي
- التخطيط لا يدمج جميع المشاكل المحلية، في حين أن كل منطقة وكل بلدية لديها مشاكل خصوصية ومحددة للغاية
- لم يشارك الممثلون المحليون والجهويون في هذا التخطيط
- ضعف التنظيم الإداري والسياسي مما يسهم في تأخير كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- عدم متابعة ما تم التخطيط له وعدم معرفة الأخطاء المختلفة للقيام بإصلاحها
- الفشل في تحقيق الأهداف المحلية والإقليمية، وضعف الموارد المادية والمالية، وخاصة أهمية الفساد والرشوة
- عدم مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في التخطيط واقتصار التخطيط على المدى القصير وغياب التخطيط الإستراتيجي
- الفرق الشاسع بين الأهداف الأولية والإنجاز الحقيقي للمشاريع والعقبات الإدارية والسياسية .

من ناحية أخرى، من أهم عراقيل التخطيط الرئيسية التي وقع ذكرها هي إهمال الجانب الإقليمي والمحلي، مما أدى إلى مركزية الخطط وإهمال البعد الجهوي.

ووفقًا لأكثر من 90٪ من المستجوبين، فإن عدم التخطيط الإقليمي وضعف فاعليته يرجع إلى غياب وضعف اللامركزية. وكما يؤكد أحد المستجوبين، "في غياب اللامركزية، لا يمكن لصناع القرار الإقليميين والمحليين اتخاذ القرار المناسب، اعتمادًا على احتياجات المنطقة دون موافقة الدولة". بالإضافة إلى ذلك، "تأتي جميع قرارات التطوير والتنمية من مكاتب الوزراء، والشيء نفسه ينطبق على وسائل التمويل والميزانية، دون مراعاة الخصائص الإقليمية والمحلية".

وحسب مستجوب آخر، فإن غياب اللامركزية هو عامل رئيسي في عدم التخطيط الإقليمي والمحلي، لأن تحقيق اللامركزية جزء من الإصلاح الإداري والسياسي الحالي. وتغطي اللامركزية نقل سلطات الدولة إلى السلطات المحلية أو الجهوية وتسهل المشاركة الحقيقية في القرار لجميع أولئك الذين لهم علاقة مباشرة ودائمة بالواقع العميق الإقليمي والمحلي.

2.3.II. اللامركزية

على الرغم من أهميتها وآثارها الإيجابية على التخطيط وعملية التنمية، إلا أن العديد من العقبات تعيق اللامركزية في تونس. ووفقًا للمستجوبين، فإن هذه العوائق عديدة أهمها:

* على المستوى السياسي

- يمكن للنظام السياسي أن يعيق اللامركزية وذلك لمزيد تكريس هيمنة السلطة المركزية

- هناك الكثير من الأحزاب السياسية لكنها ليست فعالة على المستوى المحلي من حيث جاذبية المواطنين

- غياب الإرادة السياسية لنقل السلطة من المركز إلى الولايات والمعتمديات أو البلديات

- سياسة الدولة التي تركز على أهداف سياسية بحتة ولا تركز حقًا على التنمية الإقليمية والمحلية.

* على المستوى الإداري والقانوني

- لم يقع تحديث التقسيم الترابي والإداري للمناطق بعد وقد يؤدي ذلك إلى حدوث خلل في المستقبل

- التكلفة العالية لإنشاء مناطق إدارية جديدة وقلة تدريب الممثلين المنتخبين المحليين

- ضعف معدل التأطير وضعف وجود الإطارات العليا في الادارات الإقليمية والمحلية مقارنة بالمستوى المركزي، لذلك نجد موارد بشرية أقل تأهيلا بعيدا عن المركز

- ضعف توزيع الموارد البشرية بين الحكومة المركزية والمحلية، وضعف الخدمات العامة وأهمية البيروقراطية الإدارية

- القوانين لا تلبي متطلبات اللامركزية (أي القوانين التي تحكم دور السلطات المحلية ومؤسسات الرقابة والإدارة).

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من كل هذه العقبات، فإن تأثير اللامركزية على التنمية الإقليمية والمحلية لا شك فيه، وأكثر من 90٪ من السكان الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن هذه اللامركزية يمكن أن تعزز التنمية وتطورها.

ويفسر التأثير الإيجابي للامركزية على التنمية المحلية والإقليمية (من خلال العديد من المستجوبين) بأن التخطيط المحلي والجهوي يصبح أكثر كفاءة وأكثر دقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعزز اللامركزية التنمية لأن المسؤولين الإقليميين والمحليين يعرفون المشاريع ذات الأولوية بشكل أفضل من المخططين المركزيين . إضافة إلى وضع استراتيجيات التنمية على المستوى المحلي مع احترام خصوصيات الإقليم بفضل المعرفة المتعمقة بمشاكل كل منطقة من جانب المواطنين والمسؤولين التنمويين الذين يشاركون في التشخيص واتخاذ القرارات.

3.3.II. خصائص البيئة المحلية

الإخفاقات المذكورة سابقا (حول نقائص وعراقيل التنمية المحلية والجهوية) يمكن أن تفسر أهمية عدم رضا المستجوبين بشأن وضعية الجماعات المحلية. في الواقع، يعتقد أكثر من 63٪ من المستطلعين أن هذا الوضع مقلق (أو مقلق للغاية) و 17٪ يعتقدون أنه خطير. وبالتالي، فإن نسبة الرضا لا تتجاوز 19٪ فقط من المستجوبين.

الجدول رقم 6 وضع الجماعات المحلية

	التكرار	النسبة المائوية
مقبول (أو إيجابي أو مرض)	08	1,9
عادي	72	17,0
مقلق	171	40,4
مقلق للغاية	98	23,2
خطير جدا	74	17,5
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

عوامل وتفسيرات هذا الاستياء متعددة، وفقًا لبعض المستجوبين:

- هذا الوضع خطير لأن "الأوساخ موجودة في كل مكان، وإدارة الموارد سيئة، وحتى الطريق في بعض الأحيان غير صالحة للإستعمال"
- وضعية الجماعات المحلية تبعث على القلق الشديد لأنها تفتقر إلى الكفاءة والشفافية والرغبة في تحسين الظروف المعيشية للمناطق والبلديات. بالإضافة إلى ذلك، هذا الوضع خطير بسبب عدم وجود قرارات إصلاح جوهرية وبسبب انتشار الفساد والرشوة بشكل كبير
- التلوث الذي يهدد المساحات الخضراء للمدينة ونفايات البناء التي تلوث الغابات
- عدم ثقة الشباب بوعود صناع القرار، مما يقلل من مشاركتهم في مختلف المجالات
- التطور السريع والمقلق للتجارة الموازية وللقطاع غير الرسمي
- **ثقافة الكسل والبيروقراطية الخانقة و ثقافة الفساد والرشوة.**

رابعا: المقترحات والتوصيات

من أجل تجاوز نقائص الحكم المحلي والجهوي، أشار المستجوبون إلى العديد من المقترحات لتحسين مستوى التنمية المحلية والإقليمية في تونس. وهذه التوصيات والمقترحات (التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون "حلا سحريا" لكل إشكاليات التنمية في تونس)هي أيضا خلاصة عديد الدراسات التي قمنا بها حول هذا الموضوع (والتي قام بها أيضا الكثير من المختصين لا سيما الباحثين في الجغرافيا وفي الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السكان).

ويمكن أن نلخص هذه المقترحات فيما يلي:

-تدعيم المجتمع المدني ومشاركة الجمعيات والمواطنين في التنمية الجهوية والمحلية.

-أهمية اشراك كل الكفاءات الوطنية والأحزاب السياسية والجمعيات... وخطر التخطيط الأحادي (الذي تقوم به نخب وهياكل الدولة وحدها دون غيرها).

-زيادة ودعم الموارد البشرية والمالية للجهات لا سيما الداخلية منها وإعطاء موارد إضافية (من الميزانية خاصة) لتمويل البنية التحتية والمرافق العامة.

-وضع برامج تنموية دقيقة ومحددة من بين أهدافها جذب الإطارات والكفاءات القادرة على دفع التنمية البشرية بالجهات.
-إعطاء الجهات (والسلطات الجهوية) صلاحيات أوسع في تحديد أولويات التنمية بكل إقليم وفي صياغة البرامج الجهوية للتنمية
-خلق المزيد من المناطق الصناعية ودفع الاستثمار الخاص (بواسطة الحوافز لا سيما الجبائية منها) وتنويع القطاع السياحي خاصة السياحة الثقافية والأثرية والبيئية المهملة بصفة كبيرة إلى الآن
-تعزيز التكوين وتقوية "الرأسمال البشري" والموارد البشرية في الجهات لاسيما بتدعيم المؤسسات التعليمية والجامعية وخاصة المرافق الصحية التي تكاد تكون منعدمة في العديد من الجهات الداخلية.
-تدعيم دور المجتمع المدني في المشاركة في الشؤون العامة والاختيار الجيد للمسؤولين التنمويين الجهويين، الإداريين منهم والسياسيين.
-عدم الاكتفاء بما يسمى " تخطيط المكاتب" بل الاهتمام بالإحاطة الدقيقة بالواقع وبالميدان.
-المزيد من التنسيق بين البرامج التنموية والقدرات الإنتاجية للإقليم أو للجهة (وذلك حسب الخصائص المميزة لكل منطقة).
-خلق أقطاب صناعية متطورة وتدعيم المناطق الصناعية والأقطاب التكنولوجية والبنية التحتية لكل جهة.
-التنفيذ الفعلي للمشاريع والبرامج وعدم الاكتفاء بتخطيط البعض منها وبالوعود الانتخابية والسياسية (التي تبقى حبرا على ورق).
-التنمية الجهوية لا يجب أن تبقى وقتية ظرفية (conjoncturelle) أو قطاعية (sectorielle) بل هي إستراتيجية على المستوى المتوسط والبعيد لها دور حيوي للاقتصاد التونسي.
-أهمية الحرص على المراجعة الدائمة للخيارات التنموية والحد من الأخطاء والسلبيات حتى لا تتفاقم وتكثيف البحوث العلمية والدراسات الميدانية للتشخيص الصحيح للمسار التنموي.

من جهة أخرى، فإن بعض التوصيات والمقترحات المذكورة أعلاه تستحق اهتماما خاصا، فإذا كان من البديهي أن العامل الاقتصادي (تدعيم الاستثمارات، خلق المناطق الصناعية...) هو أحد أهم دوافع التنمية الجهوية (وهنا نؤكد على الدور الرئيسي للبنية التحتية ثم الاستثمارات والمناطق الصناعية بعد ذلك)، فإن العامل السياسي والإداري لا يقل أهمية.
فكما أن الديمقراطية على المستوى الوطني مطلب شعبي فإن الديمقراطية الجهوية أيضا لها دور رئيسي في دفع التنمية، ذلك أن الحوكمة الترابية Géo gouvernance تمكّن المواطن والفرد من المساهمة بصفة فاعلة في شؤون حيّه أو مدينته أو بلديته أو جهته، وكما أشار إلى ذلك عديد الباحثين يمكننا ذلك من القطع مع الحكم العمودي المسقط من أعلى (top down) إلى الحكم التشاركي والنابع من القاعدة(Bottom up) .
وتحيلنا هذه الإشكالية إلى مسألة اللامركزية التي تستحق تقييما علميا دقيقا، ذلك أن الواقع يكشف لنا أن المركزية لا سيما الإدارية منها بقيت إلى الآن مشطة جدا مما يؤثر على أخذ القرار

(السياسي والاقتصادي والتنموي) ومما يقصي الفاعلين الاجتماعيين. فتطبيق اللامركزية فعليا (لا إبقاؤها شعارا فضفاضا) ذو فائدة كبرى لأنه سيعطي للأقاليم الفرصة للمساهمة في جميع مراحل العملية التنموية (التخطيط، التنفيذ والمراقبة) وهذا شريطة أن يكون ذلك بواسطة كفاءات وطنية ومحلية جيدة التدريب وعلى معرفة عميقة بالمعطيات الحقيقية والميدانية (ولم لا أصيلة هذه الجهات لتكون معرفتها نابعة من الواقع الميداني للمنطقة).

إن العوائق الموجودة أمام "الديمقراطية الجهوية" يجب تنحيتها جانبا لأنها تضعف دور الفاعلين الجهويين والمحليين، في حين أن التنمية الحقيقية هي عملية تشاركية وهي تنمية ذاتية (Développement endogène) تلعب فيها " القوة الذاتية" والعامل البشري الدور الأهم (بالطبع دون إنكار قيمة الثروة والعامل المالي) وذلك حتى تصبح الجهات فعلا الفاعل الرئيسي والقوة المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لتونس.

خاتمة:

حاولنا في هذا المقال، الذي يركز على نتائج دراسة ميدانية، إجراء تحليل مقتضب لتمثلات وتصورات السكان والمسؤولين التنمويين بشأن الجوانب المختلفة المتعلقة بمسألة التنمية المحلية والجهوية في تونس. وتتعلق هذه الاشكاليات بعدة عناصر من بينها: شروط التنمية المحلية المتوازنة، عوائق التنمية الجهوية والمحلية، ديناميكية وتطور الجهة ونقاط قوتها وضعفها، عوامل وتفسيرات الخلل التنموي المحلي والجهوي(لا سيماالأسباب السياسية والعوامل الاقتصاديةوالتاريخية والاجتماعية)، انعكاسات التنمية غير المتكافئة، التخطيط واللامركزية وخصائص البيئة المحلية ونقائص الحكم المحلي...

من ناحية أخرى، وإلى جانب المشكلة المحلية والجهوية ومسألة اللامركزية في تونس، فإن مسألة تجديد نموذج التنمية أمر ضروري. وكما أكد ذلك العديد من المختصين (Ben22p ,2019 Hammouda Hakim,) فإن الأزمة التي نعيشها اليوم هي دليل لا على ركود اقتصادي فحسب بل هي علامة على إشكاليات أعمق مرتبطة بنموذج التنمية والعقد الاجتماعي الموروث منذ الاستقلال.

قائمة المراجع:

1. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (2016)، ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي، ورقة عمل عدد 14، تونس.

2.عميرات عبد الحكيم (2004) ،التنمية ومشروع التغريب،رسالة ماجستير(علم الإجتماع) كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر، الجزائر.

3. رافي كانبور(2013)، التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس من التجارب (مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية - العدد 5. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، -https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS

PDFDocumentLibrary/document_702B98AF.pdf

4.نصر الدين السيد ،(2013)الثقافة العَلمانية: هكذا تحدث أمارتيا سن .الحوار المتمدن-العدد: 4015

https://m.ahewar.org/s.asp?aid=347388&r=0&fbclid=IwAR3Jwife6O-2K2bzLE5xtHNLJ3LQLVtPtzSmIcxaRGaLdtaNqSlf6jLjANE

5.المعهد الوطني للإحصاء:-المسح الوطني حول نظرة المواطن إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية؛ جوان 2018 ،تونس

6.نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2014(يونيو 2016)،تونس-http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport-gouvernance-avec%20couv%2022062018.pdf

7.المسح الوطني حول السكان و التشغيل لسنة 2018 (ديسمبر 2018)،تونس

8. Aydalot Philippe (1966), La structuration de l'espace économique tunisien, RTSS nº 5, CERES, Tunis.

9. BelhediAmor (2018), Les disparités spatiales en Tunisie. Défis et enjeux, Conférence à la Faculté des Sciences Economiques & Gestion de Tunis- Université Al-Manar, Tunis.

10. BelhediAmor (1996), Développement régional, rural, local, Cahiers du CERES, Série Géographique n°17, CERES, Tunis.

11. Ben Hammouda Hakim (2019), Sortir du désenchantement. Des voies pour renouveler le contrat social tunisien, Editions Nirvana, Tunis.

12. Ben Romdhane Mahmoud (2018), Tunisie. La démocratie en quête d'État. Ou comment reprendre la voie de la prospérité partagée, Sud Éditions, Tunis.

13. BousninaAdel (2019), La Tunisie périphérique oubliée. Essai sur le développement local, la marginalisation et les disparités territoriales, Edition l'Harmattan, Paris, France.

14. BousninaAdel (2015), Population et développement en Tunisie, Edition l'Harmattan, Paris, France.

15. BousninaAdel (2012), Le littoral et le désert tunisiens. Développement humain et disparités régionales en Tunisie, Edition l'Harmattan, Paris, France

16. Ministère de Développement Régional et de la Planification (2012), Vers une nouvelle carte des zones de développement, MDRP, Tunis.

17. PNUD (2016), Rapport mondial sur le développement humain 2016. Le développement humain pour tous**,**Programme des Nations Unies pour le Développement, New York, USA

18. Sen Amartya (2001), Ethique et économie, et autres essais, PUF, Paris, France.
19. Sen Amartya (2000), Un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté, Éditions Odile Jacob, Paris, France.
20. TizaouiHamadi (2018), Pour un nouveau paradigme du développement régional en Tunisie. Pas de développement régional sans industrie, Arabesques éditions, Tunis.
21. Tremblay Marielle, Tremblay Pierre-André et Tremblay Suzanne (dir), (2002) Développement local, économie sociale et démocratie, Presses de l'Université du Québec, Canada.

الملحق-الإستمارة[5]

يهدف الاستبيان إلى تعميق معرفتنا بالتنمية المحلية والجهوية. سيتم استخدام نتائجه للأغراض العلمية والأكاديمية فقط.

نشكركم على تفضلكم بالإجابة على الأسئلة التالية :

معلومات عامة :

اسم المستجوب (اختياري)

الجنس:

العمر:

الوظيفة:

مكان العمل:

مكان الإقامة:

المستوى التعليمي:

1-حسب رأيكم ماذا تعني التنمية المحلية؟

……

……

2- ما هي شروط التنمية المحلية المتوازنة ؟

……

……

3- في جهتكم (أو ولايتكم أو معتمديتكم) ، ما هي أهم نقاط القوة والمعوقات (فيما يخص التنمية)

……

……

[5]نظرًا لأن الإستمارة طويلة (تحتوي على ما يقرب من 35 سؤالًا)، فقد أدرجنا في الملحق الأسئلة الأكثر أهمية فقط.

4- ما هي أسباب (عوامل ، تفسيرات) التنمية غير المتكافئة (عوامل وتفسيرات الخلل التنموي المحلي والجهوي) على المستوى:

-السياسي

-الاقتصادي

- الإداري

-الاجتماعي

- الجغرافي

5- ما هي تداعيات (أو نتائج) التنمية غير المتكافئة (نتائج الخلل التنموي المحلي والجهوي) على المستوى:

-السياسي

-الاقتصادي

- الإداري

-الاجتماعي

6- ما هي معوقات اللامركزية على المستوى:

-السياسي

-القانوني

-الإداري

7- حسب رأيكم ، ما هي أبرز الثغرات والمزايا الرئيسية للحكم المحلي(Gouvernance في بلديتكم (أو جهتكم أو معتمديتكم) ؟

.....

.....

8-ما هي أولويات السياسة الإقليمية الحالية؟

.....

.....

9- ما هي المبادرات السابقة (أو التي في طور التحضير) التي تسهلإعادة التوازن المحلي والجهوي؟

.....

.....

10-ما هي أهم الصعوبات التي تواجه إعادة التوازن المحلي والجهوي؟

.....

.....

11- حسب رأيكم ما هي مقترحاتكم من أجل التنمية المحلية لجهتكم (أو ولايتكم أو معتمديتكم) ؟

.....

تطور النسق القيمي للمنظمة و رهانات البناء الاجتماعي

The evolution of the value system of the organization and the stakes in the social structure

د. الأمـــين بلخـــــير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة- الجـــزائـــــر

Dr.BELKHIR ELAMINE,D. In the sociology of the enterprise, Mohamed Boudiaf University of M'sila, Algeria

ملخص: تلتف المنظمة بما تحتويه من مستويات تنظيمية مختلفة حول أنساق من القيم، فالمنظمة تستند إلى نسق من القيم قبل قيامها على مجموعة من الأدوات العلمية والبرامج، فحاجة المنظمة للاهتمام بالقيم وعناصرها الفرعية داخل كيانها التنظيمي أصبح أكثر إلحاحا من أجل تفعيل كل الطاقات المكونة لها.

وعلى الرغم من المساهمات الكبرى التي قدمها التنظيم العلمي للعمل، بتوظيفه للعقلنة في العملية الإنتاجية، إلا أن التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي فرضت أشكالا جديدة للقيادة والإدارة، برزت معها القوة الدافعة التي تميز النسق القيمي وكيفية التفاف المستويات التنظيمية حوله.

هذه الورقة البحثية عبارة عن دراسة نظرية، تبحث عن المراحل التي واكبت تطور النسق القيمي للمنظمة وفق السياق السوسيولوجي ورهانات البناء الاجتماعي، وكيفية بروز الأشكال الجديدة للقيادة والإدارة، في عرض تحليلي عن الطرق المثلى لقيادة الأفراد في المؤسسة بنجاعة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: القيم الدافعة، النسق القيمي، السياق السوسيولوجي، البناء الاجتماعي، الأشكال الجديدة للإدارة.

Abstract: The organization, with its different organizational levels, is wrapped around a set of values; the organization is based on a set of values before its establishment on a set of scientific tools and programs, the organization's need to pay attention to values and their sub-components within its organizational entity has become more urgent in order to activate all the constituent energies. In spite of the major contributions made by the scientific organization of work, by employing rationalization in the production process, the changes that have occurred in the social structure have imposed new forms of leadership and

management, with it emerged the driving force that characterizes the value system and how the organizational levels revolve around it.
This research paper is a theoretical study, looking for the stages that accompanied the development of the value system of the organization according to the sociological context and the stakes of the social structure, and how the new forms of leadership and management emerged, in an analytical presentation on the best ways to lead individuals in the organization efficiently and effectively.

Key words: Driving values, Value system, Sociological context, Social construction, New forms of management.

مقدمة:

يعتبر المجتمع الإنساني بمثابة بناء معياري، يمتثل له الأفراد، ويتميز بالقوة والتأثير، هذا البناء المعياري يحتوي على صور الحياة الاجتماعية، ولا يعني هذا أن البناء المعياري أمرا مجردا من التصورات الجافة، بل إنه في الحقيقة ينطوي على عوامل محركة، وتشكل القيم البناء المعياري داخل المجتمع فهي تسمو عن حقيقة الأفراد وتفرض عليهم الخضوع إليها، فإذا نظرنا إلى المجتمع نظرة تحليلية فإننا نجده يتكون من العديد من النظم الاجتماعية، كالنظام الاقتصادي والسياسي والديني والأسري، ويتجدد هذا البناء المعياري ويتغير في فترات التغيرات والتوترات الاجتماعية، وتنشأ معايير وقيم جديدة، تعكس بدورها أنواعا جديدة من العلاقات وأنماط السلوك.

كما أن المنظمة بما تحتويه من مستويات تنظيمية مختلفة تلتف حول أنساق من القيم، فهي تستند إلى نسق من القيم قبل قيامها على مجموعة من الأدوات العلمية والبرامج، فلا يمكن دراسة قيمة معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى. لقد كان الهدف من التنظيم العلمي للعمل هو الانتقال من الطرق الأمبريقية إلى الطرق العلمية المعدة والمدروسة مسبقا، من أجل تحقيق الرفاهية للجميع سواء للعمال أو لرب العمل، فهذه الرفاهية مرتبطة بتحسين الأداء الإنتاجي لكل عنصر في العمل، وانطلاقا من هذا كله تم وضع مجموعة من الافتراضات اعتبرت أسس التنظيم العلمي للعمل التي ميزت المرحلة الثانية من تطور العمل الصناعي على وجه الخصوص، لكن مع تطور سياق البناء التنظيمي تأكد للممارسين أن كفاءة المنظمة في مواجهة مشاكلها مع المحيط الخارجي أو المحيط الداخلي، لا يتوقف على حداثة تكنولوجيتها وعلى دقة بنيتها التنظيمية أو على حسن اختيارها لاستراتيجيتها، بل يتوقف على قدرة هذا التنظيم الاجتماعي على إنتاج نسقه القيمي الذي يؤهله لخلق الاندماج والانسجام، وتعبئة الموارد البشرية التي يتوفر عليها من أجل حل المشاكل التي تواجهه، إن هذا الانتقال إلى الاهتمام بالنسق الثقافي ليس فقط استبدالا لتقنية تسييرية بأخرى، بل إن العملية أعمق من ذلك، تتمثل بالاعتراف العلمي بأهمية ودور النسق الاجتماعي بما يتضمنه من علاقات اجتماعية وما ينتجه من قيم ومعايير وأنماط للسلوك في حياة المنظمة.

من خلال هذا الطرح سيتم في هذه الدراسة، إبراز القوة الدافعة التي تميز القيم وكيفية التفاف المستويات التنظيمية حول أنساق من القيم، كما سيتم الإشارة إلى تطور النسق القيمي للمنظمة بصفة متلازمة وفق السياق السوسيولوجي المتسارع للبيئة الخارجية ورهانات البناء الاجتماعي.

وللإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع، نتعرض إلى المساهمات الكبرى التي قدمها التنظيم العلمي للعمل بتوظيفه للعقلنة في العملية الإنتاجية، والتغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي الذي فرض أشكالا جديدة للقيادة والإدارة.

لتكلل هذه الدراسة بتقديم لأهم النتائج المحصلة في عرض تحليلي للأشكال الجديدة للقيادة والإدارة، التي تبحث عن الطرق المثلى لقيادة الأفراد في المؤسسة بنجاعة وفعالية.

من خلال هذا التقديم يمكن أن نطرح التساؤل التالي: ما هي المراحل التي واكبت تطور النسق القيمي للمنظمة وفق السياق السوسيولوجي ورهانات البناء الاجتماعي، و كيف مهدت هذه السيرورة التاريخية لبروز الأشكال الجديدة للقيادة والإدارة ؟

I. المنظور السوسيولوجي للقيم:

1. مفهوم القيم:

عمدما نتطرق إلى القيم من خلال تراث العلوم الاجتماعية نجد اتساعا كبيرا لهذا المفهوم، حيث فسرت تفسيرات عديدة، فقد كانت النظرة إليها مترددة بين الاتساع والتشديد والتضييق والانتشار، وقد أشار و" ليامز" إلى ذلك بقوله: " مفهوم واسع و شامل له ميزة الجذب والانتباه لإمكانية وجود عناصر قيمية في كل أنواع السلوك الفطرية أو التلقائية "(البيومي، 2004، ص 107)

أما المختصين في علم الاجتماع فقد تطرقوا لمفهوم القيمة، على أنها حقائق أساسية ضمن البناء الاجتماعي، فمن وجهة النظر السوسيولوجية تمثل عناصر مشتقة من التفاعل الاجتماعي، مما أكسبها أهمية واضحة ضمن النظرية والبحث السوسيولوجي، و من العلماء الذين تطرقوا إلى تعريف القيمة نجد كل من كلاهون وبارسونز، فالأول يرى بأنها: "تصور واضح أو مضمر يميز به الفرد أو الجماعة، ويحدد المرغوب فيه بحيث يسمح لنا بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل"، أما "بارسونز" ومن خلال كتابه "النسق الاجتماعي القيمي" فإنه يرى بأنها: "عناصر مشتقة من النسق الرمزي المشترك، وتعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف، فكأن القيم هنا تمثل معايير عامة وأساسية يشارك فيها أعضاء المجتمع وتساهم في تحقيق التكامل وتنظيم أنشطة الأعضاء" (داود، 2010، ص 59).

و يرى "راتب عاشور" بأنها: "مجموعة الأفكار والاهتمامات التي يكونها الفرد من خلال تجاربه المتنوعة والعلمية في المجتمع، آخذة صفة معيارية لتصرفاته ولها صفة إيجابية وشرعية للحكم على سلوكاته في المجتمع".

و يرى "توماس" **و** "زنانيكي" بأنها: "أشياء تحمل معنى لأعضاء جماعة ما، بحيث يصبح هذا المعنى موضوعيا ودافعا يوجه نشاط هؤلاء" (رتيمي، 2009، ص 258).

2. مصادر القيم:

تنقسم القيم الاجتماعية حسب الباحثين والمتخصصين إلى قسمين على أساس المنبع وعلى أساس الإلزام، فحسب مصدرها تنقسم إلى قيم دينية وأخلاقية وقانونية أما من حيث إلزامها فتنقسم إلى قيم إلزامية و تفضيلية ومثالية (عدمان، 2007، ص 770).

طرحت عدة وجهات نظر حول مصادر القيم، فهناك من يرى أن الفرد هو مصدر القيمة، وهناك من يرى أن متوسط الأغلبية من الأفراد هو مصدرها، وقد رفض "دوركايم" الرأي الأول والثاني وطرح رأيا ثالثا، هو أن المجتمع هو مصدر القيم، وأكد أن هذا الطرح يقدم تقديرا موضوعيا لأن التقدير أصبح جمعيا (البيومي، 2004، ص 20).

ومنه فإن الإنسان لا يستطيع العيش منفردا بل يعيش في جماعة، ولكل جماعة نظام اجتماعي يضفي أنماطا من السلوك ووجهات نظر في الثقافة، و منه يضفي الإنسان على نفسه بعض الافتراضات والاعتقادات، وكذلك بعض أنماط السلوك والعلاقات من أجل خلق طريقة خاصة به، و توجيه سلوكه طبقا لهذه الافتراضات التي تختلف من ثقافة لأخرى، وتنتقل من جيل لآخر، فهي التي تنظم الدوافع والوظائف الإنسانية للسلوك طبقا للاعتقادات الخاصة بكل جماعة، وتعمل الثقافة من خلال النظم الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي ككل على توجيه السلوك الاجتماعي من خلال التفاعل بين أعضائه.

3. المدلول المعرفي للنسق القيمي:

أ. النسق القيمي:

إن الحديث عن القيم عموما يدفعنا إلى إثارة مسألة الارتباط بين هذه القيم، وهي أن المستويات التنظيمية المختلفة تلتف حول أنساق من القيم، فالمنظمة تستند إلى نسق من القيم قبل قيامها على مجموعة من الأدوات العلمية والبرامج. "انبثقت فكرة نسق القيم من تصور مؤداه أنه لا يمكن دراسة قيمة معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى، فهناك مدرج أو نسق هرمي تنتظم به القيم مرتبة حسب أهميتها بالنسبة للفرد أو الجماعة" (خليفة، 1992، ص 61).

وكمدخل لتحديد مفهوم النسق يرى "كوتون" (Cotton.W) أنه "ما دام الناس يضعون الأشياء والأفكار والأفعال طبقا لمقاييس المرغوب والمسموح، ويتركون أفعالا أخرى في مقابلها، طبقا

للمرفوض والمستهجن، فإن النتيجة هي أنهم يستجيبون لنسق قيمي" (الفيفي، 2006، ص 24)، ومن بين الأوائل الذين أشاروا إلى هذا المفهوم "ماكس فيبر" حيث بين أن "نسق القيم يلعب دورا محوريا في النظام الاجتماعي الذي لا يوجد فيه نسق اجتماعي شامل ومتماسك، بدليل وجود تباين قيم بين فرد وآخر، وبين فرد في ساحة التفاعل الاجتماعي وبين فعل وسلوك رجل الدولة"(البياتي، 2005، ص 116).

هذا الرأي يفصح على أن للنسق القيمي دور مهم في النظام الاجتماعي، وأن هذا النسق متباين بين أفراد هذا النظام بحسب مركزه الاجتماعي، في نفس سياق ارتباط نسق القيم بالمجتمع والجماعة نجد "عبد الرزاق جلبي" يؤكد على أن نسق القيم "يشير إلى القيم التي يتبناها المشاركون في النسق الاجتماعي كموجهات سلوكهم، وهذه القيم هي المسؤولة عن التوازن والوحدة، كما إنها تحقق التماسك وتمنح الفعل الاجتماعي شكلا وتعطيه معنى" (جلبي، 2005، ص187)، وهذا التعريف هو امتداد لرؤية الاتجاه البنائي الوظيفي، القائم على التوازن والتساند والتكامل، وضمن هذه التشكيلة تظهر القيم في نسقها كموجهات أساسية للسلوك مسؤولة عن الوحدة والتماسك، كما يؤكد المعنى السابق "محمد أحمد بيومي" الذي يجلي مواطن تشكل النسق القيمي الاجتماعي، حيث يختلف بدوره في النظام الاجتماعي حيث يعرف نسق القيم على أنه " المعايير والمبادئ التي يتمسك بها المجتمع أو أغلب أعضائه" (البيومي، 2006، ص 78).

ويقصد بها أيضا مجموعة قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفقاً لأولوياتها، وهو إطار على هيئة سُلم تتدرج مكوناتها تبعا لأهميتها (سيد عبد اله، 2001، ص 372)، وهذا يعني أنه لا توجد قيمة منعزلة بل كل القيم مرتبطة ومنتظمة ومرتبة لتشكل في مجملها **نسقاً قيمياً** أو كما تسمى كذلك **بمصفوفة القيم** أو منظومة القيم لدى الفرد أو المجتمع.

ب. وظائف النسق القيمي:

القيم كمعايير لتوجيه السلوك:

- تقودنا إلى اتجاهات محددة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية؛

- تقودنا إلى تفضيل إيديولوجية سياسية أو دينية معينة؛

- تحدد الطريقة التي نقدم بها أنفسنا للآخرين أو نقبل بها الآخرين؛

- تعتبر معايير للحكم والتقييم؛

- تستعمل من أجل إجراء المقارنة بين الأفراد؛

- تستعمل كمعايير من أجل الإقناع والتأثير على الآخرين، فنعرف أن القيم تستحق أن تؤثر أو نتأثر بها، وعن طريق قيم الشخص نحكم على سلوكاته واعتقاداته واتجاهاته؛

- القيم تخبرنا كيف نبرر أفعالنا غير المقبولة (العزة، 2006، ص 148).

القيم كمخطط لحل الصراعات واتخاذ القرارات: في أي موقف من المواقف يستثار هرم قيمي وليس قيمة واحدة، وهنا يدخل الفرد في صراع من أجل اختيار القيمة المناسبة من بين مجموع القيم لديه، كما أن هذا الاختيار يخضع أيضاً لظروف داخلية وخارجية خاصة به، وعلى هذا الأساس فقط يكون التفضيل بين القيم عملية ذات خصوصية فردية وتقييم المجتمع، فيعمل خلال ذلك الفرد على القبول بقيمة وطرح أخرى، لتصبح القيم مخطط لحل الصراع وقاعدة لاتخاذ القرار.

الوظيفة الدافعية للقيم: القيم باعثة لطاقات العمل ودافعة للنشاط، ومتى تكونت القيم المرغوب فيها لدى المرء، فإنه ينطلق إلى العمل الذي يحققه وتكون بمثابة المرجع أو المعيار الذي نقيم به هذا العمل لنرى مدى تحقيقه لها (الشافعي، 1971، ص 371)، فمثلاً القيم الأدائية تعمل على بلورة أنماط من السلوك تستخدم كوسيلة لتحقيق غاية أو أهداف مرغوبة، أي أن القيم الوسيلية توصلنا إلى قيم نهائية لتحقيق الغاية المقصودة، ولهذا فإن القيم تمثل قوة دافعة للعمل ما إن تشبع بها العامل، وينتج عنها احترام الوقت والأداء المتقن والإخلاص فيه.

والأهم من كل ذلك التوافق النفسي والاجتماعي مع جماعة العمل وكذا البيئة الداخلية للمؤسسة، والابتعاد بصورة أو بأخرى عن ظاهرتي الاغتراب وعدم التوافق التنظيمي.

II. تطور البنية الاجتماعية للمؤسسة:

1. نشوء وتطور المؤسسة:

حتى نستطيع أن نفهم ونحلل الظاهرة السوسيولوجية التي تختزنها المؤسسة، علينا أولا وقبل كل شيء أن نفهم كيف نشأت وتطورت هذه المؤسسة، حتى أصبحت بنية اجتماعية جديدة مستقلة بذاتها عن التنظيمات الاجتماعية الكلاسيكية كالقبيلة أو العائلة، ولها مميزاتها الخاصة بها، فنشوء وتطور هذه المؤسسة الحديثة مرتبط ارتباطا وثيقا بالثورة الصناعية وتطور العمل الصناعي وأشكاله التنظيمية، فبذلك تعتبر العلامة المميزة للمجتمع الصناعي الحديث كما حدده "ريمون آرون" والذي عرفه بها بحيث يقول: "أن المجتمع الصناعي هو الذي تقوم فيه عمليات الإنتاج في مؤسسات أقيمت لهذا الغرض مثل شركة رونو (Renault) وسيتروين (Citroën)" (آرون، 1983، ص 75) فنلاحظ من هذا التعريف أن هناك مجموعة من الخصائص أصبحت تميز المؤسسة وهي (آرون، 1983، ص 75-76):

-أن المؤسسة الاقتصادية أصبح لها كيانا مستقلا ومنفصلا كليا عن العائلة؛

-أن المؤسسة الاقتصادية أصبحت تستعمل وتطبق تقسيم العمل بشكل مبتكر وجديد؛

-إن المؤسسة الاقتصادية الصناعية أضحت تقتضي أن يكون هناك تراكم لرأس المال وأن يعمل كل فرد على تجديد وجمع رأس مال كبير في كل دورة اقتصادية؛

-كما أن المؤسسة الاقتصادية الصناعية من أجل أن تحقق تراكم لرأس المال أصبح من المفروض عليها أن تدخل في منطقها التسييري، الحساب العقلاني بالربط بين الوسائل والأهداف أي اختيار الوسائل الأقل تكلفة للأهداف المسطرة؛

-أن المؤسسة الصناعية أصبحت تقتضي حشد عدد كبير من اليد العاملة، مما يمهد لطرح إشكالية تسيير العلاقات في المجال الإنتاجي؛

يتبين لنا من هذه الخصائص التي ذكرناها بأن المؤسسة الصناعية أصبحت تشكل نظاما اجتماعيا جديدا يختلف من حيث الشكل والأهداف عن التنظيمات الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي، وليس هذا فحسب بل أدت إلى الفصل الكلي والنهائي للجانب الاقتصادي على النسيج الاجتماعي في مرحلة أولى، ثم أصبحت فيما بعد هي نفسها **منتجة لبناء اجتماعي له هويته الخاصة** ومن هنا أصبحت موضوعا للملاحظة السوسيولوجية.

2. تطور تنظيم العمل (Jaques et Perrin, 1986, N°1) :

ارتبط تطور العمل الصناعي بالتغير في طبيعة التكنولوجيا المستعملة والأهداف التي تقف وراء ذلك، فالتغيير في طبيعة الآلات المستعملة يؤدي إلى ظهور مهن جديدة أو تخصصات جديدة في العمل الصناعي، ففي المرحلة الأولى من ظهور العمل الصناعي كان تنظيم العمل بالمفهوم الحديث غائبا، إذ أن العملية الإنتاجية للعامل المهني تتوقف في الأساس على مهارة وإرادة هذا الأخير في تحقيق المستوى الإنتاجي المرغوب، فكان هو المسؤول الأول والأخير عن العمل الذي يقوم به، من حيث طريقة تنفيذ العملية الإنتاجية وفق المنهجية التي تعلم بها مهنته ومن حيث ريتم العملية الإنتاجية، فرب العمل في هذه الحالة كان تابعا لإرادة المهني، فهذا الأخير لم تكن أمامه إلا طريقة واحدة من أجل حث العامل على الرفع من الوتيرة الإنتاجية وهي التحفيز المادي، أي ربط أجرة العامل بعدد القطع المنتجة والعامل الذي يريد أن يرفع أجرته ليس بالرفع من الإنتاجية وإنما بمضاعفة سعر أو ثمن القطعة المنتجة أو زيادة تسعيرة ساعة العمل، فكان الصراع في كل المرحلة يدور بين رب العمل والعامل حول هذه النقطة، فأرباب العمل لم يتفطنوا لطبيعة الخلل الموجود على أنه مشكل تنظيمي، ففريديريك تايلور (F.W.Taylor) هو أول من تفطن إلى هذه القضية، ورأى أن تراجع معدلات الإنتاج بسبب تماطل وتكاسل العمال المهنيين لا يرجع لتقاعس رؤساء فرق ورشات الإنتاج للقيام بواجبهم الانضباطي، بل يرجع لغياب تنظيم علمي للعمل يجعل العامل تابع وخاضع له، أي تنظيم ينزع كل مبادرة للعامل.

في الحقيقة إن "تايلور" كرّس كل جهده وخبرته المهنية والعلمية للإجابة على الأسئلة النظرية التالية:

-ما هي الطريقة المثلى أي الناجعة والفاعلة التي يستطيع بها العامل أن يتعامل بها مع الآلة؟

-ما هي الطريقة التقنية الناجعة التي يستطيع العامل أن ينفذ بها عمله؟

-كيف نستطيع أن نحقق السرعة المطلوبة في تنفيذ العامل لدوره الإنتاجي؟

فنلاحظ من هذه الإشكالية التي انطلق منها "تايلور" في بحثه على تنظيم جديد للعمل تحكمه الدوافع التالية:

-مكافحة التبذير، والتبذير المقصود هنا هو ذلك التبذير الخفي الذي يصعب قياسه والمتمثل في العمل الإنساني، الناتج عن التكاسل والتماطل والتقاعس في أداء الدور الإنتاجي بالسرعة المطلوبة.

-السعي وراء تحقيق النجاعة لأنه كان الاعتقاد في المرحلة الأولى من ظهور العمل الصناعي أي المرحلة المهنية، أن تحقيق النجاعة والكفاءة الإنتاجية يتطلب البحث عن الرجل الجيد أو الماهر في العمل سواء لتنفيذ العملية الإنتاجية أو لقيادتها.

3. مبادئ التنظيم العلمي للعمل (Schied, 1990, PP 85-86) **:**

وضع "تايلور" مجموعة من الافتراضات العلمية قبل إجراء دراسته في شركة **بتلهايم** لصناعة الحديد، وذلك عندما لاحظ وجود عمال ممتازين لهم معدلات إنتاجية كبيرة وآخرون إنتاجيتهم أقل بكثير من زملائهم، وانطلاقا من هذا كله وضع **تايلور** المبادئ الأساسية للتنظيم العلمي للعمل والمتمثلة فيما يلي (أبو النيل، 1985، ص 39-41):

-إن الدراسة العلمية للعمل لابد أن تكون من مهام فرقة علمية متخصصة داخل المصنع، وليس من اختصاص عمال الإنتاج نفسهم لأن عملية دراسة العمل يتطلب الوقت والجهد الكبيرين، وعليه لابد من استحداث داخل كل ورشة إنتاج هيئة خاصة تقوم بدراسة وتحديد:

- العمليات التنفيذية للعمل الأكثر اقتصادية من حيث ربح وقت تنفيذ العمليات الإنتاجية.
- تحديد كمية العمل التي يجب على كل عامل أن ينتجها.
- تحديد كذلك الزيادة الأجرية المقابلة لكل زيادة في الإنتاجية.

-اختيار العمال وتوظيفهم لابد أن يكون حسب مؤهلاتهم البدنية والنفسية والذهنية، وتدريبهم على المهام التي سيقومون بها.

-لابد من إقامة التعاون بين المسيرين أو الإدارة والعمال لأن الإدارة عليها مسؤولية العمل، والعمال عليهم العمل.

-وضع الأدوات المناسبة للعمل التي بدورها معدة ومدروسة مسبقا من طرف مختصين في التنظيم.

III. البناء الاجتماعي كمحدد للنسق القيمي:

1. النسق القيمي في المنظمة:

لقد ميز كل من " **كاتر و كاهن"** بين مجموعتين من القيم في المنظمات، وهي القيم الأخلاقية والقيم النفعية (البراغماتية)، وما تجدر الإشارة إليه هو عدم وجود فصل بين هذين النوعين من القيم، فقد نجد في المنظمة الواحدة كل من القيم الأخلاقية والبراغماتية وخاصة في المؤسسة الاقتصادية، إلا أن الغالب هو سيطرة نسق واحد من القيم وذلك حسب نوع المنظمة، ومجمل العلاقات السائدة بين الأفراد وجماعات العمل مما يؤثر على الجو الذي يسود في المنظمة، والتي تتخذ على أساسه أنماط السلوك المقننة والمتعارف عليها(قدور، 2009، ص 43).

ويمكن تلخيص القيم داخل التنظيم في أربعة أنساق من القيم في صورة زوجين متناقضين (القيم الموروثة مقابل القيم الحديثة، والقيم المحلية مقابل القيم المستوردة) وهذا التناقض القيمي له انعكاسات داخل التنظيم نوجزها في ثلاث مراحل حسب درجة التناقض وقوة الانعكاس (حاروش، 2011، ص 186):

المرحلة الأولى: صعوبة التكيف مما يؤدي بالإدارة إلى تسيير التناقضات بين القيم داخل التنظيم.

المرحلة الثانية: الفشل في التكيف من خلال ثلاث صور وهي:

-سوء العلاقات الإنسانية والتعارض بين قيم العمال وقيم الإطارات؛

-انخفاض الرضا المهني وذلك من خلال ظهور اللامبالاة وانخفاض الدافع إلى الإنجاز؛

-الإجهاد الذهني والبدني والضغوط النفسية.

المرحلة الثالثة: المواجهة و لها ثلاثة أنماط أو مظاهر وهي:

-الانسحاب و ترك مكان العمل؛

-الصراع و مواجهة المواقف بالعنف؛

-تخريب وسائل العمل.

فقيم المؤسسة لا تتم فقط في خططها بل كذلك في جميع الجوانب الأخرى مثل السياسات، الاستراتيجيات والتكنولوجيات والتقنيات التسييرية والهياكل التنظيمية والعلاقات الرسمية

والسلوكات الفردية والجماعية، كل هذه تعكس بشكل أو بآخر القيم المرجعية للمؤسسة ومن هذا المنطلق يمكن فهم المؤسسة وكل ما يتعلق بها (بن عيسى، 2011، ص 81).

2. النسق القيمي العقلاني:

من خلال ما قدمه **تايلور** من إشكاليات وافتراضات واستخلاص نتائج التجربة وتعميمها، نستنتج أننا أصبحنا أمام تفكير علمي جديد يقوم على الملاحظة والتسجيل وترتيب الحوادث ثم تحليلها، من أجل الخروج بالقانون لتعميمه فهذا النسق يمثل مجهودا كبيرا أساسه عقلنة العمل الصناعي.

إن المساهمة الكبرى التي قدمها **"تايلور"** للعمل الصناعي وللمؤسسة الصناعية الحديثة، هو الوصول إلى قناعة بأنه لا يمكن أن يكون تنمية اقتصادية وصناعية بدون عقلنة للعملية الإنتاجية عن طريق تنظيم علمي للعمل، وبذلك أصبح هذا التنظيم العلمي عملية تاريخية ولازمة لكل حركة تنموية، فلا يمكن إقامة أي نشاط اقتصادي إنتاجي دون التفكير في الطريقة والمناهج التنظيمية اللازمة له، انطلاقا من مبادئ التنظيم العلمي للعمل التي وضعها تايلور، لكن الحدة والصرامة التي أصبحت تطبق بها هذه المبادئ جعلت منها تعرف صعوبات كبيرة أدى ذلك في نهاية المطاف إلى النتيجتين التاليتين وهما:

-رفض ومعارضة شديدة للإفراط في الاستعمال الفظيع لتقسيم العمل وتجزئته.

-رفض كل شكل من أشكال العقلنة المقترحة من طرف المهندسين والمختصين التقنيين في تنظيم العمل، لأن هؤلاء المهندسون تجاهلوا كليا حاجات الإنسان ودوافعه، فهذا الرفض والاحتجاج هو في الحقيقة رفض لإطار فكري أو توجه علمي لم يستطع أن يدمج في خطابه العلمي العوامل الإنسانية التي كان يرى بأنها مشوشة وغير علمية ولا يمكن الاعتناء بها، وهنا بدأ هذا الإطار العلمي الذي كان يشكل مرجعية لكل عملية تنظيمية يعرف التراجع، وظهور إطار علمي آخر لم يكن له أي حظوة أو نفوذ في مجال التنظيم، هذا الإطار العلمي له افتراضات أساسية مخالفة تماما للأطر العلمية المرجعية التي ينطلق منها المهندسون، الذين تجاهلوا إنسانية الإنسان وجعلوا منها رقما غير مؤثر في المعادلة التنظيمية.

3. النسق القيمي والمدركات الإنسانية:

انطلق المتخصصون النفسانيون في تصورهم التنظيمي من حاجات الإنسان ورغباته، فهذا التحول في تصور العملية التنظيمية ومبادئها هو في الحقيقة انتقال من تخصص علمي إلى تخصص آخر، أي من المهندسين إلى علماء النفس الصناعي، فالمقاربة النفسية أصبح لها حقلها النظري الخاص بها ومصطلحاتها الخاصة، وارتكازاتها الإبستمولوجية والنظرية المتعلقة بها في تناولها لقضايا التنظيم ومشاكل العملية الإنتاجية، فعوض مصطلحات تقسيم العمل ودراسة الحركة والزمن والطرق التقنية لتنفيذ العمل، أصبح خطابا جديدا يروج ويتبنى أشكالا ومناهجا تنظيمية جديدة للعمل تقوم على تلبية حاجات الفرد في العمل، وهذا ما يعتبر تحولا تاريخيا في

النسق القيمي داخل المنظمة، هذا التوجه كان يعمل على إدخال إصلاحات على التنظيم التايلوري يؤدي في النهاية إلى انفتاح وانشراح نفسية الفرد على العمل في المجال الإنتاجي، ويترجم ذلك حسب زعمهم إلى سلوكات أكثر تعاونية وأكثر إنتاجية، فظهرت نظريات الحاجات "لماسلو" (Maslow)، رغم أن نظرية الحاجات لماسلو تخلصت من التصور التقني لتنظيم العمل الذي جاء به تايلور إلا أنها لم تستطيع أن تتخلص من التصور الميكانيكي في ربطها ما بين المسبب والنتيجة.

كما يقول "فيليب بيرنو" (Ph. Bernoux) في انتقاده لنظرية ماسلو، عندما ترجع هذه النظرية كل المطالب التي يعبر عنها الأفراد داخل المؤسسة إلى عامل الحاجة فقط، فإنها تجاهلت عناصر أخرى في تحريك وتوجيه السلوك الإنساني مثل العقلنة الاقتصادية، والاستراتيجية الفردية ومجموعات العمل (Bernoux, 1985, P 80).

4. النسق القيمي والقيادة الموقفية:

إن إسهامات ماسلو فتحت الطريق لتصورات نظرية أخرى في مجال تنظيم العمل وخاصة نظرية "دوقلاس ماك قريقور" (Do. Mac Gregor)، فهذا الأخير في محاولته لوضع نظرية حول الإدارة العملية والقيادة (La direction)، أي البحث عن الطريقة الصحيحة والمثلى لقيادة الأفراد في المؤسسة بنجاعة وفعالية، قام بإجراء دراسة ميدانية قارن فيها بين برامج التكوين الذي تلقاه المسيرون لبعض الشركات الأمريكية الكبرى، ومدى تأثير هذا البرنامج التكويني عليهم في عملية تسيير العمال داخل المجال الإنتاجي، فتوصل في نهاية الدراسة إلى أن هذا البرنامج الذي تعلمه هؤلاء المسيرون في المدارس العليا للتسيير، ليس له أي تأثير على سلوكاتهم القيادية بحيث أن المسيرين الجدد بمجرد التحاقهم بالمؤسسات التي يعملون فيها، يغيرون من سلوكاتهم وعقلياتهم ليس وفق ما تعلموه في المدارس العليا بل وفق سياسة الإدارة المطبقة في الميدان، وهذه السياسة مبنية في واقع الأمر على افتراضات معينة حول الطبيعة البشرية والسلوكات المترتبة عنها، والتي لخصها في مبادئ عامة أطلق عليها بنظرية (X) وهي:

- أن الأشخاص لهم كره طبيعي للعمل؛

- بسبب هذا الكره الطبيعي للعمل، يجب على الإدارة في هذه الحالة أن تجبر وتراقب وتهدد بالعقوبة؛

-إن الفرد العادي يفضل أن يكون مقادا Dirigé ويرغب في تجنب المسؤولية، وطموحاته ضعيفة وكل ما يرغب فيه هو تحقيق الأمن في العمل أو الأمن في المحافظة على العمل؛

فهذه القيم والمبادئ هي التي توجه السلوك القيادي للمسيرين الجدد، لأنها سياسة عامة متبعة من طرف الإدارة وليس ما تعلموه في مدارسهم، وهنا كما نلاحظ أن مضمون البرنامج التكويني ليس

هو الذي له تأثير بل القناعات الشخصية للمكونين والمسيرين داخل المؤسسة، فالمسيرين الجدد ليس لهم إلا اتباعها حتى يحافظوا على مناصبهم القيادية في المؤسسة.

ولكن "ماك قريقور" وضع مبادئ جديدة مناقضة تماما لنظرية (X) وأطلق عليها نظرية (Y) وتقوم على المبادئ التالية:

-أن العمل يكون مصدرا لرضا العمال؛

-ولهذا يجب تأسيس نمطا تسييريا يقوم على الإدارة بالأهداف؛

-الأفراد لهم القدرة على الخلق والإبداع؛

-إن القدرات والإمكانيات الحقيقية للأفراد ليست كلها مستغلة؛

نلاحظ أن نظرية (X) و (Y) جعلت من القيادة داخل المؤسسة موقفية أي تتغير حسب القناعات الشخصية للقائد.

5. النسق القيمي والمتطلبات القيادية:

أرادت مدرسة العلاقات الإنسانية على اختلاف نظرياتها أن تضع أشكالا جديدة للقيادة والإدارة، تقوم في الأساس على إيجاد الصيغة المثلى التي تضمن من جهة الشرعية للقواعد العقلانية وتعترف من جهة ثانية بإنسانية الإنسان في العمل، فالمبادئ العامة التي جاءت بها هذه المدرسة غيرت نوعا ما من صفة القائد الجيد التي كانت تحبذه التايلورية، والذي لابد أن يعمل على تطبيق القوانين والقواعد التنظيمية المعدة بكل دقة وصرامة، فالقائد الجيد بالنسبة لها هو الذي يستطيع:

-الحفاظ على مبادئ التنظيم العلمي.

-يسمح لإنسانية الفرد في العمل أن تعبر عن نفسها، بواسطة خلق فرص الاتصال التي يبقى حسبها على أنه غير رسمي.

أي أصبح من مهام القائد الجديد أن يعترف بالحاجات الفردية للعامل، بشرط أنها لا تخل بالضوابط الأساسية والعقلانية، فالقائد عليه أن يتصرف بعاطفة ومودة في علاقته مع عماله لكن مع التطبيق التام للقواعد الأساسية أو ما يسمى بالنمط الأبوي للقيادة الذي يتميز بالخصائص التالية:

-التحفيز يقوم على أساس المكافأة ثم العقوبة، وليس على أساس التخويف والتهديد بالعقوبة كما هو الحال في التايلورية.

-السماح للعمال باتخاذ قرارات العمل البسيطة، والتي ليس لها تأثير على السير الحسن للعمل ولا على المنتوج.

-كما أن الاتصال الصاعد من الأسفل إلى الأعلى ممكن، لكن بشرط أن يتم تصفيته قبل أن يصل إلى القمة.

-السماح بتكوين مجموعات عمل غير رسمية، بشرط أن لا تكون لها اتجاهات عدائية إزاء تحقيق أهداف التنظيم.

خاتمة:

إن التحول المستمر في تصور العملية التنظيمية ومبادئها، هو في الحقيقة انتقال من تخصص علمي إلى تخصص آخر أي من المهندسين إلى علماء النفس الصناعي وعلماء الاجتماع، فالمقاربات النفسية والسوسيولوجية أصبح لها حقلها النظري الخاص بها، ومصطلحاتها الخاصة وارتكازاتها الإبستمولوجية والنظرية المتعلقة بها في تناولها لقضايا التنظيم ومشاكل العملية الإنتاجية، فعوض اعتمادها على مصطلحات تقسيم العمل ودراسة الحركة والزمن والطرق التقنية لتنفيذ العمل، أصبح يساير العملية الانتاجية خطاب جديد يروج ويتبنى أشكالا ومناهجا تنظيمية حديثة للعمل، تقوم على تلبية حاجات الفرد في العمل، وتحليل عميق للعلاقات الارتباطية في المؤسسة، تعكس بشكل أو بآخر القيم المرجعية التي تتبناها، وهذا ما يعتبر تحولا تاريخيا في النسق القيمي داخل التنظيمات المعاصرة، يفرض على مسيريها أن يفهموا أبعادها وعناصرها الفرعية لكونها الوسط البيئي الذي تعيش فيه المنظمة، ونجاح أي مؤسسة منوط باستيعاب وتبني ملاءمة سوسيولوجية من أجل مواكبة تطور البنية الاجتماعية للمؤسسة الحديثة، واستخلاص النسق القيمي الملائم والدافع نحو التغيير الإيجابي.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، نوجز أهمها في:

-تعبر القيم عن الأفكار والاهتمامات التي يكونها الفرد من خلال تجاربه المتنوعة في المجتمع، وهي مرتبطة ومنتظمة ومرتبة لتشكل في مجملها نسقاً قيمياً أومنظومة القيم لدى الفرد أو المجتمع؛

-تمثل القيم قوة دافعة للعمل عند تشبع العمال بها، كما تدعم التوافق النفسي والاجتماعي للفرد مع جماعة العمل، والابتعاد عن ظاهرتي الاغتراب وعدم التوافق التنظيمي؛

-تلتف المستويات التنظيمية حول أنساق من القيم، فالمنظمة تستند إلى نسق من القيم قبل قيامها على مجموعة من الأدوات العلمية والبرامج؛

-لا تتم قيم المؤسسة في خططها فقط، بل في جميع الجوانب مثل: السياسات، الاستراتيجيات والتكنولوجيات والتقنيات التسييرية والهياكل التنظيمية والعلاقات الرسمية والسلوكات الفردية والجماعية؛

-يتطور النسق القيمي للمنظمة بصفة متلازمة وفق السياق السوسيولوجي المتسارع للبيئة الخارجية ورهانات البناء الاجتماعي؛

-إن المساهمة الكبرى التي قدمها التنظيم العلمي للعمل هو الوصول إلى قناعة بأنه لا يمكن أن يكون تنمية اقتصادية وصناعية بدون عقلنة للعملية الإنتاجية؛

-فرضت السيرورة التاريخية وتغيرات البناء الاجتماعي، أشكالا جديدة للقيادة والإدارة تبحث عن الطريقة الصحيحة والمثلى لقيادة الأفراد في المؤسسة بنجاعة وفعالية؛

-الأشكال الجديدة للإدارة تقوم في الأساس على إيجاد الصيغة المثلى التي تضمن الشرعية للقواعد العقلانية من جهة، وتعترف بإنسانية الإنسان في العمل من جهة ثانية.

توصيات الدراسة:

-توجيه الاهتمام بالنسق القيمي للمنظمة الذي يتمظهر في العلاقات السائدة بين الأفراد وجماعات العمل، من أجل استيعاب مستجدات البيئة التظيمية ورهانات البناء الاجتماعي.

-لتحقيق النجاعة في المؤسسة الحديثة، يجب أن تعمل القيادة الإدارية على توظيف النسق القيمي في توجيه السلوك، واستعماله كمخطط لحل الصراعات واتخاذ القرارات.

-ضرورة الاهتمام بالنسق القيمي التنظيمي كموجه للسلوك في المنظمة، وهو القاسم المشترك بين أعضائها حيث يقوم بوظيفة الاندماج والضبط والوقاية التي هي أساس البناء التنظيمي القائم.

قائمة المراجع:

1.أبو النيل محمد السيد(1985). علم النفس الصناعي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع. مصر.

2.بن عيسى محمد المهدي(2011). علم الاجتماع التنظيم - من سوسيولوجيا العمل إلى سوسيولوجيا المؤسسة (ط1). مطبعة إمبابلاست. الجزائر.

3.البياتي خضر ياس(2008). النظرية الاجتماعية - جذورها التاريخية وروادها. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.

4.البيومي محمد أحمد(2004). علم اجتماع القيم. دار المعارف الجامعية. مصر

5.البيومي محمد أحمد(2006). القيم وموجهات السلوك الاجتماعي. دار المعارف الجامعية. الإسكندرية.

6.جلبي بد الرزاق(2005). الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

7.حاروش نور الدين(2011). إدارة الموارد البشرية (ط 1). دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع. الجزائر.

8.خليفة محمد عبد اللطيف(1992). ارتقاء القيم - سلسلة عالم المعرفة (العدد 160) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

9.داود معمر(2010). مدخل إلى علم الاجتماع (ط1). دار الطليطلة. الجزائر.

10.رتيمي فضيل(2009). المنظمة الصناعية بين التنشئة و العقلنة - دراسة نظرية (ط1). دار بن مرابط. الجزائر.

11.ريمون آرون(1983). المجتمع الصناعي. ترجمة و تحقيق: فكتور باسيل. دار عويدات للنشر والطباعة. لبنان.

12.الشافعي محمد ابراهيم(1971). الاشتراكية العربية كفلسفة للتربية (ط1). مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.

13.عبد اله سيد معتز(2001). علم النفس الاجتماعي. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة.

14.عدمان رقية(2007). المقاولون الجزائريون بين القيم الاجتماعية والروح الاقتصادية- أطروحة دكتوراه. قسم علم الاجتماع. جامعة الجزائر.

15.العزة حسني سعيد(2006). دليل المرشد التربوي(ط1). مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. الأردن.

16.الفيفي عبد الله(2006). في نقد القيم- مقاربات تخطيطية لمنهاج علمي جديد، الانتشار العربي للنشر. لبنان.

17.قدور عثمان(2009). القيم التنظيمية وعلاقتها بالصراع التنظيمي. دار النشر جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.

18.Bernoux Philippe(1985). La sociologie de l’organisation. ed- du seuil. Paris.

19.Jaques Jean et Perrin Jaque(1986). Science technologie et modes d’organisation du travail - in revue sociologie du travail (n°1). Paris.

20.Schied Jean Claude(1990). Les grand auteurs en organisation. ed-dunod.Bordas. Paris.

الثقة السياسية بين المواطن والحكومة دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف شرائح المجتمع العراقي

Trust between the citizen and the government A field social study from the point of view of different segments of Iraqi society

أ.د حمدان رمضان محمد الخالدي

د. سعد طلب عبد الحماد الجنابي

قسم علم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل- العراق

Professor Dr.. Hamdan Ramadan Mohamed Al-Khalidi

assistant teacher. Saad Talab Abdul Hammad Al-Janabi

Iraq / Mosul University / College of Arts / Department of Sociology

ملخص: استهدف البحث التعرف على طبيعة الثقة بين المواطن والحكومة العراقية، واستخدم الباحثان منهج المسح الاجتماعي لتحليل محاور البحث، وبلغتْ عينة البحث (300) فرداً ؛ لمعرفة وجهة نظرهم لنوع العلاقة بين المواطن والحكومة، واستخدمنا أداة الاستبيان لقياس مستوى ودرجة الرضى بين الطرفين، وتمَّ استخراج نتائج البحث عن طريق الحزمة الإحصائية الاجتماعية(spss)، وتوصل الباحثان لعدة استنتاجات منها: تعزيز مفهوم الثقة السياسية في الدولة يعدُّ أحد الأمور الأساسية والمهمة في استقرار المجتمع، ولعلَّ أهمَّ آليات بناء الثقة قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها، وعندما تتلمسُ الواقع العراقي بدقة فإنك ستجد هناك أزمةَ ثقةٍ بين المواطن والحكومة، على الرغم من وجود برلمان منتخب إلَّا أنه لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب؛ لأنه بعيد كلَّ البعد عن طموحات الشعب العراقي وهمومه ومتطلباته.

الكلمات المفتاحية: الثقة، المواطن، الحكومة، الثقة السياسية.

Abstract: The research aimed to identify the nature of trust between the citizen and the Iraqi government، and the two researchers used the social survey method to analyze the research axes، and the research sample reached (300) individuals to know their view of the type of relationship between the citizen and the government، and we used the questionnaire tool to measure the level and degree of satisfaction between the two parties. Extracting the results of the research through the social statistical package (spss)، and the researchers reached several conclusions،

including: Enhancing the concept of political confidence in the state is one of the basic and important things in the stability of society، the most important confidence-building mechanism is the ruling elite meeting the needs and demands of its citizens، and when you touch the Iraqi reality، you find There is a crisis of trust between the citizen and the government، and despite the existence of an elected parliament، it does not represent the true face of the people، because it is far from the aspirations، concerns and requirements of the Iraqi people.

Key words: trust، citizen، government، political trust.

المقدمة

يعدُّ مفهوم الثقة السياسية في الدولة أحد المفاهيم الأساسية المهمة فيها، لذا نرى عند اتساع الفجوة بين المواطنين والدولة ظهور أزمة الثقة السياسية بينهم، فضلاً عن اتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع، ويعدُّ قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها من أهم آليات بناء الثقة، وأنَّ أغلب الحكومات تفتقدُ ثقةَ جماهيرها عندما تصبح أقلَّ فعالية في توصيل ما يريده المواطنون، ولذلك فإنَّ عدم الثقة بين المواطنين والحكومة تظهر عندما يدرك المواطن أنَّ أداء الحكومة غيرُ مقبول، ويكاد يكون مرفوضاً، لذا فإنَّ الأزمات إذا ما استمرت في أي بلد ما، فإنَّها تنهكه وتجعل منه بلداً ضعيفاً، وتعيدُه إلى الوراء، إذاً تعدُّ الثقة في أداء الحكومة مؤشراً أساسياً ومهماً لقياس رضا المواطنين تجاه السياسات الحكومية، وتقترن هذه الثقة باستجابة الحكومة لمطالب المواطنين، وتحقيق ما يخدمُ حاجاتِهم ومصالحَهم، والشعور بالمسؤولية تجاههم (يحي الزيدي،2020، ص1-3).

فضلاً عن ذلك فإنَّ مشكلة الأزمة تكمن في عدم الإيفاء بالوعود والعهود التي قطعتها المؤسسة السياسية على نفسها في حملاتها الانتخابية من برامجَ وشعاراتٍ، بتوفير الاحتياجات الخدمية الرئيسية التي يحتاجها المواطن، وهي الصحة والطرق والمواصلات والإسكان والتعليم والرغيف اليومي ، والمواطن يتطلع لتلك الوعود التي لم يتحقق الكثير منها، ممَّا يجعلهُ في أزمة ثقة حقيقة؛ كونهُ لا يستطيع انتظار حصول رؤية ايجابية مستقبلية طويلة؛ ولأنَّه بحاجة لرؤية قريبة جداً تحقق لهُ إشباع حاجاته ورغباته الضرورية (ناجي الغزي،2009، ص2)، وبناء على ذلك تمَّ تقسيم البحث على محاورَ عدة منها:

أولاً: الإطار العام للبحث.

1. إشكالية البحث.

إنَّ موضوع الثقة في الحكومة من الموضوعات المهمة للدراسة ، كما أنَّ تحديد أسسها وأبعادها الفكرية والأدبية من أجل الوقوف على ما يعرقل عمل الحكومة في المجتمع هو العنصر الرئيسي لبقاء ذلك المجتمع، وتكمن الثقة السياسية في العلاقة بين النظرية والتطبيق من جانب، والمساءلة والمرونة من جانب آخر، ويعدُّ قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها من أهمِّ آليات بناء الثقة في الدولة، لذا تفقد الحكومة ثقة جماهيرها عندما تصبح أقلَّ فعالية في التوصل

إلى ما يريده المواطنون، ووفقاً لذلك فانعدم الثقة السياسية تظهر عندما يدرك الفرد أنَّ أداء الحكومة مرفوضٌ، وأنَّ موظفيها يخترقون المعايير المقبولة على نطاق واسع، وتعدُّ الثقة في أداء الحكومة مؤشراً أساسياً وهاماً لقياس رضا المواطنين تجاه السياسات الحكومية المتبعة، وتقترن هذه الثقة باستجابة الحكومة لمطالب المواطنين وبتحقيق ما يخدم حاجاتهم ومصالحهم، وعليه ومن هذه المنطلقات يمكن تحديد مشكلة البحث وتحديد مساراتها لمعالجة إشكالية البحث.

2. تساؤلات البحث.

يطرح البحث الحالي عدة تساؤلات للتحقق منها ولعلَّ أهمها:

هل فعلاً هناك أزمة ثقة بين المواطن والحكومة ؟ وهل عدم الثقة فيما بينهما لهُ انعكاساتها على المواطن؟ وما مستوى الثقة بين المواطن والحكومة؟ وما أثرها على المجتمع العراقي؟ وهل تؤدي الحكومة دورها الايجابي تجاه المواطنين؟ بمعنى ما مدى ثقة المواطن بالحكومة؟ وكيف يمكن تحديد وتقييم عمل الحكومة في الدولة؟ وما درجة التأثر والتأثير بين فعلي المواطن الحكومة؟ وهل هناك رؤية مستقبلية في استراتيجية الدولة لتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة؟

3. أهمية البحث.

تتجلى أهمية هذا البحث في أهمية الموضوع نفسه من ناحية، ومن ناحية أخرى يعدُّ هذا البحث أول دراسة على حدِّ علم الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي بشكل خاص ، أو في حقل علم الاجتماع بشكل عام في العراق والوطن العربي، مع ندرة دراسات الثقة السياسية من جانب الباحثينَ العرب؛ لما لهذه العلاقة من تأثير وأبعاد على مستوى الاستقرار السياسي ، وتحقيق برامج التنمية الشاملة ، ورفاهية المواطن ، وتحسين الوضع العام في المجتمع بطرق سليمة، وتجاوز كلّ الصراعات والتخندقات والفساد التي تعرقل حركة البناء والتقدم، وتعزيز السلم الأهلي والمجتمعي في البلاد.

4. أهداف البحث.

يسعى البحث لتحقيق عدة أهدف منها:

1- التعريف بمفهوم الثقة السياسية من منظور سوسيولوجي.

2- التعرف على الجوانب النظرية لأدبيات الثقة السياسية من منظور سوسيوسياسي.

3- تشخيص التحديات التي تواجه عدم ترسيخ الثقة السياسية بين المواطن والحكومة في المجتمع العراقي.

4- معرفة مستوى الثقة السياسية بين الموطن والحكومة وفقاً لمحاور البحث.

5- تحديد درجة الثقة السياسية في كلِّ محور من محاور البحث.

5. تحديد مفهوم الثقة السياسية.

أ- الثقة.

اختلف العلماء في تعريفهم وتحديدهم لمفهوم الثقة، فقد عرَّفها بعضُهم : بأنها جزء من النسيج الاجتماعي والمعرفي في أيِّ منظمة Kenneth Newton،2001 ،(pp201-214)، ويعرَّفها (حسن) : "بأنها أحدى أهم مكونات رأس المال الاجتماعي" (خالد حسن،2004،ص1)، وتُعدُّ الثقة "علاقة تفاعلية وبناءً تنظيمياً مُعقَّداً بين طرفين أو أكثر، حيث تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل مع أفراد المجتمع، وما تتطلبهُ هذه العلاقةُ من الاعتماد على الآخر لتحقيق هدف معين،

ولكي تنشأ هذه الثقة لا بد أنْ تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق، وتعرَّف الثقة أيضاً : بأنَّها الوثوق والاعتماد على قدرة أو مشاركة شخص ما"(james P،2006،226-222).

ويتناول خبراء الاقتصاد مفهوم الثقة من خلال التركيز على درجة الثقة داخل العلاقات التجارية، وعلى أهمية توافرها بين الأطراف التجارية، في حين تناول علماء النفس الاجتماعي مفهوم الثقة بالتركيز على الأشخاص في إطار منظومة التفاعل الاجتماعي(ويكيبيديا، د. ت، ص1-2).

بينما تعرف الثقة في العلوم الاجتماعية بأنَّها:" ذلك السلوك المعياري والأخلاقي الذي يحدد التفاعلات بين شخصين أو أكثر، أحدهما حامل الثقة ، والآخر صاحب الثقة ، بحيث يستطيع الأول التمتع بقدر أكبر من حرية الحركة ودعم تأييد الطرف الثاني له في تبني أهداف الحركة والاختيار بين البدائل، وتحديد وسائل الأهداف من دون الرجوع الفوري لصاحب الثقة في التفصيلات (كاظم الحسن، 2009، ص2-3).

ويرى علماء السياسة الثقة من منظور العلاقة بين المواطن والحكومة، في إطار التركيز على مفهوم الثقة السياسية على اعتبار" أنَّها سمة مجتمعية وليست فردية، حيث يشارك الأفراد ويستفيدون من ثقافة الثقة Trusting Culture أو من المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعزز سلوك الثقة" (وفاء علي داود، 2014، ص10).

ويري(بوتنام)" أنَّ المواطنين الواثقين يكون لديهم تفاؤل بشأن المستقبل ، ويكونون أكثر احتمالاً للانضمام إلى الجمعيات الخيرية، وأن يتطوعوا بوقتهم لإسعاد الآخرين، والاهتمام بمشكلات المجتمع ، والاهتمام بالتصويت، وهم أكثر تسامحاً مع الأقليات الاجتماعية والسياسية، وأكثر قبولاً لاختلاف أنماط الحياة(f .fukuyama،1995،PP350-370).

ب - الثقة السياسية.

تعرَّف بعض الأدبيات الثقة السياسية بأنَّها:" التوجه العام للمواطنين نحو الحكومة، ويقوم هذا التوجه بناءً على التوقعات المعيارية للحكومة"(Mares J،2002،pp253-275).

وعلى الجانب المقابل يتم تعريف (عدم الثقة السياسية) بأنَّها: "التقييم السلبي للسياسات العامة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضاً بين المأمول والواقع، حيث يثق المواطنون في الحكومةِ عندما يشعرون بأنَّها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بأنَّها مسؤولة عن الاتجاهاتِ غير المرغوب فيها، وإنَّ حالة نقص الثقة السياسية النفسية أو العقلانية يؤدي إلى انعدام الثقة في المؤسسات السياسية المختلفة، وفي نهاية المطاف تتحول إلى انعدام الثقة في النظام السياسي ككل" (S.Feldman،1983،p.p54-55).

وفي هذا الإطار عرَّف(جاك سيتري Jack Citrine) انعدام الثقة بأنَّه حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام (Jack Citrin،1974،p979) ، التي تعبر عن " حالة من سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في " تلبية احتياجات " أو" تلبية توقعات " المواطنين ، الأمر الذي يؤدي إلى تآكُل الشرعية السياسية، كما أوضحتْ بعض الأدبيات أنَّ غياب الثقة السياسية بين أعضاء العمل السياسي مؤشر على تشبع النخبة الحاكمة بثقافة الاصطفاء السياسي، ونفي الآخر وتهميشه واستبعاده" (محمد حسن الظاهري، 2008، ص7-8).

وتوجد مقاربة لمفهوم الثقة السياسية وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي، فهي تمثل: " ظاهرة اجتماعية بدورها المركزي في تجسير الهوّة بين الحاكم والمحكوم، حيث بناء شرعية النظام السياسي، من خلال التزام الحاكم بعدالة توزيع القيم السلطويّة من ناحية، والأخذ بأسباب المشاركة الكاملة بين طرفي العقد الاجتماعي، والمتمثلين في السلطة والمواطن من ناحية أخرى".

وقد عرّفت (الأمم المتحدة) " الثقة السياسية " في إعلان (فيينا) بشأن بناء الثقة في الحكومة عام 2007م بأنَّها تعبر عن " وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والاختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضاً إلى توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكونَ عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعملَ وتتفاعلَ مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية " (عمرو صبحي،2019).

وفي ذلك الشأن تشير(د. رشا سيروب، ص2-3)، في دراسة لها بأنَّ الثقة السياسية هي :" تحكيم وتقييم شامل وعام من قبل المواطنين، لمدى تجاوب الحكومة بمؤسساتها وممثليها من الوزراء ومعاونيهم والمديرين العامين وشاغلي المناصب السياسية، وما يقومون به بالشكل الصحيح والأمثل حتى في ظل غياب الرقابة المستمرة " (رشا سيروب،2017، ص3) .

أمَّا تعريفنا للثقة السياسية في مجال هذا البحث فإنَّ الثقة تعني : الاتفاق في الآراء بين أفراد المجتمع والحكومة التي ينبغي أن يكون عليها أداء التعامل والتفاعل بين مؤسسات الدولة والمواطنين، وفقاً لشبكة العلاقات التفاعلية فيما بينهم، وتلبية احتياجاتهم بحيث تؤدي إلى زيادة مستوى المشاركة والاندماج وتهيئة الظروف اللازمة للتكامل السياسي، والتحول الديمقراطي ، والاستقرار المجتمعي.

ثانياً: نماذج من الجهود المعرفية السابقة.

1- دراسة (وفاء علي داود،2014)" الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات" : تناولتِ الدراسة بيان العلاقة بين المواطن والحكومة في مصر ، والتعرف على درجة الثقة بين الطرفين، وتقييم هذه العلاقة من خلال رصد وتحليل برامج وإنجازات الحكومة المصرية ، وقياس درجة رضا المواطن حول ذلك، واعتمدتِ الباحثة على منهجين في الاقترابين لتحليل دراستها هما: اقتراب تحليل النظم " لديفيد ايستون" ، والآخر: المنهج المؤسسي الجديد ، واستخدمتْ أداة تحليل المضمون والاستبيان لتحليل محاور الدراسة التي طبقها على (200) فردٍ في جامعة القاهرة، وتوصلتِ الدراسة إلى عدة استنتاجات منها: نحو ٧٨% من المبحوثين أكدوا وجود أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة المصرية، كما ظهرتْ مؤشرات على تدني الثقة السياسية في أفراد النخبة الوزارية ممثلة في رئيس الوزراء ووزراء المجموعات الاقتصادية والخدمية والسيادية، وضعف مستوى الثقة السياسية في السياسات العامة ذات الصلة بالشؤون الداخلية حيث أشار أغلب المبحوثين إلى سوء هذه السياسات، وفشل الحكومة في ترشيد الإنفاق العام، وفي تحقيق الإصلاح الضريبي والجمركي، وفي تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات، وفشل الحكومة في تحقيق اللامركزية، وما تعهدتْ به من مشاريع ومحاربة كافة أشكال الفساد وتحسين مستوى المعيشة لكافة المواطنين.

2- دراسة (صدفة محمد محمود،2009)"العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة" : استهدفتِ الدراسة مدى معرفة ارتباط الثقة بشرعية النظام

السياسي وتأييده من قبل المواطنين، وتُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، إذ توصلتْ إلى عدة استنتاجات منها: وجود اختلاف بين الثقة السياسية من خلال آراء المواطنين تجاه مخرجات الحكومة، وتقييم أداء المؤسسات الحكومية التي تُعدُّ من العوامل المحددة لمستوى الثقة بين المواطن والحكومة، وأكدت بأنَّ الأوضاع الاقتصادية تلعب دوراً جوهرياً في تحديد مستوى الثقة بينهما، ووجود علاقة طردية بين تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطن وارتفاع ثقته في الحكومة والعكس صحيح.

3- **دراسة (Christine Springer،2007)" أخذ الوقت الكافي لإعادة بناء الثقة في الحكومة"**: حثَّتْ هذه الدراسة على ضرورة إيجاد السياسات المرنة التي تتبناها الحكومة ؛ لإعادة الثقة داخل المؤسسات السياسية من خلال تمكين المواطنين، وتحديد الاستراتيجية والأولويات بصورة واضحة، وتوصلتِ الدراسة إلى استنتاجات عديدة منها: أنَّ الطاقة والمال يعتبر كلٌّ منهما مبدأً أساسياً لتعزيز الثقة، فضلاً عن تكريس المواطنة والمسؤولية الاجتماعية للحكومة، وأشارتِ الدراسة إلى أنَّه يمكن المحافظة على الثقة من خلال التعلم من الأخطاء واتخاذ القرارات الحاسمة، والعمل على تصحيح الأخطاء، والتركيز على تحقيق النتائج إلى جانب تمديد الثقة للمجتمعات المحلية والمنظمات .

4- دراسة (علي مرزوك الجنابي،2019)"ازمة الثقة السياسية" : تناولتِ الدراسة بعضاً من أطروحات المفكر العراقي الراحل (علي الوردي) حول المشكلات التي تتعرض الدولة العراقية التي تتمثل في انعدام الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، واقترح أنْ توجه الحكومة العراقية بإصلاح العلاقة بين الحكومة والشعب، وتوصلتِ الدراسة إلى أنَّ الثقة السياسية إحدى أبرز التحديات التي تواجهها الأحزاب والنظام السياسي العراقي المعاصر".

5- دراسة (عمرو صبحي،2019) "مضمون الثقة السياسية في الربيع العربي المتاني" : وهي دراسة نظرية تناولتْ طبيعة تآكل الثقة السياسية ومن ثَمَّ انعدامها ، وهي واحدة من أهم أسباب اندلاع الاحتجاجات السياسية في بعض البلدان العربية على سبيل المثال لا الحصر: الجزائر، والسودان، ومصر، وسوريا، واليمن، وتونس، وليبيا، والعراق ...إلخ ، والتي عادةً ما تؤول نتائجها بثورات عربية، وتشير الدراسة أيضاً إلى عوامل الثقة السياسية، فضلاً عن عوامل تآكل الثقة السياسية، وضعف عوامل بناءها في الأنظمة العربية الحاكمة، وتناولتِ الدراسة آليات ترسيخ النظام السياسي وشرعيته من خلال بناء الثقة بين المواطن والحكومة، وتوصل الباحث إلى عدة استنتاجات منها: شهدتْ ثورات ما يسمى (الربيع العربي) الأولى مواجهات مسلحة ومباشرة مع الجيش، وكان من أهم عوامل اندلاعها هو فقدان الثقة الشعبية في سياسات حكومات البلدان العربية، واتساع الفجوة بين الدولة ومواطنيها.

ثالثاً: مدخل نظري لتحليل سوسيولوجية الثقة السياسية في المجتمع.

أولاً: ماهيَّة الثقة السياسية.

يُعد مفهوم " الثقة السياسية أحد المفاهيم المهمة في ظل ما تشهده الدولة من أزمات واتساع فجوة عدم الثقة السياسية بينها وبين المواطنين، فضلاً عن اتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع، إنَّ الثقة السياسية تعتمد على تقييم المواطنين لمدى التزام السلطات والمؤسسات السياسية بتنفيذ ما وعدتْ به وفقاً لتوقعاتها المعيارية، كما أنَّها تعبير عن مشاعر المواطنين حول سياسات

معينة، وتعد الثقة السياسية انعكاساً لأداء الحكومة أو أداء السلطة من ناحية أخرى ، وتعبر الثقة عن رأي المواطن تجاه الجوانب المختلفة لأداء الحكومة، فالثقة السياسية نتاج لأداء الحكم ويمكن قياسها من خلال رصد درجة رضا المواطن تجاه سياسات المؤسسات السياسية خاصة الحكومية" (Caroline J،2006،pp354-369)؛ لذا أصبح لزاماً التطرق إلى مفهوم وأبعاد الثقة السياسية، وغيرها من المفاهيم ذات الصلة، التي تدور في إطار موضوع الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، والتعرف على أسباب انخفاض درجة الثقة السياسية، وكيفية بنائها.

1- عوامل الثقة السياسية.

ترتكز الثقة السياسية على خمسة عوامل مهمة هي: العامل الاقتصادي: المتمثل في أداء الحكومة اقتصادياً، ودلالات النمو الاقتصادي ، والعامل السياسي: الذي يبرز في تقييم سياسات الحكومة العامة، والاصلاح السياسي، والعامل الاجتماعي: "من حيث الإسهام في منح منظمات المجتمع المدني الحرية الكافية، ممَّا يؤدي لترسيخ دورها وتعدد أنشطتها ودورها التكميلي، عمَّا تعجز عنه مؤسسات الدولة الرسمية" (داود، مصدر سابق: ص30)، والعامل المعرفي: ويقصد به استنباط الحكومة قرارتها بناءً على تقييم معرفي، ودراسات حالة عن المواطنين، وأخيراً العامل القيمي: "وهو من أبرز عوامل الثقة السياسية، فالعرف يسود في بعض المجتمعات على القانون، والموروثات الثقافية يظل لها الأثر الأعمق، فالحفاظ على القيم والمُثل العليا في المجتمعِ أمر ضروري" (عمرو صبحي،2019،ص2).

2- مقومات الثقة السياسية.

يمكن الإشارة إلى أهم "مقومات الثقة السياسية في المجتمع بشكلٍ عام على النحو الآتي: الثقة السياسية هي العنصر الحاسم في عملية الحكم الديمقراطي ، ومشروعية الديمقراطية النيابية التي تعتمد على المواقف السياسية للمواطنين تجاه المؤسسات العامة والنخبة السياسية في النظام السياسي للدولة"(Pedro J،2003،p231)، وتعد الثقة السياسية انعكاسا لأداء السلطة التشريعية (البرلمان-والرئيس)، ومدى حسن إدارة الاقتصاد القومي ومكافحة الجريمة(luke Keele ،2007،pp241-254). "وإنَّ الثقة في الحكومة تشجع على الامتثال للقوانين واللوائح، وتسهم في إضفاء الشرعية على الحكومة، وتعد الثقة بمثابة التصورات الإيجابية تجاه النتائج النهائية للعملية الانتخابية ومخرجات النظام السياسي، وهي أساس الاعتقاد بأنَّ الحكومة هي التي تهتم بالمواطنين، وتوفر احتياجاتهم، وإشباع رغباتهم، وتنفيذ توقعاتهم" (Caroline J, 2006, p3-6) ، وفي المقابل يقلل انعدام الثقة من شرعية الحكومة وهيبتها ، كما أنَّ عدم الثقة يدعو إلى القلق بشأن تطبيق مبادئ الديمقراطية.

3- **عوامل بناء الثقة:**

يرسّخ النظام السياسي شرعيته من خلال بناء الثقة بين المواطن والحكومة من خلال عدة عوامل، أهمها: يتم بناء الثقة من خلال الشفافية والمصداقية ومشاركة الأفراد في تنفيذ وتقييم السياسات العامة ، وكذلك المساواة، واللامركزية والحكم المحلي، بالإضافة للمشاركة الشعبية، وتفعيل الحراك السياسي ، والاستقرار السياسي، ومعالجة الانفصالات المجتمعية، وكفاءة الخدمات وجودتها، وكفاءة والإدارة في مواجهة الأزمات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، والالتزام بتنفيذ التعهدات، والتصدي للفساد واجتثاث جذوره، بالإضافة للمحاسبة العلنية، والدور

الحر للإعلام في عرضه لمشكلات المجتمع الحقيقية وعرضها على المسؤولين(صبحي، 2010، ص3) ، بالإضافة لذلك فإنَّ القيم السياسية تلعب دوراً هاماً في التأثير على درجة الثقة السياسية، حيث يقوم المواطنون بدعم النظام السياسي لاعتقادهم بأنَّ ذلك النظام متوافق مع قيمهم السياسية (Achim And Steffen،2005،p.145).

وتشكل تفضيلات المواطنين حول النظم السياسية التأثير على درجة الثقة السياسية في المجتمع (Almond،G.A.، 1980،pp.1-36)، وتزاد الثقة بتزايد فعالية وقوة نتاج المجتمع المدني الذي يمتد إلى المؤسسات السياسية في الدولة (Dora Gyorffy،2006،pp239-259)، وتتوقف الثقة على إدراك المخاطر، والتحيزات الثقافية والمواقف السياسية للمسؤولين ، إلى جانب توافر المعرفة حيث توجد علاقة تبادلية بين الثقة والمعرفة(Susanna Horing ،2003،pp.20-22)، وإنَّ زيادة تركيز الحكومة على توجيه الاقتصاد يعدُّ من أهم آليات تعزيز الثقة السياسية فيها (Anke Goroskop،2008، pp.1-9).

4- عوامل تآكل الثقة السياسية:

تكمن أهم عوامل تآكل الثقة السياسة، "في اتساع الفجوة بين الدولة ومواطنيها، حيث عرّف "جاك سيترين Jack Citrenk " انعدام الثقة: بأنَّها "حالة من العداء تجاه القيادة السياسة والاجتماعية ومؤسسات الحكم والنظام، وهناك عدة عوامل لتآكل الثقة السياسة بين المواطن والدولة، أهمها: انعدام المساءلة داخل الحكومة، وضعف قدرات الحكومة في مواجهة المشكلات، وبطء استجابتها، وندرة الكفاءات فيها" (Cook،K.S،2001،p.41) ، وحجب المعلومات والبيانات عن المواطنين يؤدي لأزمة ثقة بين المواطن والدولة، والفساد السياسي، وضمور العدالة الاجتماعية، وغياب الاستراتيجية السياسة والاقتصادية، وعدم مراعاة الأولويات (صبحي، 2010، ص3)، والفوضى الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل والأحزاب والتيارات التي تشارك في العملية السياسية، وضعف السلطة التشريعية أمام السلطة التنفيذية الأمر الذي يجعل البرلمان لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب، وعدم قيام الحكومة بتحقيق وتنفيذ احتياجات المواطنين، وعدم استقلال القضاء، وزيادة الأجهزة الأمنية والبوليسية، وغياب الثقة الاجتماعية في المجتمع (المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1990، ص50).

5- مؤشرات الثقة السياسية.

تتضمن الثقة السياسية في المجتمع بشكل عام في عدة مؤشرات منها: أنَّ الثقة في الحكومة هي العنصر الرئيسي لبقاء المجتمع(james, 2006, p132) وقيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطاليب مواطنيها من أهم آليات بناء تلك الثقة، وتفقد الحكومة ثقة جماهيرها عندما تصبح أقلَّ فعالية في توصيل ما يريده الناس (وفاء علي داود،2014)، وتعد الثقة لأداء الحكومة مؤشراً اساسياً وهاماً لقياس مدى رضا المواطنين من عدمه تجاه السياسات الحكومية المتبعة (Arthur.H.Miller،1974، pp.951-972)، وأنَّ الثقة في الحكومة أكثر أهمية من العلاقات الحزبية أو الأيديولوجية لدعم السياسات الحكومية (Hetherington،2005،pp.791-795)، وكذلك ينظر البعض إلى الثقة السياسية على أنَّها الثقة المغلقة، وتعد الثقة السياسية ذلك الجانب المضيء الذي يوجد بين الأفراد والمؤسسات السياسية (M.E. Warren،2006،pp.74-160)، وتعتمد شرعية النظم الديمقراطية على مدى ثقة الناخبين في أنَّ الحكومة تلتزم بتنفيذ القواعد

والتعهدات التي التزمت بها بالإضافة لفاعلية ما تتخذه الحكومة (D. A Easton،1975،pp.453-547)، والثقة السياسية لا تنشأ ولا تأتي في فراغ، والثقة الاجتماعية هي ثقة المواطنين في بعضهم البعض كأعضاء في الوحدة الاجتماعية التي لا تنفصل عن مفهوم الثقة السياسية (Golnn .W،2001،106).

6- مستويات الثقة.

بخصوص مستويات الثقة فقد لاحظنا " تعددها وتنوعها حسب توجهات وتصنيفات الباحثين، فهناك الثقة الشخصية الذاتية ، والثقة المجتمعية أو الاجتماعية والثقة السياسية ، وغيرها من المستويات"(Alfonso J،2000)، وفي هذا نحن نتفق مع التوجه الذي يشير إلى وجود مستويات للثقة السياسية والتي منها:

المستوى الأول: ثقة المواطن في المواطنين المحيطين به، حيث تتعمق درجة الثقة من خلال التواصل بينهم.

المستوى الثاني: "ثقة المواطنين في النخبة، التي تتركز في ثقة المواطن في الحكومة من خلال تقييم المواطن لأداء حكومته وتتأثر درجة الثقة بقدرة الحكومة على تنفيذ ما تعهدت به، بالإضافة إلى ثقة النخب السياسية في النخب الأخرى، وثقة النخب السياسية في المواطنين"(Paul Andrew،2010،pp84-98).

المستوى الثالث: المستوى المؤسسي للثقة السياسية، الذي يتمثل في ثقة المواطن تجاه المؤسسات السياسية.

المستوى الرابع: "المستوى السياسي، الذي يعبر عن المستوى التكميلي لمستوى ثقة المواطن في النخبة، والذي يتمثل في مستوى ثقة المواطن في سياسات النخبة" (وفاء علي داود، 2011، ص31-34).

ثانياً: مداخل قياس الثقة السياسية.

1- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة:

" ركز هذا المدخل على رصد وقياس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة والظروف الاقتصادية المحيطة، ومن أشهر مفكري هذا المدخل ويليام ميشيل William Mishler ، وريتشارد روز Richard Rose (William،) ، وتتفق ماري آن Mary Ann Feldheim مع هذا المدخل ، حيث اقترحت عدة مناهج لقياس الثقة السياسية ، ولعل أهمها هي: المنهج الاقتصادي، الذي يقيس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة، والمنهج الأخلاقي أو المعياري الذي يقوم برصد وقياس الأخلاقيات والمبادئ التي تلتزم بها الحكومة في أداء وظائفها وواجباتها تجاه المواطنين" (Mary Ann،2007،pp249-270).

2- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد تفضيلات المواطنين:

" أكدت بعض الأدبيات على تفضيلات المواطنين citizens preferences باعتبارها أحد محددات الثقة السياسية، حيث إنَّ التطابق بين توقعات وتفضيلات المواطن يؤدي إلى دعم وتأييد الثقة السياسية، في حين أنَّ التناقض بين تلك التوقعات والتفضيلات يؤدي إلى انخفاض مستوى الدعم والتأييد، وبالتالي انخفاض مستوى الثقة، كما أكد دانيال مكاليستر Daniel J. Mcallister

على أنَّ الثقة السياسية تنشأ لدى المواطنين عندما تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق نتائج السياسات بشكلٍ يتفق مع توقعات وتفضيلات المواطنين" (وفاء علي داود، 2011، ص91-92).

3- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة الاستقرار السياسي:

" تشير بعض البحوث والدراسات الحديثة إلى ارتباط مفهوم الثقة السياسية بمسألة الاستقرار السياسي، حيث ينتشر الاستقرار مع رضا المواطن عن النظام السياسي في الدولة، وبدون الاستقرار يكون هناك تهديد لمستقبل المجتمع" (Daniel j،2006،pp2-7)، "وتعد الثقة السياسية البُعد الأساسي لعملية انتشار الدعم السياسي، وتتمثل مؤشرات الاستقرار السياسي في: نمط انتقال السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، ومحدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، والاستقرار البرلماني، والديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، وغياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات، والوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام"(J.R.Hibbing،2001،pp145-153).

4- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المشاركة السياسية:

" يعد رصد درجة ومستوى منظومة التفاعلات بين المواطن والنظام السياسي مؤشراً لتحديد درجة الثقة السياسية المتبادلة بين المواطن والحكومة، إذ يعتبر ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطن وانخراطه في العملية السياسية وصنع السياسات العامة، مؤشراً على ارتفاع درجة الثقة السياسية والعكس صحيح، ومن أبرز مفكري هذا المدخل كارولين تولبرت Caroline J. Tolbert ، وكارين ماسبرجر Karen. Mossberger ، وتتفق أفكار كل من شوهو وانج Xiao Hu Wang ، ومونتجمري واط Montgomer Wart، مع مدخل المشاركة السياسية لقياس الثقة السياسية" (وفاء علي داود، 2011،ص95) .

5- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المساءلة الحكومية والشفافية:

في هذا المدخل" أكد عليه كارولين تولبرت Caroline Tolbert في أنَّ مشاركة المواطنين والحوار العام، وتفعيل مبدأ المساءلة الحكومية، والشفافية، والاستجابة هي أحد أهم مؤشرات قياس درجة الثقة في الحكومة" (Caroline،2006،pp354-369)، التي تتم من خلال " تحسين الاتصال والتفاعل مع المواطنين، وإتاحة المعلومات وتلبية احتياجات المواطنين، إلى جانب الشفافية والمساءلة من خلال نشر المعلومات، بالإضافة إلى الإتاحة المعلوماتية، أي توفير المعلومات والخدمات للمواطنين وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن الكفاءة والفعالية، وفي هذا الإطار أشار جونج هوكيم "Jong-Ho Kim" إلى أنَّ هناك خمسة معايير أو مؤشرات رئيسية لقياس الثقة السياسية، والتي تتمثل في قياس درجة الشفافية ، والمشاركة الشعبية، إلى جانب كفاءة الخدمات التي تقدمها الحكومة، ومدى جديتها في محاربة الفساد، واعتبارها دورة متكاملة لبناء الثقة السياسية" (Jong-HoKim،2006،p7).

6- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال دراسة السلوك الانتخابي:

يعتمد هذا المدخل على" مقارنة السلوك الانتخابي في الفترة الماضية والحالية والمستقبلية، حيث يؤكد على وجود علاقة إيجابية بين الثقة السياسية ومستقبل السلوك الانتخابي عاداً إياها عملية تبادل تعكس درجة التجاوب والسيطرة بين الحكومة والمواطنين وتأثير تصويت الثقة السياسية

في الماضي، ومواقفهم تجاه الإطار المؤسسي، كما تؤثر نية التصويت على الثقة السياسية، وتعكس هذه العملية تقييم المواطنين لدرجة رضاهم عن الحكومة السابقة بأثر رجعي، ويتضح ذلك في نموذج بيدرو كامويس Pedro J. Cames، حيث أشار إلى تأثير التصويت القديم على درجة الثقة السياسية ونية التصويت في المستقبل" (pedro J،2003،PP1-12).

7- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد مستوي أداء معدلات النظام السياسي:

في هذا الإطار" أشار مارك ج. هيثرنجتون "Marc J. Hetherington" إلى المحددات والمؤشرات الخاصة بالثقة السياسية، والتي أوضحها من خلال النموذج الذي وضعه لتوضيح معدلات النظام التي تؤدي إلى الثقة السياسية، حيث أوضح أنَّ هناك عدداً من المؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها قياس درجة الثقة السياسية، وتتمثل هذه المؤشرات في: رصد ما تشير إليه وسائل الإعلام المختلفة، الذي يعد انعكاساً لسياسات الحكومة، ورصد وتقييم مواقف السلطة التشريعية (البرلمان) تجاه السياسات الحكومية، والنمو الاقتصادي، وتصورات المواطنين تجاه قدرة وفعالية الحكومة على حل المشكلات ومواجهة الأزمات، وحرية تداول وإتاحة المعلومات الإيجابية والسلبية، وتصورات المواطن تجاه الرئاسة، ومستوى المشاركة السياسية من جانب المواطنين" (Mare J،1998،PP791-808).

ثالثاً: أسباب انعدام الثقة بين المواطن والحكومة في المجتمع العراقي.

نتيجة للعديد من الأزمات والتحديات التي ظهرت على الساحة العالمية والمحلية، ظهرت وتعمقت العديد من المستجدات على الساحة السياسية العراقية كظاهرة الاضرابات والاعتصامات والتظاهرات والاشتباكات.. وغيرها من المظاهر التي أشار لها بعض الباحثين على أنَّها تمثل حالة من ضعف الثقة السياسية في الحكومة، ولا يتوقف الأمر فقط عند مستوى العلاقات الهرمية، بل يتعداها إلى مستوى الجماعات حيث يفقد الأفراد ثقتهم في الانضمام للمؤسسات والنقابات الرسمية من ناحية، ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، وانطلاقاً من ضعف الثقة في هذه المؤسسات المدنية من جانب، وشبهة ارتباطها بالعمل السياسي من جانب آخر، وقد أوضح هؤلاء الباحثون أنَّ ضعف الثقة السياسية يظهر في ممارسات العمل السياسي، وأنَّ معظم الأفراد لا يثقون في تنظيماتهم السياسية الرسمية، كما لا يثقون في المؤسسات السياسية المعارضة، بالإضافة إلى عدم ثقتهم في حكوماتهم وتصريحات المسؤولين.

وانطلاقا من هذه الآراء وفي ظل التطورات الراهنة وتعدد الاحتياجات ومحدودية الامكانيات، إلى جانب تفعيل حركات الاصلاح السياسي والاقتصادي، فضلا عن الانفتاح العالمي واختراق الثقافات استجدت العديد من الظواهر والموضوعات الجدلية لاسيما جدلية الثقة السياسية والشرعية بين الحاكم والمحكوم، على ذلك بدأتْ بعض الدول والحكومات تُراجع نفسها، وتقيم أدائها لمواجهة هذا التحدي من أجل تعميق الثقة بينها وبين مواطنيها ، وإزالة الفجوة بينهما، وانطلاقاً من ذلك سوف نتناول أهمَّ أسباب انعدام الثقة بين المواطن والحكومة في مجتمعنا العراقي، وعلى النحو الآتي:

1-أسباب تاريخية.

تعود إلى ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة أي: "إلى فترة الاحتلالات الصفوية والعثمانية والبريطانية، وما خلفته من أزمة ثقة عالية بين المحتل الطامع بثروات الوطن وبين المواطن الفقير الذي يتطلع الى الاستقلال والاستقرار والتمتع بثرواته الطبيعية، وبعد ذلك جاءت سلطة العائلة المالكة التي نصبتْ نفسها على عرش العراق بغير إرادة الشعب، وملكت العراق وأهله، وتنعمت بثرواته بصورة كبيرة ، وما صاحبها من مؤامرات وانقلابات عسكرية وتحولات سياسية تركتْ آثاراً اجتماعية واقتصادية وثقافية سيئة، وبعد كل تلك الأحداث جاء نظام دكتاتوري اغتصب السلطة وحكم العراق وشعبه لأكثر من (40 عاماً)، وكان النظام الدكتاتوري أشد وطأة على الناس حيث لم يكن مسؤولاً وقتها عن احتياجات الشعب ورغباته ولم يشعر بهموم الناس، بل كان همه هو البقاء في السلطة" (ناجي الغزي ،2009، ص3).

2 -الاحتلال الأمريكي.

نمتْ واتسعتْ " أزمة الثقة بتسارع بين مكونات المجتمع، بفعل الاحتلال والحكومات التي نصبها وأقامها على أسس طائفية وعرقية وفئوية، ممَّا أدى إلى صنع منظومة التفكك الوطني الفاعلة بمقاييس الطائفية السياسية والعرقية القومية العلنية والمبطنة، أي أشد النماذج تخريباً للفكرة الوطنية ومرجعيات التعايش السلمي المشترك لمكونات المجتمع العراقي، التي باتتِ اليوم تلمس لمس اليد صور الفرز الطائفي القومي والفئوي، فأصبح من يسود في المجتمعِ ضعيفاً هزيلاً لا يفكر إلا في مصالحهِ الشخصية الضيقة، ولا يقدم على اتخاذ أي خطوات أو قرارات من شأنها رفع مستوى الناس، وهي حقيقة مرة التي لا بد أن نعرفها جيداً، ويمكن أن نلمسها في كثير من نواحي الحياة، التي تشهد أحداثاً متسارعة، فالمشكلات المتفاقمة الأمنية منها والاقتصادية والسياسية وغيرها، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية بشؤون البلد وحياته المتمثلة بالاحتلال الأمريكي ودول الجوار، أدت إلى ظهور ما لم يكن معروفاً من تقاليد وعادات سيئة داخل الحياة العامة والخاصة للعراقيين" (وكالة يقين، 2007، ص4).

3- التغيير السياسي بعد2000.

" في خضم التطورات الجديدة والتحول الديمقراطي في العراق هناك أسباب آنية واقعة في الشارع السياسي، نراها من خلال معاناة الناس وهمومهم اليومية، في خدماتهم ومتطلباتهم وغذائهم، وإنَّ أهم أسباب اتساع الهوة بين الطبقة السياسية العراقية والمواطنين يعود إلى تلكؤ المسؤولين في تنفيذ الوعود التي يقطعونها للمواطنين في مجال تحسين الخدمات الأساسية وقضايا حياتية أخرى"(حسين العامل، 2011، ص3)"، كما أنَّ تعدد مطالب المواطنين التي لم تجد طريقها للحل وكثرة الوعود المزيفة للمسؤولين في هذا المجال هو ما خلق أزمة ثقة بين المواطن والمسؤول، لذا تعود أزمة الثقة بين المواطن والحكومة إلى الوعود الوردية التي تعطيها الحكومة للمواطنين والتي أثبتتِ الأيام أنَّ الكثير منها لا أساس لها من الصحة ، ولا محل لها من الواقع، فهي مجرد كلمات وشعارات رنانة لا تسمن ولا تغني من جوع " (ناجي الغزي ،2009، ص2).

وفضلاً عن ذلك " فإنَّ العملية السياسية في العراق الجديد خلفتْ للمواطن محاصصة حزبية تركت تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والإدارية والخدمية، فالتعثر الحاصل في الخدمات العامة هو تعبير عن الإدارة السيئة والترهل لأغلب مؤسسات الدولة الإدارية والخدمية، وذلك يعود إلى عدم توفر الخبرة والمهنية الكافية لإدارة مفاصل الدولة، وكذلك ضعف الرقابة والمتابعة

لأداء عمل تلك المؤسسات، إضافة إلى وجود الفساد الإداري والمالي بشكلٍ كبير وواضح بين صفوف تلك المؤسسات والعاملين فيها، والذي نخر جسد الدولة، وشوَّه صورتها وأفرغ الدولة من هيبتها وشكلها بين الدول، تلك السلوكيات والإخفاقات السيئة جعلت البلاد والعباد في أزمة ثقة حقيقة مع الحكومة ومؤسسات الدولة.

4- عدم الاستقرار السياسي والأمني.

لو تتبعنا الواقع العراقي للاحظنا " أنَّه لم يعرف الاستقرار منذ دخول القوات الأميركية إلى العراق في ١٠ نيسان 2003، كما أنَّ الاستئثار بالسلطة والسعي للهيمنة على الآخر وغياب التوافق الوطني، هو من أفضى إلى عدم الاستقرار في المجتمع العراقي، إنَّ المسعى الحقيقي للتوافق الوطني على صعيد إدارة الدولة العراقية قد يهيئ للساحة العراقية إيجاد نقلة نوعية في الملف السياسي والملف الأمني، والسعي إلى تحقيق حياة سياسية مستقرة، غير أنَّ هذا الأمر يواجهه تحديات عديدة أهمها: أنَّ الأحزاب الحاكمة والمليشيات في العراق وبرامج بعض أطرافها مرتبطة بأجندة خارجية دولية أو إقليمية، وهي بالضرورة تعمل خلاف هذا السيناريو التوافقي الوطني، من خلال الاستهداف السياسي واستخدام العنف السياسي، والاستخدام الفعلي للقوة المادية والسلطة التنفيذية، وتسخير المؤسسة الأمنية والقضائية لإلحاق الضرر والأذى الكبير بالمنافسين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية" (مركز العراق الجديد، 2018، ص1-3)، كلُّ هذه العوامل أدت إلى زعزعة الثقة بين المواطن الحكومة، وأصبح المواطن العراقي لا يثق بالدولة.

فضلاً عن ذلك " فالعنف قد يكون رسمياً أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجهة من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فقيام العصابات والميليشيات الخارجة عن القانون بهذا الواجب، ومن أعمالها التهجير والنزوح بسبب الوضع الأمني؛ وعموماً فإنَّ أسباب التهجير أو الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني المرتبط بالعمليات الحربية، أو بسبب الهيمنة الطائفية والاستهداف السياسي والخطف والاغتيالات؛ وكلُّ هذه الأسباب بدورها تؤشر إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية فقط، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنَّما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية"(مقالة على الإنترنيت، 2015، ص2-4).

5- إفرازات التجربة الانتخابية.

وفي ظل " التغيير السياسي والتجربة الانتخابية فشلتْ الحكومة في اكتساب ثقتها في الانتخابات من قبل الشعب ونوابه في البرلمان، على الرغم من أنَّ الحكومة أقسمتْ على أنْ تؤدي مهامها بما يلائم طموح الشعب ورغباته، وأنَّ أي خلل في أداء تلك المهام والوظائف يعد خرقاً وتقصيراً في حقوق الشعب، وعلى الشعب إعادة النظر فيما طرحته من ثقة ورؤى وتصورات في صناديق الانتخابات؛ لأن الأداء السياسي والإداري بالنتيجة لم يرضِ طموحات الجماهير ولم يلبِ احتياجاتهم الإدارية والخدمية، واليوم الفرد العراقي يعيش حالة من تطور الظواهر التي تهدد حياته وتهزم طموحاته بالحياة، وهي الفقر والبطالة وأزمة السكن، فقد تجاوزت البطالة أعداداً كبيراً في صفوف الشباب من كلا الجنسين، فهناك آلاف من الخريجين من حملة الشهادات العليا

وغير الخريجين، يتربعون على قارعات الطرق والشوارع متظاهرين أو معتصمين تعصف بأفكارهم هواجس عقيمة ليس لها حدود، ربما تؤدي إلى ضياع حقيقي لهم ولمجتمعهم، وكذلك لعدم توفر فرص العمل والبطالة الخانقة، قلة السكن وسوء صلاحيته للاستخدام البشري، وانعدام توفر المياه الصالحة للشرب، وانقطاع التيار الكهربائي، وتفشي المخدرات والانتحار والمحسوبية والمنسوبية والرشوة، ناهيك عن الفساد الكبير الذي ضرب بأطنابه على البلد من شمالة إلى جنوبه، كلُّ تلك الظروف أدتْ بالمواطن العراقي إلى حالة من اليأس بالاستمرار الحقيقي للحياة وفقدان الثقة بالمؤسسات السياسية والإدارية كافة، التي هي مسؤولة عن تحقيق احتياجاته" (ناجي الغزي، 2009، ص3).

6- التشظي والتمزق النفسي والاجتماعي.

أَن عملية " التجاهل المتعمد لإفراد المجتمع العراقي، ولاسيما فئة الشباب من خلال الاغتيالات المنظمة للكوادر العلمية المتقدمة والكفاءات الثقافية والدينية الهادفة إلى عملية الإصلاح والتغيير والتضييق عليها، دفع بالكثير منهم إمَّا للهجرة إلى خارج البلاد، أو التزام أماكن لا قرار فيها ولا مجال للسعي فيها من أجل النهوض بالواقع المتردي، فضلاً عن ذلك اختراق واستهداف منظومة القيم والأخلاق، الذي أصبح أكثر سهولة مع بدء تنفيذ خطط الاحتلال الامريكي والدول المجاورة من خلال الحكومات التي أنشأها المحتل، إذ كان الهدف الأول والأكبر هو كيفية تدمير الإنسان العراقي ذاته، من خلال قتل كل قيمه وأخلاقه وتقاليده التي لطالما كانت ركناً أساسياً من أركان قوته وتصديه للهجمات التي تستهدف العروبة والإسلام طوال عقود طويلة من الزمن، فقد تزعزعت ثقة المواطن العراقي بمجتمعه واهتزت، وأضحى ينظر إلى مجتمعه الذي يعيش فيه على أنَّه عاجز مفكك تسوده المخدرات والجريمة والدعارة والعهر السياسي، وهو لا يملك أية أطر تعبر عن تطلعاته وطموحاته، ولا توجد أي استراتيجية لترتيب علاقته بالدولة أو حتى نقل مطالبه للسلطة، ليكون مجتمعاً يترسخ فيه الانحلال والفساد" (وكالة يقين، 2017، ص5-6).

لذا بدأ المواطن يعي ويميز ويدرك ويشخص بصورة واضحة القوى السياسية التي تعمل لمصلحته أو لمصلحة الشعب، وهو يعيش الآن في ظل الانفتاح الإعلامي الكبير أمام موجة كبيرة من الفضائيات والصحف وشبكات الإنترنت، فلا يمكن استغفال حق أي مواطن عراقي، واليوم يتطلع الشعب إلى وضع قضاياه المهمة على طاولة الجد وبشكل فاعل في العلن دون تستر، وقد أدرك وعرف المواطن مواقع الخلل وضعف الجهات السياسية المعبرة عن طموحاته واحتياجاته الذاتية، من خلال التظاهرات السلمية التي أثبتتْ على الرغم من التشويش الإعلامي المسلط عليها في العراق، ألا أنَّ هناك قسم من الإعلام الجيد والهادف الذي أصبح محط ثقة للفرد العراقي، وبالذات الإعلام المستقل الذي يسهم في رفع نسبة الوعي لدى المواطن من خلال نقل الحقيقة والحدث بشكلٍ صادق.

7- الصراعات السياسية والحزبية.

هناك أسباب جوهرية أخرى" تكرس حالة أزمة الثقة بين المواطن والحكومة وهي الفوضى الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل والأحزاب والتيارات التي تشارك في العملية السياسية، فالكثير من تلك الصراعات تركتْ بظلالها الثقيلة على تأخير الخدمات الضرورية وتعطيل القرار السياسي المهم للحكومة، التي تمثل السلطة التنفيذية وهي المسؤولة عن تصريف الخدمات

وتوفيرها، وتلك الصراعات تهدف إلى تعطيل عمل الحكومة وفشلها، وتعجيز المواطن وزيادة تذمره من السلطة الحاكمة صاحبة القرار، لكي تفقد ثقة المواطن بها وتضيع عليها فرصة الفوز في الانتخابات القادمة وتتحطم جهودها أمام صخرة الصراعات السياسية، فهناك الكثير من القوانين الضرورية المعطلة تحت قبة البرلمان بسبب التصادمات والصراعات السياسية، ومن أهم تلك القوانين قانون الأحزاب العراقية الذي ينظم للحياة السياسية والديمقراطية في أي بلد"(ناجي الغزي، 2009، ص4)، فضلاً عن الموازنة العامة للبلد التي لم تُقَر ونحن في نهاية شهر آب من عام 2020 وما يترتب عليها.

لقد تحدث " رئيس الوزراء الأسبق (إياد علاوي) عن « فقدان الثقة الشعبية بالعملية السياسية»، واصفاً إياها بـ«الأضحوكة الكبرى»، أمَّا زعيم حزب «الدعوة» و«ائتلاف دولة القانون» الذي شغل منصب رئاسة الوزراء لدورتين متتاليتين (نوري المالكي)، فقد قال في مارس (آذار) 2014، وفي مقابلة تلفزيونية، إنَّ «هذه الطبقة السياسية وأنا منهم، ينبغي ألا يكون لها دور في رسم خريطة العملية السياسية في العراق؛ لأنَّهم فشلوا فشلاً ذريعاً». وأضاف: «ينبغي أنْ يبرز جيل آخر بخلفية الوعي لما حصل وخلفية الأخطاء التي ارتكبها الساسة، وكذلك اعترف زعيم تحالف «الفتح» التابع لـ«الحشد الشعبي» (هادي العامري) في يوليو (تموز) 2018، علناً بالفجوة بين الشعب والقوى السياسية نتيجة تقصير الأخيرة على المستويات كافة، وقال في مؤتمر عقد حينذاك: «اعترف بأنني أول من قصّر بحق هذا الشعب، وأطلب منه المسامحة عمَّا جرى منا، أنا أقدّم ذنوبي أمامكم، اعترف أنَّنا قصرنا بحق هذا الشعب، وعليه أن يعفوَ عنا" (فاضل النشمي، 2017، ص3-4).

كل تلك السجالات الكلامية والصراعات السياسية وتجاذبات المصالح الحزبية الضيقة ساعدتْ على توسيع الهوة بين المواطن والمسؤول، كما أسهمتْ في تكريس أزمة الثقة بين الشعب والحكومة، وقد انعكس هذا السلوك على نفسية المواطن العراقي، وقد أصبحتْ أزمة الثقة وحدة قياس للموطن العراقي يطبقها على كل سياسي مخلص أو غير مخلص، مستقل أو مسيس لحزب ما، وهذا الانعكاس النفسي والسلوكي تتحمل مسؤوليته الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية؛ لأنَّها لم تخلق حالة انسجام وتوازن بين مصالح الشعب ومصالحها، ولم تتفق على خطاب سياسي مسؤول من أجل خدمة المواطن العراقي ثمناً لصوته وتضحيته.

8- الفساد السياسي والإداري والمالي.

إن " الفساد السياسي والإداري والمالي فاقم هو الآخر من أزمة الثقة واتساع الهوة بين المواطن والمسؤولين في الحكومة، فالكل يعلم أنَّ هناك فساد وفساد كبير في كل مرافق ومؤسسات الدولة العراقية، وإنَّنا لم نصل بعد إلى مرحلة أنَّ يكون فيها المسؤول معصوماً من الفساد منوهاً إلى أنَّ القضاء على الفساد والحد منه وتنفيذ الوعود والعهود التي قطعها المسؤولون في هذا المجال، فضلاً عن تنفيذ مشاريع وبرامج خدمية لتحسين مستوى الخدمات، وتأمين الكهرباء، وفرص العمل، وتقليص معدلات الفقر والبطالة، من شأنه أن يردم الهوة بين المواطن والمسؤول، ويعيد الثقة إلى سابق عهدها، ولكن هذا الأمر بق] على حاله بل أحيانا تغير نحو الأسوأ بسبب ظروف العراق والحروب الطاحنة التي شهدها في العقود الأخيرة، ممَّا زاد من معاناة المواطن العراقي، وأصبح الفرد معدوم الثقة في تغير الوضع الذي نحن فيه" (حمدان رمضان محمد،2013)، "وإذا

أرادت الدولة العمل لإعادة بناء الثقة مع المواطنين، فإنَّ إقرار قوانين جديدة للنزاهة وتجريم الواسطة سيشكل خطوة أساسية نحو تجسير هذه الهوة خطوة تبدأ بتوفر الإرادة السياسية لتحقيق ذلك" (مروان المعشر، 2017، ص1-5).

رابعاً: الإطار التطبيقي للبحث.

1- نوع البحث ومنهجية: يعد" هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، والمنهج المتبع فيه هو منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، فضلاً عن استخدام منهجين اثنين هما: المقارن والتاريخي؛ لمعرفة التفاصيل الخاصة بجوانب البحث" (عبيدات، 2006، ص48).

2- أداة البحث.

أ- **الاستبانة:** وتعرَّف على أنَّها وسيلة مهمة في جمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة وتوزعها على فئة من المجتمع الأصلي (العينة) بغية الإجابة عليها من قبل المبحوث، وقد اشتملتْ على المتغيرات الديمغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الوظيفة/العمل، المستوى الاقتصادي، القومية، الديانة، والخلفية الاجتماعية)، والتي ساعدت الباحثين على إعطاء معلومات دقيقة لعينة البحث، والفقرات الخاصة بموضوع البحث شملتْ ثمانية محاور هي: (تقدير الثقافة السياسية للمواطن، تحديد مستوى المشاركة السياسية للمواطن في السلوك الانتخابي، تقدير ثقة المواطن بالحكومة، تقدير ثقة الموطن بالسياسة العامة للدولة، تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية، درجة الاستقرار السياسي، درجة تقبل المواطن، تقييم الأداء الحكومي)، وتم تحدد إجابات أفراد العينة عن عبارات الاستبانة على وفق مقياس(ليكرث) الخماسي، بحيث يقوم المبحوثين بأبداء آرائهم على متصل خماسي الأبعاد، وذلك باختيار أحد البدائل، على أن تعطي استجاباتهم الأوزان النسبية (1-2-3-4-5) للعبارات الايجابية، و(5-4-3-2-1) للعبارات السلبية.

ب- **الملاحظة:** يستطيع من خلالها الباحثان جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والحقائق التي تساعدهما في دراستهم، وقد استخدم الباحثان هنا خبرتهما وتصوراتهما في ملاحظة الموضوع المراد دراسته وبشكلٍ حيادي وبموضوعية تامة، بعيداً عن توجهاتهم السياسية أو الذاتية أو انتماءهم الحزبي والقومي .

ج- **المقابلة:** أداة من أدوات البحث المباشرة تستخدم في سؤال الأفراد المبحوثين قد تكون فردية أو جماعية؛ لغرض الحصول على المعلومات والكيفية ذات العلاقة بموضوع المبحوثين والأفراد، وهناك أنواع عدة من المقابلات تحددها طبيعة الموضوع، وتعتمد على العلاقات النفسية والاجتماعية بين الباحث وأفراد عينته، بغية الحصول على معلومات غابت عن الباحثين في البحث وعند وضع الاستبانة.

3 - **صدق الاستبيان:**هو قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لقياسه، واعتمد الباحثان في ذلك على كل من:

أ. **صدق المحتوى**: وذلك بعرض المقياس على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين، لبيان الرأي في مدى ملائمة فقرات الاستبيان وصياغتها، وقد أبدوا موافقتهم عن فقرات الاستبيان وعلى الاستجابات وبنسبة (91%) مع تعديل وحذف بعض الفقرات في المحاور، وقام الباحثان بالأخذ بالتعديلات المشار إليها من قبل المحكمين والخبراء.

ب . ثبات الاستبيان: ويقصد بالثبات دقة الاختيار في القياس والملاحظة، وهو النسبة بين تباين الدرجة على المقياس الذي تشير إلى الأداء الفعلي للعينة، وتم حساب ثبات استبيان أزمة الثقة بين المواطن والحكومة عن طريق: معامل بيرسون والفا كرو نباخ، وكانت قيم الارتباط دالة عند مستوى (0،91) و(0،93) على التوالي، كما يتضح من الجدول أدناه، مما يدل على ثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق.

جدول يوضح طريقة صدق وثبات العينة

الطريقة	العدد	قيمة الثبات
بيرسون	30	0.91
الفا كرونباخ		0.93

4- مجالات البحث.

ا- المجال البشري، تكون مجتمع البحث بحدود (300) فرداً من كلا الجنسين موزعين على أغلب المكونات الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر (العرب، الكُرد، التركمان، المسيحين، والشبك، والايزيدين).

ب-المجال المكاني، فقد طبق البحث في محافظة نينوى وبالتحديد مركز المحافظة مدينة الموصل في العراق؛ كونها تمثل عراقاً مصغراً في تركيبتها الديموغرافية.

ج-المجال الزمني، هي الفترة الزمنية التي تم فيها توزيع الاستبيان على المبحوثين موضع البحث، خلال الفترة الواقعة بين15 /2020/1 إلى8/21 /2020.

5- العينة: تكون مجتمع البحث من (300) مبحوثاً من أفراد المجتمع المحلي لمدينة الموصل بمختلف شرائحها ومكوناتها وطوائفها وقومياتها وتم اختيارهم بطريقة قصدية.

6- الفرضيات: انطلق البحث من الفرضية الرئيسة: **(**هناك أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة في المجتمع العراقي المعاصر).

7- الوسائل الإحصائية: الحقيبة الإحصائية (spss) بما فيها من عمليات حسابية وهي:

1- التوزيع التكراري والنسبة المئوية. وذلك لتحديد مدى اتفاق إجابات أفراد العينة من المبحوثات على فقرات الاستبانة .

2- الوسط الحسابي. لتحديد مدى التشتت في إجابات أفراد العينة المبحوثه عن الوسط الفرضي.

3- الانحراف المعياري.لتحديد مدى الانسجام في إجابات أفراد العينة المبحوثه .

4- **معامل ارتباط بيرسون.** لتحديد الصدق والثبات في العينة.

خامساً: تحليل نتائج البحث الميداني.

في هذا الجانب تم عرض نتائج البحث الميدانية من خلال تحليل البيانات الأولية الخاصة بالمبحوثين، والبيانات العامة بالمحاور الأداة الأساسية لأفراد العينة وعلى النحو التالي.

أولاً: البيانات الأولية لأفراد العينة.

1- الجنــس.

جدول(1) يوضح جنس أفراد العينة.

المتغير		العدد	نسبة المئوية
الجنس	ذكور	170	%57
	إناث	130	%43
	المجموع	300	%100

تبين النسب المئوية للبيانات الأولية لأفراد عينة البحث وفق متغير الجنس، وقد بلغتْ 57% للذكور و43% للإناث ، ولطبيعة مدينة نينوى المحافظة جاءت نسبة الذكور أعلى من الإناث .

2- العمـــــــر.

جدول(2) يبين أعمار أفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
العمر	29 – 20	39	%13
	39 – 30	86	%29
	49 – 40	123	%41
	59 – 50	52	%17
	المجموع	300	%100

يبرز لنا أعمار المبحوثين والنسب المئوية للفئات العمرية لشرائح عينة البحث، وجاءت الفئة العمرية الصغيرة 31% ، والفئة الثانية بـ29% ، فيما حلت الفئة الثالثة وهي النسبة الأكبر من العينة بـ41% ، وجاءت الفئة العمرية الكبيرة بنسبة 17%، وقد يعرف الجميع أنَّ الخبرات وطرق التعامل مع الأنظمة السياسية والحكومية عامة ينبع من خبرات الفرد المتراكمة وهو ما يزرع الثقة أو يفقدها.

3- الوظيفة أو العمل.

جدول(3) يوضح وظيفة وعمل أفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الوظيفة أو العمل	عاطل	23	%8
	طالب	177	%59
	كاسب	82	%27
	موظف	18	%6
	المجموع	300	%100

الجدول يبين لنا النسب المئوية لمتغير الوظيفة أو الأعمال التي يمارسها أفراد عينة البحث، والتي ظهر فيها أنَّ الطلبة يمثلون59% وهم الأغلبية ، في حين حلَّ الكَسَبَة بالمرتبة الثانية بـ27% ، وبعدهم حلَّ العاطلون عن العمل بـ8% ، وأخيراً الموظفون بـ6%، فالبطالة تعد مصدراً من مصادر فقدان الثقة بالحكومة، كما أنَّ عدم قدرتها على توفير فرص العمل يؤدي إلى فقدان تلك الثقة وزعزعتها.

4- التحصيل الدراســـي.

جدول(4) يبين التحصيل الدراسي لأفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
التحصيل الدراسي	ثانوية	79	%26
	بكالوريوس	107	%35
	ماجستير	68	%23
	دكتوراه	46	%15
	المجموع	300	%100

جاءت نتائج عينة البحث وفقا لمتغير التحصيل الدراسي، فكانت نسبة حملة شهادة البكالوريوس هم النسبة الأكبر بـ 35%، ثمَّ حلَّ حملة شهادة الثانوية فما دون بـ26% ، ثم جاء حملة الشهادات العليا الماستر 23% والدكتوراه15%، ومن المعروف أن المستوى التعليمي للأفراد يعد من أهم العوامل التي تدفع بالمواطن العراقي للمطالبة بحقوقه، وأنَّ تنفيذ تلك الاحتياجات يسهم في بلورة الثقة وتعزيزها والعكس صحيح.

5- الدخل الشـــهـــري.

يعد ومنذ الأزل المورد الاقتصادي الجيد مصدراً يعزز الثقة بالحكومة من قبل المواطنين، لا بل يقود إلى الاستقرار الاجتماعي للدولة، فالدول ذات الدخل الجيد يسودها نوع من الاستقرار والثقة بالحكومة، لذا وجد الباحثان ضرورة التأكيد على هذا المتغير، وبناءً على هذا أجاب المبحوثون لهذا المحور بالتالي: فقد كانت أغلب الإجابات ونسبتها 43% من أصحاب الدخل الضعيف، و30% من ذوي الدخل المعدوم، و 18% من أصحاب الدخل المتوسط، بينما أجاب 7% من ذوات الدخل الجيد، و3% من ذوات الدخل الجيد جداً، والجدول(5) يفسر ذلك.

جدول(5) يبين الدخل الشهري لأفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الدخل الشهري	معدوم	90	%30
	ضعيف	126	%42
	متوسط	55	%18
	جيد	21	%7
	جيد جداً	8	%3
	المجموع	300	%100

6- القـــــوميـــــة.

يمثل التعامل العادل مع المواطن من دون أي تميز على أساس الدين أو القومية من مصادر إكساب الثقة للمواطن في الحكومة، لذا يبين الباحثان في الجدول أدناه النسب المئوية للبيانات الأولية لأفراد عينة البحث على وفق متغير القومية، وهنا اعتمد الباحثان على أن تكون العينة ممثلة لجميع القوميات، إذ أخذ وبشكل قصدي 50% من القومية العربية، و50% من القوميات الأخرى (كرد، تركمان، شبك، آزيديون، آشوريون، سريان) وبواقع 30 مبحوث، أي10% من حجم العينة الاجمالي وكما موضح في الجدول أدناه .

جدول(6) يوضح قومية أفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
القومية	عربية	150	%50
	أخرى(كرد/تركمان/شبك/آزيديون/آشوريون)	150	%50
	المجموع	300	%100

7- الـديـانـة.

التعامل مع الأديان بحيادية بعيداً عن التطرف والغلو يرسخ قيم الثقة السياسية بين المواطن والحكومة ويعززها، وهو ما لجأ إليه الباحثان لاسيما بعد الظروف التي مر بها العراق من أحداث بعد سنة2003، لذا وجدا من المهم أخذ الجانب الديني للمبحوثين، إذ كانت إجابات المبحوثين على أنَّ 50% منهم من المسلمين، و50% منهم من الدين المسيحي والديانة الآيزيدية ، والجدول (7) يوضح النسب المئوية لعينة البحث.

جدول(7) يوضح ديانة أفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الديانة	مسلم	150	%50
	غير مسلم (مسيحي / آيزيدي)	150	%50
	المجموع	300	%100

8- الخلفية الاجتـــماعية.

تعد الخلفية التاريخية والجذور واحدة من أهم العوامل التي تدعم الثقة أو ترفضها، فضلاً عن أنَّ المناطق الريفية تتعامل بمبدأ الثقة والمصداقية أكثر من أبناء المدن الذين تكون الثقة لديهم متوجسة ومرتبطة بما يقدمه المقابل، وهو ما اتضح من خلال إجابات المبحوثين في أنَّ 78% من عينة البحث حضريون ، و22% منهم كانوا من أبناء الريف، كما موضح في الجدول (8) أدناه.

جدول(8) يوضح الخلفية الاجتماعية لأفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الخلفية الاجتماعية	ريفي	65	%22
	حضري	235	%78
	المجموع	300	%100

والخلاصة من ذلك يتضح لنا في الجداول (8-1) أعلاه على أنَّ هناك نوع من التنوع والاختلاف في النسب المئوية والإحصائية التي توصل إليها الباحثان فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين في حصيلة هذا البحث، والتي على أساسها يمكن لنا التوصل لمعرفة أزمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة العراقية لدى الشرائح الاجتماعية للمبحوثين، كون هذه المتغيرات تلعب دوراً حيوياً ومهماً في تحديد ثقة المواطن في الدولة والمجتمع، ولهذه جاءت الإجابات متنوعة حسب البيانات أعلاه.

ثانياً: البيانات الأساسية الخاصة بمحاور البحث.

تم تقسيم البيانات الأساسية في البحث إلى عدة محاور وكانت النتائج على النحو التالي:

1.النتائج الخاصة بمحور البحث" تقدير الثقافة السياسية للمواطن"،لأجل التحقق من أزمة الثقة بين المواطن والسلطة، بلغ متوسط درجات عينة الدراسة من المبحوثين بالمحور الأول المتعلق بالثقافة السياسية التي يمتلكها المواطن العراقي (**34.8333**) درجة، وبانحراف معياري وقدرة (**4،40647**)، وبعد إجراء المقارنة بين المتوسط المتحقق مع الوسط الفرضي البالغ (30) درجة، باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية، وكذلك النسبة المئوية، فقد تبين وجود فرق دال بين الوسطين ولصالح الوسط المتحقق، فقد كانت القيمة التائية المحسوبة (**18،998**)، وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (**1،960**) عند مستوى دلالة (**0،05**)، والجدول(**2**) يؤكد ذلك.

جدول رقم (2) يوضح نتائج تقدير الثقافة السياسية للمواطن

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقدير الثقافة السياسية للمواطن	300	34،8333	30	4،40647	18،998	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%69،67

واستناداً على النتائج التي تم الحصول عليها، تم التأكيد على أهمية الثقافة السياسية للفرد والمجتمع في تحديد الثقة وأهميتها على اعتبار أنَّها جزء لا يتجزأ من الثقافة بصورة عامة، ويكون لهذه الثقافة تأثير قوي أيضاً ، إذ تتأثر الثقة بمدى المعرفة والثقافة التي يمتلكها الفرد تجاه الأشياء ولاسيما السياسية منها، ويلعب المستوى التعليمي دوراً إيجابياً في الوصول إلى الثقافة من خلال التجارب والخبرات المعرفية التي تحدد مواقف الفرد سلبا أو إيجابا، وهنا نجد أنَّ الثقة السياسية للمواطن كانت متوسطة.

2. **النتائج الخاصة بمحور البحث الثاني تحديد مستوى المشاركة السياسية للمواطن (السلوك الانتخابي)**، من أجل الوقوف على أزمة الثقة بين المواطن والسلطة، وبعد أنَّ تمَّ معالجة كافة البيانات الواردة، التي قد تم الحصول عليها من إجابات المبحوثين، التي تبين فيها أنَّ متوسط درجات الأفراد بلغ (**37.0567**) درجة، وبانحراف معياري مقداره (**11.82849**) درجة، وعند إجراء المقارنات بين المتوسطين، وباستخدام الاختبار التائي، وكذلك النسبة المئوية، تبين وجود فرق دال إحصائياً في هذا المحور أيضاً، وكما مؤشر بالجدول (**3**).

جدول رقم (3) يوضح نتائج مستوى المشاركة للمواطن

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تحديد مستوى المشاركة السياسية(السلوك الانتخابي)	300	37،0567	30	11،82849	10،333	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%74،11

وفقاً للمؤشرات في الجدول أعلاه يتضح لنا فاعلية مستوى المشاركة مع الثقة السياسية بين المواطن والنظام السياسي، إذ تعد المشاركة الواسعة من أفراد المجتمع في الانتخابات والقرارات السياسية هو نتاج لثقة المواطن بالحكومة والمسؤولين والبرلمانين فيها والعكس صحيح، وهو ما فقدناه في تعامل المواطن العراقي مع حكوماته المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة حتى اليوم، فقد كانت ولا تزال العلاقة سلبية في الثقة السياسية بشأن السلوك الانتخابي ومستقبله الذي شابه الكثير من اللغط وسوء الظن.

3.النتائج الخاصة بمحور البحث الثالث تقدير ثقة المواطن بالحكومة، بلغ متوسط درجات المبحوثين من أفراد عينة البحث في هذا المحور **(36.1600)** درجة وبانحراف معياري قدرهُ **(10.87944)**، وبعد إجراء مقارنة هذا الوسط المتحقق مع الوسط الفرضي البالغ **(30)** درجة، وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وكذلك النسبة المئوية، تبين لنا وجود فرق دال إحصائياً بين الوسطين، لصالح الوسط المتحقق إذْ كانت القيمة المحسوبة **(9.807)** وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية والبالغة **(960،1)** عند مستوى دلالة **(0،05)**، والجدول **(4)** يشرح ذلك.

جدول رقم (4) يوضح تقدير ثقة المواطن بالحكومة

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقدير ثقة المواطن بالحكومة	300	36،1600	30	10،87944	9،807	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%72،32

يتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه أنَّ مستوى الثقة بالنسبة للمواطن تجاه الحكومة يكاد يكون ضعيفاً نوعاً ما، لاسيما أنَّ الثقة بالحكومة تعتمد على مدى تطبيق الحكومة للدستور والقوانين التي تشرعها وتسعى لتطبيقها على أرض الواقع لبيان مصداقيتها من عدمه في عدم التفاضل بين المواطنين وشعارات الحرية والمساواة .. وغيرها، وهذا يتضح من خلال ازدواجية التعامل مع المظاهرات على سبيل المثال ما بين المناهضة أو المؤيدة لها ، ويتبين لنا أيضاً ضعف ثقة

المواطن بالحكومة، وقد يكون هذا وليد فترات متعاقبة من عدم مصداقية الحكومة عبر التاريخ ولاسيما بعد 2003 .

4. نتائج محور البحث الرابع والخاصة بتقدير ثقة الموطن بالسياسة العامة للدولة، من خلال الإجابات تتضح أنَّ درجات كلّ من المتوسط الحسابي البالغة **(40،6500)** ودرجات الانحراف البالغة **(5.53017)** وبعد عملية التحليل والاختبار الإحصائي، اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين ولصالح المتوسط المتحقق ، كون القيمة المحسوبة كانت أعلى من الجدولية والجدول (5) يفسر ذلك.

جدول رقم(5) يوضح تقدير ثقة المواطن بالسياسية العامة للدولة

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقدير ثقة الموطن بالسياسة العامة للدولة	300	40.6500	30	5.53017	33.356	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%81.30

برز من نتائج الجدول (5) أنَّ ثقة المواطن تعد عاملاً مهماً جداً في إرساء الثقة مع الحكومة من عدمها للشرائح الاجتماعية، إذ اتضح تأثير الثقة في كونها مسبباً في أزمة الثقة، كون بناء ثقة المواطن يعتمد على مصداقية الحكومة في الوزارة والمؤسسات كافة، ولاسيما تلك التي لها تماس مباشر مع حياة المواطنين ووجودهم، وقد تقاس ثقة المواطن من نتائج عمل الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي فضلا عن النهج السياسي للسياسة الداخلية والخارجية، وهذه الثقة مهزوزة أو مفقودة في أغلب الدول النامية وفي العالم العربي تحديداً، كونها بلدان يسودها نظام التبعية السياسية والاقتصادية للدول المتقدمة .

5. النتائج الخاصة أو الأساسية بمحور البحث الخامس تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية، وبغية الكشف عن أزمة الثقة والقدرة على مسائلة الحكومة والشفافية التي تتمتع بها، وبعد تفريغ البيانات المتعلقة بهذا المحور وتحليلها، فقد أظهرتْ النتائج أنَّ متوسط درجات أفراد العينة **(42.2300)** درجة، وبانحراف معياري قدرهُ **(6.41307)**، وعند عمل المقارنات بين الوسط المتحقق والوسط الفرضي **(30)**، وباستخدام الاختبار التائي كوسيلة إحصائية والنسبة المئوية، تبين منها وجود فرق دال بين الوسطين، إذ كانت القيمة المحسوبة تساوي (**33.031**) وهي أعلى من الجدولية، والجدول **(6)** يوضح لنا ذلك.

جدول رقم(6) يوضح تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية	300	42.2300	30	6.41307	33.031	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%84.46

إنّ مشاركة المواطنين والتحاور مع الحكومة وتقبل الآخر هو نوع من تفعيل المساءلة الحكومية وبالتالي تحقيق الشفافية التي تمثل أهم مؤشرات معرفة وقياس الثقة السياسية في الحكومة، وبالطبع هذا يتم من خلال اعتماد تحسين وسائل الاتصال والتفاعل مع جميع المواطنين دون تميز، فضلا عن نشر المعلومات بكل شفافية ودقة دون أي تزييف أو كذب ومحاربة الفساد وتقديم الخدمات بجوانبها كافة، وهو ما لا يجده المواطن العراقي منذ تشكيل الحكومات العراقية عدا بعض الفترات التي لا تكاد تذكر.

6. النتائج الخاصة في درجة الاستقرار السياسي للمحور السادس في البحث، بعد رصد درجة المتوسط الحسابي **(42،8700)** والانحراف البالغة **(5.82749)**، وبعد إحداث الاختبارات على النتائج المتحصل عليها من أفراد البحث، تأكد لنا أهمية الاستقرار السياسي بعد أن جاءت القيمة المحسوبة المقدرة بـ **(33.252)** التي كانت أعلى بكثير من القيمة الجدولية المقدرة كما في الجدول ذي الرقم (7) أدناه .

جدول رقم (7) يوضح درجة الاستقرار السياسي

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
درجة الاستقرار السياسي	300	42.8700	30	5.82749	33.252	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%85.74

يعد الاستقرار من المفاهيم الأساسية والذي يرتبط بالثقة السياسية ارتباطاً وثيقاً، حيث يسود الاستقرار بعد رضا المواطن عن الحكومة، فبدون الاستقرار تكون الفوضى والاضطرابات التي تهدد مستقبل المجتمع والدولة، فالاستقرار يمهد لانتشار الثقة والدعم السياسي للحكومة وثباتها، وهو ما افتقده المواطن العراقي قرابة المئة عام، فالثورات والحروب والانقلابات والانتفاضات والاحتلالات الكثيرة التي لم تفت أن تترك هذا البلد بين الْفَيْنةِ والأُخْرَى، فضلاً عن الخطف

والعنف والاغتيالات المخطط لها لإسكات أي صوت وطني شريف، لذا اتضح لنا بشكل كبير مدى تأثير درجة الاستقرار السياسي في دعم الثقة من حدوث أزمة عدم الثقة.

7.النتائج المتعلقة بمحور البحث السابع والخاص بتقييم الأداء الحكومي، بلغ متوسط درجات المبحوثين من أفراد العينة في المحور الرابع: الثقافي (**37،9833**) درجة وبانحراف معياري قدرهُ (**4،52304**) ، وعند مقارنة هذا الوسط المتحقق مع الوسط الفرضي (30) درجة، وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة والنسبة المئوية، تبين وجود فرق دال إحصائياً بين الوسطين، ولصالح الوسط المتحقق، إذْ كانت القيمة المحسوبة (**30،571**) وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية والبالغة (1،960) عند مستوى دلالة (0،05)، والجدول **(8)** يوضح ذلك.

جدول رقم(8) يوضح تقيم الأداء الحكومي

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقييم الأداء الحكومي.	300	37،9833	30	4،52304	30،571	1،960 (0،05) (299)	يوجد فرق دال	%75،97

8. النتائج الأساسية بمحور البحث الثامن والأخير المتعلق بدرجة تقبل المواطن للثقة أو للسلطة، لقد بلغ متوسط درجات فئة المبحوثين من أفراد العينة بهذا المحور (**33،6600**) درجة، وبانحراف معياري قدرهُ (**5،71137**)، وعند عمل مقارنة بين الوسط المتحقق مع الوسط الفرضي، وعن طريق استخدام الاختبار التائي لعينة البحث والنسبة المئوية، تبين لنا وجود فرق دال إحصائياً ما بين الوسطين ولصالح الوسط المتحقق أيضاً، إذْ كانت القيمة المحسوبة (**11،099**) هي أكبر من القيمة التائية الجدولية، والجدول (9) يكشف ذلك.

جدول رقم(9) درجة تقبل المواطن

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
درجة تقبل المواطن	300	33،6600	30	5،71137	11،099	1،960 (0،05) (299)	يوجد فرق دال	%67،32

سادساً: خاتمة:

يُعد مفهوم الثقة السياسية في الدولة أحد المفاهيم الأساسية المهمة، لذلك نرى عند اتساع الفجوة بين المواطنين والدولة تظهر هناك أزمة الثقة السياسية بينهما، فضلاً عن اتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع، فيما يعد قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها من أهم آليات بناء تلك الثقة، وإن كانت أغلب الحكومات تفتقد إلى ثقة جماهيرها، وذلك عندما تصبح أقل فعالية

في توصيل ما يريده المواطنون، لذا فإنَّ عدم الثقة بين المواطنين والحكومة تظهر عندما يدرك المواطن أنَّ أداء الحكومة غير مقبول، ويكاد يكون فوضوياً مرفوضاً، ومن هنا نمت أزمة الثقة بتسارع بين مكونات المجتمع العراقي، بفعل مقصود من الاحتلال والحكومات التي أعقبته، والتي كما هو معروف قامتْ على أسس طائفية وعرقية وفئوية وقومية ضيقة، مما أدى إلى صنع منظومة التفكك الوطني الفاعلة بمقاييس الطائفية السياسية والعرقية القومية العلنية والمبطنة، أي أشد النماذج تخريباً للهوية وللفكرة الوطنية ومرجعيات التعايش السلمي المشترك لمكونات المجتمع التي باتت اليوم تكشف كل صور الفرز الطائفي القومي والفئوي الذي تم غرسه في نفس المواطن أو المجتمع العراقي، وعليه فقد توصل الباحثان على ضوء نتائج البحث إلى عدد من الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات منها:

أولاً: نتائج البحث.

أظهرتْ إجمالي نتائج البحث أنَّ جميع محاور البحث تؤثر في أزمة الثقة السياسية على وفق إجابات المبحوثين من شرائح المجتمع، وجاءت درجات ومستوى التأثير حسب التسلسل الآتي:

1. حصل محور الاستقرار السياسي على المرتبة الأولى في حدوث أزمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، بنسبة مئوية (85،74%) درجة .

2. بينما احتل المرتبة الثانية كمؤثر في أزمة الثقة، محور مساءلة الحكومة ومدى الشفافية التي تتمتع بها مع المواطنين وبنسبة (84،49%) .

3. وفي المرتبة الثالثة جاء محور ثقة المواطن في السياسية العامة للحكومة ووجود الأزمة فيها وبنسبة مئوية بلغت (81،30%).

4. فيما احتل تقيم الأداء الحكومي كعامل أو محور مؤثر في تشكيل أزمة الثقة السياسية بالمرتبة الرابعة بين كل من المواطنين أنفسهم والحكومة وبدرجة (75،97%).

5. وجاء في المرتبة الخامسة تحديد المشاركة السياسية للمواطن (السلوك الانتخابي) كمحور له تأثير في أزمة الثقة بين المواطن والحكومة وبدرجة مئوية (74،11%).

6. وقد حلت ثقة المواطن في الحكومة بالمرتبة السادسة حسب إجابات عينة البحث، في درجة التأثير بمستوى أزمة الثقة وبـ (72،32%) درجة مئوية.

7. وقد جاء تقدير الثقافة السياسية للمواطن في التأثير بأزمة الثقة السياسية تجاه الحكومة، وبنسبة مئوية (69،67%).

8. وأخيراً حلَّتْ درجة تقبل المواطن للحكومة كواحد من المؤثرات القوية أيضاً في أزمة الثقة على الرغم من حصوله على هذه المرتبة وبنسبة (67،32%).

ثانياً: الاستنتاجات.

1. يُعد مفهوم الثقة السياسية في الدولة أحد أهم المفاهيم الأساسية والمهمة في بناء العلاقات الجيدة والسليمة في المجتمع.

2. عندما تتلمس الواقع العراقي وتتصفح وجوه الناس وتستنطق شفاههم تجد هناك أزمة ثقة بين المواطن والحكومة وخاصة في الجوانب السياسية والإدارية والخدمية.

3. وعلى الرغم من وجود برلمان منتخب ألا أنَّ هذا البرلمان لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب؛ لأنه بعيد كل البعد عن طموحات الشعب العراقي وهمومه ومتطلباته.

4. السجالات الكلامية بين الكتل السياسية والصراعات وتجاذبات المصالح الحزبية الضيقة ساعدت على توسيع الهوة بين المواطن والحكومة كما أسهمت في تكريس أزمة الثقة بين الشعب والحكومة.

5. من أهم عوامل ترميم الثقة هو ملامح القيم الإنسانية المفقودة إلى طبيعتها لدى المواطن العراقي وتعزيز بلورة ثقافة المحبة والإيثار من قبل المؤسسات الدولة وتجنب حالة الفوضى الإدارية والفساد المالي ومن تدخل الأحزاب في كل مرافق الحياة.

6. تعد الثقة في أداء الحكومة مؤشراً أساسياً ومهماً لقياس رضا المواطنين عن السياسات الحكومية، وتقترن هذه الثقة باستجابة الحكومة لمطالب المواطنين، وتحقيق ما يخدم مصالحهم، والشعور بالمسؤولية تجاههم.

7. الثقة السياسية هي العنصر الحاسم في عملية الحكم الديمقراطي ومشروعية الديمقراطية النيابية التي تعتمد على المواقف السياسية للمواطنين تجاه المؤسسات العامة والنخبة السياسية في النظام السياسي للدولة.

8. إنهيارالثقة السياسية، ومن ثَمَّ انعدامها واحدة من أسباب اندلاع الاحتجاجات السياسية التي عادة ما تؤول نتائجها بثورات، والتظاهرات التي نشاهدها اليوم في مختلف مدن العراق خير دليل.

9. تنشأ الثقة السياسية بين المواطن والحكومة من خلال ما تحققه الحكومة من تلبية احتياجات مواطنيها، وإذا عجزت الحكومة عن ذلك تفقد مصداقيتها لدى المواطنين.

10. تعتبر الثقة السياسية من القيم التي لابد لأي حكومة أنْ تتمتع بها في نظامها السياسي حتى تتمتع بشرعية مواطنيها.

ثالثا: التوصيات.

1. ضرورة استرجاع ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية وذلك من خلال التنفيذ الفعلي للوعود وعدم الاقتصار على الأقاويل.

2. زيادة الدراسات النظرية والميدانية والاستطلاعات الخاصة بذلك حول معرفة طبيعة ثقة بين المواطن والحكومة للوقوف على أماكن الخلل في الأداء.

3. توعية المواطنين ببناء جسور الثقة بينهم وبين الحكومة عن طريق المراقبة وقبول النقد البناء على أداء الدولة، وسبل الارتقاء بها من خلال تعزيز الوعي المجتمعي وتحسين العلاقة بين المواطن والحكومة، وإيجاد آليات تعامل مقبولة لدى الجميع.

3. المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل عن آليات التعامل بين طرفي المعادلة، وطريقة بناء وتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة على أسس العدالة الاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين.

4. تعزيز دور وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمقروءة والتواصل الاجتماعي والفضائيات في نشر مظاهر الخلل في مؤسسات الدولة والمطالبة بتحسين وضعها خدمة للصالح العام؛ كونها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعيداً عن إثارة وتأزم الوضع بالدولة.

5. التعامل الإيجابي والإنساني والتفاني في الواجب ونكران الذات والإخلاص وعدم الإساءة إلى المهام الوظيفية وخاصة من قبل المراكز القيادية لدى المسؤولين صانعي القرار لتعزيز وترسيخ

الثقة السياسية بين المواطن والحكومة والابتعاد عن استغلال المناصب السياسية للمصالح والأغراض الشخصية أو الحزبية الضيقة على حساب المصلحة العامة.

قائمة المراجع:

1. الجنابي، على مرزوك (2019)، أزمة الثقة السياسية، الحوار المتمدن، محور مواضيع وأبحاث سياسية، بتاريخ 2019/7/3، متاح على موقع/ www.m.ahewer.org
2. حسن، خالد (2004)، بين فوكو ياما وولفويتز، مجلة العصر، نشر بتاريخ 2004/7/19، متاح على موقع/https://twitter.com/khalidabuhasan
3. الحسن، كاظم (2009)، آراء وأفكار: الثقة السياسية من أولويات بناء الدولة، جريدة الاتحاد، بتاريخ 2009/5/12، متاح على موقع/www.alithad.com
4. داود، وفاء علي (2011)، "قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، مقال منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، القاهرة.
5. داود، وفاء علي (2014)، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، ط1، الناشر ، مكتبة الوفاء القانونية ، القاهرة ، مصر.
6. الزيدي ، يحيى (2020) ، أزمة الثقة السياسية وأبعادها، جريدة الزوراء العراقية ، بتاريخ 2020/1/22، متاح على الموقع/ wwwalzawraapaper.com
7. سيروب، رشا (2017) ، "الثقة السياسية: أبعادها وسبل بنائها. هل الثقة في الحكومة ضرورة" ، مقال منشور مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، دمشق .
8. صبحي ،عمرو (2019)، مضمون الثقة السياسية في الربيع العربي المتأني، مقال منشور، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مركز الديمقراطي العربي، برلين ،المانيا.
9. الظاهري ، محمد حسن (2008) ،"ندوة حقوق الإنسان في اليمن دراسة للخطاب الرئاسي بين المنطوق به والمسكوت عنه"، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،12- 11مايو، اليمن .
10. العامل ، حسين (2011) ، أزمة الثقة بين المواطن والمسؤول سببها عدم الايفاء بالوعود ، بتاريخ 2011/4/3، متاح على موقع/ www.almadapaper.net
11. عبيدات، محمد وآخرون (2006)، منهجية البحث العلمي ، ط2، دار الوائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
12. الغزي ، ناجي (2009) ، أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية والإدارية ، بتاريخ 2009/5/12، متاح على موقع/ www.middle-east- onlin.com
13. محمد ، د. حمدان رمضان محمد (2013) ، الفساد السياسي-دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي ، المجلد 5 ، العدد/16، كلية الآداب ، جامعة تكريت ، العراق .
14. محمود ، صدفة محمد (2009)، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة"، مركز العقد الاجتماعي، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، موجز السياسات رقم (3)، القاهرة.

15. المركز العراقي الجديد (2018) ، أسباب وتداعيات ومآلات عدم الاستقرار في العراق 2003-2018، بتاريخ 2018/4/4، متاح على موقع / www.newiraqcenter.com
16. المعشر، مروان (2017) ، الفساد وبناء الثقة مع المواطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بتاريخ 2017/9/6، متاح على موقع/ www.carnegie-mec.org
17. مقالة (2015) ، التغير الديمغرافي يهدد العراق ، بتاريخ 2015/3/13، متاح على موقع/ www.alarabiya.net
18. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة"، نيويورك، 1990.
19. النشمي، فاضل (2019)، غياب الثقة يقوض فرص حل الأزمة العراقية ، جريدة الشرق الأوسط، العدد/14983، بتاريخ 12،2019/6، متاح على موقع/ www.m.aawsat.com
20. وكالة يقين(2017)، أزمة الثقة التي تعاني منها مكونات المجتمع العراقي، مقالة منشور بتاريخ2017/8/20، متاح على موقع/ www.yaqein.net
21. ويكيبيديا(د. ت)، ثقة سياسية، متاح على موقع/ar.wikipedia.org
22.Achim Hurrelmann And Steffen Schneider، "Mapping Legitimacy Discourses in Democratic Nation States: Great Britain، Switzerland، and the United States Compared"، Tran State Working Papers(24)، 2005
23.Alfonso J Damico، pattems of political Trust and Mistrust: Three M oments in the Lives of Democratic Citizens، polity ،vo1،xxxll،no.3،spring 2000.pp280-300 .
24.Anke Goroskop، "Explaining The Democratic Trust Conundrum: The Sources of Institutional Trust in the Reunited Germany"، International social Science review، Vol.83، No. 1،2، 2008.pp.1:9
25.Arthur. H. Miller ،political Issues and Trust in Government :1964-1970،The American political Science Review، VO1.68،NO.3،Sep.1974.
26.Caroline J. Tolbert And Karen Mossberger، "The Effects of E-Government on Trust and Confidence in Government"، Public Administration Review، Vol.66، NO.3، May /June 2006،PP.354:369
27.Christine Springer(2007)، Taking the Time to Rrbuild Trust in Government ،Journal for Quality & participatino، Vo1. 30 Issue.pp.6:62
28.D.A Easton،"Re-Assessment of the Concept of Political Support"، British Journal of Political Science،VOL.5،NO.4،1975، PP.435:547
29.Dora Gyorffy، Governance in a Low –Trust Environment ;The Difficulties of Fiscal Adjustment in Hungary ،Europe-Asia Studies، Vo1.58،no.2،March 2006.

30.F. Fukuyama، "Trust: The Social Virtues and The Creation of Prosperity"، New York. Free Press، 1995.

31.G. A. Almond، "The Intellectual History of the Civic Culture Concept"، In G. A. Almond & S. Verbal(Eds.)، The civic culture revisited: An analytic study، Boston، Mass.: Little، Brown، 1980، PP. 1:36

32.Golnn Worthington، "Political Trust and Social Capital in Australia"، Available at. http://www.apk.gov.au 2001

33.Hetherington، M.J.، "Why Trust Matters: Declining Political Trust and the Demise of American Liberalism"، Princeton: Princeton University Press، 2005

34.J .Citrine، Comment: The political Relevance of Trust in Government، American political Science Review .VOL، 68 .NO.3، September 1974،pp.979:980

35.J. R. Hibbing And E.Theiss-Morse،"Process Preferences and American Politics: What People Want Government to Be"، American Political Science Review، VOL.95،NO.1،2001.pp.145:153

36.James p. Wenzel، Acculturation Effects on Trust in National and Local Government Among Mexican Americans، Social Science Quarterly، vo1،87،NO.5، December،2006.pp.222:226.

37.Jong-Ho Kim، "Government Innovation in Korea: Focusing on Common Innovation Subject"، Sep. 2006، Available At .http://unpan1.un.org

38.K.S .Cook، Trust In Society ،New York ،Russell Sage Foundation،2001.

39.Kenneth Newton، Trust Social Capital ،Civil Society، and Democracy، International political science Review،vo1،22،NO.2،April 2001

40.Luke Keele، Social Capital and the Dynamics of Trust in Government، American Journal of political Science،vo1.51،NO.2،Apr.2007.

41.M.E. Warren، "Democracy and Deceit. Regulating Appearances of Corruption"، American Journal of Political Science، VOL.50،NO.1،January 2006،PP.74:160.

42.Mare J. Hetherington ،The political Relevance of political Trust ،The American political Science Review،vo1.92،no.4،Dec.1998.pp.791:808

43.Mary Ann Feldheim، "Public Sector Downsizing and Employee Trust"، International Journal of Public Administration، Vol.30،Issue 3، 2007، pp249:270.

44.Paul Andrew Bourne، Modelling political Trust in a Developing Country ،Current Research Journal of social sciences، VOL.2،NO.2،2010.pp.84:98

45.Pedro J. Cam es ،"Political Trust، Democratic Institutions، and Vote Intentions: A Cross-National Analysis of European Democracies"، Second Draft - Second Draft، 61 June 2003، available at http://www.se7enproject.com

46.S .Feldman، "The Measurement and Meaning of Political Trust"، Political Methodology، VOL. 9،1983، P.54:55

47.Susanna Horing priest And Maria Rusanen ،The Trust Gap Hypothesis :predicting Support for Biotechnology Across National Cultures as a function of Trust in Actors ،Risk Analysis،vo1 23 ،NO.4،2003.pp.20:22

48.Mars J Hetherington And Suzanne Globetti، political Trust and Racial policy preferences، American Journal of political Science،vo1.46،no،2،Apr.2002،p253:275

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
2020م- 2021م.

الثقة السياسية بين المواطن والحكومة

دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف الشرائح في المجتمع العراقي.

م/استمارة الاستبانة

رقم الاستمارة:

السيادات والسادة الافاضل :

أرجو تفضلكم بمساعدتنا في ملء استمارة الاستبانة، الموضوعة لأغراض البحث العلمي الخاص الموسوم :

(الثقة السياسية بين المواطن والحكومة - دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف الشرائح في المجتمع العراقي).

ملاحظة : لا حاجة لكتابة اسمك .. مع خالص الشكر والتقدير.

الباحثان
أ. م . د حمدان رمضان محمد الخالدي
م. م . سعد طلب عبد الحماد الجنابي

ملاحظة: ضع علامة صح (✓) أمام العبارة التي تعبر عن رأيك الشخصي .

أولاً : البيانات الأولية للبحث :

1- الجنس : ذكر( ) ، أنثى ( ).

2- العمر : 20-29( )،30-39 ( )، 40-49 ( )،50-59 ( ).

3- المستوى التعليمي : ثانوية فما دون ( )، بكالوريوس ( )، ماجستير( ) ، دكتوراه ( ) .

4- الوظيفة/ العمل :عاطل ( ) ، طالب( )، كاسب( ) ، موظف( ).

5-المستوى الاقتصادي : معدوم ( ) ، ضعيف ( ) ، متوسط ( )، جيد ( ) ،جيد جداً ( ).

6- القومية: ( ).

7- الديانة : ( ).

8- الخلفية الاجتماعية : ريفية ( )، حضرية ( ).

ثانياً : البيانات الخاصة بمحاور البحث:

تقدير الثقافة السياسية للمواطن.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	اعتقد أنَّ عدد الكابينة الوزارية في الحكومة الحالية غير كافية لأداء المهام.					
2	أجد بأنَّ مجلس الوزراء يطبق برنامجه الهيكلي والإصلاحي في الحكومة.					
3	أرى أنَّ عدد الأحزاب السياسية في الحكومة يربك المشهد السياسي في الدولة.					
4	إن أغلب المؤسسات الدستورية في الدولة مجردة من الصلاحيات أو عديمة الفائدة.					
5	هناك تنفيذ لبعض برامج العمل الحكومي تجاه المواطنين					
6	أرى أنَّ الدستور العراقي يمنح المواطن حق تشكيل المنظمات والجمعيات الأهلية.					
7	أجد أنَّ دور البرلمان شكلي لا يترقى إلى مستوى المسؤولية تجاه المواطن.					
8	لم يعالج البرلمان أي أزمة من الأزمات التي تمر بها الدولة أو المواطن.					
9	إنَّ أغلب مصادر معلوماتك السياسية تأتي من القنوات الإخبارية المحلية والدولية.					

10	هل ترى أنَّ الحكومة لها برنامج الأولويات واستراتيجية في تنفيذ مشاريع التي تخدم المواطن.					

تحديد مستوى المشاركة السياسية للمواطن(السلوك الانتخابي).

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	ترغب بالحصول على بطاقة الناخب من المراكز المخصصة للانتخاب					
2	تثق بنتائج العملية الانتخابية العديدة التي أجريت في العراق.					
3	تشارك في الانتخابات لاختيار أعضاء البرلمان وأعضاء المجالس المحلية الأخرى العراق.					
4	لديك ثقة بالأحزاب السياسية العراقية المنفذة بالسلطة.					
5	ترغب بالانضمام إلى الأحزاب السياسية الموجودة في العملية السياسية.					
6	اعتقد أنَّ برنامج الأحزاب السياسية بالسلطة يطابق مع الطموحات في تغيير المجتمع نحو الأحسن.					
7	أجد أنَّ الأحزاب السياسية تعبر عن مشاكلك واهتماماتك وأفكارك.					
8	تستوعب الحكومة تعبيرك عن مشاعرك بالمظاهرات والاعتصامات ضد سياسة الدولة.					
9	أرى أنَّ في الحكومة الحالية احترام لحقوق الإنسان في العراق.					
10	أثق بالمناقشات البرلمانية وقدرتها على تجاوز محن العراق وأزماته.					

تقدير ثقة المواطن بالحكومة.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	أرى المصداقية في حديث رئيس مجلس الوزراء في تنفيذ برنامجه الحكومي.					
2	أجد أنَّ أعضاء الوزراء في الحكومة الجديدة بمستوى كفاءة عالية لإدارة الوزارة.					
3	ما مقدار ثقتك بالتصريحات والوعود التي قدمها الوزراء في تنفيذ برامجهم.					
4	أجد في تصريحات الوزراء مبالغة كبيرة من دون نتائج ملموسة.					
5	أرى أنَّ عمل البرلمان منصب لتحقيق أغراض الكتل السياسية غير مكترثين أو مبالين بمعالجة قضايا المواطن					
6	لا أثق بعمل أغلب الوزراء بالمؤسسات الدولة في تحقيق طموح المواطن.					
7	أجد المحسوبية والمنسوبية والمحاصصة في عمل دوائر الدولة.					
8	إنَّ تقدير الحكومة لأبناء الإقليات من أهم مصادر الثقة بها.					
9	الانتقاء والتهميش والإقصاء تزيد من وتيرة عدم الثقة بين المواطن والحكومة .					
10	ينتابني القلق بسب الحديث عن الحكومة والطريقة التي تدير بها البلد.					

تقدير ثقة الموطن بالسياسة العامة للدولة.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة

1	هناك مستوى رضى وقناعة بشكل عام اتجاه السياسات الحكومية حول القضايا المحلية التي تهم المواطن.					
2	أرى عدم الرضى تجاه سياسية الدولة في إدارة الملفات الإقليمية في معالجة قضايا العراق.					
3	أجد أنَّ الحكومة تقوم بمعالجة كافة الأزمات والتحديات التي تواجه المواطن بكل شفافية.					
4	اعتقد أنَّ الحكومة تعمل جاهدة لمواجهة الأفكار المتطرفة والغزو الثقافي بشتى الوسائل للحفاظ على القيم الأصيلة للمواطن.					
5	تعمل الحكومة على ترشيد الإنفاق الحكومي ليتناسب مع الإمكانيات المالية المتاحة المواطن.					
6	هل جد أنَّ الحكومة تسعى دائماً إلى الاستثمار والدعم لأجل نمو اقتصاد البلد.					
7	اعتقد أنَّ الدولة تقوم على الإصلاح الضريبي والجمركي لترفع عن كاهل المواطن أي نفقات زائدة.					
8	تقوم الحكومة بدعم أغلب القطاعات الخدمية للمواطنين في المحافظات العراقية.					
9	تحاول الحكومة في عملها تحقيق العدالة والإنصاف بين كافة شريح المجتمع من دون تمييز أو عنصرية.					
10	أرى أنَّ سياسة الدولة العامة تستحق الإعجاب والتقدير.					

تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	تمتاز الحكومة بالشفافية وعدم التمسك النخب الحاكمة بالسلطة .					

2	اعتقد أنَّ الحكومة نجحت بشكل كبير في حل معظم القضايا المجتمعية بشفافية مثل تمكين المرأة وتكافؤ الفرص والتعينات...إلخ.					
3	تؤمن بتغيير قانون الانتخابات ليضمن انتخابات نزيهة وحرة وخالية من التزوير.					
4	أرى أنَّ الحكومة جادة في القضاء على الفساد المستشري في المؤسسات الدولة.					
5	عدم انتقاء مواضيع المساءلة والعدالة بشفافية وازدواجية في تطبيقها على المجتمع.					
6	تفعيل دور المؤسسات والمنظمات في تفعيل نشر ثقافة الشفافية والمساءلة في المجتمع.					
7	تفعيل الإجراءات القانونية والعقوبات الرادعة بحق الفاسدين والسراق .					
8	حماية وتكريم المواطنين الذين يكشفون الفاسدين ويحاربونه .					
9	معايير الشفافية قائمة على المصداقية والإفصاح والوضوح والمساءلة.					
10	مشاركة المواطنين يزيد من الشفافية وتقليل المساءلة والشفافية .					

درجة الاستقرار السياسي.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	
1	محاولة الحكومة باستمرار لتحسن الوضع الأمني وتعمل على الاستقرار الإقليمي والدولي.					
2	إنهيار النظم والقوانين السياسية والاجتماعية من مظاهر عدم الاستقرار.					
3	أجد أنَّ الدستور العراقي الحالي هو ضمان لحل جميع المشكلات التي تواجهه المواطن					
4	تعمل الحكومة على تحقيق الإصلاح السياسي المنشود لضمان أعلى درجات المشاركة الشعبية.					

5	أجد أنَّ سياسة الحكومة ضعيفة لا تخدم لمعالجة أي قضية على المستوى المحلي					
6	تغلغل بعض الأجهزة والفصائل المسلحة في عمل الدولة يخلق حالة اللاستقرار .					
7	الاحتقانات العشائرية والطائفية والقومية تؤدي إلى الفوضى والخراب .					
8	اعتماد الهوية الوطنية المميزة والموحدة من بوادر الاستقرار الدائم .					
9	التبادل السلمي للسلطة يرسخ بناء الدولة واستقرارها.					
10	الفصل بين السلطات وعدم التداخل فيما بينها ينمي الاستقرار السياسي للبلد.					

درجة تقبل المواطن.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	أشعر بالارتياح والطمأنينة لسياسة الحكومة في توفير أغلب احتياجات المواطن.					
2	مشاركة المواطنين بقرار الدولة تعزز من تقبل بها.					
3	أرى أنَّ الحكومة تعمل على تعزيز العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية.					
4	احترام حقوق الإنسان من أهم شروط بناء الثقة للمواطن.					
5	اعتقد أنَّ الحكومة فشلت في أداء مهامها في معالجة القضايا الخدمية للمواطن.					
6	الاعتراف بالمكونات الاجتماعية بانتماءاتهم المختلفة ينمي تقه وتقبل المواطن .					
7	أرى أنَّ صنع القرار السياسي مصادر في البلد والمواطن ليس له أي دور في بنائه.					

8	معايير العدالة والمساواة من مصادر التعايش المجتمعي السليم والهادئ.					
9	نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر من أدوار الحكومة الأساسية.					
10	تطبيق القوانين دون تمايز على الجميع يعزز من ثقة المواطن بنفسه وحكومته.					

تقييم الأداء الحكومي.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	فقدان السيادة الوطنية والقرارات الوطنية في الأداء الحكومي.					
2	الترهل الوظيفي الكبير في القطاع الحكومي وعدم الانفتاح على القطاع الخاص .					
3	أرى أنَّ الحكومة فشلت في أداء واجباتها في تحسين مستوى المعيشة للمواطن(معالجة الفقر، الحد من البطالة، الضمان الاجتماعي ،الرعاية الاجتماعية، مواجهة العنف).					
4	أؤيد بأنَّ الحكومة نجحت في تحقيق الإصلاح التشريعي في البلاد.					
5	تمسك النخب الحاكمة بالمحاصصة الطائفية والقومية					
6	العمل على تطوير مؤشرات أداء الحكومة واعتماد الشفافية والنزاهة والكفاءة .					
7	عدم الوضوح في العلاقات الدولية والخارجية للحكومة .					
8	غياب الرقابة والسيطرة النوعية على جميع مفاصل الحياة الاجتماعية .					
9	تفشي الفساد الإداري والمالي في مفاصل الحكومة والبيروقراطية.					

10	جودة نظم المحاسبة القانونية والدستورية في الأداء الحكومي.					

سيدي لخضر بن خلوف كشخصية كاريزمية وأثرها على المعتقد الشعبي

Sidi Lakhdar Bin Khalouf As a charismatic figure and its impact on popular belief

أ.خديجة بغدادي، جامعة وهران 2- الجزائر

أ.نسيمة قلو، جامعة وهران 2- الجزائر

Baghdadi Khadija, University ORAN 2 - ALGERIA

Kellou Nassima, University ORAN 2 - ALGERIA

ملخص: لا يزال المجتمع الجزائري يتمسك ببعض المعتقدات المتعلقة بالمقامات الخاصة بالأولياء الصالحين والأضرحة بالرغم من الحركة التصنيعية الملموسة التي عرفتها الجزائر في القرن 20م، وكذا انتشار مظاهر الحداثة، وسيدي لخضر بن خلوف أحد المقامات التي لاتزال تحظى بهالة من التقديس في المجتمع المستغانمي على الوجه الخصوص، و الدراسة الحالية تحاول معرفة سرّ الظاهرة الأوليائية ثقافيًّا واجتماعيًّا ونفسيًّا، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الضريح كقطب رمزي له دلالة خاصة، وبين الولي كمدلول عن طريق تحليل ما روي لنا عن كراماته وما نسجته الذاكرة الشعبية من أساطير حوله، ومحاولة فهم سرّ تواصل وبقاء الحاجة إلى زيارة سيدي لخضر بن خلوف وإيمان الناس العميق بقدراته.

الكلمات المفتاحية: الضريح، المعتقد، الولي، الكرامة، الهيمنة الكاريزمية.

Abstract: Algerian society still adheres to some beliefs regarding the shrines of the righteous saints and shrines despite the tangible industrialization movement that Algeria has known in the 20th century AD, as well as the spread of manifestations of modernity, and Sidi Lakhdar Ibn Khallouf is one of the Mausoleums that still have an aura of reverence in the Mostaghanem community in particular and study The present tries to know the secret of the religious phenomenon culturally, socially and psychologically, by analyzing the relationship between the Mausoleum as a symbolic pole with a special significance, and between the saint as a signified by analyzing what was told to us about his dignities and the myths woven by popular memory around him, and trying to understand the secret of continuity and the survival of the need for a visit Sidi Lakhdar Bin Khalouf and people's deep belief in his capabilities.

Keywords: Mausoleum, Belief, Guardian, Dignity, Charismatic dominance

مقدمة:

تعد هيمنة الأضرحة على السلوك الديني والمرجعية الدينية لدى أفراد المجتمع الجزائري عملية مقدسة و كبيرة و هذا لا يتجاهله الباحث الأنثروبولوجي حيث أن الأضرحة سمة اعتقاديه ثقافية(فراحزينب،2011،ص33)، وهي تختلف من منطقة لأخرى وتظهر وظيفتها الاجتماعية والثقافية والدينية في بنية المجتمع الذي تحي فيه، وتختلف هذه الوظائف حسب خصوصية الولي الصالح ونسبه وبركته وكرامته وتخصصه ودوره في إقليمه الذي يتربّع فيه، وهذا يحدد نوع وطبيعة الطقوس والممارسات الاعتقادية التي يقوم بها أفراد منطقة أو بيئة معينة اتجاه الولي الذي يتواجد بها ويقضي حوائجهم.

ولأنّ زيارة الأضرحة ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمع؛ بل هي ضاربة في أعماق الثقافة الجزائرية، وهي جزء من تكوينه الاجتماعي، لذلك يمكن اعتبار شخصية الولي في الغالب هي شخصية دينية هامة أو شيخ صوفية أو مؤسس زاوية. وبشكل عام تنطوي هذه الظاهرة على مكوّنين أساسيين لا غنى لأحدهما على الآخر، وهما الممارسات الطقوسية من جهة والضّريح باعتباره قطب رمزي دال له خصوصيته التي تميزه (بوخضرة معمر،2012، ص 20)، والطقوس كسلوك اجتماعي هي ترجمة لأفكار ومعتقدات تبلورت حول شخصية الولي صنعت هالةً من التقديس لا تزال الأجيال تتوارثها جيلا عن جيل، تتقلص حينا وتتمدّد في الكثير من الأحايين الأخرى، وتأثره بتعاقب السُّنُون والعصور.

مشكلة البحث:

عند تقديس الإنسان للأضرحة والمقامات الخاصة بالأولياء والصالحين تصبح لزيارتها غايات مختلفة متعلقة بعقليّة ساذجة أو تفكير بسيط أو إلى مسألة متوارثة حيث يصّعب الفصل بين الإيمان بالأضرحة و بإمكانية تأثيرها على معتقدات الإنسان و سلوكياته، فما الذي يجعل المجتمع الجزائري يتمسك بهذه المعتقدات بالرغم من الحركة التصنيعية الملموسة التي عرفتها الجزائر في القرن 20م، وكذا انتشار مظاهر الحداثة كارتفاع المستوى التعليمي و تنوع مرافق الاهتمام بالفرد و نوعية حياته التي يمكن له أن يقصدها للتنفيس عن الذات و التفريغ، نفسية ــ طبيةــ اجتماعية كانت أو سياحية كالتي تشهدها مدن الجزائر عامة ومدينة مستغانم على وجه الخصوص؟ وعليه فإن سعي الباحثتين إلى محاولة فهم سرّ الاعتقاد الشديد بسيدي لخضر بن خلوف وسر تلك القناعة الروحيّة به أثار التساؤل التالي:

-هل لهيمنة لخضر بن خلوف الكاريزمية أثر على معتقد زواره وهو ما يدفعهم إلى ممارسة التبرك به والإيمان بقدراته؟

الفرضيات:

-هناك هيمنة رمزية على اعتقاد زوار سيدي لخضر بن خلوف تدفعهم إلى ممارسة التبرك والاستمداد به؟

أهداف البحث:

-محاولة فهم جزء مما يحدث في مجتمعاتنا من معتقدات وممارسات.

-محاولة معرفة أثر الهيمنة الرمزية والكاريزمية لضريح سيدي لخضر بن خلوف على المعتقد الجمعي.

-محاولة تسليط الضوء على المواضيع السيوسيو أنثروبولوجية لإثارة تساؤلات أعمق وغايات أبعد مستقبلا.

أهمية البحث:

من الإجحاف إنكار الحبر الكثير الذي أُسيل حول موضوع الأضـرحة بوجهات نظر متعددة ومتباينة، فمنها ما يدعو إلى تدعيم الاعتقـاد بتـأثير أصحاب الأضرحة وترسيخ مكانتهم في التراث الثقافي والحضاري لأن هذا التراث يعتبر سجلا لإبداع الأمم على مرّ التاريخ، وذاكرة حافظة لقيمها، كما أنها تمثل أحد مقومات هُويتها الحضارية وخصوصيتها التي تميّزها عن باقي الثقافات والحضارات المختلفة. ولذا نجد أغلب الدول تتسابق في الحفاظ على تراثها الثقافي، ليس هذا فقط بل تستحدث له من الوسائل والسياسات والإمكانات ما يحقق لها صيانة مستدامة لتاريخها وتراثها.

-اعتبار مؤسسة الضريح كنسق فرعي ضمن النسق الكلي يحتاج للبحث والدرس.

منهجية البحث:

إنّ الدّراسة الأنثروبولوجية لظاهرة معينة هو الاهتمام بالسلوك الإنساني في سياقه الاجتماعي والثقافي، الذي تحدث فيه تلك الظاهرة، فمن أجل دراستها بشكل جيد والإلمام بجوانبها المختلفة يتحتم على الباحث الانثروبولوجي أن يستخدم وسائل وأدوات محددة ليتمكن في الأخير من السّيطرة على موضوعه وانطلاقا من هذا وتماشيا مع طبيعة الموضوع وخصوصيّاته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب تقنيتي الملاحظة والمقابلة.

مجالات الدراسة:

المجال البشري: انحصر المجال البشري في مجموعة من الزائرين والزائرات والمقدم القائم على الضريح والبعض من حفدته.

المجال المكاني: هو سيدي الأخضر بن خلوف بمدينة مستغانم.

المجال الزمني: حسب الاستطلاعات الميدانية للمنطقة الحضور الزمني بالضريح على مدى أيام الأسبوع لكن يلاحظ حضور كثيف جدا خاصة يوم الجمعة.وقد قمنا بزيارة المكان يوم الجمعة 30جوان 2017

تحديد مصطلحات البحث ومفاهيمه:

1-الضريح: Mausoleum

الضريح في الإطلاق اللغوي هو كلمة مشتقة من الفعل ضرح:"ضرحت الشيء إذا رميت به والضريح القبر يحفر من غير لحد كأن قد رمي فيه ميت"(ابن منظور،2008، ص،39).

يعتبر الضريح تشييدا معماريا له خصوصية مميزة له يبنى على قبر أحد الأشخاص الذي لهم مقام رفيع داخل المجتمع تخليداً لذكراهم، ويكون هذا البناء على شكل جرة صغيرة تعلوها قبة و" القبة هي بناء شاهق على شكل مخروطي أو نصف كروي يقام على الضريح"(الرازي، الصحاح 1329ه، ص85)

وقد ظهرت هذه الفكرة في الحضارات القديمة كالأهرامات التي بناها الفراعنة لدفن ملوكهم. وعليه يمكن القول إذن أنّ الضريح يجمع بين القبر والبناء المعماري المشيد فوقه، وله مكانة دينية تأخذ شكل المقدس يأخذ أهمية المدفون داخله.

التعريف الاجرائي: الضريح هو بناء يشيد فوق قبر الولي الأخضر بن خلوف، وهو عبارة عن حجرة مربعة شكل صغيرة نوعا ما، تعلوها قبة طلاؤها باللون الأخضر أو الأبيض، يقع هذا الضريح ببلدية سيدي لخضر نسبة للضريح، ويبعد عن مدينة مستغانم بمسافة تقدر ب 60 كلم

2-المعتقد الشعبي:

يعرف المعتقد لغويا من خلال العديد من المعاجم اللغوية على أنّه "العقد وهو نقيض الحلّ وعقده يعقده عقدا وتعقادا"(ابن منظور، 2008، مادة (عقد)، واعتقد في الأمر أي صدّقه،وعقد عليه قلبه وضميره وتدين به،والمعتقد ما يعتقد الانسان من أمور الدين "(المنجد، ص517) والمعتقد الشعبي موروث مرتبط بالدين والدين أحد مركبّات النسيج الداخلي لأي مجتمع رغم ان هناك بعض المعتقدات لا تتخذ طابعا دينيا، إنّما ترتبط بالأعراف والعادات والتقاليد لذا لا يمكن بأيّ حال من الأحوال ان يخلو مجتمع من المجتمعات من منظومة المعتقدات، لهذا اطلق عليه لفظ شعبي،لأنه يخضع لنظام المجتمع،و"يراد بالشعبي ما اتصل اتصالا وثيقا بالشعب إمّا شكله أو مضمونه "(سعيدي، 1998، ص9)، احتلت هذه الممارسات والطقوس عقول الناس وشغلت حياتهم، وشغفت بها نفوسهم وملكت قلوبهم وصارت معتقدات، وأضحى التسليم بها والخضوع لحكمها من المسلمات والبديهيات التي لا يمكن أن يرقى إليها الشك، وقد أخذت هذه المعتقدات سبيلها إلى قلوب الناس ونفوسهم، عامتهم وخاصتهم، منذ بداية عمرها الطويل، في تعاقب الأجيال وتداول الأزمنة حتى رسخت في الوعي وأصبحت جزءاً هاماً من الوجدان الشعبي.

3-**الكرامة:** الكَرَامَةُ لغة: لكرامةُ: اسمٌ يوضَعُ للإكرام، كما وُضِعت الطَّاعةُ موضعَ الإطاعةِ، والغارةُ موضِعَ الإغارةِ، والمُكرَّمُ: الرَّجُل الكريمُ على كلِّ أحدٍ، ويقال: كرُمَ الشَّيءُ الكريمُ كرَمًا، وكرُمَ فلانٌ علينا كرامةً (ابن منظور، 2008، ص512.)

نخلص إذن إلى انّ الكرم صفة تقابل صفة اللؤم على وجه التضاد.

الكَرَامَةُ اصطلاحا:

أمرٌ خارقٌ للعادة، يجريه الله تعالى على يد ولي، تأييدًا له، أو إعانة، أو تثبيتًا، أو نصرًا للدين(السليمان،1413 ه، ص311).

التعريف الاجرائي: هي ظهور أمر خارق للعادة من قبل شخص له من التقوى والإيمان والعمل الصالح ما يسمح له برؤية بعض الأمور الغيبية دون أن يكون نبيًّا من الأنبياء.

الولي سيدي لخضر بن خلوف شخصية كاريزمية:

1-الولي سيدي لخضر في المخيال الشعبي:

تُحيلنا عبارة المخيال الشعبي إلى الصّورة الذهنية التي يكوّنها المعتقد الشعبي حول وليّ من أولياء الله الصلحاء "فهي صفة لكل ممارسة كانت مادية أو معنوية متصلة اتصالا عضويا بالشعب "(سعيدي، 1998، ص5)، وفي رسالة بن معمر بو خضرة (الولي في المخيال الشعبي) يعرف لنا المخيال بأنّه "يشكل أهم مخزون حامل لإرث ثقافي وديني.

وقصص الأولياء عموما تمثل الجزء الأهم والاعتقاد بها يتخذ عدة أشكال، كما سنرى مع سيدي الأخضر بن خلوف، وعليه فالظاهرة كجزء من الكلّ تعرف على أنّها اعتقاد جمعي شعبوي واجتماعي له القدرة على التخفي والظهور" (بو خضرة، الولي في المخيال الشعبي، ص 27)

إنّ طبيعة الكرامة والأسطورة تكاد تكون متطابقة ذلك لأنّ كليهما مرجعية تاريخية دينية ولو كانت تحاكيها، "فالكرامة مرتبطة بالدين والظواهر الكونية ورجال الدين عبر التاريخ " (زيعور، 1977، ص27).

وسيدي الأخضر بن خلوف، أمير المرابطين ومؤلف القصائد الصوفية كثيرة، في مدح سيد الأنام عليه الصلاة والسلام، وأصبحت قصائده مرجعا للكثير من الفنانين الجزائريين سواء الفن الأندلسي أو الشعبي.

يعد ضريح سيدي لخضر بن خلوف قِبلة للجميع من داخل الوطن ومن خارجه وليس فقط سكان مدينة مستغانم، وأول ما يستقبلك فور الدخول الى الباحة التي يرقد بها سيد لخضر تستقبلك نخلته التي تنحني في استحياء وكأنها ترحب بالزائرين لترتفع مجددا شاهقة باسقة في كبرياء منقطع النظير وكأنها تنم عن عين ساهرة حارسة للولي الصالح سيدي لخضر بن خلوف ممتدة باحثة عن روحه في السماء، وغير بعيد عن مرقد الولي، توجد خيمة الشعر، أين كان ينظم قصائده في مدح الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم،لمدة خمس وثمانين سنة (كما روى لنا المقدم واحد حفدته كما يقول.)حيث قال فيه- صلوات الله عليه -: (http://www.vitaminedz.org/01 جويلية 2017 على الساعة 18.14)

صلي الله علي صاحب المقام الرفيع
والسلام علي الطاهر الحبيب الشفيع
قدر الداعي والمدعي ومن هو سميع
قدر الشاري في السوق ومن جا يبيع
قدر الطايع للحق راه في أمره سميع
قدر ما قبضت اليد الكافلة بالجميع
قدر الحلفة والدوم والزرع والربيع

كما توجد بعض الغرف الشاغرة والتي يستعملها الزوار لإقامة الوعدة داخلها، إضافة إلى مكتبة، مسجد ومدرسة قرآنية لتعليم القران وتحفيظه، وبالقرب من النخلة يوجد قبر الحاج محمد العلوي الإدريسي، العالم والولي الصالح المغربي الأصل، والذي طلب أن يتم دفنه بجانب الضريح (انظر الصورة رقم 1 في الملحق).

ولد الولي الصالح سيدي الأخضر بن خلوف واسمه الكامل لكحل بن عبد الله بن مخلوف، في أواخر القرن الثامن هجري، وتوفي في أوائل القرن العاشر للهجرة، وبالتالي فقد عاش كل القرن التاسع الهجري، حيث توفي عن عمر 125 سنة وستة أشهر، وهو من أصل مغربي من الساقية الحمراء (هذا ما رواه لنا مقدم القائم على ضريح سيدي لخضر بن خلوف).

شبّ سيدي لخضر بن خلوف على حفظ القرآن الكريم على يد الشيخ سيدي بويحيى، شارك في عدة معارك وكان النصر حليفه في الكثير من المعارك كمعركة "شرشال" التي كلفه فيها السلطان

خير الدين، بتجنيد المقاتلين ودعوتهم إلى توحيد الصفوف للتصدي للعدو، معركة "مزغران" التي وقعت أحداثها يوم 22 أوت 1558، وتمت ترقية سيدي لخضر، إلى رتبة "ماريشال" بعدما تمكن من قتل الجنرال الذي كان يقود المعركة، وهذه الحرب مدونة في قصائد سيدي لخضر، حيث إن شعره لم يقتصر على مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، بل شمل الحكمة والحماسة والفخر والتوحيد وحتى الحروب التي خاضها وكان بطلها، أما معركة "تنس" فانتهت قبل أن تبدأ، حيث لاذ الأعداء بالفرار عندما سمعوا بقوة هذا الرجل وجنوده وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على التأثير الخفي لشخصية سيدي لخضر الذي أرهبَ العدوّ رغم أنّه كان ضعيف البنية كما يقال .

ومما ذكره لنا مقدم الولي، أن سيدي الأخضر بن خلوف اكتسى صبغة صوفية بتأثير من الولي الصالح سيدي بومدين الشعيب، كما ساهم هذا الأخير في توجيه ملكته الشعرية نحو مدح النبي عليه الصلاة والسلام، والذي يؤكد أنه رآه في المنام 99 مرة، -وهي نفس الرواية التي يتناقلها الزوار جيلا عن جيل-وقد وردت هذه الحادثة في احدى قصائده حيث يقول:

دخلت تلمسان بنهار الجمعة في جبل حنيف بت ساجد طول الليل
غير أنايا وسبحتي طلع عليا الصبح واديت السنة
لا حالة كيف حالتي تفكرت اصحاب قانتي في مزغنة
يوم الجمعة طلعت ساري للعباد ثما نادي وهب لي بومكحلة
نصيب مغارة مجاورة سيدي عباد وكفيت علي السجود ما لاح للقبلة
ونظرت خيال جاي يفرفد كالفرفاد يا محسنه بزين مكمول الطولة
ومكنت له بريتي منين فراها انا وإياه تسالمنا
وعجباته جماعتي قضيت منه مسايلي وتعاهدنا
بتنا متذاكرين الليل وما طال علي دين النبي أحمد طه المبرور
قال أنا بومدين أصلي من الأفضال في الأندلس همتي فيها مذكور
قلت أنا بن خلوف مداح المرسال هاويني بالحديث يا مصباح النور
كي ينظر في صيفتي يوجدها نحيلة سقيمة من الامحانا
من فراق اولادي وغربتي بعد كمال الحديث هب لي اليد اليمني
بعد كمال الحديث قالي يا لكحل خوذ الأمانة وسير بها بإذن الله
مية وعشرين شيخ من والي كامل طبعولك بالنصيف ها الكاغط اقراه
وتمم الختمة الشفيع المفضل سقاك بالسر الزمزمي رسول الله
اديت منه أمانتي وثنيت علي الرحول بعدما تعاهدنا
وشديت اطراف ناقتي مع بومدين بكيت يوم تفارقنا

ويتجلى مدحه للرسول في إحدى قصائده التي يقول فيها:

85 سنة وأنا على الحبيب ذراعي
ما يخوفني سرار قلتة ولا دق الملازم،
لخضر من سور بنعايم"

ومعناها أنه وصل عند الله ومن كثرة حبه للنبي كان يتخيله في منامه (بخوشة محمد بن الغوث،1958، ص42). وفي قصيدة أخرى يقول:

"سعدي بالنبي جا عندي،
فالدار في خيمة الشعر،
هذا نور محمد مصباح الدعا،
سعدي بالنبي جا عندي 99 رؤية
ومازال العاطي يعطي،
في اليقظة شاهدنا جبريل، تعانقنا وتسالمنا".

2-بعض كرامات سيدي لخضر بن خلوف:

من أكثر الكرامات التي رواها الكثيرون عن سيدي الأخضر بن خلوف، والتي بينت قيمته ومركزه، ومزيته، هي قصة النخلة الشهيرة وخيمة الشعر. بالإضافة الى ما نسج حوله من أساطير تمجّده، تمدّدت عبر الزمان والمكان، جيلا عن جيل حتى أصبح سيدي لخضر محاطا بهذه الهالة التقديسيّة التي تلازمه لغاية الساعة، والتي جلبت إليه الزوار بهذا العدد الكبير يحجّون إليه من كلّ فجّ عميق، ومن داخل وخارج الوطن، حتى الحكام والسلاطين داخل الوطن وخارجه ومن دول أخرى، وما يزيد الامر غرابة أنّه تنبّا بكلّ هذا قبل موته (حسب رواية أحد حفدته) وقد ورد ذلك في قصيدته على حد تعبير مقدم الضريح حيث يقول:

.....يخدمني من في البر والبحر
ويوصلني ولو كان سلطان زمانه

-النخلة الشهيرة:

لعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا أنّ أكثر المناظر التي سحرت الألباب وروّعت النُّهى، ذلك المنظر العجائبي والغرائبي للنخلة التي طرحت فينا أكثر من سؤال وسؤال، ولعل أكثره إلحاحًا لدينا هوّ ما سرّ هذه النخلة العنقاء؟ وكيف لها أن تنبت في منطقة ساحليّة كمستغانم؟ والمعروف أنّ النخيل يتكيف مع الطبيعة ذات المناخ الصحراوي الحار؟

أول ما اقتربنا منها وانتبه الزوار للحيرة التي انتابت بعضنا خاصة وأنّ هناك من لم يرها قط، اقتربنا من شيخ كبير في السّن في العقد الثامن من عمره يقول أنّه من أحفاد سيدي لخضر بن خلوف، و سألناه عن سرّ هذه النخلة التي تقبع عند المقام،وكأنها حارسه الشخصي، فأوضح لنا الشيخ أنّ النخلة فعلا تحرس الضريح، وهذا كما روته الأساطير التي نحفظها ونتداولها جيلا عن جيل ، فقد روي عن سيدي لخضر بن خلوف انّه تنبأ بموته في فترة معينة وأوصى بأن يدفن في هذا المكان (أي المكان الذي يرقد به حاليا)، كما تنبأ بوجود هذه النخلة قربه بعد مماته،ما جعلها نخلة خالدة منذ أمدٍ، وأضاف الشيخ أنّ الإرهاب حاول قطعها خلال فترة العشرية السوداء، لكنهم عبثا يفعلون فالله حماها والدليل أنّها لاتزال شامخة شاهقة شاهدة على تاريخ سيدي لخضر، كعين ساهرة تحرس ضريحه من أي مكروه، ثم أخذ ينشد لنا ما قيل حول هذا الأمر "النخلة المثبتة من بعد اليبوس، حذاها يكون قبري يا مسلمين'.. .

2-خيمة الشعر

ذكر لنا المقدم المكلف بالضريح (أنظر الصورة رقم 7 في الملحق) أنّ خيمة الشعر هي مكان مبارك حيث تستجاب دعوة الداعي، لأن ّهذا المكان هو نفسه الذي التقى فيه سيدي لخضر بن خلوف بالرسول صلى الله عليه وسلم، وفيه تعانق مع سيدنا جبريل عليه السلام. ثم أنشد لنا إحدى قصائده حول هذه الحادثة:

فالدار في خيمة الشعر
هذا نور محمد مصباح الدعا
سعدي بالنبي جا عندي 99رؤية
ومازال العاطي يعطي
في اليقظة شاهدنا جبريل، تعانقنا وتسالمنا

لذلك أضحت قبلةً يقصدها العديد من الأشخاص كبارا وصغارا، منهم من يطلب عملا، وبمنهم من يطلب رزقا، وآخرون يريدون أن تصبح تجارتهم مباركة، وآخرون يطلبون زيجات صالحة....وغيرها من الطلبات، وقد تمتد أيادي الزوار إلى كل ما شملته قداسة المكان من تراب أو حجارة أو شمع وغيره وهناك من يقوم بربط الحجارة بالحنّاء ويحملها الشخص دائما معه وهي دليل على فأل خير .

3-سيدي لخضر شخصية كاريزمية:

يساهم الاعتقاد في القدرات الخارقة والمهارات التي يتمتع بها الولي في وجود الهيمنة الكاريزميّة،أو السلطة الكاريزمية و التي يراها البعض الملجأ والملاذ الذي يحتمون تحت فَيْئِه وكأنّه المُخلّص لهم من الغبن والهموم التي يعيشونها، وهو تماما ما لمسناه عند بعض الزوار الذين قابلناهم، حيث يعتقدون في سلطة سيدي لخضر بن خلوف، فحضوره الرّوحي يخفف آلامهم ويحقق آمالهم "بحيث تلتقي مع آليات المقدس في علاقته بالمؤمن"(مجموعة باحثين، 1994،ص،81)، حيث تتجسد الكاريزما التي يتصف بها سيدي لخضر في تلك الهالة من التقديس التي تحيط به، فكل شيء حوله مقدس التراب، قطع القماش،الشمع،الصخر، والماء والهواء والشجر وحتى كل ما يباع من عروض تجارية هناك يكتسي طابع التقديس وقد ذكر لنا احدهم قائلا : "ان سيدي لخضر بن خلوف مات وترك الجميع يسترزق فلا خوف عليهم ولا هم يحزون، سيدي لخضر إمام الفقراء ونصير الجوعى حاضر في كل مكان وزمان "إنّ هذه القوة الروحية والمادية هي قوة فعلية تعبر عن نفسها بقوة ووضوح من خلال سيلانها في الموضوعات المادية "(السواح ، 2002 ،ص181)،ثم إنّ سيدي لخضر بن مخلوف شخصية كاريزيمة يشكل شارة طوطميّة ليست مقصودة لذاتها وانّما للقابع من خلفها والمتجسد في تلك الأفكار والروايات والأساطير التي نسجت حوله وأعطته هذه الهالة من التقديس لها مغزى روحي وديني ودنيوي.

فكلّ ما نسجته الذاكرة الشعبية حول شخصية سيدي لخضر بن خلوف كان له أثر في تكوين صورة القداسة في المخيال الشعبي، حيث يظهر تفاعل بين رمزية الضريح في فضائه الروحي والمعماري وبين الشخصية الكاريزمية الروحية للولي، ما تجلى في مختلف الطقوس والممارسات التي لاحظناها أثناء زيارتنا سواء داخل القبة أو خارجها، بدءًا من ارتداء لباس محتشم وتغطية الشعر، ثم نزع الأحذية عند مدخل المرقد والذي يحيلنا إلى قداسة وطهارة المسجد

والذي لزاما علينا أن نتجرد من أحذيتنا قبل ولوجه،ثم الى الطواف حول الضريح وما لها من دلالة سيميولوجية تتجلى في تلك القوة الفوق الفوق طبيعية والتي يشعر بها الزوار ويعتقون فيها فور كمال وتمام الطواف وهذا ما لمسناه خلال اجراء الملاحظة عن طريق ملاحظة سلوكيات وممارسات بعض الزوار حين أصرّت بعض الزائرات على إكمال الطواف والدورة الكاملة حول الضريح رغم أنّ المقدم كان يحاول منعهن من اختراق مجال الكاميرات التي كناّ نستعملها في الزاوية الذي يكان يجلس بها مقدم الضريح، وهذا الإصرار حسبهنّ هو نتيجة خوفهن من عدم استجابة سيدي لخضر لدعائهن، وبالتالي لا يتحقق مطلبهن .إنّه اعتقاد بحضور قوة الضريح الحيويّة التي تجوب المكان. وقد سجلنا بعض الخصائص المرتبطة بالولي سيدي لخضر من خلال بعض المقابلات التي اجريناها مع بعض الزوار من مختلف الفئات العمرية والجنسية،حيث تبين لنا انّ الولي كرمز دال في المخيال الشعبي له القدرة على شفاء المرضى، وهذا المرض قد يكون مسٌّ من الجن أو العين أو بكاء الأطفال و والعقم ...كل الامراض التي قد لا يفقه الطبّ فيها شيء وتستعصي عليه،كما يمكن لسيدي لخضر أن ينتقم من الظالم ويرد المظالم لأهلها، كما له قدرة في نيل الخير والبركة والرزق والرضا الإلاهي فقط بإخلاص النية و(النية) هي الكلمة التي تكررت عند كل من قابلناهم حيث لا يفتأون يذكِّروننا قائلين :(مول النيّة حاجته مقضية) أي قضاء الحاجة مرتبط بإخلاص النيّة في قدرة الوليّ.

خاتمة:

وجملة القول إذن أنّ الخصائص المذكورة وصفات الولي المحفورة في الذاكرة الشعبية تدل أنّ لسيدي لخضر بن خلوف شخصية كاريزمية تظهر هيمنتها على الفضاء المقدس، وأنّ روحه لا تفارق المكان الذي دفن فيه، وبالتالي يجمع الولي بين المادي ممثلا في الضريح واللاّمادي ممثلا في روح الولي، هذا التفاعل بين الضريح كقطب رمزي دال وبين الولي كمدلول، يُقِرُّ بوجود أيديولوجيّة شعبيّة تعترف بوجود قوة لامادية رمزية وهمية تتمثل في سيدي الأخضر بن خلوف.

الملاحق:

صورة رقم (1) ضريح سيدي بوفرمة الحاج احمد (1859، 1970)عمره 114سنة

الصورة رقم (2) ضريح سيدي لخضر بن خلوف

صورة رقم (3) مكتب لجنة حي ضريح سيدي لخضر بن خلوف

صورة رقم (4) مدرسة قرآنية

الصورة رقم (6) مسجد سيدي لخضر بن خلوف

صورة رقم (5) وسط مسجد سيدي لخضر بن خلوف

صورة رقم (8) غرف شاغرة مخصصة الصورة رقم(7) خيمة الشعر
لإقامة الوعدة بضريح سيدي لخضر بن خلوف

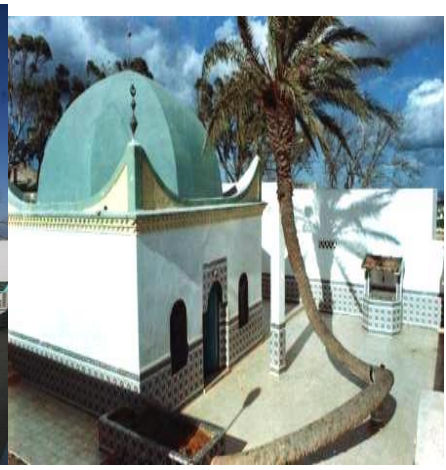

الصورة رقم (9) النخلة التي امام مقام سيدي لخضر بن خلوف

الصورة رقم (10) المقدم القائم على ضريح سيد الأخضر بن خلوف وهو أحد حفدته

NOTE SUR LE POÈTE LEKHAL BEN KHELOUF DIT LAKHDAR.

Sidi Lakhal Ben Khelouf est né de l'union de son père Abdelah (d'origine chérifienne soit disant) et de sa mère Koula (D'origine Chérifienne, descendante de Sidi Yacoub). Il épousa une Chérifa, descendante de Sid Affif ayant le nom de Guennou.

Son maître fut Sidi Bouyahia dont la tombe est sise non loin de celle de Sidi lakhdar au sud, toutes sise aux Ouleds khlouf Souahlia commune mixte de cassaigne.

La tradition dit qu'il fut Makhazni (Cavalier) au service du bey de Mostaganem, il lui arrivait a son tour de porter le courrier de ce bey à Alger, le trajet qu'il parcourait s'arréta aux Ouled - Farés (commune du Chéliff Orléans Ville campés prés de l'oued Ouahrane....

Il pris part en sa qualité de Makhanzi, a la batail livrée par Hassan Pacha d'Alger, accouru au secours de Mazagran, et de Mostaganem (le 22 ou le 26 Août 1558.) (Histoire d'Oran) avant, pendant et après la domination Espagnole par Henri Léon fery, Comis a la direction du génie d'Oran.

Edition, en 1858 aux Espagnols commandés par le comte d'alcamdite gouverneur d'Oran à cette époque.

La participation de Sidi Lakhdar à cette bataille ne fait aucun doute car il dit dans son récit (poème de cette batail),

« Nous les avons acculés à la muraille, en ce jour et un peu plus loin :

« Et en ce jour, nous fimes ce qui devait être fait ·

Date approximative de sa naissance et de sa mort : En admettant qu'a la bataille de Mazagran, Mostaganem, il était âgé de 35 ans, il serait né donc vers 1523.

Il aurait vécu ou pendant plus de 100 ans, 105 ou 110 ans, années hégiriennes) d'aprés les dires de ses descendants actuels, ce qui donnerait 97 ans comptés en années Grégoriennes.

Sa mort remonterait donc vers 1620 ère de J. Christ, d'après ces dates, il serait né aux XVI$_e$ siècle et mort au commencement du XVII$_e$ siècle.

Sidi Lakhdar fut poète religieux et historien, son oeuvre est très vaste, il écrivait lui même ses poèmes tant que age lui permis de le faire, vieux, il les dictait a de nombreux Tolbas qui vivait au tour de lui.

Les turcs construisaient une Kouba sur sa tombe plus tard le Khalifa du Chéliff et de la mina époque Française : Laribi Mohamed Ben Abdelah ordonna aux Caïdi des Ouleds Affif d'entourer cette Kouba d'un mur d'enceinte et de construire quelques chambres a l'intérieur de cette enceinte, quatre chambres y furent édifiées.

L'administration Française fit refaire ces chambres, en 1902 et en ajouta quatre autres surmontées de petites tours une a chaque coin de la cour

Le mokadem et ouleds Sidi Lakhdar
Le 21 Mai 1933

قاضي الحاج مصطفى
باحث في التاريخ ،التراث ،السياحة و البيئة
ت : 07.93.65.62.54 سيدي لخضر 27350 مستغانم
Facebook et Email :
kadi-mustapha@hotmail.co

قائمة المراجع:

1.ابن ابي بكر الرازي(1329ه)، مختار الصحاح، المطبعة الكلية، مصر، ط1.
2.ابن منظور(2008)، لسان العرب، تح: خلد رشيد القاضي، دار الأبحاث، الجزائر، ج8، ط1.
3.المنجد(دس)، دار المشرق، بيروت.
4.بخوشة محمد بن الغوث(1958)، ديوان سيدي الأخضر بن خلوف، شاعر الدين والوطن، مطبعة الشمال الافريقي، الرباط.
5.بن معمر بو خضرة(2012-2011)، الولي في المخيال الشعبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، اشراف–سعيدي محمد –كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تلمسان.
6.جموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين(1413 ه)، ج4، جمع وترتيب فهد السليمان، دار الوطن للنشر.
7.سعيدي محمد(1998)، الأدب الشعبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8.علي زيعور(1977)، الكرامة الصوفية والاسطورة والحلم القطاع اللاوعي في الذات العربي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط1.
9.فراس السواح(2002)، دين الإنسان، دار علاء الدين، سورية، ط 4.
10.مجموعة باحثين(1994)، الانسان والمقدس، دار محمد علي الحامي، تونس، ط 1.
11.http://www.vitaminedz.org/18.14 01 جويلية 2017 على الساعة

الدراســـات المونوغرافـيــة لمؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي

Monographic studies For institutions of cultural and educational action in the non-formal environment

د. محمد الحبيب الخضراوي، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي، جامعة تونس- تونس

ملخص: إن الدراسات المونوغرافية هي منهج وتقنيات يمكن لمؤسسة الفعل الثقافي والتربوي أن تستفيد منها لتؤكد قيمة الأثر الذي تؤديه اجتماعيا وثقافيا وتربويا. وقد بحثنا في هذا المقال قدرتها على التشخيص متعدد المداخل المنهجية واستعمالها لأدوات مختلفة لجمع البيانات وتصوير الممارسة في أدق خصائصها بهدف الاستفادة منها بحثا وتصرفا وإدارة في الآني والمتوسط والاستراتيجي. وقد قدمنا في هذا المقال مثالا لكيفية استثمار الدراسات المونوغرافية في التراث الثقافي (الحكاية الشعبية) ومثالا آخر تحليلي وكمي للتعاطي مع مؤسسة الفعل الثقافي والتربوي في الوسط اللانظامي.

Abstract:Monographic studies are methods and techniques that the non-formal cultural and educational institution can benefit from to confirm the value of the impact it has on the social, cultural, and educational levels. By applying them it will have the advantage of increasing her diagnostic capacity, using tools to collect data, and transmitting the practice in the most precise details. The objective of the process will be the development, in line with the institution's profile, of a register of practices for research, management and administration purposes in immediate, medium, and strategic terms. In this article, we have explained the way in which monographic studies are invested in cultural heritage (the folk tale) and I included in the end an example of a survey to the profile of the institution of cultural and educational action.

Keywords: monographic studies, cultural action, institution, folk tale, corpus.

1- مقدمة:

كثيرة هي المساءلات العملية التي تطرح على مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالوسط اللانظامي، وتصبح هذه التساؤلات ذات أهمية بالغة حينما يتعلق الأمر بالشك في ضرورتها الاجتماعية والحاجة اليها من قبل فئات اجتماعية معينة. كما أن تداعيات هذا الشك تنعكس على وجودها الكامل واشتغالها واستمراريتها في الزمان والمكان وما يترتب على ذلك من تأثير مباشر على الموارد اللوجستية والبشرية والمالية التي تتوفر عليها.

ويعتبر هذا الشك دلالة على حيرة اجتماعية تنتاب المجتمع للبحث حول الهوية المهنية لهذه المؤسسات وقدرتها على الفعل والتأثير على الواقع بكل أبعاده سواء منه المحيط المادي أو البشري والرمزي. والملاحظ أن هذه الحيرة والشك في الدور والوظيفة والفاعلية والحاجة الاجتماعية تتغير وتيرتها ارتفاعا وانخفاضا مع تواتر الأزمات الاجتماعية والتحولات المصاحبة لها. وتنشط هذه الحيرة أيضا مع توفر إطار حر في التواصل والإعلام فكلما وجدت الحرية في الاعلام والاتصال كلما ارتفع منسوب المساءلة من مختلف الأطراف القريبة والبعيدة ذات العلاقة وقد تتخذ في بعض الأحيان شأنا كحدث اجتماعي خاصة عند اثارتها من قبل فاعلين اجتماعين أو ثقافيين أو حتى سياسيين ليتعقد بذلك المشهد العام المكون لهذه المؤسسات وتتسع رقعة رهاناته ويعزز من ثمة قيمته التواصلية والرمزية.

ويعتبر التراث الثقافي من بين أهم مواد العمل الثقافي بالمؤسسات والجمعيات الثقافية والمؤسسات المهتمة بالشباب والطفولة على السواء ويتضمن مواد يتم الاشتغال بها وعرضها كما يتضمن مواد مستنبطة من التراث الثقافي ولها انعكاسات على ممارسات أخرى ثقافية كالمسرح والسينما والموسيقى والشعر والأدب وغيرها من الفنون، وعليه يمكن اعتبار التراث الثقافي، من خلال ما تقوم به هذه المؤسسات والجمعيات من أدوار الوساطة الثقافية والتربوية، مصدرا ومرجعا في الممارسة الثقافية تعزز آليات التنشئة الاجتماعية لدى الأفراد وتمتن بالتالي الروابط مع المجتمع وتعزز من ضرورتها الاجتماعية أو الحاجة الاجتماعية اليها.

ومن المعلوم أن الإدارة الحديثة للجمعيات وللمؤسسات الخاصة والإدارية منها تتوفر على آليات مهنية في تقييم الأداء ومراقبة المال والاعمال والموارد وإنجاز التدقيق الوظيفي بأبعاده الإدارية والمالية وغيرها. وهي أليات استفادت كثيرا من الدراسات المونوغرافية في المنهج البحثي. الا أن هذه الآليات المفترضة والمعلومة هي بحاجة ماسة الى أن يعاضدها جهد علمي وبحثي موضوعي مناسب للموقع الثقافي والتربوي الذي تحتله هذه المؤسسات والجمعيات يختلف عما تقوم به الإدارة من حيث الأهداف والنتائج المرجوة منها والاستفادة منها. فماهي خصوصية الدراسات المونوغرافية؟ وكيف يمكن تطبيقها على المواد الثقافية؟ وكيف يمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية بالوسط اللانظامي(المؤسسات الثقافية، الجمعيات الثقافية، المؤسسات الشبابية، مؤسسات الطفولة.....) أن تستفيد من الدراسات المونوغرافية لتشخيص واقع حالها وتطوير آدائها؟

سنعمل في هذا المقال على عرض مقولات منهجية ومقارنة لخصوصيات الدراسات المونوغرافية أولا، ثم نقدم نموذجا لتطبيقها في دراسة التراث الثقافي من خلال اعتماد المدونة

ثانيا وسنعمل أخيرا على بيان كيفية استثمار هذا النوع من الدراسات لتصوير الممارسة وتحليلها بمؤسسات التنشئة بالوسط اللانظامي؟

2- الدراسات المونوغرافية في إطار رؤية منهجية

يمكن في بداية هذه الدراسة الإنطلاق من مقولتين أساسيتين يمكن اعتبارهما فرضيتين محوريتين تؤطران التمشي المنهجي الذي سنعتمده في هذا البحث وتسمحان بمعالجته من زاوية هذه المقاربة المونوغرافية:

الفرضية الأولى: إن مؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي تحتضن تفاعلات وتبادلات اتصالية بين مختلف الأطراف الفاعلة ويحتل فيها فئتي الشباب والأطفال طرفا محوريا تتوجه إليهما أهداف هذه لمؤسسات وممارستهما من أجل المساهمة في تنشئتهما اجتماعيا وثقافيا وقيميا.

الفرضية الثانية: إن مؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي تحتل موقعا متجذرا في محيطها المحلي وتقوم بأدوار فاعلة من أجل تأكيد استمرار شرعية ممارساتها وتدخلاتها المختلفة داخل المؤسسات وخارجها.

إننا نتبين أهمية هذين المدخلين لأن اعتماد مقاربة الدراسة المونوغرافية لمؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط غير النظامي يسعى الى أن يحول الممارسة والدور الى مادة معرفية قابلة للمفهمة والقراءة العلمية والإعتماد الأكاديمي والوقوف على قيمتها كممارسة اجتماعية وكمؤسسات فاعلة على المستوى الثقافي والتربوي والإجتماعي تضاهي في قيمتها المؤسسة التعليمية.

ويعتبر هذا التحويل من الممارسة الى المعرفة والعلم تحد هام يجب أن ينشط فيه ومن أجله الفاعلون في مجالات الثقافة والشباب والطفولة والتدخل الاجتماعي (الخضراوي محمد الحبيب 2016)[1] حتى يحقق هذا الجهد على الاقل هدفان:

الهدف الأول استثمار نجاعة التجربة والممارسة التي تطورت تاريخيا في الميدان على المستوى العملي،

الهدف الثاني تطوير التجربة المتراكمة في حد ذاتها والتحرر منها حتي لا تكبل التجربة والممارسة في مستوى معين قدرة الفاعلين في الميدان على الخلق والتجديد والإبداع.

[1] مؤسسات التكوين الأساسي بالمؤسسات الجامعية المختصة مثل المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي والمعهد العالي لإطارات الطفولة بدرمش وقسم التدخل الاجتماعي بمعهد الشغل بتونس كأمثلة على ذلك، لا يمكن أن تكون غير معنية أيضا بهذا التحدي، بل يجب أن تكون في طليعة الفاعلين وخاصة في البحث العلمي في المجال الاجتماعي والثقافي ودراسات التراث الثقافي للأنشطة والمشاريع والمؤسسات المشتغلة في هذا الحقل.

إن هذه المقاربة التي نحن بصدد عرضها تتناول مؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط غير النظامي بمختلف أصنافها (المؤسسات الثقافية، الجمعيات الثقافية، المؤسسات الشبابية، مؤسسات الطفولة.....) كوحدة اجتماعية إما منفردة أو مجتمعة في إطار حيز جغرافي محدد ومجموعة بشرية مضبوطة، من زاويتي نظر أساسيتين لا بد لأي فاعل ثقافي وتربوي أن يتعامل معهما بشكل متوازن وجدي، كما لا يمكن للفعل الثقافي والتربوي أن يتغافل عنهما لان تأثيرهما واضح في كل وضعية تمر بها المؤسسة.

وتتمثل زاويتي النظر هاتين في:

-المنظور الكلي والشمولي للمؤسسة
-المنظور التحليلي الداخلي

وسنعود الى هذين المنظورين وطرح الإشكاليات المركزية التي يثيرها كل منظور بعد عرض الجانب المفاهيمي والإصطلاحي للحقل المعرفي ومجال الاشتغال بالدراسات المونوغرافية لمؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي.

3- التدقيق في المؤسسات الإدارية وأوجه العلاقة مع الدراسات المونوغرافية

التدقيق الاداري Audit هو من بين أهم آليات العمل التي اعتمدتها الإدارة الحديثة في منظومتها التقييمية والرقابية. ولما تم الفصل شيئا فشيئا بين التدقيق والرقابة[2] أصبح التدقيق وخاصة الداخلي منه يتجه أكثر نحو التشابه مع الدراسات المونوغرافية ويستفيد منها في المنهج وفي المضمون أيضا وهو ما جعل بعض المؤسسات الكبرى تؤسس بشكل دائم لعمليات التدقيق وتخصه بفريق قار وموارد محترمة نظرا لعائداته المربحة على المؤسسة التي تحترم المال العام كما تحترم المستفيدين من خدماتها والمهام التي بعثت من أجلها في إطار العقد الاجتماعي والقانوني الذي يجمع بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة.

ومن هنا بدأت النظرة للتدقيق تتغير شيئا فشيئا رغم كثير من المقاومة التي تعترضها من المسؤولين ومن الفاعلين داخل المؤسسة خوفا من المحاسبة والمراقبة والتقييم، لكن الأثر الإيجابي للتدقيق في جوانب كبيرة منه أثر على صورة المؤسسة واعتمادها في السوق المحلية والعالمية وانعكس ايجابيا على الفاعلين بداخلها والمتعاملين معها. ذلك أن التدقيق هو تحليل يجريه خبير أو أكثر، بعين محايدة ومستقلة قدر الامكان، حول جانب محدد من المؤسسة سيقوم من خلاله المدقق بتقييم عناصر محددة والتحقيق فيها، والتحقق منها. وإذا ما تجاوزنا بعض الوظائف المتعلقة بالتحقيق الإداري فإنه توجد عديد الوظائف المشتركة مع البحث المونوغرافي

[2] مع تطور عمليات التدقيق الداخلية للحسابات الخاصة بالمؤسسات ومع تطور وظائف الشركات الكبرى الى وظائف ثقافية واجتماعية ومجتمعية وبيئية فقد رأت هذه المؤسسات أن من مصلحتها إبداء رأي بشأن معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية والمالية وبذلك أصبحت كل وظيفة للشركة وكل نوع من العمليات وعند هذا الحد تصبح كل معلومة لها علاقة باشتغال المؤسسة من قريب أو بعيد بالتالي هدفا محتملا للتدقيق.

الذي يتوجه للمؤسسة من خلال باحث خبير يتميز بعين ملاحظة محايدة وموضوعية تتناول بالتشخيص المدقق لاشتغال المؤسسة في كافة جوانبها ونقل وتصوير حيثيات هذا الاشتغال ومنظومته وتفاصيله بهدف قراءتها وفهمها وتحليلها ومفهمتها واستخراج العلاقات والروابط الكامنة فيها.

ويتوافق هذا الرأي مع ما ذهب اليه بعض الخبراء في التدقيق داخل المؤسسات العمومية بالقول:" وقد عُرّف التدقيق الداخلي بأنه تقدير منهجي وموضوعي من جانب مراجعي الحسابات الداخليين لأنشطة المؤسسة وضوابطها المختلفة لتحديد: دقة ووثوقية البيانات المالية والتشغيلية، مخاطر تشغيل المؤسسة وتقليلها إلى أدنى حد، احترام التراتيب الخارجية والسياسات والإجراءات الداخلية، الوفاء لمعايير التشغيل المرضية، استخدام الموارد بكفاءة وبصورة اقتصادية، وتحقق أهداف المؤسسة بفعالية".(Christian De Visscher et Laurent Petit , 2002)

وقد انتهى هؤلاء الخبراء الى عرض رسم مصور لمختلف أوجه أنشطة التدقيق والتي تتوزع على ثلاثة محاور أساسية وهي:

-وصف ونقل وتصوير ما هو كائن من الأعمال والأنشطة

-تقدير ما يستوجب فعله آنيا مقارنة بما تم رصده

-تقدير ما يجب القيام به مستقبلا للتصحيح والتصويب والتطوير

ويلخص الرسم التالي مختلف هذه الوظائف للتدقيق الداخلي للمؤسسة العمومية[3]:

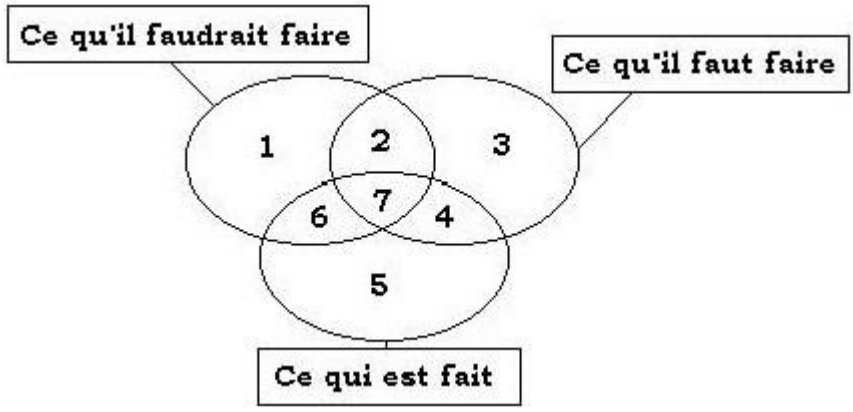

[3] المرجع السابق. ص-ص 73-100.

الموقع الذي تحتله النقطة السابعة هي التي تمثل جوهر الوظائف الجامعة لعملية التدقيق بالمؤسسات حيث تشتمل على المحاور الثلاثة المذكورة سابقا. أما النقطة السادسة فتشير الى الوظائف التي تتجه نحو الاستشارة التي تقدم خدماتها للإدارة والمؤسسة ومنها نشأت خدمات مكاتب الاستشارات للمؤسسات سواء كانت هذه الاستشارات شاملة أو متخصصة كالقانونية منها. وتشير المساحة المشتركة بين ما هو كائن وما يستوجب فعله آنيا والتي تعبر عنه النقطة رقم أربعة، بالوظيفة الرقابية التي تختص بها الأنشطة الإدارية عادة.

أما البحوث المونوغرافية فهي بحوث في العلوم الإجتماعية تتأطر ضمن الحقل المعرفي الخاص بمجال الأنتروبولوجيا لكن مصطلح " مونوغرافيا Monographie " في تكوينه اللفظي يعني مجالين إثنين:

-الشيء الواحد Mono

-التعبير أو التشكيل الخطي Graphie

1- **دراسة المجال الواحد**: Mono: في المعنى الإصطلاحي فإن هذا التخصص المعرفي يهتم بالمجالات التي تشكل وحدة متكاملة ويستمد هذا التوجه من المقاربة الأنتروبولوجية التي تدرس الواقع أو الظاهرة أو الوحدة الإجتماعية بشكل شمولي Holiste حيث تسعى لتناول الظاهرة في كليتها ويضبط الباحث فيها بتحليل كيفي وشامل Exhaustive للوحدات الإجتماعية قيد الدرس وهذه إحدى أوجه المعنى الذي يسند لمصطلح مونوغرافيا.

كما يستعمل هذا المصطلح في علوم المكتبات والتوثيق والأرشيف للدلالة على المنتوجات ذات الإصدار الوحيد مثل الكتب في مقابل المنتوجات الأخرى التي تصدر في أكثر من مرة وهي الدوريات. ولا يعني الإصدار الوحيد إلا الطبعة الواحدة والمتفردة مهما كانت عدد النسخ التي طبعت فيها. وأوجه العلاقة بين المصطلح الأول في العلوم الاجتماعية والمصطلح الثاني في علوم المكتبات والتوثيق والأرشيف هو ذلك الشيء الواحد ذي الإصدار المتفرد سواء كان كتابا أو ظاهرة أو واقعة أو مؤسسة أو مادة تقافية وتراثية ما.

2- **التعبير والرسم** أو التعبير الشكلي: Graphie: أو التصوير وأخذ صور للواقع، وهو منهج في تسجيل المعلومات والتقاطها بهدف التحقق منها بتصنيفها وتبويبها. ويندرج هذا المنهج ضمن تخصص فرعي داخل الأنتروبولوجيا وهو حقل الإتنوغرافيا Ethnographieأي المجال الذي له علاقة بالملاحظة المباشرة للوحدة الإجتماعية المضبوطة ضمن حقل الدراسة ، وتتمثل مهمته في وصف ورسم وتصوير حيثيات السلوك والممارسة الثقافية والإنتاج والنشاط الإنساني في محيطه الطبيعي والإعتياي وكل المظاهر ذات العلاقة. والمونوغرافيا بهذا المعنى الثاني تعني توجيه الأنشطة الفنية من ملاحظة وتصوير ورسم ووصف لمادة ذات خصائص محددة Limitées وموحدة؛ أي موضوع موحد المعالم يتعلق بالوسط أو بنظام العمل أو بالمعتقد أو بالعادات أو بالمؤسسات أو بالأدوات أو بالإنتاج او بالحرف والممارسات الثقافية بوجه عام.

هذه المعاني مستمدة من تفسير المكون الشكلي للمصطلح المدروس. أما من حيث المحتوى فإن التعرف على مميزات هذا النوع من البحوث ينطلق من معرفة الأهداف الكبرى للدراسات الإجتماعية والتي تتمحور حول الأهداف التالية:

1- دراسة الإنسان في محيطه الإجتماعي.
2- دراسات العلاقات الإجتماعية بين الأفراد
3- دراسة نظم اشتغال المجتمعات الإنسانية Fonctionnement

وقد استعملت الدراسات المونوغرافية في البحوث ذات الطابع السوسيولوجي للتعبير عن تلك الدراسات الميدانية المعمقة والمتعلقة بظاهرة أو واقعة اجتماعية محددة معتمدة بالأساس على الملاحظة المباشرة للوقائع كما تبدو من التجربة المعيشة. ويصنف أغلب المنهج المعتمد في ذلك ضمن علم الاجتماع التفهمي. ويؤكد ذلك ما عبر عنه " كوف مان Kaufmann Jean), (Claude, 1996 بقوله في تعريف الدراسة المونوغرافية : " في علم الاجتماع، يمكن تعريفه على أنه دراسة متعمقة تقتصر على حقيقة اجتماعية معينة وتستند إلى ملاحظة مباشرة تشارك في التجربة الحية وبالاتصال بالحقائق الملموسة. اليوم، يستخدم مصطلح دراسة مونوغرافية في المقام الأول عندما يتعلق الأمر "دراسة شاملة وواسعة لموضوع محدد ومحدود أو شخصية ما".

أما الدراسات الأنتروبولوجية فهي تتموقع ضمن الهدف الثالث المذكور اعلاه لأن خصوصيتها تتبع من نظرتها الكلية للظاهرة الإنسانية وهي تسعى في إطار مشمولاتها الى اثبات مفارقة أساسية أكدها الاتنوغرافي " كلود ليفي ستروس Claude Lévi- Strauss« وتكمن في تحويل العناصر الأكثر ذاتية الى عناصر إثبات موضوعية.

ويتضمن هذا التوجه البحثي مقدمات أساسية قائمة على الإقرارات التالية:

-إن وراء المجال الميداني العملي والممارسة الاجتماعية والثقافية والتربوية تكمن مادة معرفية، واعتمادا على المنهج المميز للأنتروبولوجيا من خلال الجمع والمقارنة والإستخلاص يمكن اكتشاف قواعد للخطاب والممارسات داخل الوحدات موضوع الدراسة مثل إحدى الممارسات بمجالات التراث الثقافي اللامادي أو مثل الممارسة الثقافية والتربوية بالمؤسسات المتخصصة في ذلك.

-كما يمكن اكتشاف المنطق العام الناظم للتفاعلات البينية وتمظهراتها المختلفة واكتشاف منظومات وقواعد عامة للسلوك الثقافي والاجتماعي.

وينهي (Claude Lévi- Strauss, 1958) بتعريفه لهذا الحقل بالرغم من الاختلافات الإسمية والإصطلاحية المكونة لمفاهيمه الداخلية باعتبار أن التمشي الأنتروبولوجي تلتقي خلاله ثلاثة مراحل (الاتنوغرافيا والاتنولوجيا والانتروبولوجيا)، في علاقة مزدوجة بين المنهج والاشكالية، بدءا من دراسة الحالة وصولا الى تحديد القوانين العامة.

وبهذا الضبط الاصطلاحي للمعرفة المونوغرافية فإننا نستطيع القول بأن الدراسة المونوغرافية التي تتوجه الى مؤسسات العمل الثقافي والتربوي الاجتماعي تتميز بأقدار عن التدقيق الإداري حيث أن الغاية تظل بحثية بالأساس لكنها تفتح على مسارات عملية تسمح بـ:

1- تحديد/ضبط/حصر العناصر الفاعلة والمؤثرة في أداء مؤسسة العمل الثقافي والتربوي ويمكن إدراج هذه العناصر فيما بعد في عمليات التخطيط والبرمجة الآنية والمرحلية والاستراتيجية ضمن السياسات العمومية المتدخلة وضمن مشروع المؤسسة.
2- الوقوف على مستوى ما من تقييم فاعلية هذه العناصر وقدراتها الفعلية والكامنة وكيفية انخراطها واشتغالها في إطار قيام المؤسسة بأدوارها ووظائفها.
3- إثارة الوعي لدى الفاعلين بالمؤسسة بأهمية المقاربة الكلية والجزئية للعمل الثقافي والفعل التربوي وتغيير السلوك بالوسط اللانظامي واستثمار التشخيص المدقق للمؤسسة من أجل القيام بالمبادرة والتدخل في إطار مقاربات التدخل الثقافي والتربوي والاجتماعي مثل مشروع المؤسسة (والتي تنتهي ببحث العمل Recherche action).
4- القدرة على ملاحظة الممارسة التنشيطية في بيئتها وتحليلها واستخراج العناصر الثابتة والمتحولة في الممارسة بأصنافها ومستوياتها المتعددة.
5- المعرفة الشاملة بالممارسة المهنية وتثبيت مخرجاتها العملية ومقاربتها في إطار اشكالي.
6- القدرة على معرفة خصوصيات مسارات التجربة وحدودها وعوائقها.
7- القدرة على تشخيص الخلل الوظيفي للمؤسسات والأداء الوظيفي للفاعلين فيها والجمعيات ذات العلاقة.
8- ضبط الملامح الأولية للكفايات الأساسية في الممارسات المهنية والوظيفية ذات العلاقة.

4- استثمار الدراسات المونوغرافية في دراسة التراث الثقافي

من أهم المواد الثقافية التي تشتغل فيها الدراسات المونوغرافية هي عناصر التراث الثقافي بجميع أبعاده وخاصة منها ما ورد في تعريف اليونسكو لما تسميه بالتراث اللامادي حيث انتهت الى تحديد خمسة أصناف أو مجالات أساسية كتصنيف عملي هام له أبعاد اجرائية في عمليات الجمع والتدوين والصيانة والفهرسة إن على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى العالمي. وللتذكير فإن هذه الأصناف ضبطت كالتالي:

التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.

-فنون وتقاليد أداء العروض.

-الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.

-المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

-المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية" (اليونسكو، 2003).

إن من أهم الصعوبات التي تعترض الباحث الأنتروبولوجي للمسائل الإتنوغرافية المميزة للجماعات هي الوثائق الأصلية المعبرة عن أصالة الجماعة وهويتها الاجتماعية، ونحن نعتبر أن نصوص الشفاهية الشعبية إذا تم جمعها وتدوينها بشكل مدروس يمكن أن تكون مادة اتنوغرافية هامة للتقدم قي قراءة الواقع التاريخي للجماعة. إلا أن المسألة لا تقف عند حدود النص المرجعي، بل أن قراءة النص الشفوي وفهمه وتفسيره يعد الخطوة الثانية الأكثر استشكالا لدى المهتمين بالتراث الثقافي. وما نشأة المدارس الفكرية والفنية والأدبية واختلافها في تعاملها مع النص الشفوي إلا دليل على أهمية البعد المنهجي والعلمي لهذا التخصص والمبحث.

والمشروع العلمي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جميع مسارات المشروع العلمي ومنها عملية الجمع وعملية الفهم والتفسير في آن واحد حتى يتجنب مؤاخذات منهجية وسياقية معتبرة في تحديد النتائج.

1.4 المدونة في التراث الثقافي والدراسات المونوغرافية

برزت عديد هي المصطلحات ي أدبيات جمع وتدوين التراث الثقافي بمجالاته المختلفة فقد استعمل المشتغلون في هذا الحقل مصطلحات مثل الجرد Inventaireوقوائم الحصر والسجل Répertoire والمدونة Corpus والمكنز Thésaurus وجميع هذه المصطلحات رغم التباين بينها في التدقيق اللغوي لا تعني سوى تلك المجموعة من الوثائق المتجانسة التي تعبر عن المواد الأصلية أو المرجعية في التراث. وقد حثت اليونسكو ضمن اتفاقيتها حول التراث اللامادي جميع الدول على اعتماد برنامج وطني لحفظ التراث وصيانته انطلاقا من اعداد هذه الأدوات (جرد، قوائم حصرية، مدونات..) بشكل يحترم المادة التراثية في حد ذاتها أولا كما يحترم المجموعة المحلية أو الكنوز البشرية المنتجة لهذا التراث، مثلما يحترم تكليف خبراء في توثيق التراث الثقافي وتعهد التكوين والتدريب للقيام بشكل مستمر بصيانة التراث وتحيين المدونات في الغرض.[4]

[4] جاء هذا التوجه لليونسكو واضحا في الاتفاقية المذكورة حول التراث اللامادي وخاصة في المادتين 12 و13 من ما يلي: المادة 12: " قوائم الحصر 1- -من أجل ضمان تحديد التراث الثقافي غير المادي بقصد صونه، تقوم كل دولة طرف بوضع قائمة أو أكثر لحصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها. ويجري استيفاء هذه القوائم بانتظام.

2 -وتقوم كل دولة طرف، لدى تقديم تقريرها الدوري إلى اللجنة وفقا لأحكام المادة 29 ، بتوفير المعلومات المناسبة بشأن هذه القوائم.

يحما ية صون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها وتنميته وإحيائه، تسعى كل دولة طرف إلى القيام بما يلي:

(أ) اعتماد سياسة عامة تستهدف إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي غير المادي في المجتمع وإدماج صون هذا التراث في البرامج التخطيطية؛

(ب) تعيين أو إنشاء جهاز أو أكثر مختص بصون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها؛

(ج) تشجيع إجراء دراسات علمية وتقنية وفنية، وكذلك منهجيات البحث من أجل الصون الفعال للتراث الثقافي غير المادي، ولا سيما التراث الثقافي غير المادي المعرض للخطر" (اليونسكو،2003).

2.4 تعريف المدونة:

المدونة هي مجموعة **"محددة" و"مختارة"** من **"النصوص الاتنوغرافية" "المتجانسة"** والتي تكون مع بعضها **"وحدة موضوعية"** وتعتبر **"مادة منهجية" ومنطلقا "للمعالجة الكيفية والكمية"**.

أما الوثيقة الاتنوغرافية فهي كل وعاء يتضمن معلومات أصلية متاحة حول المعرفة الاتنولوجية لمجتمع محدد بما يعني هويته الثقافية وخصائصه المعيشية والحياتية بجميع أبعادها.

ولا تسمح المدونة فقط بالإطلاع على النص وإنما أيضا على المحيط والسياق المنتج للنص المباشر وغير المباشر، وتشكل بذلك المرجع الوحيد والأساسي في التحليل والفهم واستخراج الدلالة. كما أن المدونة في التراث الثقافي تتعارض مع المعطيات العشوائية من ناحية وتتناقض مع المعطيات المصطنعة أثناء التجميع من ناحية أخرى بغرض توجيهها لفائدة تأكيد أو دحض فكرة أو فرضية بحثية ما.

3.4 نموذج لمدونة جمع وتدوين التراث الشفوي الشعبي: الحكاية الشعبية

المادة التراثية الشفوية هي مادة ذات خصوصية تستوجب التعاطي معها بشكل منهجي حذر يستوجب الأخذ بعين الاعتبار الكثير من المتغيرات يجب أن تضمن في وثيقة الجمع والتدوين للمادة الشفوية موضوع المدونة. ويتبين من خلال نلك الوثيقة أن عملية الجمع ليست مجرد تسجيل بالصوت أو الفيديو للحكاية وانما هو تصور كامل ومشروع بحثي متكامل الأبعاد يتوفر على عناصر يجب تثبيتها مع النص الشفوي أثناء عملية الجمع حتى تتوفر الشروط العلمية للوثيقة الاتنوغرافية المعتمدة ضمن مدونة البحث.

وقد اعتبرنا أن المادة الشفوية التي يقدمها الراوي هي في حد ذاتها وثيقة اتنوغرافية يجب تثبيتها ونقلها في إطار هذه الجذاذة ضمن سياقها العام والخاص. ودون هذا السياق متعدد الأبعاد والمتمثل في سياق فضاء الحكي التواصلي الاجتماعي وسياق الراوي وذاكرته الفردية في علاقة بالذاكرة الجماعية، وسياق المكان وبنيته المادية وتاريخه الثقافي والرمزي.

ومن خلال تجربتنا العلمية والميدانية منذ سنة 2001 في البحث والتدريس والتكوين في توثيق التراث الثقافي استطعنا ان نصل الى صياغة وثيقة نعتبرها نموذجا في جمع وتدوين التراث الثقافي الشفوي الموجه للحكايات الشعبية ونعرضها كالتالي:

جمع وتدوين التراث الشفوي الشعبي

"الحكايات الشعبية"

جـــذاذة فنيـــة: جمع وتدوين

مكان التسجيل	الراوي	عنوان الحكاية	الرمز
جغرافيا:البلدة/الجهة اقتصاديا:تجارة/ حرف مميزة تاريخيا : أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة. معالم وآثار / شخصيات تاريخية	الإسم واللقب: السن: الجنس: مكان الولادة: المهنة: العرش/القبيلة: أسطورة التأسيس الوضعية المدنية: المستوى التعليمي: عدد الأبناء: السفرات: قدرات خاصة: (تفسير الأحلام، التداوي بالأعشاب، قراءة الكف، فك الطلسمات...) غناء: شعر شعبي: أحاجي: أمثال شعبية:		رمز الملف: وعاء رقمي: عناصر الملف:
		مصدر سماع الحكاية	الموثق وجهة الإشراف
		تاريخ التسجيل/التوقيت مكان التسجيل وفضاء الحكي	مدة السرد/الحجم وبرمجية القراءة والتصفح

فهرسة المضمون:

المقولة الإستهلالية		المقولة الختامية	
الموضوع الرئيسي		الشخصية الرئيسية (الخيرة)	
الموضوع الفرعي01		الشخصية الرئيسية (الشريرة)	

الموضوع الفرعي02		شخصيات أخرى إيجابية	
الموضوع الفرعي03		شخصيات أخرى سلبية	
مظاهر العجيب والغريب: وضعية الإنطلاقة: وضعية المسار والصراع: الوضعية الجديدة:			
الكتابة الصوتية للخرافة: فهرس الأسماء: فهرس الأماكن: فهرس أسماء الآلة: تفسير المصطلحات المحلية باللغة العربية.			

تختص هذه الجذاذة بجمع وتدوين الحكاية الشعبية الشفوية في إطار مدونة متكاملة وتتوفر على عناوين أساسية في عملية الجمع والتدوين تتوافق مع طبيعة المادة وسياق انتاجها. وتتوزع المعلومات على:

1- معطيات تخص المنطقة أو الجهة التي تمت فيها عملية الحكي.
2- معطيات تخص الراوي وقدراته ومهاراته
3- معطيات تخص المادة المجمعة
4- معطيات تخص الموثق ومرجع الإشراف والوثيقة النهائية
5- معطيات تخص عمليات فهرسة المضمون والمحتوى.

وباعتبار أن المدونة هي مجموعة من النصوص، ولكن ليست كل مجموعة من النصوص هي مدونة فإن من أهم شروط المدونة في التراث الثقافي نجد:

- **شرط السياق**: الوثيقة الاتنوغرافية هي تعبيرة اجتماعية وثقافية مميزة لبيئتها وتتوفر على سياقات خاصة في الإنتاج والممارسة وتحمل دلالات ومعاني لا يمكن أن يفكك تشفيرها الا من خلال بيان سياقاتها. فالسياق هو المنتج للمعني ولذلك فإن نقل المادة الاتنوغرافية لا يكتمل الا بنقل السياق ويعتبر بذلك السياق جزءا لا يتجزأ عن الوثيقة الاتنوغرافية بل هو الوجه الآخر للوثيقة الإتنوغرافية.

- **شرط الدلالة**: يجب أن توفر المدونة دلالة ومعنى ثقافيا وعلميا يمكن التعاطي معه وكلما كانت الدلالات أوفر استحقت المدونة المكانة الأوفر في العناصر الثقافية المميزة للمجموعة البشرية والدلالة واضحة في مادة المدونة في علاقتها بالذاكرة الجماعية والمخيال الجماعي وكممارسة ثقافية لها تاريخ في الثقافة الوطنية وثقافات الأمم.

- **شرط المقبولية**: تتوفر المدونة على موضوع يسمح بالاشتغال عليه وتنطبق المدونة بالضرورة على الموضوع المطروح بشكل كلي وتوفر نسبة هامة من المعلومات صالحة للدراسة والبحث. [5]

- **شرط الاستغلال**: أي أن الوثائق متاحة يمكن الاشتغال عليها والوصول إليها وليست وهمية أو مجردة وخيالية. ومثال المدونة متوفر لدى كبار السن الذين لديهم موهبة الحكي. أما المعطى

[5] نقدم فيما يلي بعض النماذج من المواضيع التي تعتمد على مدونات من التراث الثقافي يمكن الاستفادة منها في تطوير البحوث الانتروبولوجية:

ع	العنوان	ع	العنوان
1	عالم الأساطير والتمثلات الكبرى والقيم والأديان	14	الشفاهية الشعبية: أمثال ونكات شعبية
2	عالم الطقوس والممارسات	15	الإحتفالات وأساليب العروض الفنية
3	أيقونات / صور الحياة الشعبية	16	الطب الشعبي
4	الأزياء والملابس والمنسوجات	17	اتنولوجيا الترفيه
5	العادات والتقاليد الشعبية والفعل الثقافي	18	السحر
6	الفنون الشعبية	19	الزوايا وممارسات العبادة
7	أنماط السكن	20	القصص الشعبي: الخرافة الشعبية والسير
8	الثقافة الشعبية في الوسط الحضري	21	صدام الحضارات /حوار الثقافات /الوساطة الثقافية
9	الأغاني والموسيقى الشعبية	22	أساطير المنشأ
10	الأكلات الشعبية وأساليب الحفظ	23	الإتنولوجيا الصناعية/ مهارات الحرف والمهن التقليدية
11	اللهجات وأسماء الآلات والإستعمالات اللغوية	23	ذاكرة المكان
12	أتنولوجيا الجياة اليومية	25	دورة الحياة ودورة السنة
13	الترفيه والمجتمع	26	الشخصية الأساسية وهرمية القيم

الخيالي الوارد في الحكاية أو العناصر الخرافية فهي مطلوبة في هذا الأثر ولها دلالات وردت بمختلف الكتابات المتخصصة في الموضوع.

أما المبادئ الرئيسية التي يجب أن تقوم عليها فهي:

- **مبدإ الترابط** مع موضوع وهدف البحث: أي أن هدف البحث وموضوعه هو الذي يعطي معنى لاختيار المدونة وعناصرها.

- **مبدإ التجانس** والتناسق فالنصوص تمثل وحدة معيارية لموضوع ما تتضمن تفرعات داخلية تترابط منطقيا ولبست مجموعة من النصوص المتلاصقة حيث تخضع جميع النصوص الى اختيارات دقيقة وموحدة بين جميع مكوناتها. هذه الوحدة يمكن أن تختص في موضوع، او رقعة جغرافية أو فترة زمنية أو شخصية أو غير ذلك ومنها اشتق مصطلح الدراسة المونوغرافية. والحكاية الخرافية هي جنس في حد ذاته وبالإمكان مزيد تخصيصه لتوفير مدونات مختصة مثل حكايات المرأة أو حكايات في منطقة جغرافية محددة أو حكايات ذات موضوع محدد أو قيمة معينة كحكايات الأطفال (Bouhdiba Abdelwahab, 1997)وحكايات عن شخصية خيالية كالغول مثلا.

- **مبدإ التمثيلية**: يجب أن تكون جميع العناصر ذات العلاقة بالموضوع المحدد للمدونة التراثية متوفرة وتغطي جميع الاحتياجات البحثية أو غالبيتها الدلالية من الناحية الكمية والكيفية على السواء، ويضل البحث جار عن استكمال عناصر جديدة في المدونة الى غاية تحقيق اكتمال الدلالة. مثال ذلك إذا كانت المدونة تغطي جهة بعينها مثل القصرين بالوسط الغربي للبلاد التونسية فلا بد من أن تشمل عملية الجمع كافة المعتمديات الخاصة بالجهة كاملة [6]

- **مبدإ الانتظام**: أي توفر الاستقرار النسبي في الزمن والتواتر المنتظم للوثائق المدروسة، فهي تعبيرات مستدامة في الواقع وليست لحظات عابرة وغابرة في الزمن مما يستوجب التحيين المستمر والانتظام في نقل وتصوير وتوثيق الواقع. وهذا المبدأ يتماهى مع خصوصية المادة التراثية باعتبارها مادة تنتقل من جيل الى جيل وتحمل في طياتها دائما خصائص الزمان والمكان وتتمظهر في كل مرة بلبوس سياقها التاريخي والاجتماعي والثقافي العام.

- **الحجم**: كلما كان الحجم أكبر كلما ساعد ذلك على الاحاطة أكثر بموضوع البحث. على أن ذلك ليس قاعدة مطلقة لكل المواضيع، وعليه يجتهد الباحث في التوفيق بين الكم والكيف من خلال معادلة خاضعة لمنطق ومبرر يعلنها الباحث ويضعها مبررا لاختياراته. ومن هذا المنطلق تعتبر عملية الحث عن الوثيقة الاتنوغرافية في إطار تكوين المدونة أمرا ليس متاحا بيسر لا في الزمان ولا في المكان، فالبحث عن الوثيقة الاتنوغرافية عملية شاقة وتتطلب صبرا ويقظة وانتباها شديدا من الباحث.

[6] عدد المعتمديات بجهة القصرين هي 13 معتدية وهي: القصرين الشمالية، القصرين الجنوبية، تالة، جدليان، حاسي الفريد، حيدرة، سبيطلة، فريانة، فوسانة، ماجل عباس، سبيبة، الزهور، العيون.

5- استثمار الدراسة المونوغرافية وتطبيقاتها على المؤسسة ومقاربتها في إطار اشكالي

إن المعرفة بالممارسة ضمن مؤسسات العمل الثقافي أو الجمعيات المختلفة ذات العلاقة، وتحليل هذه الممارسة في كافة أبعادها والوقوف عند أهم الاشكاليات العملية والتطبيقية وما تحمله من تصورات ومفاهيم موجهة للفعل، يمثل مدخلا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه للتعاطي العلمي والبحثي لمؤسسة الفعل الثقافي والتربوي والتنشئة الاجتماعية الناجمة عنها. كما أن تحليل الممارسة هو مجال بحثي وتكويني له علاقة مباشرة بالحقل العام المؤطر للفعل الثقافي ويفتح المجال امام الباحث والفاعل والمسؤول الإداري على السواء لادراك مختلف اوجه الاستعمالات في ممارسة هذا التخصص المهني ومنها إدراك الأثر الناجم عن الممارسة وتسمية مخرجاتها بشكل دقيق ثم تقييم الأثر في علاقته بالفئات الاجتماعية ذات العلاقة وأيضا في علاقة بالحاجيات الاجتماعية العامة والديناميكية الناجمة عن التغير الاجتماعي. وتكمن أهمية الاشتغال بحثيا وفق المقاربة الاتنوغرافية المهتمة بنقل وتصوير الممارسة وتحليلها في أبعادها المختلفة، في الربط بين الممارسة والبحث وتعطي للبحث معنى براغماتيا يساعد على فهم الممارسة وتحليلها ومن ثم القدرة على تطويرها. بعيدا عن منطق المراقبة والتحقيق الذين تمت الاشارة اليهما في وظائف التدقيق للمؤسسة الإدارية.

وقد أشارت بعض تقارير اليونسكو (اليونسكو، معهد الإحصاء، 2013) الى أهمية المواد الثقافية إنتاجا وممارسة وصناعة وتأثيرها البالغ في المجتمع وعلى التنمية الاجتماعية وهي ملحوظة في مجالات التماسك الاجتماعي وإدماج الفئات المهمشة وتشكيل نظام قيم جديد وتأكيد الإبداع والموهبة والتميز والتحفيز نحو الابداع والابتكار وتنمية التنوع الثقافي والهوية الوطنية وهوية مختلف المجموعات الثقافية. وتعتبر مؤسسات العمل الثقافي والتربوي من بين أهم المؤسسات التي تعمل على تكريس تلك القيم من خلال المواد الثقافية وتعتبر بالتالي جديرة بالتشخيص والتدقيق لمعرفة تحقق تلك القيم ومستوياتها من الممارسة والانتشار.

إن مؤسسة العمل الثقافي والتربوي منفردة أو مجتمعة في إطار رقعة جغرافية واحدة مثل الولاية أو المعتمدية، تعتبر وحدة إجتماعية قابلة للدراسة يمكن التعاطي معها في إطار علاقتها مع محيطها وعناصرها الداخلية من ناحية ومن حيث تموقعها في اطار علاقتها مع محيطها الخارجي من ناحية ثانية.

1.5 التموقع الداخلي:

ونعني به التفاعل بين العناصر والمكونات الداخلية للمؤسسة بما يجعل منها أداة للفعل والإنتاج، وتشمل هذه العناصر: الرواد (الفئات التي ترتاد باستمرار هذه المؤسسات) والمستفيدين، الإطارات المهنية، الإدارة، العملة والإداريون، الموارد المالية والمادية، الأهداف والتمشيات، البرامج والمشاريع والمخرجات والأثر على السلوك والتنشئة الثقافية والاجتماعية، الاندماج الثقافي، استدامة الأثر والتنمية المستدامة،

2.5 التموقع الخارجي:

ويعني حصيلة تفاعل المؤسسة مع دوائر محددة من المحيط وقياس مستويات التشبيك والأثر والتفاعل بهدف تحقيق الإشعاع المحلي والخارجي، وتشمل العناصر التالية:

-السلط الإدارية والسياسية والجمعياتية.

-المحيط الإقتصادي

-المحيط الإعلامي

-المحيط التربوي

-المحيط الإجتماعي والثقافي

لكن يوجد طرف آخر وسيط والمتمثل في الإدارة الفنية وسلك والتفقد البيداغوجي التي تشتغل بتفاوت داخل هذه المؤسسات. واعتبارا لانخراط هذا الطرف في تمشي المؤسسة وموقعه من جملة الأطراف الآخرين فهو يحتل موقع الفاعل في حركة الواقع ضمن سياقات مضبوطة. ويمكن تصنيفه ضمن التموقع الداخلي للمؤسسة باعتباره جزءا من منظومة التسيير لكن يأخذ أدوارا في إطار مسافة ما من الأداء لأنها تختص بالتقييم، والتقويم، والمراقبة والمرافقة.

وانطلاقا من مجموع العلاقات المتشابكة للأصناف الثلاثة من المواقع السالفة الذكر فإن إدراك المشهد التفاعلي للمؤسسة الثقافية والتربوية في إطار قراءة مونوغرافية مميزة يمر عبر المستويات الإشكالية التالية:

*** المستوى الأول: الرؤية الكلية والإجمالية**

- هل توجد رؤية موحدة وكلية تجمع هذا الشتات من المواقع وعناصرها المتنوعة؟

- هل تضع المؤسسة خطة عملية تتضمن استيعابا لهذه العناصر؟

- هل توجد استراتيجية عمل سنوية أو مرحلية للإجابة على هذه العناصر في إطار خصوصية المؤسسة، وهل توجد أولويات لتحقيق ذلك؟

*** المستوى الثاني: الرؤية المرجعية**

-هل توجد مرجعيات واقعية وعلمية للتوجهات والتدخلات العملية لمؤسسة العمل الثقافي والتربوي في اتجاه الداخل أو الخارج؟

-هل أن المبررات المنتخبة مسنودة بقراءة موضوعية لواقع المؤسسة وامكانياتها ولمحيطها بكل مكوناته؟

-التموقع الثقافي والتربوي والاقتصادي في المحيط المحلي والوطني

*** المستوى الثالث: صور الممارسة للمؤسسة**

- الممارسة الثقافية والتربوية بجميع أشكالها، انتاجا وصناعة: المشاركة والأثر والتأثير

- هل يعكس السلوك العملي اليومي نوعية هذه ادبيات الرؤية المرجعية والرؤية الكلية؟

- هل يوجد تباين أو تعارض أو تعاضد بين المعلن في القول وبين الممارسة لمختلف الاطراف الفاعلة؟

- هل يوجد تقييم بنائي دوري لتقويم التدخل وتصحيح المسار؟

- ماهي الأشكال المقررة لهذا التقييم (Anne-Catherine de Perrot et Tina Wodiunig, Jakob Schmid, 2008) والمتابعة (الوثائق والسجلات وأشكال الملاحظة المختلفة)؟ هل هي وظيفية؟ عملية؟ وناجعة؟ وماهو موقع وأثر كل فاعل في إطار ذلك؟

- ماهي الآليات المعتمدة للتعديل والتصحيح؟

وتتطلب هذه المستويات الثلاثة المعالجة الإشكالية التالية والتي تحيل مباشرة الى الإستعمال المنهجي للدراسة المونوغرافية للمؤسسة.

فكيف يمكن إذن متابعة السلوك اليومي لمختلف المجالات التي تجمع الفاعلين في المؤسسة ورصد استراتجياتهم كل حسب خصوصيته ومدار اهتمامه؟ وما هي نوعية الفعل والتدخل لكل فاعل في المؤسسة واتجاهات ردود الأفعال المسجلة تجاه المايحدث ونوعية المعلومات المتبادلة وشبكات العلاقات المتكونة والناشئة والمرغوبة التي يحتضنها نشاط المؤسسة؟ كيف نحلل تفرد هذه الممارسات في الوظيفة والمهنة والتطوع؟ وهل يمكن رسم صيرورة معينة لهذه التفاعلات ورصد مسارها بشكل واضح في إطار تفاعلها مع محيطها العام الثقافي والتربوي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وضبط مخرجاتها بكل دقة والقدرة على تمييزها عن غيرها من مخرجات المؤسسات النظامية كالتعليم أو الأولية كالأسرة مثلا؟

إن العمق الإشكالي الذي تطرحه الدراسة المونوغرافية للمؤسسة ينبع أساسا من الأهمية التي تقوم بها مؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي في الوقت الحر وخاصة في مستوى الممارسات وكثافة التدخلات الموجهة لفائدة تعديل السلوك وتعزيز التعلمات في نواحي معرفية، وحسية حركية، ووجدانية قيمية، ورمزية.

ونظرا إلى أن هذه التدخلات تأخذ أشكالا متعددة وتتباين نتائجها بحسب متغيرات مكونات كل وضعية فإن الرصد العلمي أو الدراسة العلمية مؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط

اللانظامي لا يمكن أن تستغني عن المناهج المعتمدة في الدراسات المونوغرافية لأن هذه الأخيرة توفر إطارا نظريا أمثلا للملاحظة وتتبع أثر السلوك والممارسة وتقييم المردود.
واعتبارا الى أن نشاط المؤسسة من هذا المنطلق يرفض الأنشطة المصطنعة أو المخبرية أو التي تجرى عليها العمليات الإشهارية أو الدعائية المصدرة للإستهلاك لفائدة الآخر المغاير لأن نتائجها بصفاتها تلك ستخالف البناء الداخلي وستظهر عكس ما تضمر فإن أدبيات المنهج المونوغرافي له القدرة على تجاوز هذا النوع من الصعوبات وذلك باستعماله منهج البحث الميداني واعتماده على الملاحظة بالمشاركة " L'observation participante".
فما هي الخصوصيات المنهجية في استعمال الملاحظة بالمشاركة في البحث الميداني الموجه للمؤسسة ككل؟

6- البحوث الميدانية ذات العلاقة بالدراسات المونوغرافية

تختلف البحوث الميدانية- أي البحوث التي تتقيد بالمعطيات التي يزودها الواقع بكل مكوناته - حسب متغيرات مختلفة ومتنوعة تؤثر بأشكال متفاوتة في طبيعة هذه البحوث، وتعطيها خصوصية معينة ومن بين هذه المتغيرات الأهداف من حيث شمولها واتساعها والفئات المستهدفة ووسائل البحث المعتمدة وحجم الميدان ودرجة الدقة والقياس المطلوبة في تتبع الأثر.
ومهما اختلفت هذه المتغيرات إلا أن ذلك لا يمس من الصرامة المنهجية التي تتمتع بها مثل هذه الدراسات أمام كثرة المعلومات وما يقابله من حرص متناه لاستيعابها وقبولها حتى لاتفوت احداها قد يكون لها أهمية بمكان في قراءة واقع المؤسسة وتفسير حركتها ونشاطها.
وعلى ذلك فإنها تطرح تحديات تعود لخصوصية استعمال هذا المنهج ومنها أساسا أن المشاركة الميدانية في حياة المجموعة بهدف ملاحظتها وبالتالي دراستها يطرح تحديات مثل قبول المجموعة والمؤسسة للباحث ودرجة التعاون التي يقابلها به الفاعلون في المؤسسة حتى تتمكن الملاحظة من رصد مراجع هامة للمعلومات في إطار المؤسسة. وتتميز هذه المعلومات بخاصياتها غير المقننة وغير الثابتة وعدم تجانسها حيث تشمل الآراء والسلوكات والممارسات والمواقف مما يعسر وضعها في مشروع بحث ميداني موحد.
وقد ظهرت في خضم هذه الأسس العملية توجهات بحثية حملت معها تصنيفات للبحوث الميدانية وهي:
بحوث التشخيص "Diagnostic " وتعمل بموجب مثال توجيهي يتضمن فرضيات محددة تقود عملية البحث لتفسير نشاط المؤسسة ووضع المجهر على مواطن مشخصة بقصد معالجتها داخل النسق العام. ومن الممكن تطبيق هذا المنهج لرسم السياسات الثقافية المحلية ولتشخيص الممارسة واستثمارها لفائدة مشروع المؤسسة قبل وأثناء وبعد انجازه. وتنطلق بحوث التشخيص من اشكاليات دقيقة حول مظاهر محددة من حياة المؤسسة بهدف فهمها وتحليلها ووضعها على ذمة مختلف الفاعلين للاستفادة منها وخاصة من ناحية التحسيس والتقييم والتطوير ومنها مثلا التمثلات الاجتماعية حول مؤسسة العمل الثقافي والتربوي، العلاقة الإتصالية بين الفاعلين والأداء البيداغوجي، الهوية المهنية للفاعلين، الفعل الثقافي والتربوي والاجتماعي وغيرها من الاشكاليات المطروحة. (رجب عبد الستار، 2000).

2.6 بحوث الإكتشاف " Exploration" وتعتمد الوصف وتجميع المعلومات التي تم انتقاؤها بطريقة علمية لكنها عامة وشاملة وموسعة لموضوعات عدة. ويمكن تطبيق هذا المنهج قبل اختيار مشروع المؤسسة لكشف القدرات الفعلية والكامنة للواقع بكل مكوناته حيث يمكن التفطن بعد ذلك الى المواطن التي يمكن أن يتعاطى معها مشروع المؤسسة باعتبار أن المشروع ينطلق من مبررات موضوعية وواقعية. ونظرا لأن البحوث الشاملة التي لا تستثني شيئا تعتبر مكلفة ولا تبرز الجدوى منها على المدى القريب والمتوسط فإنه يمكن الجمع بين بحوث التشخيص وبحوث الاكتشاف في مسار موحد لتجاوز مسألة التعميم المبالغ فيه والاستفادة الواضحة من الموارد المالية والبشرية واللوجستية التي تتوفر عند انجاز المشروع البحثي، حيث يتم حصر الملاحظة في نطاق إشكاليات كبرى تختزل تفرعات متعددة. مثل قضية الوقت الحر وفضاءات التنشئة، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بالتغيرات الثقافية. ومن أمثلة الإشكاليات البحثية لبحوث الاستكشاف هو المشهد الثقافي المحلي والجهوي ومؤسساته وجمعياته والفاعلين فيه وموارده القانونية والمالية.

3.6 بحوث التجريب والإختبار**:** استعمالها قليل ونادر وذلك لصعوبتها في الميدان التطبيقي وعدم القدرة على السيطرة على المتغيرات والتحكم فيها لكنها تظل ممكنة ومفيدة في تقديم معلومات حول العلاقة بين متغيرين أو أكثر وتستدعي توفير وسائل ملاحظة دقيقة سمعية وبصرية متطورة. ويمكن من خلال البحث في الممارسة المهنية أن نوظف مثل هذه البحوث ضمن موضوعات مدققة في الأداء المهني والبيداغوجي مثلا، أو في التواصل اللفظي وغير اللفظي بين الفاعلين أو انجاز حوارات مع مجموعات مصغرة Focus groupesوحصرية لمعرفة المواقف والآراء والتمثلات والمكتسبات.

4.6 الملاحظة بالمشاركة (الإنجاز التطبيقي للمقاربة)

لقد أشرنا في موضع سابق إلى أن الملاحظة بالمشاركة تطرح صعوبات أساسية تتمثل في درجة قبول المؤسسة للباحث بصفة من الصفات المبررة لوجوده داخل المؤسسة. ولذلك فقبل اعداد وسائل الملاحظة ورصد المعلومات فإن الباحث يجب أن يوفر جهدا أساسيا في تهيئة مناخ العمل والتحاور مع المؤسسة لتنظيم وتقنين التواجد بالمؤسسة وشرعية طلبه للمعلومات من المصادر المتنوعة. وتختلف المؤسسات من حيث درجة قبولها لأطراف أخرى داخل المؤسسة مهما كانت مبررات وجودهم. وحسب تجربتنا العملية فإن المؤسسات التربوية تعد من أكثر المؤسسات التي يتطلب وجود الباحث أو المتربص بها مسارا اداريا شاق ومضنيا وينتهي في الغالب الأعم بالرفض أو بالإجابة بعد الوقت المطلوب والآجال التي يتطلبها العمل الثقافي أو التربوي أو البحثي. أما المؤسسات السجنية فقد لوحظت بعض التغيرات في علاقتهم بمحيطها الخارجي بعدما كانت مغلقة تماما أمام الآخر غير المهني خاصة بعد الثورة في تونس (جانفي 2011). فقد يقتضي البحث مثلا بهذه المؤسسات القيام بمقابلات شفوية أو مسجلة لفرد أو لمجموعة أفراد أو القيام باستبيانات للشبان أو للإطارات أو للموظفين والعملة أو لإدارة المؤسسة أو للأولياء أو لغيرهم لمعرفة موقف أو ممارسة أو سلوك ثم العمل على تحليله. كما يمكن أن تكون الملاحظة

بالمشاركة في اقتراح مجموعة من البرامج الثقافية على مجموعة من المستفيدين ومتابعة مختلف التفاعلات الناجمة عن هذا الفعل وقياس تأثيره على المواقف والعلاقات والسلوك بشكل عام.

كما يمكن أن يعنى البحث بملاحظة مباشرة عن طريق العين المجردة وباستعمال شبكات الملاحظة أو بالتصوير لأداء أثناء النشاط أو أثناء اجتماع لتوزيع العمل وتنظيمه أو القيام بسلوك اداري معين. ولذلك فإن أدبيات البحث يمكن أن تمتد الى كل الإنتاجات بالمؤسسة منها الوثائقية الإدارية والتسييرية الجارية أو الراجعة. ومختلف الإنتاجات الأخرى المنتجة في إطار نوادي الإختصاص أو الفعل الثقافي أو مشاريع المنشطين أو الأعمال الأخرى. وقد يستدعي ذلك وقتا يتسع بقدر متطلبات البحث. ونظرا للإحتمالات الممكنة لاستعمال هذه التقنيات بعضها أو جلها أو كلها بما يعني الدخول الى حياة المؤسسة واكتساحها وتكثيف التبادلات التفاعلية والمشاركة أثناء العمل والإنجاز، فإن التحاور مع المعنيين وموافقتهم قبل الشروع في ذلك مهم جدا وضروري لاستقاء المعلومات بشكل أقرب للتلقائية.

لكن، بأي صفة يعلن الباحث عن وجوده وأدواره داخل المؤسسة؟ أي ما هي الصورة التي يظهر عليها أثناء القيام برصد المعلومات وتجميعها؟

مسألة القناع Masque

إن اخفاء الدور أو إظهاره هما تمشيان لكل منهما ايجابياته وسلبياته وعموما فإن الإعلان عن أهداف البحث والهوية المهنية للباحث يجنب عديد المشاكل المستعصية وإغفال ذلك الإعلان يتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي وقد يسبب حرجا كبيرا. إلا أنه يمكن عدم ذكر بعض التفاصيل للفئات المعنية بالملاحظة حتى لا تغير سلوكها الإعتيادي فتختفي المعلومات الواقعية وينحرف البحث عن مجراه الطبيعي.

وشرط استقاء المعلومات في سياقها الطبيعي ضروري ومسألة ملحة في الاعتبارات المنهجية ولا يمكن الاستغناء عنها في أي دراسة مونوغرافية كما أكدنا سابقا في شروط المدونة.

لكن من هو هذا الباحث الذي يمكن له أن يقوم بهذا النوع من الدراسات المونوغرافية بمؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي ويوفر سجلا من المعلومات المرجعية في قراءة واقع وامكانيات المؤسسة؟ هل يمكن أن يكون الطالب المبتدئ أو الباحث المتمرس أو المنشط في حد ذاته أو مدير المؤسسة، أو المرشد البيداغوجي أو متفقد المؤسسة مثلا[7]؟ لكن في مثل هذه الحالة، فإن البعض من هؤلاء هم أطراف فاعلون في المؤسسة ويمتد إليهما تبعا لذلك آثار التقييم.

[7] المؤسسات الشبابية في تونس مثلا تتوفر على جهاز التفقد البيداغوجي ويتوفر على إطارات لها تجربة ميدانية وخبرة عملية هامة في المهنة وأدوارها قريبة جدا مما يمكن أن توفره الدراسات المونوغرافية لأنها تعتمد الملاحظة والمرافقة أثناء عمليات التقييم والتقويم سواء للمنشط أو للمؤسسة ككل. ويمكن أن تكون مهمة البحث موكولة لهذا الجهاز إذا تم التركيز على متغيرات أخرى خارج مجال فعل سلك الإرشاد والتفقد البيداغوجي في اطار بحوث التشخيص. كما يمكن تطبيق ذلك إذا تم التعامل مع إطارات من سلك التفقد والإرشاد البيداغوجي خارج الدائرة الترابية المتابعين لها. ورغم أن هذا المتفقد ينتمي الى المنظومة الداخلية للإدارة فإنه يتوفر على نوع من السلطة الهامة التي يمكن أن تؤثر على النتائج الموضوعية لعملية الملاحظة. فالمنشط مثلا في بعض الأحيان عندما يتم

ولم يخف على المهتمين بقضايا التقييم والملاحظة أهمية هذا الإشكال فصنفوا الباحثين الى صنفين يمكن أن يحققا التكامل في الأدوار لتغذية الناتج العلمي والمنهجي المطلوب من مثل هذه الدراسات المونوغرافية:

الملاحظة بالمشاركة من الخارج:

ويمكن أن يكون خبيرا متخصصا في التقييم أو مكلفا بإجراء ملاحظة ميدانية ممنهجة وفق شبكات ملاحظة تم إعدادها مسبقا من قبل أطراف آخرين. فالباحث مثلا يمكن أن يركز على فئة معينة من الفاعلين في الحقل الثقافي والتربوي بهذه المؤسسات كالرواد أو المنشطين أو مديري المؤسسات في حد ذاتهم ويعرض عليم محادثة تتكرر باستمرار بشكل دوري وحسب مسافة زمنية محددة وتسمى مثل هذه البحوث ببحوث البانال Pannel من أجل دراسة المواقف من قضايا محددة في المشهد الثقافي والسياسات الثقافية وتعيرها حسب الزمن وأسباب هذه التغيرات (Madeleine Grawitz, 1996). إلا أن هذا الأسلوب في الملاحظة قد لا يحض دائما بنفس النجاحات المطلوبة ويجب الانتباه إلى بعض المآخذ التي يمكن أن تحيط بنتائج هذه الممارسة البحثية لأن هذا الملاحظ الخارجي:

- جاء من خارج المؤسسة ولا يتمتع بالشرعية الكافية وعادة ما ينظر اليه بعين الريبة حول استغلال النتائج والجهات التي تمول هذه المشاريع لقياس الرأي والمواقف. ويمكن في أغلب حالات الريبة أن يتحصل الباحث على معلومات مغلوطة.

- ليس متفرغا نهائيا للبحث بحيث أن له مهاما أخرى تمنع تواجده المتواصل والمستمر بالمؤسسة لمعرفة التجارب المختلفة التي مرت بها المؤسسة والفاعلون داخلها وأنساق تطور المواقف.

الملاحظة بالمشاركة من الداخل:

هذا الطرف الذي يتبنى منهجية خاصة في الملاحظة والرصد لخاصيات الممارسة التنشيطية ينتمي الى المؤسسة ويقوم بأدوار فعلية فيها ويحظى بشرعية التواجد والعمل داخل المؤسسة ويعترف له بها المتواجدون بالمؤسسة. كما أن مجال فعله الجديد في إطار الملاحظة بالمشاركة لا يجب أن يخترق مجاله العملي المعهود لأنه سيؤثر على طبيعة مراكز العمل والتفاعلات الممكنة في إطار ذلك. وعليه فمن أهم صفاته أن يكون طرفا فاعلا في المؤسسة المدروسة ويحتل موقعا مؤثرا في شبكة العلاقات وله شرعية واقعية في المؤسسة في حدود الوظيفة التي يقوم بها. ويمكن أن يكون أحد الإطارات التربوية بالمؤسسة بشرط أن يتمتع بالكفاءة العلمية والمنهجية الكافية لمتطلبات البحث.

اعلامه بقدوم المتفقد وزيارته فإنه يعمل كثيرا على تغيير سلوكه المهني وترتيبه للواقع وصياغته المصطنعة للوثائق والمشاريع. . وعليه يصعب معرفة حيثيات الواقع الموضوعي ما قبل عملية الزيارة.

إن عنصر المشاركة عند الملاحظة قد تكون له نتائج متباينة وذلك تبعا لدرجة هذه المشاركة في حياة المجموعة فكلما كانت المشاركة لصيقة من حياة المجموعة إلا وكانت نتائجها مختلفة عما إذا كانت أكثر بعدا. كما أن هذه المسافة قد تغير من المسار الطبيعي للتمشيات الاعتيادية لنشاط المؤسسة وسير الفعل الثقافي والتربوي بها. ولذلك فإن تحديد مستوى المشاركة عند الإعداد لاستراتيجية البحث أو بروتوكولاته يعد منهجا مطلوبا لأنه يرسم نطاق المعلومات المتوفرة وحدودها مقارنة بحياة المجموعة. وعلى هذا المستوى توجد ثلاث مستويات من المشاركة وهي:

أ- الملاحظة بالمشاركة السطحية

ويغلب على هذه الدراسات الطابع السوسيولوجي حيث لا يسمح للملاحظ أن يكون في مركز الفعل داخل المؤسسة والمجموعات الشبابية لأنها تؤمن بمقولة أنه بجب أن يجد الباحث توازنا بين المشاركة في الميدان وبين القدرة على التحرر منه على خلفية أن بعض الإندماج فقط يمكن أن يؤدي الى ما هو مطلوب من البحث العلمي. ومن أمثلة بعض البحوث في هذا المنحى ما ورد في كتاب " جاك كوثر" بعنوان الملاحظة بالمشاركة والنظرية الاجتماعية " حيث قاب هذا الباحث في علم الاجتماع بتشخيص عبر الملاحظة الميدانية في مجموعة من المجالات ومنها نادي رياضي لتسلق جبال الآلب ومستشفى محليا. (Jacques Coenen-Huther,1995)

ب- الملاحظة بالمشاركة الفاعلة:

أي تحمل بعض المهام في المؤسسة التي تشكل مجال بحثه والقيام ببعض الأدوار في مجموعة الدراسة، وهذا الموقع يمكنه من رؤية التفاعلات الحقيقية في جميع المواقع. ويمكن للطلبة الذين يجرون تربصات أو بحوثا علمية حول هذه المؤسسات أن يقوموا بهذا الدور تحت اشراف من قبل باحث مشرف أو إشراف مزدوج بين العلمي والمهني.

ج- الملاحظة بالمشاركة الكلية:

السؤال المنهجي الذي يعترض هذا المستوى من المشاركة في الملاحظة هو: ألا يمكن لهذا الأخير أن يؤثر فعليا على مجرى الأحداث وأن يغير من الحركة الاعتيادية لحركية المجموعات ونشاط المؤسسة تبعا لاندفاع الملاحظ المشارك ورغبته في توجيه الواقع؟ وعلى ذلك فإن التحفظ على المشاركة الكلية يأتي من هذا الجانب. كما أن التساؤل يضل مطروحا في كل خطوة يقوم به الباحث الأنتروبولوجي بالنسبة خاصة للدراسات المونوغرافية وهو: كيف نتمكن من المشاركة دون أن نكون داخليين منتمين للمجموعة المدروسة؟

إن أهمية الدراسات المونوغرافية[8] لفائدة مؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي تعود أساسا إلى الكم الهائل من المعلومات التي يمكن أن تتأتى من مختلف أدوات جمع البيانات

[8] لمزيد التعرف بشكل مختصر على مختلف المناهج والاشكاليات ذات العلاقة بالبحوث الميدانية مثل خصوصية هذا المجال وتنوع أشكاله ومشكلات الملاحظة وتقنياتها وأنواع الملاحظين والقيمة العلمية للملاحظة الميدانية، يمكن العودة الى كتاب:

Madeleine Grawitz (1996), Méthodes des sciences sociales, Paris, Dalloz, p-p 697-722.

المعتمدة داخل هذا المنهج البحثي والتي يقع توظيفها إما لتمهيد اعتماد مشروع المؤسسة ورسم السياسات والبرامج وإما لتقييم إنجاز المشروع داخل المؤسسة وما يحدثه من تحولات لدى الفاعلين المعنيين بنشاط المؤسسة.

وقد طرحنا في متن هذا المقال مجموعة من المحاور الموضوعية التي يمكن اعادة ترتيبها لتدقيق الملاحظة واعداد الشبكات ذات العلاقة إضافة لمضمون المقابلات مع مختلف الفاعلين. وعملا على مزيد تعزيز هذه المعلومات بأخرى ذات طابع كمي، ونظرا لتعدد استعمال هذه التقنيات في إطار الدراسة المونوغرافية الواحدة، فقد عملنا على إنجاز استبيان للكشف عن واقع المؤسسة ومدى التجانس بين مكونات عناصره في إطار التمهيد لإثارة أهمية العمل بمشروع المؤسسة لدى الفاعلين بها وقدمنا نموذجا لاستبيان يتوجه للطرفين الرئيسين في الفعل مؤسسات العمل الثقافي والتربوي بالوسط اللانظامي وهما المنشط والمدير. ويتضمن كل استبيان مجموعة أسئلة تتكامل نتائجها الكمية مع التحليل الكيفي لنتائج عمليات الملاحظة بالمشاركة.

تشخيص العمل الثقافي والتربوي الاجتماعي بالمؤسسة (استبيان)

هذا الاستبيان هو تكملة ضرورية لتحصيل معطيات كمية إضافية لمشروع البحث المونوغرافي المعتمد على آليات الملاحظة بالمشاركة والمحادثات وقد وردت بعض تفاصيل مادة الملاحظة ومحاور أسئلة المحادثات في متن هذا المقال.

استبيان01

الرجاء تعمير هذه الجذاذة بكلّ دقة متناهية علما وأنّ جميع المعلومات المذكورة يجب أن يكون لها ما يدعمها بمختلف الوثائق التي يمسكها المنشط ومتوفرة بالإدارة ومحفوظة لديها.

الاسم: .....

تشخيص العمل الثقافي والتربوي الاجتماعي

اللقب: ..... **السنة ..... / .....**

المؤسسة: ..... **خاص بالمنشط**

المعتمدية: .....

الولاية: .....

1) قدّم توزيعا لعدد **المستفيدين** والمنخرطين من الأنشطة التي تمارسها حسب كلّ نشاط:

النشاط (1)	الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
.....	عدد المستفيدين												
	عدد المنخرطين												

كيف تقيم هذا التفاوت؟

.....

النشاط (2)	الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
.....	عدد المستفيدين												
	عدد المنخرطين												

كيف تقيم هذا التفاوت؟

.....

النشاط (3)	الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
.....	عدد المستفيدين												
	عدد المنخرطين												

كيف تقيم هذا التفاوت؟

.....

1) ماهي **الأهداف السلوكية** (يمكن ملاحظتها) التي تحققت لدى المنخرطين والمستفيدين خلال السنة التربوية؟ أذكرها حسب كلّ نشاط تمارسه بالمؤسسة مع **نسبة انجاز** النشاط من البرنامج العام؟

النشاط	نشاط (1)	نشاط (2)	نشاط (3)
الأهداف التي تحققت			
نسبة الانجاز			
العدد الجملي للمنخرطين			
العدد الجملي للمستفيدين			

3) ما هي **الصعوبات** التي تعتقد أنّها حالت دون التقدم أكثر في نسبة الانجاز رتبها حسب الأهمية؟

1) .....
2) .....
3) .....

2) ماهي أهمّ **القضايا الثقافية والتربوية** التي برزت بالمؤسسة وما هي **التمشيات** التي اعتمدتها لمتابعتها ومعالجتها؟

القضايا الثقافية والتربوية	التمشيات: داخل نشاط النادي	مع الاطار	مع إدارة	مع الأولياء	مع

		الداخلي	المؤسسة		المحيط الخارجي

3) هل توجد سلوكات مميزة للفئات التي تتعامل معها أثناء النشاط؟ وما هي المقاربات التي اعتمدتها لفهمها والتفاعل معها؟

السلوكات	المقاربات المعتمدة للفهم والتدخل

4) هل قمت **بمشروع** خارج إطار النشاط الاعتيادي للنادي طيلة السنة؟

ع/ر	عنوان المشروع	موضوعه/ فقراته	تاريخ الانجاز	التكلفة المادية	الأطراف المعنية
1					
2					
3					

5) خلال نشاطك طيلة السنة، ما هي نوعية **الاستفادة العملية** التي حصلت عليها من الأطراف التالية؟

الأطراف	محتوى الإستفادة
ـ زملائك من الاطارات العاملة في المؤسسة	
ـ من إدارة المؤسسة	
من المؤسسات الثقافية المجاورة	
ـ من المؤسسات التربوية المجاورة	
ـ من وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة	
ـ من المنظمات والجمعيات	
ـ من الادارات الجهوية (الصحة ، التشغيل...)	
ـ من المؤسسات الإقتصادية	
أطراف أخرى قدمت استفادة مهمة:	

مع خالص الشكر والود (تقييم المنشط)

تشخيص العمل الثقافي والتربوي الاجتماعي بالمؤسسة

(استبيان02)

الرجاء تعمير هذه الجذاذة بكلّ دقة متناهية علما وأنّ جميع المعلومات المذكورة يجب أن يكون لها ما يدعمها بمختلف الوثائق المتوفرة بالإدارة ومحفوظة لديها.

الاسم: .....

تشخيص العمل الثقافي والتربوي الاجتماعي

اللقب: ..... السنة ..... / .....

المؤسسة: ..... خاص بمدير المؤسسة

المعتمدية: .....

الولاية: .....

1) معطيات رقمية: اذكر العدد الجملي **للمنخرطين** والمستفيدين من كافة الخدمات بالمؤسسة للسنة المذكورة أعلاه (الرجاء اعتماد الواقعية)

الجنس		المستوى التعليمي				الوضعية الاجتماعية والاقتصادية		
ذكر	أنثى	أمي	أساسي	ثانوي	عالي	عامل	يدرس	يعمل

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عدد المنخرطين												
عدد المستفيدين												

2) ما هي **الأهداف** التي ضبطتها المؤسسة طيلة السنة الحالية وما هي نسبة الانجاز أو **التحقق**؟
وما هي **المسالك** الأساسية التي اعتمدتها لتحقيق كل منها؟

الأهداف	نسبة التحقق	المسالك التي اعتمدتها لتحقيقها (كيف تحققت؟)

3) هل أنجزت **مشاريع** دون المشاريع التي تبناها المنشطون ؟(عدم ذكر مشاريع المنشطين)

ع/ر	عنوان المشروع	فقراته	تاريخ	التكلفة المادية	الأطراف

		الأساسية	الانجاز		المعنية
1					
2					
3					

4) - بالعودة إلى الوثائق الموجودة بالمؤسسة والمحفوظة لديكم، كم **اجتماعا** تمّ خلال هذه السنة التربوية مع إطارات التسيير والتنشيط وتمّ تدوينه بالسجلات الإدارية ؟ (ضرورة التقيد بما هو موجود بكراس محاضر جلسات).

العدد	التاريخ	المواضيع الرئيسية	العدد	التاريخ	المواضيع الرئيسية

5)- ما هي أهمّ **القضايا الثقافية والتربوية الاجتماعية** التي برزت بالمؤسسة حسب رأيك وما هي **التمشيات** التي اعتمدتها لمتابعتها ومعالجتها؟

القضايا	التمشيات

6)- ما هي **الاستفادة العملية** من الأطراف التالية التي تحققت للمؤسسة وساهمت بالتالي في تحقيق أهداف المؤسسة:

الاطراف	توعية الاستفادة العملية
الاطار التنشيطي القار	
الاطار التنشيطي المتعاقد	
الاطار العمالي	
السلط الادارية	
السلط السياسية	
المؤسسات التربوية	
المؤسسات الثقافية	

المنظمات والجمعيات	
مؤسسات الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة	
المؤسسات الاقتصادية	
الادارات الجهوية	
جمعية أحباء المؤسسة	
أطرافا أخرى قدمت لكم استفادة مهمة:	

مع خالص المودة (تقييم مدير المؤسسة)

يتوزع تشخيص المؤسسة بالاعتماد على الدراسة المونوغرافية من خلال هذا الاستبيان على:

1- معطيات رقمية تخص المنخرطين ورواد هذه المؤسسة والمستفيدين من خدماتها بحسب الأنشطة والمشاريع ومهما كانت تقاليد المؤسسة في توفير هذه المعطيات فإن تثبيت هذا العدد يعد مؤشرا أساسيا لمعرفة علاقتها بالمجتمع وأصناف الفئات الاجتماعية (توزيع حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي والصنف الاجتماعي والاقتصادي...) التي ترتاد المؤسسة وتقبل على أنشطتها وتتفاعل معها وتؤثر فيها كما تتأثر بها.

كما أن رصد هذا العدد وفق التطور الزمني خلال سنة كاملة يضعنا أمام المشهد الحقيقي من الممارسة الثقافية بالمؤسسة وصور تحققها عبر الزمن. ويتعزز الفهم للتفاوت الملحوظ بين الفترات الزمنية من خلال ما يوفره المستجوبون الفاعلون بالمؤسسة (ومن بينهم المدير والمنشط) من تفسير للأسباب والعوامل المتدخلة فيها. ومن المهم أن يتفق المشتغلون في المهنة على كيفية اعتماد الأرقام الخاصة بالجمهور. هل هو ضروري؟ متى يتم الالتجاء اليه؟ هل هو المؤشر الوحيد في التقييم؟ هل الفائدة في الكم أم في الكيف أم في الإثنين معا؟ كيف نضبط الكيف كميا[9]؟ كيف يكون العدد صادقا ينطبق بدقة على معطيات الواقع من الممارسة؟

[9] الكم والكيف في تقييم العمل الثقافي ومختلف الممارسات الثقافية ذات العلاقة عمليتان متلازمتان لدى أغلب المهتمين بالمشهد الثقافي وقد ظهر هذا التلازم في بعض التعريفات لمسألة التقييم حيث يشمل نظامين أحدهما يركز على التقدير الكمي والثاني يختص بالتقدير الكيفي وينطبق على:
قيمة قطعة فنية أو نشاط أو برنامج أو مشروع، قيمة اقتراح وفعاليته، أهمية المشروع في محيط ما، بالنسبة لجمهور، قبول الجمهور لمحتوى فني أو ثقافي، الملاءمة بين المشروع والمقبولية، تجربة الزوار/ المتفرجين. المستفيدين، معرفة الجمهور، تحليل الحضور، تحليل السلوكيات والمواقف، التأثير والأثر للمشروع، النشاط...
Action Culturelle (2021), Engager un processus d'évaluation des actions culturelles conduites en direction de ses publics, https://www.weka.fr/action-sociale/dossier-pratique/action-culturelle-dt20/engager-un-processus-d-evaluation-des-actions-culturelles-conduites-en-direction-de-ses-publics-0782/

2- معطيات تقديرات المسؤولين بالمؤسسة حول ما تحقق بالفعل والمنجز الحقيقي والوعي بالقضايا المطروحة والظواهر المحيطة بالمؤسسة وسبل التعاطي معها مع الداخل والخارج. وتقدير المسؤول عن المنجز يجب أن يعتمد على أوعية مخصصة للمتابعة الحينية للأثر ومؤشرات واضحة الدلالة ومتفق حولها لتثبيت المعطى من الممارسة والابتعاد عن الآراء والمواقف الانطباعية والذاتية قدر الإمكان واستعمال المصطلحات كثيرة التعميم والحاملة للمعاني المتداخلة.

3- معطيات تخص البرمجة والتخطيط للأنشطة والمشاريع والقدرة على إدارة التواصل الداخلي والخارجي في إطار تشبيك العلاقات المهنية وربط المؤسسة بمحيطها.

ومما لا شك فيه أن المعطيات التي يوفره مدير المؤسسة والمنشط هي على قدر كبير من الأهمية إلا أنها تبقى في حاجة الى مصادر أخرى أشرنا اليها في متن هذا المقال تتكامل فيما بينها وتساعدنا أكثر ما يمكن على الاقتراب من الموضوعية المنشودة.

وفي الختام يمكن القول إن الدراسة المونوغرافية للمؤسسة هي تشخيص متعدد المداخل المنهجية تستعمل فيها أدوات مختلفة لجمع البيانات وتصوير الممارسة في أدق خصائصها ومن قبل جميع الفاعلين بالداخل والخارج حتى تتوفر مدونة متكاملة من الممارسة الثقافية والتربوية يمكن القيام على إثرها بالتحليل العلمي المطلوب لاستخراج القواعد العامة المنظمة للممارسة ومساءلتها في ضوء ما توفر من معرفة ومنهج بهدف الاستفادة منها بحثا وتصرفا وإدارة في الآني والمتوسط والاستراتيجي.

قائمة المراجع:

Action Culturelle (2021), Engager un processus d'évaluation des actions culturelles conduites en direction de ses publics, https://www.weka.fr/action-sociale/dossier-pratique/action-culturelle-dt20/engager-un-processus-d-evaluation-des-actions-culturelles-conduites-en-direction-de-ses-publics-0782/

Bouhdiba Abdelwahab (1977), L'Imaginaire Maghrébin : Etude de dix contes pour enfants, Tunis, Maison tunisienne de l'édition, Tunis.

Coenen-Huther Jacques (1995), Observation participante et théorie sociologique, Paris : L'Harmattan, collection Logiques sociales.

Grawitz Madeleine (1996), Méthodes des sciences sociales, Paris, Dalloz.

Kaufmann Jean Claude (1996), L'Entretien Compréhensif, Nathan Université.

LEVI-STRAUSS Claude (1958,1974), Ethnographie, ethnologie, anthropologie,

Anthropologie structurale, Plon, pp. 411-413.

Perrot de Anne-Catherine et Wodiunig Tina, Jakob Schmid…,Traduction Michel Schnarenberger,(2008), L'évaluation dans la culture :Pourquoi et comment évaluer? Un guide pour l'évaluation de projets, de programmes, de stratégies et d'institutions culturels Zurich : Fondation suisse pour la culture Pro Helvetia, Hirschengraben.

Tabani, Marc Kurt (2001), Quand l'ethnologue quitte le terrain : Anthropologie et bibliothèques, Ethnologies comparées : N°2 Printemps 2001 Miroirs identitaires.

Unesco, Institut de statistique, (2009), Mesure de la contribution économique des industries culturelles Examen et évaluation des approches méthodologiques actuelles : Manuel n°1 du cadre de l'Unesco pour les statistiques culturelles, Succursale Centre-Ville Montréal, Québec, Canada.

Visscher De Christian et Petit Laurent (2002), L'audit interne dans l'administration publique : un état des lieux dans les ministères fédéraux, Pyramides, 5, pp. 73-100.

الخضراوي محمد الحبيب (2016)، كفايات التنشيط بين مؤسسة التكوين ومؤسسة التشغيل، مهن

التنشيط والوساطة والتحولات الاجتماعية، تونس، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي، ص-ص 9-27، (سلسلة علوم ثقافية العدد4).
رجب عبد الستار(تقديم وجمع وتنسيق علمي)، (2000)، مؤسسة التنشيط التربوي الاجتماعي: التمثلات الاجتماعية، تونس: المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي، مجموعة البحوث والدراسات حول التنشيط، (سلسلة علوم ثقافية، العدد 2).
اليونسكو (2003)، اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي.

الصرع من الدماغ إلى الدماغ بين تمثلات المجتمع ومضمون المفهوم

Epilepsy from brain to brain Between representations of society and the content of the concept

أ.فرح الهواري ، مختبر السوسيولوجيا والسيكولوجيا ـ جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

Farah EL HOUARI, Sociology and psychology laboratory- University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco

أ.بنعيسى زغبوش، جامعة قطر- قطر

Benaissa ZARHBOUCH, Department of Social Sciences, College of Arts and Sciences, Qatar University

أ.زهير سويرتي، مختبر علوم الأعصاب الإكلينيكية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

Zouhayr SOUIRTI,Clinical Neurosciences Laboratory- University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco

"هؤلاء الذين لا يتذكرون الماضي محكوم عليهم بإعادته"
الفيلسوف والكاتب الاسباني جورج سانتايانا

ملخص: الصرع اضطراب في الدماغ، يتميز باستعداد دائم لتوليد النوبات الصرعية، الناجمة عن تحرير مفرط للشحنات الكهربائية. ويعتبر الصرع من أولى الأمراض التي عرفها الإنسان، بحيث يعود تاريخ الكتابات حوله لأكثر من 4000 سنة. وقد قُدمت لمرض الصرع تفسيرات خرافية، تمثلت في السحر، والتنجيم، والجنون، والأرواح الشريرة، وأخرى علمية، ارتبطت بالدماغ. ويعد تأثير الخرافة على نفسية المصاب بالصرع بارزا حتى الوقت الراهن، فمريض الصرع، غالبا ما يصاحبه الشعور بالخوف، والقلق، والوصم، والإقصاء الاجتماعي، وهي عواقب نفسية واجتماعية صارت مرتبطة بمرضى الصرع وأسرهم إلى اليوم.

الكلمات المفتاحية: الصرع، الدماغ، الخرافة، التاريخ، تمثلات المجتمع.

Abstract: Epilepsy is defined as a brain disorder characterized by a constant predisposition to the generation of epileptic seizures, caused by the excessive release of electrical charges. Epilepsy is one of the first

diseases known to man, since the history of literature about it is dating back more than 4000 years. Epilepsy causes have been explained as scientific causes associated with the brain, and other superstitious ones, represented by magic, astrology, madness, and evil spirits. Up to now, the effect of myth on the psyche of a person affected by epilepsy is still prominent, for an epileptic patient is often accompanied by feelings of fear, anxiety, stigma, and social exclusion, which are psychological and social consequences that have become associated with epilepsy patients and their families.

Keywords: epilepsy; the brain; the myth; the history; representations of society.

تقديم

قد يثير العنوان بعض اللبس، لكنه لا يلبث أن يتوضح من خلال التحليل والبيان. ونستهل التحليل بالإشارة إلى أن بدايات تفسير الصرع كانت من خلال البحث عن سببه في الدماغ، وقد توصل العلم في العصر الحالي إلى تفسيرات ترجع أسبابه إلى الدماغ أيضا، ولو بطرق متباينة وبمناهج مختلفة. وما بين المنطلق والوقت الراهن، تدخلت في تجلية مفهومه وبيان أسبابه متغيرات اجتماعية وعلمية وخرافية، وننطلق في التحليل من الحاضر لنعود بعدها إلى الأصل. وفي هذا الباب، تعرف المنظمة الدولية ضد الصرع International League Against Epilepsy في تقريرها لسنة (2005) الصرع بكونه اضطرابا في الدماغ يتميز باستعداد دائم لتوليد النوبات الصرعية وبالعواقب العصبية البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية لهذه الحالة (Fisher, Acevedo, Arzimanoglou, Bogacz & Cross et al, 2014, p475). فهو إذن، مرض عصبي له تداعيات على عدد من الجوانب الإنسانية والاجتماعية، بحكم آثارها على الجانب النفسي والمعرفي للمصاب. ويعد دور الفاحص النفسي العصبي في مرض الصرع مهما للغاية، كدوره في باقي الحالات العصبية، فالأطفال والمراهقون، من مرضى الصرع، يعانون من مشاكل في التخطيط المدرسي أو العملي، فيما يعاني البالغون من تدهور معرفي أو ضعف في مردودية العمل (Lee, 2010, p7). ويهدف التقييم النفسي العصبي المعرفي إلى تحديد نقاط القوة والضعف المعرفية لدى هؤلاء المرضى، للوصول إلى تشخيص عصبي سلوكي، والتنبؤ بالمشاكل المحتملة، وكذلك المساعدة في تطوير علاج فردي شامل (راجع المصدر السابق). وحسب المنظمة الدولية ضد الصرع، والمنظمة العالمية للصحة (Organisation Mondiale de la Santé (OMS), International League Against Epilepsy, & Epilepsy, 2019, p6) فقد بلغ عدد مرضى الصرع في العالم 50 مليون نسمة، فيما تختلف نسب الإصابات بالصرع بين الدول حسب مستوى الدخل. ففي الدول ضعيفة ومتوسطة الدخل، نجد 139 مصاب من بين 100000 نسمة سنويا، مقابل 48,7 في الدول ذات الدخل المرتفع. وحسب المصدر السابق نفسه (ص7)، يعاني حوالي نصف الأشخاص المصابين بالصرع من مشاكل

مصاحبة: جسدية أو نفسية، مرتبطة بالظروف الصحية المتدنية، وبالحاجة للرعاية الصحية، وبالانخفاض في جودة الحياة، وبالاستبعاد الاجتماعي الكبير. وتعد أكثر الأمراض النفسية المصاحبة للصرع هي الاكتئاب (23٪) والقلق (20٪)، فيما نجد الإعاقة الذهنية هي المرض المشترك الأكثر شيوعًا لدى الأطفال المصابين بهذا المرض (30 إلى 40٪)، كما يعد الصرع أحد الأمراض الانتكاسية العصبية.

لكل تلك الأسباب، كان اهتمام علم النفس بهذا المرض ذا أولوية، وقد ارتأينا لذلك، ضرورة البدء بالنظر في تاريخ الصرع على مر العصور، لنستكشف وضعيته من مختلف الجوانب (تفسيراته، ومسمياته، وأسبابه، وعلاجاته)، في عدد من الحضارات، وخلال حقب زمنية تمتد لخمسة وأربعين قرنا. قصدنا من ذلك، سبر غور الأحداث المرتبطة بهذا المرض العصبي ذي العواقب المعرفية، والسلوكية، والوجدانية، والاجتماعية، وفي محاولة حثيثة منا أيضا لاستخلاص إشكالات جديدة للدراسة، تتوافق وثقافتنا، حتى نتعدى البحث في إشكالات متجاوزة، على حد قول زغبوش (2015، ص143).

وفي السياق نفسه، يرى كريستوفر Christopher (2016) في مقدمة كتاب (Schmidt, Shorvon, 2016)، أن أهمية العودة للتاريخ تكمن في وصف المعرفة المكتسبة لدى الإنسان على مر السنين، وهي شكل من أشكال سرد القصص، وتنظيم المعرفة، والفرز، وإعطاء زخم من المعلومات. كما تمكن دراسة التاريخ الطبي من تحليل معرفتنا بالماضي، ومن تم، التخطيط لما هو آت، مع محاولة الحد من تكرار أخطائنا، كنوع من عملية الانتقاء الطبيعي. وتسمح العودة لتاريخ العلوم ببناء علم أدق وأقوى، من خلال النظر في أخطاء الماضي بهدف تفاديها. لكل تلك الأسباب، ارتأينا ضرورة العودة لتاريخ الصرع، والتطرق لإشكالية التصورات المجتمعية حول هذا المرض خلال خمسة وأربعين قرنا، لدى عدد من الحضارات، بدءا بالطب الهندي، والفراعنة، فالإغريق، ثم الحضارة الإسلامية، حيث ارتبط مرض الصرع بالدماغ، إلى الفترة التي انصهرت فيها التفسيرات العلمية وظهرت الخرافة كسبب أساس للصرع، متمثلة في الحضارة البابلية، والعصور الوسطى، لنصل إلى عصر النهضة الأوروبية، حيث برز الصراع بين قطبين لتفسير الصرع: الدماغ والخرافة. وسنختم بتوضيح وضعية الصرع في عصرنا الحالي، مع خلاصة عامة. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها طرح تاريخي يتبين من خلاله، أهم التمثلات المجتمعية غير الثابتة حول الصرع، وحقيقته العلمية الراسخة إلى اليوم. ما قد يسهم في وأد الخرافة، ومن تم، الوصم الذي صار لصيقا بالمصاب. ونهدف من خلال هذا المقال، أولا، التمعن في أسباب الصرع على مر التاريخ، للإحاطة بخلفية المرضى حول هذا المرض، هذه الخلفية التي تؤثر على نفسية المصاب ومحيطه، بل ومجتمعه ككل؛ بمقصد الفهم، والتقويم، والوقاية، والعلاج. كما نهدف إلى بيان أصول الخرافة فيه، وتوضيح حقيقة المفهوم العلمية.

1. تطور مفهوم الصرع عبر التاريخ

عرف مفهوم الصرع عددا كبيرا من المسميات على مر السنين، وذلك جلي من خلال عنوان مقال ميشل ويبر (Weber, 2005) "الصرع: مرض الألف اسم" كما تحولت مضامينه مع تحول

الحقب التاريخية، وتطور التفكير الإنساني. فما الصرع على مستوى مضمونه، وتشخيصه، وأسبابه، وعلاجه؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة، من خلال السفر عبر تاريخ الصرع، لحقب زمنية تمتد لأربعة آلاف وخمسمائة سنة (4500)، وسنعتمد لتوضيح ذلك الجدول رقم (1)، المتضمن لثلاثة تقسيمات رئيسة، تحيل على الصرع وما ارتبط به من مفاهيم طيلة 45 قرنا. فنجده أحيانا مرتبطا بالدماغ، ثم بالخرافة في فترات أخرى، وأخيرا بالدماغ والخرافة مع الحضارات الموالية. كما يلخص الجدول، أهم مسميات مرض الصرع عبر تاريخ الأمم، والأسباب الكامنة وراء هذه العلة حسب نظرة كل حضارة.

الجدول رقم (1): مسميات مرض الصرع عبر التاريخ، والمفاهيم المرتبطة به، وأسبابه

	الحقبة الزمنية	الحضارة	تسمية مرض الصرع	الأسباب
الصرع والدماغ	2500 ق.م	الطب الهندي (الأيروفيدا)	«apasmara» فقدان الوعي	خلل في الدماغ
	1700 ق.م	الفراعنة	المرضى الذين يرتعدون	جرح في فجوة في الرأس
	400 ق.م	الإغريق(في عهد أبوقراط)	المرض الكبير	خلل في الدماغ
	القرن 7- القرن 14	المسلمون	الصرع	الدماغ
الصرع والخرافة	ق.م 2000	الآشوريون والبابليون	المرض المقدس مرض الإله مريض الشيطان	استحواذ الأرواح الشريرة
	القرن 5- القرن 14	العصور الوسطى	الصرع	استحواذ الأرواح الشريرة السحر، انتقام إله القمر
الصرع بين الدماغ والخرافة	القرن 15- القرن 19	عصر النهضة الأوروبية	الصرع	استحواذ الشيطان، الأبخرة السامة، الجنون، الإصابات الدماغية، الأعصاب الحركية، الوراثة، الزهري، الحصبة...
	القرن 19- القرن 21	الوقت المعاصر	الصرع	الوراثة، أسباب بنيوية، التهابات، الجينات، أسباب مناعية، أسباب أيضية، الجن، السحر

يتضح من خلال الجدول رقم (1)، أن الصرع بقي في ظل حضارات معينة مرتبطا بالعلم، لذلك كان الإقرار بأن منشأ النوبات الصرعية هو الدماغ، بينما التصق في حضارات أخرى بالسحر والشعوذة والتنجيم، ليستقر بينهما في الحضارات الأخيرة. كما أن أسماءه اختلفت من حقبة

لأخرى، تبعا للتفسيرات التي قُدمت له، وسنعمل في النقاط الموالية، على توضيح هذه المسألة بشكل مفصل.

1.1. الصرع والدماغ

1.1.1 الصرع في الطب الهندي (الأيروفيدا)

يذكر بورنر وستاركنيمان Borner & Starkenmann (2012) أن تاريخ الصرع يعود لوقت بعيد، فقد تحدث الطب الهندي عنه منذ 4500 سنة قبل الميلاد، فيما انحصرت أعراضه آنذاك في النوبات التوترية الاهتزازية، وقد وصف الصرع في الأدب الأيروفيدي الهندي في وثيقة تشاراكا سامهيتا Charaka Samhita (مرجع طبي أيروفيدي يعود تاريخه إلى 400 قبل الميلاد)، على أنه أسبسمارا "apasmara" ويعني "فقدان الوعي". كما يتضمن وصف Charaka Samhita أعراض الصرع، ومسبباته المرضية، ثم تشخيصه وعلاجه (Valeta, 2017, p2). وقد أرجع المؤلف الطبي أتريا Atreya الصرع إلى خلل في الدماغ وليس إلى التدخل الإلهي (Magiorkinis, Sidiropoulou, & Diamantis, 2010, p104).

2.1.1 الصرع عند الفراعنة

تخبر البرديات التي عُثر عليها لدى الفراعنة بتطور مجال التشريح والجراحة آنذاك، فقد اتضح من خلالها أن عمليات تشريح الجمجمة والمخ وغيرها من أعضاء الجسم كانت موجودة في هذه الحضارة، كما وجد في البرديات عدد من الأمراض، والعلاجات الطبية، إلا أن مرض الصرع لم يرد ذكره فيها (برودي وسويرتي، 2017، ص27). من جهة أخرى، تشير بردية إدوين سميث Edwin Smith (1700 قبل الميلاد) في وصفها للمرضى الذين "يرتعدون بشدة" إلى التشنجات الصرعية، وقد تكون الأوصاف المذكورة هي التقارير الأولى عن النوبات البؤرية الناجمة عن تهيج قشري، ناتج عن فحص، أو استكشاف جرح، أو إصابة (أي الصرع الرضحي Epilepsie traumatique)، فعلى سبيل المثال، تم وصف تشنجات الصرع، لإحدى الحالات، على أنها نتيجة لجرح فجوة في الرأس (Magiorkinis, Sidiropoulou, Diamantis, 2010, p103). كما كشف التحليل الشامل للمصادر التاريخية، والفنية، والطبية المتاحة حتى الآن، عن نمط من الوفيات المبكرة والأمراض في حكام الأسرة الثامنة عشرة في مصر القديمة، وقد رجح العلماء أن تكون الوفاة ناجمة عن متلازمة الصرع الصدغي العائلي (Ashrafian, 2012, p30).

3.1.1. الصرع في عهد الإغريق (أبوقراط)

شهد مرض الصرع، في اليونان القديمة، طفرة في فهمه مع أبوقراط (370-460 قبل الميلاد)، فقد أوضح في رسالته الشهيرة "حول المرض المقدس" أن الصرع مجرد مرض طبيعي في الدماغ، وليس مرضًا مقدسًا (Valeta, 2017, p2؛ Reynolds, 2009, p338). وعزى أبو قراط الوظائف المعرفية والوجدانية للدماغ، وفصل الصرع عن الدين والسحر، مؤكدا أنه ينبغي أن يكون موضوعا للبحث والدراسة وليس للسحر (Daras et al, 2008, p14). وقد أكد أبو قراط أن سبب الصرع كامن في الدماغ، وأن عوامل إطلاق النوبات هي البرد والشمس والرياح التي تغير من انسجام الدماغ. لذلك، لا يمكن علاج الصرع عن طريق السحر، ولكن، عن طريق

النظام الغذائي والأدوية، ما دام المرض لم يصبح مزمنا بعد (ILAE, 2003, p12 نقلا عن: Temkin , 1945).

وأكد جالين Galen (131–201 م) الحقائق العلمية التي جاء بها أبوقراط، ووصف الهالة، وثلاثة أشكال من الصرع، وميّز الصرع عن الكزاز (Magiorkinis et al., 2010, p106; Valeta, 2017, p2). وقد وصف أرطايوس أوف كابادوسيا Aretaeus of Cappadocia لأول مرة الهلاوس السمعية والشمية والبصرية التي قد تسبق النوبة الصرعية، ووصف أيضا المراحل الأساس التي تمر منها النوبات والأعراض المتمظهرة لدى المريض، وكشف عن شخصية المصروع التي يغلب عليها "الغضب، وسوء المزاج، واللاإنسانية، والانطوائية، والأرق أحيانا، والتعرض للأحلام المزعجة، وانخفاض الشهية، وسوء الهضم، وشحوب اللون، وعسر التعلم الناتج عن انخفاض الفهم والخمول..."(Magiorkinis et al., 2010, p106). وبالرغم من كل الحقائق العلمية التي توصل إليها العلماء آنذاك، فقد ظل مرضى الصرع ضحايا للاعتقادات الخاطئة، والخرافة، والجهل، والقسوة من طرف مجتمعاتهم وأديانهم، وحتى مؤسساتهم القانونية والطبية لاثنين وعشرين قرنا أخرى على حد تعبير فاليتا (Valeta, 2017, p2).

1.1.4. الصرع في الإسلام (من القرن 7 إلى 14)

يصف Obeid, Abulaban, Al-Ghatani, Al-Malki, & Al-Ghamdi (2012, p245) الفترة ما بين القرنين السابع والخامس عشر، في الدولة الإسلامية، بالفترة الذهبية على جميع المستويات، فقد عمل خلالها علماء من جنسيات عرقية ودينية مختلفة في ظل الحكم الإسلامي، وأسسوا لعديد من التطورات الحديثة في مجال العلوم، بعد تمكّن العلماء في ذلك الوقت من الوصول إلى المعرفة الطبية اليونانية. وقد اعتمد علماء مشهورون مثل الرازي (923-850) وابن سينا (1036-980) موقف جالين Galen عن الصرع كمرض في الدماغ. فيما خالف ابن سينا آراء جالين بعدم اعتبار التشنجات مظهرا أساسا للصرع، وعرّفه على أنه علة تمنع حركة الأعضاء، وعمل الحواس، والحركة، والوقوف منعا غير تام. وقد استندت آراء الأطباء المسلمين على الملاحظات الشخصية لمظاهر الصرع. كما وصف ابن سينا في كتابه:" القانون في الطب"، بوادر النوبة المتمثلة في ضعف اللسان، والأحلام الرديئة، والنسيان، والفزع، والخوف، والجبن، وحديث النفس، وضيق الصدر، والغضب...، وأورد ابن سينا بعض أسباب الصرع في كتابه مثل الحمى والأورام (برودي وسويرتي، 2017، ص30). وقد توافق ابن سينا مع جالين في أن انسداد البطينات بمزاج غير صحي، الذي عادة ما يكون البلغم، يعد سببا في الصرع، إلا أنه اختلف معه في أيّ البطينات هو المسؤول: السفلي أم الأمامي، مبينا أن نشأة المرض قد تكون من الدماغ أو من الأعصاب (راجع مثلا: Daras et al., 2008, p17).

من جهة أخرى، ذكر الطبيب المسلم أبو بكر الرازي (864- 923) في كتابه: "الحاوي في الطب"، أن منشأ الصرع هو الدماغ، وكذلك كان رأي علماء مسلمين آخرين أمثال ابن رشد وأبي القاسم الزهراوي في كتابهما على التوالي: "الكليات في الطب" و"التصريف لمن عجز عن التأليف"، (راجع: برودي وسويرتي، 2017، ص30-31).

وعلى عكس ما جاء في دراسة عبيد وآخرين (Obeid., et al 2012, p245) من كون الرازي وابن سينا دافعا عن استخدام العلاجات الخرافية، يوضح داراس وآخرون Daras et al., 2008, (p17) أن الرازي استخدم تقنيات من قبيل: سحب الدم أو الفصد (أي: جرح وريد لإخراج الدم)، ومسببات التقيؤ والإسهال، في حين اعتمد ابن سينا في علاجاته عديدا من الأعشاب الطبية التقليدية وغيرها من الأدوية. وقد اتفق كل من الرازي وابن سينا على الحاجة إلى تجنب الطقس القاسي، والسباحة، والاستحمام لفترات طويلة، والإرهاق، والتعرض الطويل للأشياء الساطعة واللامعة، والفرح الشديد. كما اعتبرا أن النظام الغذائي يساعد على منع التشنجات، فقد كتب ابن سينا "إن معظم الأمراض تنشأ بسبب الأخطاء المستمرة في النظام الغذائي" (راجع: Mas & Bin Hassan, https://hekint.org: 2017).

وبذلك، تكون تصورات ابن سينا والرازي، المبنية على الملاحظة، تتوافق والتصورات الحديثة المأسسة على الملاحظة وتقنيات التصوير الدماغي التي تؤكد أن الدماغ هو منشأ الصرع، وأن الإضاءة الشديدة، والتوتر، والانفعال، والحمى (برودي وسويرتي، 2017، ص93) والنظام الغذائي، كلها عوامل محفزة لحدوث النوبة الصرعية.

نستخلص إذن، أن الصرع مع الأيروفيدا ارتبط بالدماغ وسمي بفقدان الوعي، ومع أن مفهوم الصرع لم يتم ذكره في الحضارة الفرعونية، إلا أنه تمت الإشارة إلى أعراضه وأسبابه المتمثلة على التوالي في الرعدة، وجرح في فجوة في الرأس. فيما سمّى أبوقراط الصرع آنذاك بالمرض الكبير وعزى منشأه للدماغ، وأسبابه إلى البرد والشمس والرياح التي تغير من انسجام الدماغ، وعلاجه مرتبط بالنظام الغذائي. وقد كان جالين سباقا لعصره، بوصفه للهالة التي تسبق النوبة، فيما كشف أرطايوس أوف كابادوسيا عن الصفات السلوكية للمريض بالصرع. أما في الحضارة الإسلامية، فقد عمل الأطباء آنذاك على تفسير الصرع علميا من خلال وصف الهالة، وأعراض النوبة، والأسباب المحفزة لها، كما أكدوا على أن منشأ الصرع هو الدماغ أو الأعصاب، وعملوا على علاج الحالات من خلال الأدوية، وسحب الدم (أو الفصد)، والإسهال، والنظام الغذائي وغيرها. وبالرغم من هذه الأعمال والحقائق العلمية إلا أنه لا يمكن التأكيد على الغياب التام للتفسيرات الخرافية في هذه الحقب التاريخية. فنقلا عن فاليتا (2017، ص2)، يقول راجيندرا كال Rajendra Kale "يمكن تلخيص تاريخ الصرع على أنه 4000 عام من الجهل، والخرافة، والوصم، تليها 100 عام من المعرفة والخرافة والوصم"، إلا أننا، وبالنظر إلى ما قدمناه في النقطة السالفة، نرى أنه لا يمكن الجزم بوجود تفسيرات خرافية فقط، طيلة 4000 سنة. فقد توفرت أيضا، في حقب متباينة، تفسيرات علمية للصرع.

2.1 الصرع والخرافة

1.2.1 الصرع عند البابليين

يؤرخ بعض الباحثين لمرض الصرع في عهد الآشوريين والبابليين، أرضي العراق وتركيا حاليا، قبل 4000 سنة قبل الميلاد (Gross, 1992, p65؛ Kinnier Wilson & Reynolds, 1990, p186)، حيث وجد الباحثون سنة 1955 جداريات تعود لهذه الحقبة الزمنية (Kinner Wilson, 1956, p130؛ Borner & Starkenmann, 2012؛ Kinnier Wilson &

Daras., et al, 2008, p1)؛Reynolds, 1990, p186 تتضمن وصفا لنوبة الصرع، وينص الوصف الذي ترجمه كينيي ويلسون ورينولدز (Kinnier Wilson & Reynolds, 1990, p187) على أن "النوبة تبتدىء بهالة، وتستمر حتى السقوط، لتصل ذروتها في نهاية المرحلة التوترية، وتعد المرحلة الاهتزازية، باعتبارها مرحلة تالية، بمثابة التحرر وبداية خروج الشيطان من الجسم".

وتتضمن جداريات البابليين وصفا للأعراض المتمظهرة على مرضى الصرع، مع تحديد اسم الشيطان أو الروح الشريرة المسؤولة عن كل صنف من النوبات؛ وقد ترجم العلماء هذه الجداريات إلى الإنجليزية (Reynolds, 2009,p 338). ومن خلال الأعراض المذكورة، تم مقابلتها بتسميات الصرع المعروفة في عصرنا الحالي، وسنقوم بعرض نماذج منها فقط، مع الحفاظ على اسم الروح الشريرة كما هي في المرجع الأصل:

- **مظاهر الصرع الصدغي**

-إذا وقع الصرع مرة على شخص [أو عدة مرات] [يكون (نتيجة) الاستحواذ] من قبل شيطان أو روح مفقودة.

-إذا وقع شيطان الصرع مرة واحدة (؟) عليه و] عينيه حمراوتين أو صفراوتين (من الاختناق والكدمات)، فهو: **يد أردات ليلي *Hand ardat Lili*.**

-إذا وقع شيطان الصرع مرة واحدة من وقت لآخر]، يستحوذ عليه مرتين أو ثلاث مرات خلال اليوم، إذا كان أحمر الخدين صباحا، وشاحبا مساءا، فهو: **ميكتو *miqtu*.**

- **نوبات الضحك**

- إذا كان في وقت صرعه يضحك بصوت عال ولفترة طويلة، ساقيه أو "يديه وساقيه تثنى وتمتدان" بشكل مستمر، فهو: **يد ليلي *Hand Lilu*.**

- **الصرع المزمن**

-إذا امتلكه الشيطان مرارا وتكرارا، وكانت نتيجة هذا الامتلاك أن تصير عيناه حمراوين أو صفراوين (من الاختناق والكدمات)، فهو: **يد أردات ليلي *Hand ardat Lili*.**

- إذا كان الشيطان المستحوذ، يستحوذ عليه مرارا وتكرارا، وكانت نتيجة هذا أن يصير لون يديه وساقيه أصفر (أو شاحب)، **فهو: يد ليلي *Hand Lilu*.** (Kinnier Wilson, Reynolds, 1990, pp189-191).

الملاحظ، من هذا السرد، أنه على الرغم من أن السبب لم يكن علميا، إلا أن وصف البابلين لمرض الصرع، تميز بالدقة على مستوى الحالات والأعراض المتمظهرة عليها، مع تحديد اسم الشيطان المسؤول عنها، تبعا لمجموع الأعراض التي تظهر على المصاب.

ونقلا عن المنظمة العالمية ضد الصرع (2003، ص12)، يذكر تيمكان (Temkin، 1945) أن قانون حمورابي البابلي (1780 قبل الميلاد) ينص على أن الشخص المصاب بالصرع لا يمكنه الزواج، أو الشهادة في المحكمة، كما يبطل عقد شراء العبد في حال أصيب العبد بنوبة صرع خلال الأشهر الثلاثة الأولى من شرائه.

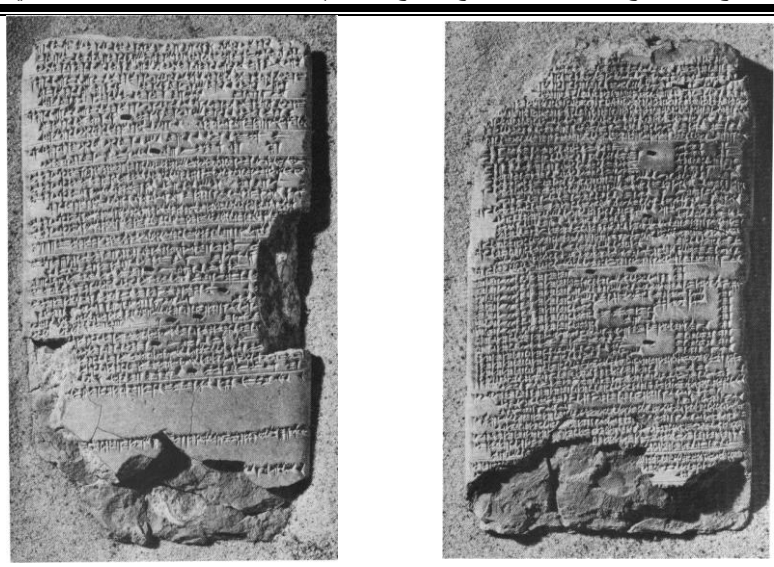

الشكل (1): صورتان لجداريتين بابليتين ورد فيهما وصف لمرض الصرع
المصدر: (Reynolds & Kinner Wilson, 1990)

2.2.1 العصور الوسطى (القرن 5 إلى 14)

في الوقت الذي اعتبر فيه الباحثون (راجع مثلا: Daras et al, 2008, p7) أن العصور الوسطى في أوروبا تأثرت بالنصوص اليونانية والعربية المترجمة إلى الرومانية، حيث تميزت بتصنيف الصرع طبيا واكتشاف أسبابه المتمثلة في البلغم والمزاج والمعدة فإنه، وعلى العكس من ذلك، نجد أن الصرع ارتبط في هذه المرحلة بالسحر(Cross, 1992, p69)؛ وبالمعتقدات الدينية، والشيطانية، والرمزية (راجع: Mas & Bin Hassan, https://hekint.org 2017).
وفي السياق نفسه، يؤكد Borner & Starkenmann (2012) أن هذا الاضطراب تعرض للتشويه، في الغالب، بسبب الأساطير والخوف، بحيث اعتُبر هذا المرض آنذاك وصما وميزا، كونه يبث الفزع. وبذلك، فإن مصير المريض يتأرجح بين الإقصاء الاجتماعي والسجن، أو حتى عقوبة الإعدام. وقد كتب المبشر الألماني برتولد رينسبورغ Berthold Regensburg في القرن 13 أن هذا المرض ينتقل برائحة فم المريض الكريهة. إضافة إلى ذلك، كتب أحد أساتذة القرن 15: "لذلك لا يُتحدث إليه ولا يستحم معه، فمن خلال النفس فقط، تنتقل العدوى للأشخاص" (ILAE, 2003, p12). ومن تم، فقد كان الاعتقاد السائد في العصور الوسطى بأن الصرع مرض معد، وأنه ناجم عن امتلاك شيطاني (Valeta, 2017, p2).
وبذلك، كانت الآراء حول الصرع تهيمن عليها الرمزية والشياطين والمعتقدات الدينية الموروثة عن العصر اليوناني الروماني. وكما هو الحال مع جميع العلوم الأخرى، فقد كان الطب مليئًا بالخرافات متأثرا بمعتقدات الكنيسة الكاثوليكية، التي اعتبرت أن الصرع سحر واستحواذ الشياطين، ما جعل علاجه يتطلب إقامة شعائر دينية وطرد الأرواح الشريرة (Diamantis,. et al 2010, p691). وفي الكتاب المصور نورنبرغ كرونيكل The Nuremberg Chronicle

سنة 1493، اعتراف بأن القديس فالنتين معالج المصابين بالصرع في جميع أنحاء أوروبا (Valeta, 2017, p3). بالإضافة إلى ذلك، يذكر ديامونتيس (Diamantis et al, 2010, p691) عن تيمكن (1971) أن هذا المرض ارتبط بالتنجيم أيضًا في العصور الوسطى، بحيث اعتقد الوثنيون أن الصرع هو انتقام لإلهة القمر.

بالرغم من تمكّن البابليين من تقديم وصف دقيق لأعراض الصرع بمختلف أنواعه، إلا أن هذه العلة عرفت مع هذه الحضارة ارتباطا وثيقا بالخرافات، فارتبطت بالشياطين، والأرواح الشريرة، والجنون، والسحر، والتنجيم، على أساس أنها انتقام لإله القمر، فأصبح الصرع تعبيرا عن سخط الإله. كما ساد الاعتقاد في العصور الوسطى بأنه مرض معد، وتدخلت الكنيسة الكاثوليكية في علاجه من خلال الشعائر الدينية. ونتج عن كل ذلك سلوكات عدوانية تجاه المصابين بالصرع، تمثلت في الإقصاء الاجتماعي والسجن، ووصلت إلى حد الإعدام.

3.1. الصرع بين الخرافة والدماغ

1.3.1. عصر النهضة الأوروبية

تم التركيز في عصر النهضة على الأسباب المحتملة الجديدة للصرع، ويذكر ديامونتين (Diamantis et al 2010, p695) أن عالم الفلك وعالم وظائف الأعضاء الفرنسي جوناس أومبيانس فيرنيليس Joannes Ambianus Fernelius (1497–1558) اقترح أن الأبخرة السامة تؤثر على الدماغ وتؤدي إلى نوبات الصرع. وقد عمل الأطباء على تحديد ما إذا كانت النوبة بسبب الصرع (البلغم الزائد أو العصارة السوداء...)، أو ما إذا كانت مسبباته الحقيقية هي الجنون أو التملك الشيطاني (Gross, 1992, p70)؛ ما يوضح أن الصرع ظل في أروبا، إلى حدود القرن 16، مرتبطا بالخرافات. وقد بدأ الأطباء، مع نهاية القرن 16، في اعتبار إصابات الرأس، والزهري، واليوريمية أو[1]HUS، مسببات للصرع (Mas, Bin Hassan, https://hekint.org/: 2017). وحسب المصدر السابق نفسه، حدد Samuel Tissot (1728-1797) نوبات الغياب، وساهم في تبديد الخرافات حول القمر كإله مسبب للتشنجات، وأصر على أن سبب التشنجات يرجع إلى الدماغ والأعصاب الحركية، وهو التصور الذي يوافق طرح ابن سينا. وكان يعتقد أن الاستمناء المفرط يمكن أن يسبب الصرع، لذلك كان يتم إجراء الإخصاء واستئصال البظر في الحالات الشديدة، وهي ممارسة لم تتوقف حتى عام 1881. من جهة أخرى، مورست في عصر النهضة عمليات جراحية على الجمجمة لإفراغ القيح، وأقر الأطباء أن الصرع قد يكون وراثيا، أو مصاحبا لأمراض أخرى مثل الزهري والحصبة؛ وهو ما أدى إلى التمييز بين الصرع باعتباره مرضا أو عرضا، كما تم إيلاء المزيد من الاهتمام للأعراض النفسية والحالات المصاحبة للنوبات (Gross, 1992, p70). ونقلا عن ILAE, (2003, p12)، فقد أوضح سامت Samt أن سبب ميل مرضى الصرع للعنف والنشوة الدينية هو القلق والهلاوس المخيفة. وفي السياق نفسه، يذكر بورنر وستاركينمان (Borner & Starkenmann, 2012) أن الصرع في نهاية القرن 19، اعتبر مرضا عقليا يؤدي إلى الخرف.

[1] متلازمة انحلال الدم اليوريمي: هي حالة مرَضية تحدث عند تلف الأوعية الدموية الصغيرة في الكليتين والتهابها www.mayoclinic.org

ولحوالي قرن من الزمن، تم الربط بين الصرع والإجرام، فكان كل مصروع مجرما. وبذلك، سيكون الوسط الإجرامي مليئا بمرضى الصرع، ولقرن من الزمن ظل الخلط بين الصرع والأمراض العقلية قائما.

وقد افترض جون هوغلنكس جاكسون John Hughlings Jackson (1835 – 1911) سنة 1873 أن الصرع راجع لتفريغ الشحنات الكهربائية في الدماغ، وذلك قبل اختراع تقنية التخطيط الكهربائي للدماغ، (Mas, Bin Hassan, https://hekint.org/: 2017). بينما كان أول تدخل جراحي لمريض يعاني النوبات الجزئية سنة 1886 من قبل فيكتور هارسولي Victor Horseley، وتم إنشاء المنظمة الدولية ضد الصرع سنة 1909، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تكوين السكان، والمرضى، والمعالجين، كما عززت الأبحاث، وطورت سبل الوقاية والتشخيص والعلاج (Borner & Starkenmann, 2012). وحسب المصدر السابق نفسه، فقد أحدث اختراع التخطيط الكهربائي للدماغ سنة 1920 من قبل هانز بوركر Hans Berger ثورة في دراسة المرض عندما كشف عن الإشارات الدماغية سنة 1929.

2.3.2. الصرع في عصرنا الحالي

يعتمد علاج الصرع في العصر الحالي عدة خطوات، تتمثل أولها في تشخيص المرض، ثم تصنيف نوع النوبة الصرعية لدى المصاب، ونوع الصرع، وسببه، مع تشخيص الأمراض المصاحبة. وقد وضعت المنظمة الدولية ضد الصرع تحقيقا لهذه الغايات، تعريفا إجرائيا لتشخيص الصرع، وخطوات منهجية لتصنيفه.

وفي السياق نفسه، يذكر فيشر وآخرون (Fisher et al., 2014, p477) أن المنظمة العالمية ضد الصرع تعتمد منذ 2013 تعريفا إجرائيا للنوبة الصرعية وللصرع، يسمح بتشخيصها. وينص التعريف العيادي العملي (الإجرائي) للصرع على أنه مرض دماغي يقتضي حدوث إحدى المظاهر التالية (Fisher et al., 2014, p477):

1.حدوث نوبتين على الأقل غير مبررتين (لا إراديتين)، وتفصل بينهما مدة زمنية تفوق (24) ساعة.

2.حدوث نوبة واحدة غير مبررة (أو لاإرادية)، مع احتمال وقوع نوبات لاحقة في غضون العشر(10) سنوات التالية، شبيه بالخطر العام للتكرار الملاحظ بعد نوبتين غير مبررتين، بنسبة تصل إلى 60% على الأقل.

3.تشخيص أحد متلازمات الصرع.

وتعتمد المنظمة الدولية ضد الصرع منذ 2017 الشكل (2) المتضمِّن للخطوات المنهجية لتصنيف الصرع.

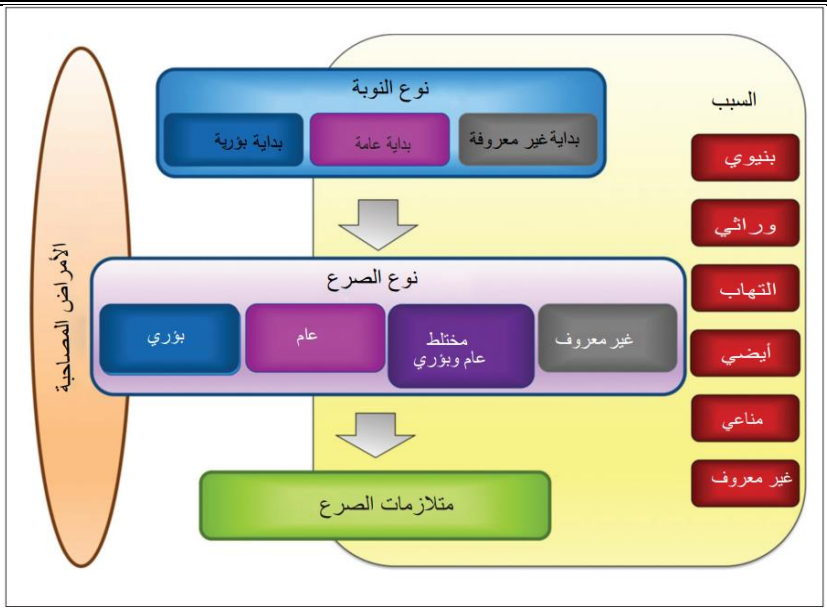

الشكل (2): تصنيف الصرع وفق المنظمة الدولية ضد الصرع

المصدر: (Brodie, Zuberi, Scheffer, & Fisher, 2018, p80) بتصرف بعد ترجمته

ويعتمد التصنيف الأخير، لسنة 2017، للمنظمة الدولية ضد الصرع ثلاثة مستويات: أنواع النوبات، وأنواع الصرع، والمتلازمات، كما يسلط التصنيف الجديد الضوء على أهمية النظر في أمرين: سبب الإصابة بالصرع لدى المريض منذ أول استشارة طبية، والأمراض المصاحبة للصرع (Scheffer ., Berkovic, Capovilla, Connolly, & French, 2017, pp512- 514)

ويوضح المصدر السابق نفسه، أنه تبعا لهذا التحديد، تنقسم النوبة (والنوبة هي الأعراض و/أو العلامات العابرة والمعبرة عن نشاط عصبي مفرط، وغير عادي، ومتزامن لعدد من الخلايا العصبية الدماغية (Brodie et al., 2018, p78)) كمستوى أول في التصنيف، إلى نوبة ذات بداية بؤرية، ونوبة بدايتها معممّة في الدماغ، وبداية غير معروفة. كما نجد بعض النوبات البؤرية التي قد تنتشر بسرعة في مختلف مناطق الدماغ، ما يتسبب في نوبة توترية اهتزازية –Tonic clonic، وهو ما كان يسمى قبلا "الصرع الكبير" أو "التشنج". فيما يخص المستوى الثاني، وهو: أنواع الصرع: هناك صرع بؤري، أو معمم، أوهما معا. وفي بعض الظروف، سيكون من الصعب تحديد نوع الصرع، وهو النوع "غير المعروف".

وتُعتمد لهذه التحديدات: تقنيات التصوير الدماغي الحديثة مثل التخطيط الكهربائي للدماغ (EEG)، وفيديو التخطيط الكهربائي للدماغ (VEEG)، والتصوير بالرنين المغناطيسي (IRM)، والتصوير بالانبعاث البوزيتوري (TEP)... ويعد تحديد متلازمة الصرع المستوى الثالث للتشخيص، ويتطلب تحديدها تعيين مجموعة من الأعراض بما في ذلك: أنواع النوبات، وتغيرات في التخطيط الكهربائي للدّماغ، وتصوير دماغي غير طبيعي، وتحاليل جينية تشير إلى

نمط يمكن التعرف عليه (Brodie et al., 2018, p81). وحسب المصدر السابق نفسه، فقد تحدث هذه المتلازمات في أي سن؛ كما قد ينضاف إلى البعض منها أعراض أخرى، مثل المشاكل العقلية والنفسية. وقد يمكّن التعرف على المتلازمة من تحديد سبب الصرع وعلاجه وعواقبه. وتتنوع الأسباب المفسرة للصرع بين ما هو وراثي، وجيني، وبنيوي (الإصابات الدماغية، السكتة الدماغية)، ومناعي، وأيضي (كاليوريمية)، والتهابي (كالتهاب السحايا أو التهاب الدماغ)، فيما تبقى الأسباب لدى بعض الحالات غير معروفة (Scheffer,et al, 2017, pp516-518).

أما فيما يخص الأمراض المصاحبة للصرع، فلدى عديد من حالات الصرع صعوبات خفية في التعلم أو إعاقات ذهنية، كما قد يعانون من أمراض نفسية مثل اضطرابات طيف التوحد، والاكتئاب، بما في ذلك الاضطرابات النفسية والاجتماعية. وفي أشد حالات الصرع، يمكن أن تحدث مجموعة معقدة من الأمراض المصاحبة، بما في ذلك العجز الحركي، أو الشلل الدماغي، أو تدهور المشي، أو حركات غير طبيعية، أو شلل، أو اضطرابات في النوم، واضطرابات في الجهاز الهضمي (Scheffer,et al, 2017, p518). ويعالج الصرع، في عصرنا الحالي، بالأدوية (Panayiotopoulos, 2010, p565)، والتدخل الجراحي، وذلك في حالتيْ: الصرع الجزئي المقاوم للأدوية، وإذا ما كانت المنطقة الدماغية المسؤولة عن النوبات معروفة (ورم دماغي، نزيف، أثر تعفن دماغي...) بحيث يحظى 70% إلى 90% من المرضى بالشفاء التام، والعودة للحياة الطبيعية (برودي وسويرتي، 2017، ص104-106).

وقد عرف العالم في الفترات الأخيرة، ازدهارا علميا على عدة مستويات، وتمثل هذا الازدهار في فهم مرض الصرع بعد اختراع تقنية التخطيط الكهربائي للدماغ في بدايات القرن 20، وأصبح بالإمكان معرفة ما يجري في العلبة السوداء، بفضل الثورة الحاسوبية، واكتشاف تقنيات التصوير الدماغي، فصار منشأ الصرع معروفا، وكذلك أعراضه الدقيقة، وآثاره النفسية والاجتماعية والجسدية، والتي أقرها أرطايوس أوف كابادوسيا وابن سينا منذ آلاف السنين، وإلى حد ما أسبابه أيضا. إلا أن الخرافة لم تنفصل جذريا إلى حدود اليوم عن مرض الصرع، ما يجعل المصاب وعائلته يمتنعون عن الزيارة المبكرة للطبيب المختص، مما يفاقم حالة المريض الصحية والنفسية والاجتماعية، ويجعل علاجه أكثر تعقيدا، (Organisation Mondiale de la Santé et al., 2019, p10)، وهو الرأي الذي يوافق طرح أبوقراط بكون الصرع مرض يمكن علاجه ما دام لم يصبح مزمنا بعد، بل ويدفع القلق والخوف المريض، كما أكد Samt في عصر النهضة، إلى زيارة المشعوذين والدجالين.

خلاصة

عرضنا فيما سبق، نبذة تاريخية حول الصرع، من خلال سرد تاريخي يمتد لخمسة وأربعين قرنا، وضحنا من خلالها أهم المفاهيم التي ارتبطت بهذا المرض، كما سردنا أسبابه والتفسيرات التي قُدمت حوله من طرف مختلف الحضارات.

نقول إذن، إن تفسير الصرع ابتدأ بالدماغ مع الأيروفيدا، وانتهى، بعد عدة قرون، بالدماغ، بفضل تطور تقنيات التصوير الدماغي. إلا أنه، وبالرغم من اعتبار بعض الأطباء أمثال أبوقراط وجالين

وابن سينا والرازي... أن الصرع علة منشؤها الدماغ، فإن الخرافات ومعتقدات الكنيسة الكاثوليكية وعدم توفر حجج علمية دامغة، حالت دون تصديق التفسير العلمي غير المرئي. لذلك، فإن الطابع الخرافي ساد لأكثر من 35 قرنا، بين استحواذ الشيطان والأرواح الشريرة، ولعنة الإله، إلى السحر والتنجيم. كما يتضح أن الصرع ارتبط بمسميات خرافية، مثل مرض الإله، والمرض المقدس، ومريض الشيطان، فكانت الإصابة بالصرع تعبيرا عن سخط الإله، وصار الصرع مرادفا للجنون والإجرام. ورغم تقدم العلم في هذا العصر، إلا أننا لا نستطيع الجزم بانفصال الخرافة عن الصرع. فقد بدا من خلال ما قدمناه، أن المسلمين تعاملوا مع الصرع كمرض في الدماغ منذ عدة قرون، كما أن العصر الحالي عرف ثورة علمية من خلال تقنيات الملاحظة المباشرة، وتلك المعتمدة على تقنيات التصوير الدماغي، لكننا، للأسف، نلحظ في المجتمعات العربية المسلمة عموما، والمغربية خصوصا، بعض الممارسات التي تلجأ إليها الأسر المغربية التي يعاني أحد أفرادها الصرع، مثل اللجوء إلى السحرة والمشعوذين وزيارة الأضرحة وتعليق التمائم "الحجاب" (برودي وسورتي، 2017، ص33)، إيمانا منها أن الصرع سببه السحر أو مس من الجن. وكحل لهذه المعضلات، يسعى الأخصائيون في علم الأعصاب إلى استبدال مصطلح الصرع، بمصطلح "الاعتلال الكهربائي للدماغ"، كونه يتضمن التفسير العلمي للمرض المتمثل في كونه خلل في النشاط الكهربائي للدماغ. وبذلك، فقد يفصله عن الخرافة، ويخفف من صفة الوصم لدى المرضى، ويحد من أعمال الدجل والشعوذة التي تمارس على المصابين به كنوع من أنوع العلاج.

وبالنظر في تاريخ الصرع، ومع وجود أمراض نفسية مصاحبة لهذا المرض، مثل القلق، والاكتئاب، والإعاقة الذهنية، وصعوبات التعلم... نتساءل: هل لمريض الصرع المغربي من خصوصيات في هذه الجوانب؟ وما مستوى قدرات المصروع المغربي المعرفية والاجتماعية والوجدانية؟ هذه القدرات المتمثلة في الوظائف التنفيذية والذكاء الوجداني، وامتلاكها قد يمكِّن المصاب بالصرع من تجاوز تداعيات هذه العلة وآثارها المرضية والنفسية. سنؤجل الإجابة عن هذه الأسئلة إلى حين القيام بدراسة ميدانية حول مستوى هذه القدرات لدى مريض الصرع المغربي.

إن الجانب النفسي، بما يتضمنه من مكونات سلوكية ومعرفية ووجدانية، للمصابين بالصرع، يقتضي أولوية الدراسة والبحث، بهدف تفسير الظاهرة، ومن ثم، الفهم الذي قد يقود إلى اكتشاف سبل الوقاية والعلاج للحد من الآثار النفسية للصرع، سواء على المريض أو على محيطه الأسري والاجتماعي.

قائمة المراجع:

1.برودي، عبد الكريم؛ زهير، سويرتي. (2017). *مختصر مرض الصرع*. فاس، مطبعة وراقة بلال.

2.زغبوش، بنعيسى .(2015).الكفاءات المبكرة بين الفطرة والاكتساب: المرجعيات النظرية والخصوصيات المنهجية والتقنية. ضمن: بنعيسى زغبوش وإسماعيل علوي (تنسيق وتقديم):

اللغة والذاكرة والكفاءات. (143- 206). فاس: منشورات مختبر العلوم المعرفية (سلسلة كتب: 7).

3.Ashrafian, H. (2012). Familial epilepsy in the pharaohs of ancient Egypt's eighteenth dynasty. *Epilepsy and Behavior*, *25*(1), 23–31. https://doi.org/10.1016/j.yebeh.2012.06.014

4.Borner, B., & Starkenmann, V. (2012). L ' épilepsie, des croyances populaires à la réalité de la pathologie. *Faculté de Médecine de Genève.* Medecine.unige.chhttp://www.medecine.unige.ch/enseignement/apprentissage/module4/immersion/archives/2011_2012/rapports/Rapport_epilepsi.pdf

5.Brodie, M. J., Zuberi, S. M., Scheffer, I. E., & Fisher, R. S. (2018). The 2017 ILAE classification of seizure types and the epilepsies: what do people with epilepsy and their caregivers need to know? *Epileptic Disorders*, *20*(2), 77–87. https://doi.org/10.1684/epd.2018.0957

6.Daras, M.D., Bladin, PF., Eadie, M.J., Millett. D. (2008) Epilepsy: historical perspectives. In: Engel J, Pedley TA (eds), Epilepsy: a comprehensive textbook, vol 1, 2nd edn. Wolters Kluwer Lippincott Williams and wilkins, philadelphia, pp13-39

7.Diamantis, A., Sidiropoulou, K., & Magiorkinis, E. (2010). Epilepsy during the middle ages, the renaissance and the enlightenment. *Journal of Neurology*, *257*(5), 691–698. https://doi.org/10.1007/s00415-009-5433-7

8.Fisher, R. S., Acevedo, C., Arzimanoglou, A., Bogacz, A., Cross, J. H., Elger, C. E., … Wiebe, S. (2014). ILAE Official Report: A practical clinical definition of epilepsy. *Epilepsia*, *55*(4), 475–482. https://doi.org/10.1111/epi.12550

9.Gross, R. A. (1992). A brief history of epilepsy and its therapy in the western hemisphere. *Epilepsy Research*, *12*(2), 65–74. https://doi.org/10.1016/0920-1211(92)90028-R

10.Internationl Ligue Against Epilepsy. (2003). The History and Stigma of Epilepsy. *Epilepsia*, 44(6), 12–14. https://doi.org/10.1046/j.1528-1157.44.s.6.2.x

11.Kinner Wilson J. V.(1956). Two medical texts from nimrud. *British Institute for the Study of Iraq*, 18(2), 130-146. http://www.jstor.org/stable/4199607 .

12.Lee, G. P. (2010). Neuropsychology of Epilepsy and Epilepsy Surgery. In *Medicine* (Vol. 54). Retrieved from http://books.google.com/books?id=Rhih3anagp8C&pgis=1

13.Magiorkinis, E., Sidiropoulou, K., & Diamantis, A. (2010). Hallmarks in the history of epilepsy: Epilepsy in antiquity. *Epilepsy and Behavior*, *17*(1), 103–108. https://doi.org/10.1016/j.yebeh.2009.10.023

14.Obeid, T., Abulaban, A., Al-Ghatani, F., Al-Malki, A. R., & Al-Ghamdi, A. (2012). Possession by "Jinn" as a cause of epilepsy (Saraa): A study from Saudi Arabia. *Seizure*, *21*(4), 245–249. https://doi.org/10.1016/j.seizure.2012.01.001

15.Organisation Mondiale de la Santé. (2019). A*gir contre l'epilepsie Un impératif de santé publique*. Résumé. Genève, 1–16.

16.Panayiotopoulos C.P. (2010). *A Clinical Guide to Epileptic Syndromes and their Treatment*. Springer, London.

https://doi.org/10.1007/978-1-84628-644-5_5

17.Reynolds, E. H., & Wilson, J. V. K. (1990). Translation and analysis of a cuneiform text forming part of a babylonian treatise on epilepsy. *Medical History*, *34*(2), 185–198. https://doi.org/10.1017/S0025727300050651

18.Reynolds, Edward H. (2009). Milestones in epilepsy. *Epilepsia*, *50*(3), 338–342.

https://doi.org/10.1111/j.1528-1167.2009.02050.x

19.Scheffer, I. E., Berkovic, S., Capovilla, G., Connolly, M. B., & French, J. (2017). La classification des épilepsies de la Ligue Internationale contre l ' Epilepsie (ILAE): Document établissant la position de la Commission ILAE pour la classification et la terminologie. *Epilepsia*, 58(4), 512–521.

20.Schmidt D, Shorvon S. (2016). *The end of epilepsy?*. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.

21.Valeta, T. (2017). *The Epilepsy Book: A Companion for Patients*. Switzerland: Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-61679-7.

22.Weber, M. (2005). Épilepsie : La maladie aux mille noms. *Epilepsies*, 17 (3), 172-5.

23.https://hekint.org/2017/01/29/epilepsy-from-the-early-civilizations-to-modern-days (22/06/2020)
24.https://www.mayoclinic.org/diseases-conditions/hemolytic-uremic syndrome/symptoms-causes/syc-20352399 (01/07/2020)

المرأة و إغوائية الجسد: عودة الجلباب في الوسط الجامعي والإغراء عن طريق حجب الجسد – دراسة ميدانية لعينة من الطلبة

The woman and the seduction of the body ; Return of the Seduction ،jilbab (over-garment) in the University center by covering the body _A field study of a sample of students.

أ. كرايس الجيلالي، جامعة وهران 02- الجزائر.

أ. رقاد الجيلالي، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان- الجزائر.

أ. مريم بعيش، جامعة الجزائر 02 - الجزائر

ملخص: يمارس جسد المرأة نوعا من الإغراء على الرجل، حيث تعتبر المرأة من المشتهيات، التي لا يستطيع الرجل مقاومتها، ولذلك أمرت في الإسلام بستر جسدها، حتى لا تحدث عملية الغواية، لكن تغير المعايير والضوابط داخل المجتمع الإسلامي، جعل من جسد المرأة متاحا للجميع، حيث لم يعد اللباس يكتسي الطابع الشرعي، وبذلك تشيء جسد المرأة، وأضحت ثقافة الاستهلاك هي التي تتحكم فيه، عن طريق التعري، أو كشف بعض مفاتن الجسد، وأصبحت المرأة تبحث عن طرق ترويجية أخرى، لإعادة تفعيل جسدها داخل سوق المتعة، حيث أصبحنا نلاحظ في الآونة الأخيرة عودة الجلباب إلى الوسط الجامعي، لكن كموضة وليس كالتزام شرعي، وذلك عن طريق تعدد ألوانه و أشكاله، لكنه ظل يحافظ على فكرة حجب الجسد، وتغييبه عن النظر، وهنا أصبح الإغراء والإغواء يتخذ شكلا آخر، أو استراتيجية مضادة، من أجل إعادة لفت الانتباه، للجسد المغيب والمشتهى في نفس الوقت، وهذا ما سنسعى إلى إثرائه من خلال هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الإغراء، الجسد المغيب، موضة الجلباب، الثقافة الاستهلاكية، تدنيس المقدس.

Abstract : The woman's body exercises a kind of temptation for man، where woman is considered one of the appetizers that man can not resist it. Therefore، in Islam she is ordered to cover her body and do not show his charms and she is ordered to stay at home to avoid any meeting

between her and man in order that the process of seduction does not occur and that the woman's body remains a secret of her beauty and charm، but changing standards and controls within the Muslim community has made woman's body available to all، where dress is no longer legal، and thus the body of the woman will come reificatory where the culture of consumption controls it by stripping or revealing some of the charms of the body، where the concept of honor and chastity fell، and the body became negotiable and relinquished. Here، the woman's body lest، especially on the side of nakedness or uncensored dress but this body remains the focus of consumer culture، and woman became looking and searching for other promotional ways to re-active her body within the pleasure market، where، we have recently noticed the return of the jilbab to the University center but as a fashion and not as a legitimate obligation through the multiplicity of colors and forms but it kept the idea of covering the body and keep it for looking. Here، temptation and seduction took an another form or counter - staregy in order to re-draw attention to the hidden body and craved at the same time. And this is what we will seek to enrich through this paper.

Key words: The temptation. Hidden body. Fashion jilbab. The culture of consumption. Holy profanation.

مقدمة:

يقول إبراهيم محمود: الجسد يرتقي إلى كائن نوراني شبحي عفريتي ملائكي مسخوي غرائبي، وعبره عاش أسلافنا ونعيش نحن وسيعيش سوانا بكل ما بثثنا فيه من تناقضات (إبراهيم محمد، بدون سنة، ص 23)، إنها سلطة الجسد، فهكذا يتمثل للذكور الجسد الأنثوي، فيأسرهم ويمارس عليهم جبروته وسلطانه، وهكذا أيضا تتخيل الإناث جسد الذكر، وتبني حوله من القصص والحكايات الكثير، فالجسد هو مصدر اللذة والشهوة، وهو مرغوب ومرهوب، خاصة في مجتمعاتنا الإسلامية، حيث لا يمكن للأجساد أن تلتقي ضمن ما هو شهوي دون وجود رابطة مقدسة، إنها رابطة الزواج، التي من خلالها يمكن للأجساد أن تلتقي وأن تتواصل جنسيا، وأن يتمتع الذكر بكل ما هو أنثوي والعكس، ولذلك تحول جسد الأنثى داخل المجتمع المحلي، إلى كائن شيطاني، حيث يمكن أن يجرنا إلى الخطيئة والوقوع في المحظور، لكنه من جهة أخرى مغري وجذاب، ومن الصعب مقاومته، وهنا أمرت المرأة في الإسلام بستر جسدها، وأن تلزم بيتها، فجسدها كله عورة وكله فتنة وشرور، لكن قيمة الحجاب تراجعت كثيرا داخل المجتمع، وخرج الجسد الأنثوي من عزلته، وأصبح متوفرا إلى حد التخمة، حيث فقد الكثير من تلك الإغوائية التي

كان يمارسها، وهو مجهول أو محجوز عن الفضاء الذكوري، حيث يمكن القول: بتراجع سلطة الجسد الأنثوي، الذي كسر قاعدة السوق، العرض والطلب، فكلما زاد العرض تراجع الطلب، حيث أننا نعيش نوعا من كساد الأجساد، وهذا ما ساهم في تبني استراتيجية مضادة من طرف الأنثى داخل المجتمع، لإعادة الترويج لهذا الجسد، الذي أثرت عليه قيم الحداثة، عن طريق حجزه من جديد، ومنعه، وبناء جدار عالي حوله، بهدف لفت الانتباه إليه ثانية، ولذلك نلاحظ اليوم عودة الجلباب إلى الوسط الجامعي، وبكثافة وبحضور يحمل الكثير من التساؤلات والإستفهامات، كونه عاد بألوان مختلفة وأشكال متنوعة، لكنه ظل يحافظ على فكرة حجب الجسد وتغييبه، وهذا ما دفعنا إلى طرح بعض التساؤلات: كيف تتمثل الطالبات المتحجبات للجلباب؟ وهل هو يعكس تدينهن؟ أم أن له أغراض أخرى؟ وكيف يتصور الطالب الجامعي الأنثى التي تلبس الجلباب؟ وهل هناك علاقات غرامية بين الطالبة المتجلببة والطالب في الوسط الجامعي؟ وهنا يمكن أن نطرح السؤال المحوري لهذه الدراسة: **هل تحول الجلباب داخل الوسط الجامعي، وفكرة حجب الجسد الأنثوي إلى نوع من أنواع الإغراء والإغواء بطريقة عكسية ومضادة؟**

منهجية الدراسة: تعتبر الأدوات المنهجية بمثابة المركز في الدراسات الميدانية، وعليه قمنا باستخدام الأدوات التالية:

الفرضيات:

-الطالبات الجامعيات يعتقدن أن الجلباب سيعطي أجسادهن إغرائية من نوع آخر.

-الطالبة التي تلبس الجلباب تقيم علاقات غرامية الهدف منها الزواج.

-الطالب الجامعي يعتقد أن الطالبة التي تلبس الحجاب أكثر إغرائية وغواية من الطالبة المتبرجة

شرح مفاهيم الدراسة: سنعتمد في هذه الورقة البحثية على التعريفات الإجرائية، وهي تعريفات من اقتراح الباحثين، حتى نتمكن من قياس الظاهرة وفهمها انطلاقا من الواقع.

الإغراء: ونقصد به أن يتم استعمال مختلف أساليب التأثير النفسي والجسدي من طرف الطالبة، على الطالب الجامعي، عن طريق اللباس، ومحاولة جعل الطالب يميل إليها، ويشتهي ما يغطى أو يحجب من جسدها .

الجسد المغيب: ونقصد به الجسد الأنثوي، المحجوز أو المغيب شكله، عن طريق الحجاب أو الجلباب، الذي أصبح منتشرا في الوسط الجامعي، هو يعمل على تغيب الجسد ككل وعدم السماح بإظهار شكله وتفاصيله، كنوع جديد من الإغراء والإغواء.

موضة الجلباب: ونقصد بها عودة الجلباب للمنافسة باقي أنواع اللباس لدى الطالبات، لكنه ليس بمعنى اللباس الشرعي، بل كأحد أشكال اللباس الأنثوي، الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى جلب الانتباه، والتأثير على الطرف الآخر.

الثقافة الاستهلاكية: ونقصد بها ما تركته الحداثة والعولمة من أثر على أخلاق المجتمع وسلوكياته، حيث تحول كل شيء إلى سلعة، يتم الترويج لها عن طريق مختلف الأساليب، بما فيها

الإغراء والغواية، وتوظيف حتى ما هو مقدس أو ديني في عملية الترويج للجسد الأنثوي الذي تحول إلى سلعة خاضعة للعرض والطلب.

تدنيس المقدس: ونقصد بها توظيف ما هو ديني ومقدس داخل المجتمع، من أجل أغراض مدنسة أو غير دينية، حيث تحول الجلباب من كونه لباس شرعي يرمز إلى العفة والطهارة، إلى أحد أساليب الغواية والإغراء من أجل التأثير على الطرف الآخر وجلب اهتمامه، حيث وظف هذا اللباس لترويج الجسد الأنثوي عن طريق حجبه وتغييبه.

المدخل النظري: سنعتمد على «فكرة الاستهلاك» عند «يورغن هابرماس»، التي تسببت الحداثة في انتشارها، حيث تم تغييب الجانب الأخلاقي والديني، وأصبح المجتمع يخضع لرغباته وميولاته، بغض النظر عن الجانب الأخلاقي لدى المجتمعات.

المنهج المتبع: سنعتمد على المنهج الكيفي، كونه يتلاءم مع الدراسات الكيفية، التي تبحث في الرموز والمعاني والدلالات، التي تتحكم في سلوكاتنا وممارساتنا، وبذلك استخدمنا المنهجية الفيبيرية التي تعتمد على الفهم والتأويل للظواهر التي تتطلب هذا النوع من المناهج، لأنها تبحث في المخبوء والمتخفي.

التقنية: سنعتمد على تقنية المقابلة كتقنية رئيسية في دراستنا، وذلك عن طريق القيام بجملة من المقابلات مع عينة من الطلبة والطالبات، في المركز الجامعي تيسمسيلت، وهو دليل مقابلة متكون من أربعة محاور رئيسية وكان نوع المقابلة مباشرة. بالإضافة إلى تقنية الملاحظة البسيطة، كتقنية مساعدة، فهي تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات"(موريس أنجرس، 2004، ص184)، وعليه لا يمكن الاستغناء عنها، فقد استخدمناها في رصد الظاهرة، حيث أنها ساعدتنا في فهم طبيعة الموضوع وفي جمع المعطيات بغية معرفته بصورة كاملة. كوننا نسعى إلى فهم تلك السلوكات المترتبة عن لبس الجلباب في الوسط الجامعي.

مجتمع البحث: يمثل مجتمع البحث المجموع الكلي فهو المجتمع الأصلي الذي يختار منه الباحث عينته، وعليه فمجتمعنا هو كل من الطالبات التي يرتدين اللباس الشرعي الجلباب والطلبة الشباب، فقد أخذناهم كمجتمع كلي.

العينة والمعاينة: إذا اعتبرنا أن العينة جزء من مجتمع أصلي، فإنها مجموعة من الأفراد مشتقة من مجتمع البحث ويفترض أنها تمثله تمثيلا حقيقيا صادقا(محمد سيد علي، 2011، ص18)، وقد قمنا باختيار 10 إناث و06 ذكور كعينة لإجراء المقابلة وكانت مقابلاتنا معهم خاضعة لـ«لعينة القصيدة»، حيث اخترناهم لتوفر ما كنا نسعى للإجابة عليه، خاصة لدى الطالبات لأن البحث يدور حول ظاهرة الجلباب في الوسط الجامعي.

مجال الدراسة: لقد أجرينا هذه الدراسة في المركز الجامعي تيسمسيلت، وقد أجرينا المقابلات مع عدد من الطلبة في الفترة الزمنية الممتدة 2018/12/12، إلى غاية بداية شهر جانفي 2019

المعايير الشخصية للمبحوثين

المتغيرات	التكرار		النسبة %	المتغيرات	التكرار		النسبة %
الجنس	ذكر	06	37.5	مكان الاقامة	شبه حضري	7	43.75
	أنثى	10	62.5		حضري	09	56.25
	المجموع	16	%100		المجموع	16	%100
السن	18 الى 25سنة	11	68.75	الحالة المعيشية	ليسانس	12	75
	26 الى30 سنة	05	31.25		ماستر	04	25
	المجموع	16	%100		المجموع	16	%100
التخصص	علوم اقتصادية	6	37.5	المستوى التعليمي	ضعيف	02	12.5
	حقوق	3	18.75		متوسط	09	56.25
	أدب عربي	7	43.75		علي	05	31.25
	المجموع	16	%100		المجموع	16	%100

أولا : جسد المرأة والفتنة المطلقة:

تقول فاطمة المرنيسي: «هناك خطران يهددان النظام الإسلامي: المشرك في الخارج و المرأة في الداخل»(فاطمة المرنيسي، 2005، ص 33)، ولو عدنا إلى حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيئَةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فقَالَ: «إِنَّ المرأة تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمُ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ»(موقع أهل الحديث، 2019)، إن هذا النص يشير بوضوح إلى خطورة الجسد الأنثوي، فهو جسد مليء بالمغريات، وهو أيضا يترصد الذكر حتى وإن كان في قمة الصلاح، ويمكن أن يوقع به، إنه جسد شيطاني، لا يمكن تركه في متناول الذكور، حتى لا يقع المحظور ولا تنتهك الحرمات، فجسد المرأة في الحيز الذكوري، أي خارج البيت، هو أشبه بلغم أرضي يمكنه أن ينفجر في أي لحظة، في وجه ذكر شهواني يستلذ أي جسد أنثوي يدخل منطقة الخطر الخاصة به، وأيضا أن يتقي شر الجسد لا يكون إلا بوصال جسد آخر، فلا مجال للبقاء دون جسد يقينا نحن الذكور فتنة جسد آخر، حيث يقول المبحوث رقم 3: المرأة مكانها الدار لأنها تفتن و الإسلام هو لي حط هذي الأمور لأن جسمها عورة وخاصة العرى لي راه صاري.

وبذلك أصبحت المرأة في الإسلام بين حيزين ومجالين، فخارج البيت وبدون سبب شرعي للخروج، هي جسد مدنس يمارس الغواية في إقباله وإدباره، وداخل البيت أو داخل مؤسسة الزواج، هي جسد نوراني مقدس ينقذنا نحن الذكور الجامحين من شهوتنا الهادرة، التي إما أن تلبى خارج الشرع أو داخله، وبذلك تبقى الأنثى وجسدها من بين أكثر المواضيع طرحا في المجتمعات الإسلامية، بل هي من المواضيع التي تزيد من حالة التوتر التي يعيشها الفضاء الثقافي في الإسلام(يورغن هابرماس، 2010، ص 79).

فإذا كانت الأنثى قد تم عدها في يوم ما أصل الكون، فإن التغييرات التي تعرضت لها ومن ثم ووجهت بها، ساهمت في تفكيك عناصرها الجسدية، وبعثرت مقوماتها الجنسية، ولغمت مفاهيمها الكينونية، وأبقتها حبيسة طبقة جليدية سميكة، رطبة هي طبقة الدونية، التي من شأنها إحكام الطوق الذكوري عليها، وتنويع أشكال و حالات المراقبة والوصاية عليها وضد أنوثتها بالذات(إبراهيم محمود، 2004، ص21) فالحديث عن المرأة في الإسلام نجده الشغل الشاغل لجمهور كبير من المتكلمين و الخطباء و الوعاظ، فهو يعتبر من أكثر القضايا نقاشا وجدالاً داخل المجتمعات الإسلامية، ويثير تساؤلات عديدة في الأوساط الغير إسلامية، في الشرق والغرب. حيث رغم كل جرعات التحرر الزائدة التي بنيت عليها الفلسفات الغربية في عصر التنوير، نجدها لا تزال محشوة بكم هائل من الانتقاص والدونية اتجاه المرأة، فلا الشرق ولا الغرب قد استطاع التخلص من تلك الفكرة التي تقوم على تبعية أحد الجنسين للآخر (النساء) للجنس الآخر (الرجال)(جون ستيوارت ميل، 1998، ص11) تبعية لا تزال تفسر وتشرعن في الشرق من خلال رمزية قائمة أو منبثقة من النص الديني حيث يقول المبحوث رقم 8: المرأة لازم تكون تابعة للراجل لأن هي ضعيفة وما تخممش وهذي الهدرة قالها الشرع مثلا المرأة في الإسلام ناقصة عقل ودين.

وبذلك هي تحتاج إلى نوع من الوصاية عليها والإشراف على حياتها، أما في الغرب فتبعية المرأة نابع من التحرر الزائد، حيث اقتنعت أن التحرر يعني اختصار كينونتها في جسدها، وإدخاله للسوق وفي قلب العملية الاستهلاكية، وبذلك لعن جسدها في عصر الكنسية واستعبد، ولعن جسدها اليوم في عصر الحرية واستعبد أيضا، لكنها عبودية تقوم على قناعتها ورضاها، لكن ما يهمنا هو المرأة في الشرق وفي عالمنا الإسلامي، حيث بعملية بحث بسيطة في محرك الغوغل عن عبارة "حقوق المرأة في الإسلام" نجد أن هناك مئات الآلاف من نتائج البحث من مقالات ومواعظ(عبد الله المصري، 2017، موقع الجزيرة نت)، حيث تطلق الكثير من الخطابات حول جسدها، الذي يعتبر فتنة باستثناء الكفين والوجه، إذ نجد خلافا فيه، إذ يمكن القول : أن هناك نوع من الشطب والتحذير والحذر والإقصاء للجسد الأنثوي الباعث على القلق(صوفية السحيري بن حتيرة، 2008، ص 44)، فجسد المرأة في الإسلام مخيف ويمكن أن يدمر الأخلاق إن هو خرج عن فضائه المنزلي، حيث يجب حجز الجسد الأنثوي حتى لا يستسلم الذكور للغواية، فجسد الأنثى أخطر من عقاقير الهلوسة، والرجل لا يمكنه المقاومة، ولذلك تغيب المرأة عن الفضاء العام على سبيل الاحتراز ودرء للفتن ما ظهر منها وما بطن.

لا مراء أن الإرباك الذي حكم الفقهاء حول جسد المرأة هو الذي مهد إلى إطلاقية الفتنة والغواية، التي انتزعها المجتمع المسلم وجعل من المرأة ككل شرفا للرجل، وليس جسدها فحسب، إذ ظلت تلك الأحكام مقيدة للقيم والنواميس المجتمعية حول الإفراط في التحذير من ذلك الجسد المسكون بالشهوة والكيد، وأنه مصدر الابتلاء، حتى تطرف بعض الخطباء في أن جعلوا المرأة سببا للتخلف الذي نحن فيه، إنها تحذيرات ظلت تحكم المجتمع ولها سطوتها عبر العصور، مستمسكة بالتفسيرات والأحكام الفقهية المسطرة لكل ما تعلق بالمرأة، لما تحمله دلالات جسدها من تصورات، إذ نجد أنها ظلت تتحكم في نظرت الرجل إليها، ونظرتها إلى نفسها حيث تصرح المبحوثة رقم1: أنا درت الجلباب وراني متدينة صح داخلة فيها الدار ، بصح كاين في بعض الأحيان وين ما تعجبنيش الهدرة لي تنقال على المرأة حتى من بعض الشيوخة لي يتشدو بزاف لازم ما تخرجش وبلاصتها الدار، وكاين لي يفرضوا عليها الزواج وتوصل بيهم وين يحبسوها من القراية.

فلم يكن للمرأة في مجتمعنا في العصور الماضية قضايا خاصة بها خارج نطاق الأحوال الشخصية، وذلك أن واقع المجتمع وتركيبته وانعزاله واحتياجاته وثقافته وعاداته وتقاليده، فرضت نمطًا من الحياة على المرأة، وأُضفِي على هذا النمط تأصيل ديني، فأصبح في وعي المجتمع نساءً ورجالا هو الأنموذج السامي للرؤية الدينية تجاه المرأة، لكن هذا النمط واجه تحديًّا هائلا منذ فجر العصر الحديث(سليمان الضحيان، 2015)،الذي أفضى إلى الحريات الفردية وأعطى للمرأة دلالات بدأت ترسم ملامح التحرر من ما تعتبره ذكورية الفقه، إذ جعلت ذلك الجسد الذي كان يوصف بلعبة الشيطان، وفتنة الرجال مصدر مزاحمة الذكور وتوجيه إصبع الاتهام، للثقافة وليس للدين، أي أن التفسيرات الفقهية هي التي وظفت الأحاديث للهيمنة الذكورية، فان الكثير من النساء تعتبر الجسد مجرد مدعاة للسيطرة من طرف الجنس الآخر، لكن الكثير من النصوص الدينية تعتبر الجسد الأنثوي خطير ويمكن أن يدمر المجتمع إن هو ترك يتحرك بحرية، فجسد الأنثى مصدر فوضى وباب شيطان(صوفية السحيري بن حتيرة، 2008، ص41)، إن هذه النظرة تعتقدها حتى الأنثى في المجتمع المحلي، وهي تعيد إنتاجها عن طريق خطابها، حيث نجد في بعض الأغاني الشعبية التي ترددها النساء، نوعا من دونية في تناول المرأة لذاتها مثال ذلك (يالي هدرتو فينا راكم قاع بخواتكم)، إن المرأة تقر من خلال هذا النص بدونيتها بإمكانية أن تكون سببا للعار والفضيحة لأهلها، وهنا ندرك أن المرأة قد تبنت الخطاب الذكوري وأصبحت تعيد إنتاجه، ومن جهة أخرى هو إقرار لها بخطورة وضعها وإمكانية توظيفه ضد الذكر والنيل منه، والتبخيس به، عن طريق توظيف جسدها، وهذا ما يدعم كل التفسيرات الدينية، التي تطالب بعزل الجسم الأنثوي والتحذير من مغبة مخالطته للذكوري، إذ لا يمكن التحكم في الجسدين ولا يمكن منع التواصل بينهما حتى وان كان بالنظر، فالنصوص الدينية تشير إلى زنى البصر والسمع والفؤاد، وكلها ممهدات لزنا الجسم، أن تتواصل الأجساد في نوع من الشبقية المحرمة. حيث صرحت المبحوث رقم14: صح المرأة أعطا لها الإسلام حقها بصح فيها شروط لازم تلتزم بيها لأن الثقافة نتاعنا مرتابطة بالمرأة بزاف وهي الشرف نتاع الأهل نتاعها وخاصة

هنا في الجامعة مع الاختلاط لي كان سبب في فساد الأخلاق للكثيرين ونقولك بلي كاين لي ما يهمهم لا دين لا والو والمشكلة كاينين لي دايرين الحجاب ويعرفوا .

وهنا أصبحت التفسيرات الفقهية حلقة مفقودة، ونحن نعيش لحظة تراجع الكثير من الخطابات والتفسيرات الدينية، التي حكمت لقرون تصورات الجسد لدى المرأة وفضلا عن تهافت سائر ما ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم في باب عورة المرأة أو جسدها يكشف نظرة العقل الفقهي الذكوري لجسد المرأة، كما لو كان طابو محرما، أي عورة بالفعل، وهو مالا نجد له أثرا بالمرة لا في كتاب الوحي، ولا في جرأة الفقهاء أنفسهم على تناول أدق تفاصيل التعامل مع هذا الجسد وخصوصياته(عصام الزهيري، نشر في: 05،01،2018)، حسب تصريح المبحوثة رقم 5: صراحة كاين شيوخة كي نسمعلهم نقول راهم عايشين في العصور الوسطى تحسب المرأة ماهيش بشر ويجيبلك أقوال ما تعرفش منين يجيبها ويبغي يصور المرأة بلي هي السبب في كلش.

إن هذا النفي الذي يمارس اليوم في حق بعض النصوص، لسنا ندري إن كان عن قناعة من طرف المجددين، أم هو مجرد محاولة بائسة ويائسة للحاق بركب الحضارة الغربية، وكيف أصبحت المرأة تملك زمام أمورها، لكنه ملك مشكوك في سيادته، حيث لا تزال الثقافة الغربية تعتبر جسد المرأة، متعة للرجل لا أكثر ولا أقل حيث يعتقد "دافيد لوبورتون" أن المرأة هي طفلة الرجل المدللة، ولعبته المفضلة(دفيد لوبروتون، 2014، 131)، فالجسد الأنثوي يمكن أن ينزل بالعقل الذكوري صاحب السلطة، إلى مستوى طيش عقل الطفل وعبثيته، فلكل طفل لعبته الخاصة، ويمكن أن يكون الشجار إذا ما حرم من لعبته، ربما هنا تكمن خطورة الجسد، وفي الطريقة التي ينظر بها إليها الجنس الآخر، فالفضاء الذكوري على رزانته وحكمته وتعقله، يمكن أن ينحدر إلى أدنى مستويات الفوضى والطيش، إذا تم تدخل الجسد الأنثوي الذي يثير الرغبة وإثارتها تؤدي غالبا إلى توريط الرجل في الخطايا(صوفية السحيري بن حتيرة، 2008، ص47)، وهذا ما جعل النص الديني يكون حازما في تقاسم المكان والزمان بين الجنسيين، فتركيبة جسم الأنثى مغرية ولا يمكن مقاومتها، وعقل الرجل طائش ويمكن أن يتهور في أي لحظة، وينطلق جامحا نحو الخطيئة، وبذلك فنقصان عقل الجنسين وارد، وربما لا يكتمل عقل الأنثى إلا بمعزل عن الرجل وكذلك عقل الرجل لا يتزن ولا يكون راجحا إلا إذا منع عنه أفيون الجسد، أو تعاطاه داخل مؤسسة الزواج مقننا ومرتبا ومبارك فيه، حيث أن بذور الغواية والإغراء كامنة في صميم تكوين الإنسان(صوفية السحيري بن حتيرة، 2008، ص50).

ولكن مع كل هذه التحولات الاجتماعية والفكرية وتحلل القيم وتصاعد مجتمع المعلومات سوف نجد أن دلالات الجسد وتصورات الغواية بدأت ببناء عصر مملوء بالمفاهيم المقلوبة حول جسد المرأة، إذ جعلت من جسدها مسرحا للنجومية والشهرة، إذ افلت شيطنه و عورته وتصاعد تسويقه حتى أصبح جسدها تسليع يعتد به في الفضاءات و تتباهى به إذ يمكن القول: إن أغلب الإشهارات جعلت من المرأة نقطة تحول، وأعطت جسدها دلالات وإيحاءات إغرائية وإغوائية، أو ننقل الجسد بمفاتنه مقابل المال، مما جعل الكثير من النساء يتخذنا من أجسادهن مرافئا ترسوا فيه سفن المتابعين، وطغت شكلانية الجسد وجعلته مدعاة للربح والمبادلة السلعية، تحت مسميات

تتخذها المرأة مقياسا للحرية وتعبيرا عن ذاتيتها، وهنا يمكن القول إن ذلك الجسد الذي يوصف بالوهن في فيزيولوجيته، يحمل قوة في جوهره تستخدمها المرأة كحلقة دفاعية لصد عدوها الذي تعتبره، مسؤولا عن تشويهها و جعل جسدها دلالة للغواية، خاصة في التفسيرات الفقهية الذي تصاعدت فيها تعبيرات المرأة، للتعبير وتكسير القيود التي سطرتها الثقافات الدينية حول فتنة الجسد النسوي، إذ ترى المرأة أن معظم أشكال النشاط الثقافي، هي أساس مظهر كاذب يخفي وراءه حقيقة مفادها أن هناك أحد يريد خداع الآخر، وبالتالي فإن من يمتلك شكلا من أشكال القوة يحاول أن يهيمن على، أو يقمع من أو يضغط على أو يربك أو يستغل أو يهمش الآخر(آدم كوبر، 2008، ص249).

إن الجسد وما يحمله من دلالات قد عرف لدى المرأة في الإسلام، تقويضا ممزوجا بالتفسيرات الشرعية والفقهية التي جعلت من المرأة فتنة وألزمت حضورها في الوسط الاجتماعي الإسلامي بالشيطنة، رغم أن الإسلام أعطى لها حقوقا لم تصلها نساء تلك العصور في كل بقاع الأرض، ولكن اختلاط الثقافة العربية بالتفسيرات الفقهية وإدراج الفقهاء لذاتيتهم جعلت المرأة تركن إلى متعالية الجندر الذكوري، وإلزامها بالغواية وتفسير النصوص بصورة مجردة من حقائق شرعها الإسلام، وازدرتها أعرافهم فإذا عدنا إلى الكثير من الوقائع التي ضلت تحكم تصورات المجتمع المسلم على المرأة فإننا سوف نجد أنها مجزوءة من الثقافة وليست لها أي علاقة بالدين.

ثانيا: التعري لم يعد مجديا في مجتمع التخمة الجنسية:

الإباحية ليست حلا هذا هو العنوان التي أردته مريام جورسمان عنوانا لكتبها، وهو عنوان مستفز ويعبر عن حقيقة العصر الذي نحن فيه، إنه عصر التخمة الجنسية، وعصر سقطت فيه قيمة المؤسسات الاجتماعية خاصة الأسرة، وأصبح فيه الجنس متاحا للجميع، بطريقة تسبب الغثيان، وتشير بوضوح إلى مدى الانهيار الأخلاقي، الذي أصبحنا نعيشه شرقا وغربا، هو عنوان يقول أيضا: إن الإباحية والجنس والتعري لم يعد يغري، خاصة عندما نقرر البحث عن هويتنا أو عن قيمنا الأخلاقية وعن التأسيس للفضيلة والبحث عن المتعة المشروعة، التي أسست لها الفطرة وقننتها الأديان والشرائع، ومن جهة أخرى هو يقول أن ممارسة الغواية بالأجساد العارية أو شبه العارية لم يعد أيضا مجديا، حيث تشبع السوق ببضاعة الأجساد وعرف كل تفاصيلها، وزادت التقنية والإعلام المفتوح من هذا التشبع، فالجنس المعولم، ومواقع التواصل والمواقع الإباحية، أوصلتنا إلى مرحلة التخمة، من كثرة ما أصبحنا نتعرض له من تدفقات جنسية، وعرضت علينا كل الأجساد ودققنا في تفاصيلها، حتى أصبحت لا تحرك فينا ساكنا، إذ يقول يورغن هابرماس: إن التحرر الجنسي من بين الانقلابات الاجتماعية التي تضرب العالم طولا وعرضا(يورغن هابرماس، 2010، ص07)، وهذا ما لفت انتباهنا داخل الوسط الجامعي، حيث أصبحت الأجساد متاحة والتواصل بين الجنسين ممكنا، فالعلاقات الجنسية المباشرة منتشرة وموجودة، لكن العلاقات السطحية وفكرة اتخاذ الخليلات ووهب الأجساد، منتشرة وتكاد تكون الثقافة الأكثر حضورا بين الطلاب، خاصة أن الجامعة اليوم في الجزائر فضاء يسير نحو العلمنة، خاصة على

مستوى السلوكات والممارسات، والطلبة اليوم يعتقدون أن الحرية الجنسية من بين المكتسبات التي يجب الدفاع عنها، حتى وإن لم تكن شرعية ومقبولة في نظرهم، لكن هي ممارسة لا بد منها

إنها تبيعات ثقافة كل شيء يجوز وثقافة المصاحبة، التي سوف تهدد مبدأ المساواة بين النساء والرجال في مدننا الجامعية المعلمنة بشدة(ميريام جورسمان، 2011، ص24)، هذا ما توصلت إليه الباحثة «مريام جورسمان»، وكيف أصبحت الجامعات الأمريكية ملاذا للجامحين جنسيا. حيث تصرح المبحوثة رقم 8: أنا درت الجلباب على قناعة وحتى واحد ما فرضو عليا ولكن بزاف لي راهم مفرطين فيه تلقاهم متأثرين بالمسلسلات ويتبعوا الموضة لي راها قاع مبنية على الفسق واللباس الفاضح حاسبين العرى والعلاقات حرية وهي لي تخليهم يتزوجو.

علمانية الشهوة والرغبة التي بدأت تتأسس في الوسط الطلابي، حيث بقي الذكور مهيمنين ودخلت الإناث في سباق الظفر بالذكر المناسب، لكن لا حل سوى جسدها الذي سيكون الطعم الذي يستعمل في عملية حيازة الذكور والظفر بهم، هي عقلية تقوم على قبول التعري ما دام صادرا عن أنثى غريبة، القصد من وراء التعرف عليها هو الحصول على جسد جديد ومتعة جديدة، لكن الطرف الآخر أو الأنثى تعتقد أن وهب جسدها بتلك الطريقة الفجة، هو الحل لأسر قلب الذكر والسيطرة عليه، حيث تتفنن في إظهار جسدها والترويج له، هي عقلية سادت بكثرة حتى كشفت كل الأنوثة ولم يعد يلفها أي شكل من أشكال المهابة، فليس هناك من يريد أن يتخذ ذات الدين خليلة له، فهناك فرق بين من يبحث عن متعة عابرة ومن يبحث عن زوجة دائمة، وهنا تعمل الأنثى داخل الجامعة على الاعتناء بجسدها وتقديمه بالمقاييس المطلوبة من كل امرأة حيث تعتني بما يلمس وما يمسك وما يشم وما يقبل وما تستمتع به الحواس(صوفية السحيري بن حتيرة، 2008، ص 207)،إن هذه الذهنية حولت الجسد الأنثوي إلى سلعة متوفرة وبأسعار أقل مايقال أنها زهيدة ساهمت في حدوث نوع من الكساد الجنسي، حيث لم يعد الجنس السطحي مغريا ولا يفي بالغرض، وفي نفس الوقت لا يمكن فتح باب العلاقات الجنسية المباشرة، حيث لا تزال سلطة المجتمع والأسرة والتقاليد، وفكرة صيانة البكارة والحفاظ عليها، تلعب دورا في الردع الجنسي، حيث ينتشر بين الجامعيين نوع من الجنس بالتراضي، إذ تتنازل الأنثى عن سائر جسدها للعشيق أو الخليل مع بقاء الفرج منطقة محرمة، وهذا ما ساهم في تراجع فكرة الإقبال على الزواج، عن طريق انتشار الجنس الهامشي وتخمة الأجساد، حيث يرى الباحث بوعلي ياسين أن الاختلاط قد يؤدي إلى شعور الجنسيين بالعزوف عن الزواج الشرعي والسلوك طريق اللقاء غير الشرعي(بوعلي ياسين، بدون سنة، ص17). حيث تصرح المبحوثة رقم 13: كي كثر العرى لي فسخ الأخلاق بدى الشباب يحوس على المرأة الصالحة ما يلقاش ومولات الدين راها قليلة وأنا شفت بزاف لي كانو دايرين علاقات مبنية على الأوهام وغير كملو القراية تفركتوا.

إن فكرة التعري أو وفرة الجسد الأنثوي، وحصر الأنثى لكينونتها في عملية الغواية الجنسية، وإظهار مفاتن الجسد، لم تعد هي ما يبحث عنه الذكر الباحث عن الارتباط الرسمي، أي تكوين علاقة زوجية، فالجنس وحده لا يمكن أن يكون مصدر محوري ورئيس ، ولا يمكن أن نعتبر ممارسة الجنس والتعلق بجسد ما دليل على الحب أو عن تحويل العلاقة إلى علاقة دائمة، حيث

ينظر الكثير من الشباب أو الذكور إلى الأنثى التي تتيح جسدها أو تكشفه، على أنها ساقطة وتصلح لتكون خليلة لكن ليست أبدا مشروع زوجة، فكل أوراقها كشفت، وكل تفاصيل جسدها لم تعد سرا، ففي الزواج يبحث الذكر عن جسد مجهول الجغرافيا ليكون هو البحار الأول الذي يخوض فيه، ويكتشف تفاصيله واحداثياته، ولذلك تعتبر نظرية اللبيدو التي جاء بها فريد، أن العلاقة العاطفية لا يمكن أن تكون علاقة جنسية محضة فقط، بل هناك الحب والاهتمام والعاطفة(ثيودورراياك، 2005، ص 51)، حيث أن الجسد أو الإباحية المفرطة ليست هي السبيل لتكوين علاقة ناجحة، كون الأجساد قد طغت بشكل مهول ورغم خطورتها والتحذيرات الدينية حولها إلا أنها وبسبب الوفرة واختلال قانون العرض والطلب فقدت تأثيرها السحري، وأصبح الذكور داخل الجامعة يعيشون حالة من التخمة، كون الجسد العاري أو شبه العاري لم يعد يشكل حالة ندرة كما كان في السابق، بل إن ما أصبح نادرا أو يلفه الغموض هو الجسد المحجوز أو المحجوب عن النظر. حيث يصرح المبحوث رقم 10: الشباب كامل يحوس على المرأة المتدينة ولا لي تكون ساترة روحها على الأقل بالرغم أن الشاب يكون متدين ولا لا.

يبدو الجسد «جسد المرأة» بكل أبعاده مؤكدا حضوره العالمي في أقصى تجلياته، وهو يكشف عن موهبته وعن قدراته وعن إمكاناته واستحقاقاته وأهليته، في أن يشارك الرجل المجد، الذي منحه لنفسه قياديا، وفي كل شيء بل في أن يتغلب عليه في ما يؤكده من قوى تظهر واضحة في تحولاته(إبراهيم محمود، 2004، ص24)، إن هذه التحولات حقا جعلت من جسد المرأة أشبه بالسلعة التي عرضت بكل الأشكال والطرق، وفقدت عملية الترويج القائمة على إظهار المفاتن أثرها على العقل الذكوري، الذي يبحث عن طرق جديدة لتمثل هذا الجسد، خاصة بعد ذيوع مواقع التواصل، ودخول الجنس الافتراضي على الخط، وعرض الأجساد والاستمتاع بها سواء عن طريق المواقع الإباحية، أو المواعيد الغرامية بين العشيقين على مواقع التواصل، وهذا ما ساهم في فقدان الثقة، فالذكر الذي يبحث عن خليلة ويستمتع بجسدها سطحيا أو يشاهده كاملا عبر مواقع التواصل، يعتقد أن هذا الجسد قد عرض على الكثير من قبله ومن بعده، وهنا تفقد الأنثى العارية مكانتها، وتتحول إلى لحظة نزوة عابرة، لا يمكن أن تكون كمشروع زوجة، وهذا ما فهمته الأنثى داخل الوسط الجامعي، حيث أصبحت تعتمد مخططات جديدة في الترويج لكيانها ككل، وهي تفكر في إبقاء الجسد سرا من أسرارها وآخر ورقة تلعبها، أو الهدية التي سيظفر بها الذكر في حالة الانتقال من العلاقة العابرة إلى جدية البحث عن شريكة حياة. يصرح مبحوث آخر : في الوقت الحالي كاين بزاف لي راهم يلبسوا الفاضح ويستعملوا مواقع التواصل ويحكوا في مواضيع نحشم نقول ويرسلو حتى التصاور الفاضحة لصحابهم ومن بعد تقولك باه نتزوج وهي باينة عند الشباب لي يبغي يتزوج ما يديش وحدة كيما هذي.

إن الهاجس الجنسي داخل الوسط الطلابي يبدوا واضحا، حيث تلتقي الأجساد وتلتقي المشاعر في نوع من الحرية التي يوفرها الحرم الجامعي، ساهمة في ذيوع العلاقات الجنسية الهامشية والسطحية بين الطلاب، ولا أحد ينكر العلاقات المتعددة بين طالب ومجموعة من الطالبات، أو حتى بين طالبة ومجموعة من الطلبة، إنه منطق يعرفه الجميع ويدخلونه في خانة المسكوت عنه،

وغير المصرح به، لأن تلبية الرغبة وتحقيق المتعة هو الهدف الرئيس من العلاقات الغرامية بين الطلبة، حيث لا مشروع زواج نظرا لانعدام الثقة والبحث المستمر عن متعة جديدة، فلا الأنثى كفت عن عملية الغواية ولا الذكر وصل إلى مستوى الرشد مما يجعله يتوقف عن مطاردة الأجساد، فعقل الذكر يقع تمام بين نحر الأنثى وسحرها، فهناك توجد أشياء تسلب عقله وتتلاعب بمشاعره ولا يمكنه المقاومة، لذلك على هذه الأنثى أن تختار بين الاستسلام والاكتفاء بدور النزوة العابرة، أو أن تحجب جسدها وتختفي من الفضاء العام، حيث يلزم الشرع والعرف وموروثنا الثقافي الأنثى بتحمل تبيعات شهوة الرجل(وضاح صائب، 2014، ص 96)، في أن تحمل الأنثى للمسؤولية يكون إما بالانسحاب من الفضاء العام، والتزام الشرع والتواري عن الأنظار، فجسدها فتنة مطلقة ولا يكاد الشيطان يتمكن من ذكر إلا عن طريقها، أو عليها أن تمارس أسلوبا آخر في الترويج لكيانها لا يكون الجسد محورا له، ولا تكون الغواية والإغراء أقصر الطرق للبحث عن شريك الحياة المناسب، فإذا كان الأسلوب التقليدي هو ربطه بالجسد فإن الأسلوب الجديد هو إبقاء الجسد مجهولا ومغيبا عن عقل الذكر وبصره، إذن يمكن القول أننا نعيش لحظة أخلاقية جد خطيرة حيث تشيء كل شيء، وتراجعت الأخلاق ولم يعد يهمنا سوى تحقيق المتعة الآنية واللذة دون الالتفات إلى مآلات الأمور وإلى أين نحن سائرون بعد أن فقدنا كل ما هو قيمة أخلاقية، حيث يرى "نيتشه" أن الإنسان ينعدم بإفراغ القيم العليا من قيمتها(جاني فاتيمو، 2014، ص 30)، وهنا انعدمت الأنثى حيث أفرغت من قيمة الحشمة والحياء وانعدم الذكر كونه استسلم لرغباته الجامحة، لكن لابد من البحث عن ملامح وعي جديد أو حركة مضادة، أصبحنا نشهدها داخل الوسط الجامعي، هي عودة الجلباب، أو اللباس الشرعي للمرأة بطريقة ملفتة للنظر وتطرح الكثير من التساؤلات، فهل هي استفاقة دينية وصحوة إيمانية، أم أنها حركة مضادة في الترويج للجسد وبطريقة أخرى تجمع بين الحشمة التي تراجعت كثيرا وبين تغيب الجسد والترويج له عن طريق الحجب والإخفاء؟

ثالثا: الجلباب هو الحل لكن من أجل الغواية المضادة:

تقول جوديث بتلر: هل يمكن أن ينشأ معنى جديد للأخلاق من مثل هذا الإخفاق الأخلاقي المحتوم؟(جوديث بتلر، 2014،ص 95)، هو سؤال جوهري ومحوري لابد من طرحه حتى نستطيع تحديد موقعنا الأخلاقي، بعد تلك الهجمة المعولمة وتحولنا الجامح نحو الفردنة، حيث أصبح خلاص الفرد وحده هو ما يهمه، وتحقيق ملذاته وإشباع رغباته هو المحرك الرئيس لكل سلوكياته، وهذا ما تعيشه الجامعة اليوم، حيث لا نستطيع إنكار الانزلاق الأخلاقي الحاصل داخلها، ربما نخفيه أو نتجاهله أو نرفض الخوض فيه، لكن لا نستطيع أن ننكر أن الفضاء الجامعي أصبح محشوا بالجنس وفيه الكثير من العلاقات الجنسية السطحية والعميقة، ربما نسمح لأنفسنا بالقول: أن هناك نوعا من العربدة والمجون الجنسي داخل الوسط الجامعي، ونحن لا نريد إقحام الممارسات الهامشية أو الشاذة لكننا نتحدث فقط عن الجنس المقبول بالفطرة، أي تلك العلاقات بين الطلبة الذكور والطالبات من الإناث حيث كسرت كل قواعد الحشمة والحياء، لم يعد من المخجل أن يستعمل فيها الكلام البذيء بين الطلبة والطالبات، لم يعد من المخجل أن تصرح

الأنثى برغباتها الجنسية وتقول بصريح العبارة أريد الخروج مع هذا الطالب إنه يعجبني وأريد أن أكون معه في علاقة، ربما هي خطابات جريئة كنا نتلقفها من الأفلام والمسلسلات المدبلجة لكننا اليوم نسمعها ونعاينها داخل جامعتنا، التي تحولت إلى جموع من الذكور الجامحين جنسيا مع جمع من الإناث تحكمهن عقلية الجواري، حيث التزين والتبرج وهاجس الإيقاع بذكر ما هو شغلهن الشاغل، حيث تصرح المبحوثة رقم 4: درت الحجاب غير في الجامعة بصح راني نشوف مظاهر غريبة بزاف من الفسق وكسرت الحشمة وولیت أنا لي دايرة الجلباب تقول شيء غريب كي نفوت على الناس كاملين يشوفو فيا.

لقد أشرنا سالفا إلى أن الجسد العاري أو شبه العاري داخل الجامعة أصبح سلوكا عاديا، ولم يعد يجلب الدهشة والذهول، لم نعد نقول يا إلاهي ما الذي يحدث؟ كون الأمر أصبح متعودا عليه ودخل ضمن المعايش، لكن ما أصبح يدهشنا أو يلفت نظرنا كباحثين هو الجسد المحجوب والمحجوز عن النظر داخل الوسط الجامعي، إننا لا نعني تلك الطرحة التي توضع فوق الرأس مع سروال جينز، ولا نعني تلك الفساتين المزركشة والملونة التي أصبحت تحمل اسم الحجاب، إننا أمام ظاهرة جديدة قديمة، حيث أصبح الجلباب وبكل ما يعنيه من قداسة وعفة موجودا داخل الحرم الجامعي والكثير من الطالبات قد اخترنه زيا رسميا لهن، لكنه لم يعد كما كان زمن ظهوره، حيث كان الجلباب من خصائص نساء نجد وهو دليل على عفتهن وطهارتهن وعدم تشبههن بالإماء في اللباس(محمد ابراهيم سرتي، 2008، ص191)، فالجلباب كلباس يستر سائر جسد المرأة كان رمزا للعفة وهو يفرق بين الحرة والجارية، لكن ما نراه اليوم هو العودة العكسية للجلباب داخل الوسط الجامعي، حيث يمكن القول: إن الجلباب اليوم قد وظف من أجل غاية أخرى وهي الإغراء والغواية المضادة، بتقديم جسد متوفر لكنه مجهول التضاريس والشكل ومجهول الجمال، يبحث عن ذكر خاص وليس متاحا لكل الذكور، حيث لا تكف الأنثى عن توظيف جسدها لكنه توظيف بطعم آخر ويبحث عن علاقة أخرى تختلف عن السائد والمنتشر. يقول المبحوث رقم8: الجلباب ما هوش مقياس كاين لي نعرفهم دايرينو للسترة برك أما هوما شخصيا دايرين علاقات محرمة وكيما علابالك راه مودة بزاف لي راهم دايرينو في الجامعة.

إن انتشار العنوسة، واكتشاف الأنثى لحقيقة مفادها أن الشريكة أو العشيقة أو تلك الفتاة المتاحة للخروج مع الذكر وتمكينه من نفسها، ووضع جسدها بين يديه كأكبر إغراء ومحرك شوهي، يقع أمامه الذكور صرعى وبلا حراك، لا يمكن أن يقودها في نهاية الأمر إلى الزواج وتكوين أسرة، فهي تبقى في نظر المجتمع الذكوري وحتى في نظر العشيق مجرد ساقطة لتمرير الوقت، لكن مشروع الزوجة يختلف تماما عنها، والمقاييس المطلوبة فيها لن تكون بفكرة إتاحة الجسد، بل كل ما كانت محتشمة وغير متورطة في علاقات غرامية كانت هي الأكثر طلبا لدى المجتمع الذكوري، لا زال يعتقد أن المرأة مجرد شهوة جنسية، والرجل عليه أن يخرج مع عشرات الساقطات ليتزوج في نهاية الأمر العفيفة الشريفة أو بنت الفاميليا كما تسمى، هنا قررت الأنثى أن تعيد رسم مخططاتها في عملية الإيقاع بالذكر المناسب عن طريق توظيف لباسها وهندامها في عملية المطاردة، حيث أن من بين التكتيكات الأكثر شيوعا للجذب الحفاظ على الهندام(دفيد

امباس، سيندي أميرسون، 2018، ص177)، واليوم يمكن القول: أن الجلباب أصبح تكتيكا تعتمده الطالبة داخل الجامعة من أجل الظفر بشريك يمكن تحويله إلى زوج مستقبلي، فهي تقول أنه بجلبابها: هذا الجسد سيكون من نصيب ذكر واحد، وليس من الوهلة الأولى، هو جسد عفيف ويبحث عن علاقة جادة.

فالطالبة التي ترتدي الجلباب اليوم لديها عشيق وتواعده في الجامعة، لكن وفق بروتوكولات خاصة، مثلا ترك مسافة بينهما، عدم وضع يدها على يده، الحديث بأدب، بناء نوع من الحواجز، فهي جادة وليست تبحث عن متعة عابرة، وهي أيضا إذ تطورت العلاقة ستكون متاحة له وله فقط، هذا ما تريد أن تقوله بذلك اللباس الذي لا يختلف المجتمع في وصفه بلباس العفة والطهارة، حيث نجد الكثيرين خارج الجامعة وغير متدينين، لكنه يفرض الجلباب على زوجته، حتى يشعر بحضور هو بملكيته لذلك الجسد، ومعرفته وحده هو بتفاصيله، وهنا تحولت الطالبة إلى ممارسة نوع من الذكاء الجنسي(دفيد أمباس، سيند أميريسون، 2018، ص25)، عن طريق الإغراء بما هو مجهول، وضمان نوع من السيادة لذلك الذكر الذي يبحث عن شيء مختلف. حيث تصرح المبحوثة رقم 5: أنا دايرة الجلباب كاين بزاف لي خطبوني بصح راني نقرى ارفضت. هي إشارة واضحة قد تلقفته الأنثى في مجتمع ذكوري حتى في فهمه للدين، حيث أن كل ما يتعلق بالأنثى يقبل ويسعى إلى تطبيقه فهو دائما يفهم على أنه انتصار للمجتمع الذكوري، وهذا ما فهمته الأنثى، حيث أن تجربتها في الحياة هي التي حددت وعيها بذاتها وما هو مطلوب منها، وليس الوعي هو ما يحدد حياتها، وهذا ما ذهب إليه نور الدين الزاهي(نور الدين الزاهي، 2011، ص 16)، حيث نستطيع القول: إن الأنثى تساير المجتمع فلا خيار لها سوى قبول تلك التراتبية ولعب دور الأدنى درجة ومكانة، فهي اختارت الجلباب كاستراتيجية فرضتها معطيات الحياة اليومية وليس كقناعة أو كنوع من التدين.

إن ارتداء الجلباب من طرف الطالبة هو أيضا إستراتيجية، لتحويلها من طريدة إلى مفترسة من الدرجة الأولى، فلا أحد يفكر في معاكسة شابة ترتدي الجلباب وتضع قفازتين، فحتى النص الديني لا يقبل ذلك بل يعتبر الحجاب أو الجلباب سببا رئيسيا في صيانة جسد المرأة من الذكور لقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾(سورة الأحزاب، الآية 59)، حيث أن المتجلببة هي التي تختار الشريك المناسب، وهي التي ترسل إليه إشارات، أنها تميل إليه وأنه هو الوحيد الذي استطاع التأثير فيها، رغم تدينها وانسحابها من كل ممارسة جنسية عشوائية أو غير مقننة، وهي تعطيه انطباعا آخر، أنها محترمة ولم تخالط ذكرا آخر أو تدخل في حور جنسي، فهي محتشمة وعفيفة، وهي أيضا تنتمي إلى ذات المجتمع الذكوري الذي يلوم المرأة على لبسها ويحملها مسؤولية معاكستها، ويطلب منها ستر جسدها من أجل حماية الذكر من طيشه وهوسه الجنسي، وحمايته من جسدها الذي له سلطة وسلطان لا يقهران، حيث ترى فاطمة المرنيسي أن جورج ماردوك يعتقد أن المجتمعات الإسلامية في ضبطها للغريزة الجنسية تنتمي إلى مجتمعات الحوافز الاحتياطية كقواعد السلوك القائمة على التفرقة بين الجنسين(فاطمة المرنيسي، 2005،

ص15)، إن عملية التفرقة تقوم على الفصل بينهما وجعل البيت مكانا خاص للمرأة، وفي حالة خروجها لسبب قاهر، فإنها مفصولة عنه بحجابها أو جلبابها، حيث لا مجال لأن يخالط الأنثوي الذكوري، فالذكر لا حول له ولا قوة أمام جسد المرأة، فغريزته لا مفر منها وما عليه سوى مسايرتها والبحث عن كيفية إشباعها هي شغله الشاغل، وهو موجود في فضاءه الخاص خارج البيت، فإن قررت الأنثى مشاركته هذا الفضاء فعليها أن تكون حاضرة غائبة عن طريق حجب جسدها وتغييبه عن النظر، حتى تضمن سلامتها وفي نفس الوقت تضمن عدم وقوع الذكور في الخطيئة، إذ تعتبر المرأة أكثر قدرة على التحكم في ميولاتها الجنسية، وبالتالي فالفصل بينها وبين الرجل يهدف إلى حماية الرجل وليس حماية المرأة(فاطمة المرنيسي، 2005، ص16)، حسب قول المبحوثة رقم 05: أنا دايرة الجلباب لاخاطر منيش حابة كل واحد يتبلاني، عندي صاحبي وناويتو للحلال، هو لي يحكي معي في حوايج خاصين، وثاني الجلباب دايرلي قيمة وقاع يحتارموني، وثاني باش ما نربحش ولاد الناس الذنوب باطل.

إن ظاهرة الجلباب اليوم داخل الجامعة توحي بتغير أخلاقي كبير، حيث وظف المقدس لتحقيق أمور مدنسة، فالمتجلببة اليوم ليست متدينة وإنما هي باحثة عن المتعة بأقل التكاليف النفسية والمعنوية فهي لا تريد أن تنتقل من ذكر إلى آخر، هي تريد ذكرها الخاص ومتعتها الخاصة بها، إنها تريد أيضا ذكرا لها وحدها ولا تشاركها فيه الأخريات، خاصة ممن لا زلن يعتمدن على الغواية التقليدية أو الكلاسيكية، ووهب أجسادهن، وتقديمهن كقرابين لذلك الذكر الذي يعتقد أنه آلهة يتقرب إليها المؤمنون بالكثير من الأشياء لكنها لا تقبل إلا ما يعجبها، وهنا تبحث الفتاة المتجلببة عن نوع جديد من الإغراء والغواية الهدف منه السيطرة وإلحاق الهزيمة بالمنافسات فتغيبها لجسدها هو تكتيك ونوع من المباغتة، بل هو حركة إغوائية مضادة تهدف إلى ممارسة الحب وفي نفس الوقت المحافظة على سمعتها والنيل من سمعة المتبرجات وتعزيز فكرة الانحراف لديهن، حيث أن من شعارات الذكاء الجنسي ليس كافيا أن أنجح ولكن لابد أن يفشل الآخرون(دفيد أمباس، سيندي، 2018، ص 177)، ثم إن الجلباب هو إشارة قوية إلى التدين والعفة والطهارة، هذا ربما ما فقدته الأنثى داخل الوسط الجامعي، وعلينا دائما التذكير بأننا بصدد دراسة مجتمع ذكوري، حيث لا يلام الذكر على أفعاله الجنسية بل تعتبر دليلا على فحولته ورجولته المكتملة، بينما تعتبر نزوات الأنثى

الجنسية، حكما بالإعدام عليها ماديا و معنويا، فالأنثى في مجتمعاتنا تصنع المتعة ولا تستفيد منها ولا يمكن أن تطلبها، ولذلك دخل الجلباب على الخط من أجل إظهار أو تقديم إشارات على كونها متخلقة ومن أسرة محافظة كون الجلباب يحمل الكثير من الرموز المصبوغة بصبغة ثقافية وتطلعات للمعايير(أليريش بيك، وإليوا بيتب كغونزهايم، 2014، ص 61)، معايير تريد الارتماء في أحضان الإسلام والتدليل على العفة وطهارة ذلك الجسد، هي تقول بطريقة أخرى لو تمسك الناس بالوصايا الإلهية دون تردد واعتادوا تفضيل الخير على الشر لما كان للشر وجود(زيجمونت باومن، 2017، ص86).

ومن هذا المنطلق فالجلباب هو إشارة على التمسك بالتعاليم الدينية، وبالتالي هو مبادرة منها للحد من الشر المنتشر والتخفيف من الخوف حول إمكانية الوقوع في الخطيئة، وهي أيضا تقول أنها تمتلك جسدا خاما لم يتعامل قط مع ما هو جنسي، هو جسد مقدم من أنثى واحدة إلى ذكر واحد، فهذه هي الإشارات، التي يبعثها الجلباب اليوم في مجتمع يميل إلى تبني قيم الحداثة والتخلص من كل ما هو تراث، يعتبره البعض قد الصق بالنص الديني، لكن مجتمعنا الذي يميل إلى العرف وإلى العادات والتقاليد خاصة كلما تناسبت مع رغباته فإنه يتقبل بعض الأشياء ويبحث عنها، ولا يلتفت إلى حقيقة مصدرها خاصة في تعامله مع الأنثى، فكل ما يحجبها ويغيبها، هو مقبول ومدافع عنه من طرف الذكور، رغم أن كل ذكر يشتهي أن يكون بين أطنان من الأجساد الأنثوية العارية لكن شريطة أن تكون له هو وليس هناك من يشاركه في غنائمه.

مناقشة النتائج:

-عودة الجلباب الى الوسط الجامعي يحمل معنيين: جلباب شرعي، وجلباب للغواية.

-الطالبة تعتقد أن جسدها بمثابة سلعة تحتاج الى خطط جديدة في الترويج له، عن طريق الحجب والاخفاء.

-الجلباب الجديد يحول المعاكسات بين طالب طالبة الى نوع من التعارف وإمكانية تطوير العلاقة.

-الطالب بعقليته الذكورية يميل إلى الطالبة المتجلببة لأنه يعتقد أن جسدها ملك له وحده.

-الجلباب في طابعه الجديد كسر الحواجز بين ثنائية الغواية والالتزام.

خاتمة:

من الملاحظ أن عالم الجسد الأنثوي بما يعرفه من اللغط، حقا لم يكن مجرد رأي صارخ في البرية، بل هو موصول بمجموعة من الإشكاليات التي التصقت بالمرأة منذ وجودها، فنحن نرى ما تشكل حول جسدها وحولها من الروايات، والأساطير، والمأثورات الشعبية، وما صنعته الشعوب حول آدميتها، ولكن رغم ذلك فإن الديانات الكبرى هي التي وضعت ضوابط وحجوزات، أصبحت أكثر إلزاما للمرأة بالعفة والاحتشام، خاصة الديانة الإسلامية، التي قطعت فيها المرأة شوطا كبيرا إذ أتاحت لها الكثير من الحقوق والحريات.

وإذا عدنا إلى البعد الحقيقي للباس المرأة اليوم، الذي أصبح رمزا للطهارة والشرف والعفة، فإن الجلباب الذي يحتضن ذلك الجسد، الذي يعتبر مقدسا إلا على مُلاكه أو محارمه، لكن عودة الجلباب اليوم في شكل موضة ونوع من أنواع اللباس، ضرب تلك القدسية في الصميم.

لقد أصبح الكثير يعتقد أن الفتاة المتبرجة هي أكثر تدينا من تلك التي أدخلت ذلك اللباس المبارك إلى لعبة جنسية قذرة، حيث لم يعد المجتمع اليوم قادرا على فهم الجلباب وتلك العودة المفاجئة له، كونها عودة محشوة بكل ترانيم العولمة التي تقول أن تكوني متدينة لا يعني أن تكوني بلا إحساس وبلا رغبة جنسية، فلباسك شيء وحريتك الجنسية شيء آخر، وهنا انخرط المجتمع وتقبل فكرة الجسد الخاص أو المخصص لذكر واحد وليس لكل الذكور، هو أفضل ما يمكن قبوله من طرف الأنثى التي دمجت بين الديني و الحداثي عن طريق جسد لا يكف عن ممارسة الغواية، حتى وإن كان مغيبا ومحجوزا وبين لباس فرضته النصوص الدينية، حتى لا تغيب القيمة والأخلاق من المجتمع، فحتى النصوص الدينية تقول بصريح العبارة الذكر شهواني ولا يمكن حجزه، وجسد الأنثى مغري ولكن يمكن حجزه ويمكن التحكم فيه، وربما هي التوليفة الوحيدة التي ستحافظ على عفة المجتمع الإسلامي وطهارته.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم محمد(بدون سنة)، أنطولوجيا النصوص الممنوعة، مكتبة عسكر، 20ب=جطنان.0
2. ابراهيم محمود(2004)، الضلع الأعوج: المرأة وهويتها الجنسية الضائعة،ط1، رياض الريس للكتب والنشر.
3. آدم كوبر(2008)، الثقافة التفسير الأنثروبولوجي، ترجمة : تراجي فتحي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 349.
4. أليريش بيك(2014)، وإليوابيت بك غونزهايم، الحب عن بعد انماط حياتية في عصر العولمة، ترجمة حسام الدين بدر، منشورات الجمل لبنان.
5. بوعلي ياسين(بدون سنة)، أزمة المرأة في الوطن المجتمع الذكوري العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا.
6. ثيودور رايك(2005)، سيكولوجيا العلاقات الجنسية، ترجمة ثائر ديب،ط1، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا.
7. جاني فاتيمو(2014)، نهاية الحداثة، ترجمة نجم بوفاضل،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
8. جوديث بتلر(2014)، الذات تصف نفسها، ترجمة فلاح ابراهيم، ترجمة فلاح ابراهيم، ط1، دار سمور للطباعة والنشر، لبنان.
9. جون ستيرات ميل(1998)، استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام،ط1، مكتبة مدبولي، مصر.
10. دفيد ام باس وسيندي ام ميستون(2018)، النساء الوقوف على الدوافع الجنسية من الثأر الى المغامرة، ترجمة احمد الناصح، ط1، المعقدين للنشر والتوزيع، العراق.
11. دفيد لوبروتون(2014)، سوسيولوجيا الجسد، ترجمة عياد أبلال وإدريس المحمدي، ط1، روافد للنشر والتوزيع، مصر.

12. صوفية السحيري بن حتيرة(2008)، الجسد والمجتمع: دراسة انثروبولوجيا لبعض الاعتقادات والتصورات حول الجسد، ط1، دار الانتشار العربي، لبنان.
13. فاطمة المرنيسي(2005)، ما وراء الحجاب الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهرة أزرويل،ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب الاقصى.
14. محمد ابراهيم سرتي(2008)، الأنثى المقدسة وصراع الحضارات المرأة والتاريخ منذ البدايات،ط1، دار الاوائل للنشر ولتوزيع والخدمات المطبعية، سوريا.
15. محمد سيد علي(2011)، موسوعة المصطلحات التربوية، ط1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. موريس أنجرس(2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية: تدريبات علمية، تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون دار القصبة، الجزائر.
17. ميريام جورسمان(2011)، الاباحية ليست حلا، ترجمة وائل الهلاوي، ط1، منشورات سطور جديدة، مصر.
18. وضاح صائب(2014)، وأد الأنثى بين النصوص المقدسة والعقيدة الذكورية، ط1، دار الانتشار العربي، لبنان.
19. يورغن هابرماس(2010)، إيتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة، ترجمة عمر مهيبل، ط1، منشورات الإختلاف، الجزائر.
20. سليمان الضحيان(11 مارس 2015)، قضايا المرأة في الخطاب الديني السعودي، الاطلاع: 2019/02/26، انظر الرابط: https://makkahnewspaper.com/article/83420/Makkah
21. عصام الزهيري،(2018/1/5)، شَعر المرأة ليس أكثر إغواءً للرجل من وجهها ويديها وقدميها!، الاطلاع: 2019/02/26، انظر الرابط: http://al-maqal.com/blognews?News=735
22. عبد الله المصري(2017/11/26)، المرأة والمجالس الدينية بين حلاوة الخطاب ومرارة الواقع، موقع الجزيرة نت، الاطلاع: 2019/02/25، انظر الرابط: https://blogs.aljazeera.net
23. موقع أهل الحديث يوم 2019/03/05 على الساعة 21:53. انظر الرابط: https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=224155،

فـــاعليـة برنـامج تدريبي مقتـرح لمديـري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية اليمنية في ضوء احتياجاتهم التدريبية

Effectiveness of a proposed training program for managers of literacy and elderlyeducation departments at Republic of Yemen

د.فيصل عبد الله علي العضيلي الضياني-جامعة أم درمان الإسلامية- الجمهورية اليمنية

Dr.Faisal Abdullah Ali Al-Adaili Al-Dhaiany- Omdurman Islamic University-Republic of Yemen

ملخص: هدف البحث إلى بناء برنـامج تدريبي مقترح في ضـوء احتياجات مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية اليمنية، وقياس فاعلية البرنـامج التدريبي عليهم.ولتحقيق هدف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي، والمنهج شبه التجريبي للمجموعة التجريبية الواحدة. وتم جمع البيانات من(52) مديراً بإدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار(بأمانة العاصمة- صنعاء، ومحافظة عمران).وقياس فاعلية البرنامج التدريبي المقترح على(19) مديراً بإدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة- صنعاء- من خلال تطبيق الاختبار القبلي والبعدي عليهم.واعتمد الباحث في تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة الحزمة الإحصائية(spss)، وحجم الأثر بواسطة مؤشر كوهين.وقد أسفر البحث عن قائمة بالاحتياجات التدريبية تضمنت(64) فقرة موزعة على تسع مجالات تدريبية من وجهة العينة،وخلصت النتيجة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقدير عينة البحث لدرجة الاحتياجات التدريبية تبعاً لمتغير الجنس في سبع مجالات، بينما توجد فروق للإناث في مجالي:(إدارة التغييرالتربوي، وإدارة الاجتماعات وكتابة التقارير)،بينما لاتوجد فروق لدرجة الاحتياجات تبعاً لمتغير(المؤهل) في ثمان مجالات، ماعدا مجال (استراتيجيات إدارية حديثة) توجد فيه فروق لصالح التربويين.وقد تم بناء برنامج تدريبي مقترح في تسع وحدات تدريبية، وخلصت نتيجة تنفيذ البرنامج التدريبي المقترح بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات عينة البحث في التطبيق القبلي ومتوسط درجاتهم في التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي لصالح التطبيق البعدي، مما يدل أن

البرنامج التدريبي المقترح له حجم تأثير كبير وذو فاعلية في تنمية أداء مديري إدارات عينة البحث في الجانب الإداري.

الكلمات المفتاحية: محو الأمية وتعليم الكبار، الاحتياجات التدريبية.

Abstract: The goal of the research is to build a proposed training program in terms of the needs of managers' literacy and elderly education departments in the Republic of Yemen, and to measure the effectiveness of the training program on them. To achieve the goal of the research, the researcher used the descriptive approach and the experimental method for each experimental group. Data were collected from (52) managers in the departments of the Literacy and elderly in Education Office (Capital Secretariat, Sana'a - and Amran Governorate). And measure the effectiveness of the proposed training program on (19) managers of the departments of the Literacy and elderly Education Office in the Capital Secretariat - Sana'a - through the application of pre and post exams on them. The researcher adopted in analyzing the data obtained by the statistical package (SPSS), and the effect size by the Cohen index. The research resulted in a list of training needs that included (64) items distributed into nine training areas from the sample point of view, and the result concluded that there are no statistically significant differences between the research sample's estimate of the degree of training needs according to the gender variable in seven areas, while there are differences for females in the two fields: (Educational change management, meeting management and report writing) while there are no differences in the degree of needs depending on the (qualification) variable in eight areas, except for the field (modern management strategies) in which there are differences in favor for educators. A proposed training program was built in nine training units, and the result of the proposed training program implementation concluded that there are statistically significant differences between the average scores of the research sample in the pre-application and their average scores in the post-application of the achievement test in favor for the post-application, which indicates that the proposed training program has a magnitude of

impact. Large and effective in developing the performance of managers of departments of the research sample in the administrative aspect.

Key words: Literacy and elderly Education, training needs.

مقدمة:

الإدارة تقوم على أسس التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة،والهدف المباشر للإدارة وخاصة في إدارة المؤسسات التي تعمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار هو استخدام الموارد المتاحة بأكبر قدر من الكفاءة وبأقل قدر من النفقات والمحافظة على الأشخاص والموارد والاستخدام الفعال لها وحماية مصالح الأفراد العاملين فيها ورعايتهم. فمن الضروري أن تكون الإدارة والإداريون مؤهلين ومعدين إعداداً يتناسب مع طبيعة وخصائص برامج وأهداف هذه المؤسسات، لما يتطلب لهذا النوع من التعليم من قدرات إدارية خاصة تؤدي إلى تمكن إدارة مؤسسات تعليم الكبار من تحقيق أهدافها التربوية،والحد من انتشار الأمية في المجتمع، وتجعلها قادرة على القيام بالعمليات الإدارية المتصلة بهذه الإدارات بفاعلية وبما يتناسب مع طبيعة عمل هذه الإدارات.ولن يتحقق إلاّ من خلال التدريب وفقاً لخطة شاملة ونوعية تلبي متطلبات العمل في هذا القطاع. حيث أصبح التدريب أثناء الخدمة مصدراًمن مصادر تنمية الموارد البشرية، وقد أيقنت القيادات الكبرى في المؤسسات الخدمية أو الإنتاجية أن الإنفاق على التدريب وتطوير الموارد البشرية لا يعد إسرافاً أو ترفاً فكرياً أو حتى تفاخراً إعلامياً، وإنما هو صمام الأمان نحو تحسين مستويات الأداء، ومواكبة العصر، وزيادة العائد والمردود من العملية التربوية.(الطعاني،2007، ص21). وتنبع أهميته من عدة اعتبارات أهمها التطور المعرفي والتغيرات الاجتماعية، وأدوار المدير ومتطلبات مهنته، لذا يجب أن يراعى عند بناء برنامج تدريبي تحديد الاحتياجات التدريبية الخاصة بالمشاركين لمساعدتهم على اكتساب الجديد من المعلومات والمعارف والخبرات وصقل مهاراتهم، وتحسين سلوكهم، وتزويدهم بالأساليب الجديدة لممارسة أدوارهم الوظيفية بكفاءة واقتدار.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تمثلت مشكلة البحث في حاجة مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية اليمنية إلى تنمية معارفهم ومهاراتهم الإدارية وإكسابهم الخبرات اللازمة لحل المشكلات المهنية التي يواجهونها. وكون الباحث ملامساً هذا الواقع باعتباره مديراً لإدارة محو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة عمران، ومدرباً بجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، فقد لاحظ قصور برامج التدريب أثناء الخدمة لرفع مستوى أداء مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار، وعدم ارتباطها بالاحتياجات التدريبية المطلوبة، كما أنها لا تتلاءم مع المتغيرات الإدارية الحديثة. فضلاً عن تباين مؤهلات مديري الإدارات،وغياب الوعي الإداري لديهم باعتبارهم معلمين في الحقل التعليمي تم تعيينهم لممارسة العمل الإداري.الأمر الذي استوجب اقتراح برنامج تدريبي لهؤلاء المديرين في ضوء

احتياجاتهم التدريبية، ودراسة فاعلية البرنامج في تنمية المهارات والخبرات الإدارية باستخدام مجموعة من الوحدات التدريبية التي تبين احتياجات المديرين للتدريب عليها أثناء الخدمة. ويتطلب معالجة مشكلة البحث الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما فاعلية برنامج تدريبي مقترح لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية اليمنية في ضوء احتياجاتهم التدريبية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

-ما الاحتياجات التدريبية لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار من وجهة نظر المديرين أنفسهم؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية للاحتياجات التدريبية لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار تعزى لمتغير(الجنس- المؤهل)؟

-ما البرنامج التدريبي المقترح لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية اليمنية؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات مديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة صنعاء في التطبيق القبلي ومتوسط درجاتهم في التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

-يقدم قائمة بالاحتياجات التدريبية لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار؛لكي تكون أساساً عند إعداد برامج تدريب الإداريين العاملين بمحو الأمية وتعليم الكبار.

-قد يُساهم في تطوير وتحسين كفاءة مديري الإدارات، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى قد يسهم البحث في حل مشكلات المديرين غير المدربين.

أهدف البحث: يهدف البحث إلى:

-تحديد الاحتياجات التدريبية لمديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة-صنعاء-، ومحافظة عمران بالجمهورية اليمنية، ومعرفة فروق إجابات العينة تبعاً لمتغير(الجنس - المؤهل).

-اقتراح برنامج تدريبي لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار في ضوء احتياجاتهم التدريبية، وقياس فاعلية البرنامج التدريبي من خلال تدريب مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة –صنعاء- عاصمة الجمهورية اليمنية بتطبيق الاختبار القبلي والبعدي عليهم.

حدود البحث:

اقتصر البحث **موضوعياً:** تحديد الاحتياجات التدريبية، وبناء برنامج تدريبي يلبي الاحتياجات، **وبشرياً:** مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة- صنعاء-، ومحافظة عمران بالجمهورية اليمنية لتحديد الاحتياجات،وقياس فاعلية البرنامج التدريبي المقترح على مديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة صنعاء، **وزمانياً:** طبق خلال العام الدراسي 2013/2012.

مصطلحات البحث:

البرنامج التدريبي:يعرفه (الناقة، 1997، ص14) بأنه: البرنامج الذي يحدد مسبقاً للأداء المطلوب وعلى الدارس أن يبدي في نهايته سلوكاً يدل على أنه قد اكتسب المهارات التي تُمكنه من الأداء المطلوب. **ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه**: نظام يتضمن مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي يتفاعل معها مدير إدارة محو الأمية وتعليم الكبار، وتزويده بمعلومات ومعارف ومهارات معينة لتطوير مهاراته، وأساليبه، ومعارفه في ضوء احتياجاته التدريبية.

الاحتياجات التدريبية:يعرفها (حسنين، 2005، ص136) بأنها: وجود فجوة بين أداءين في وظيفة:أداء واقعي وأداء مرغوب فيه، وتحدث تلك الفجوة نتيجة نقص في معارف، أو مهارات، أو اتجاهات الفرد.

ويعرف الباحث الاحتياجات التدريبة بأنها: تلك المعارف والخبرات والمهارات التي تلزم لإدارة مكتب محو الأمية وتعليم الكبار، ويفتقر إليها المدير خلال ممارسته للعمل الإداري، وتقاس بالدرجة التي يضعها المدير لنفسه على الأداة المعدة لذلك الغرض.

الإطار النظري:

أولاً: مهام إدارة محو الأمية وتعليم الكبار:

إن نجاح الإدارة في مؤسسات محوالأمية،يستدعي تضافر الجهود الرسمية والشعبية، وتكاملها في الجوانب المختلفة،بدءً من تحديد الأهداف، ومروراً بتوزيع الأدوار والإجراءات وتنفيذ المهام،وانتهاءً بالتقويم، ولا يمكن أن يتم ذلك التكامل إلا بتوافر عملية التنظيم والتنسيق بين هذه الجهات، من خلال مجموعة من الجوانب من أهمها: تحديد عدد الأمين المستهدفين من الخطة العامة، وتوزيعهم كمياً على الأجهزة الرسمية والجهات غير الرسمية والجهود الشعبية التي ستقوم بمحو أميتهم، مع تحديد الأدوار والمسئوليات بين المنظمات بالنسبة لجميع المنظمات والهيئات المسؤولة التي تشارك في محو الأمية، وذلك في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ثم توفير آلية للتعرف على مدى نجاح الجهود المبذولة، والوقوف على مدى ما يوجد من تنسيق وتكامل بين تلك الجهود.(بشور،1997، ص38).

ثانياً:أهمية تدريب مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار:

يمكن القول بأن موضوع التدريب وقع بسلم أولويات المؤسسات الإدارية الحديثة.(الخطيب،2006، ص302). وعلى الرغم من الأهمية والمكانة التي يتحلى بها التدريب في جميع المؤسسات والمنظمات الإدارية، إلا أنه يزداد أهمية عندما ما يكون التدريب متوجهاً نحو القطاع التربوي، والذي يعد الأمل بالنسبة للمجتمعات التي ترجو إصلاحاً على جميع الأصعدة. ونظرا لتطور مفهوم تعليم الكبار وتنوع مجالاته، وتعدد وظائفه وأهدافه والاتجاه السريع نحو التخصص، وما يتصف به هذا العنصر من تغير وتقدم سريع في المجالات والمهن كافة مما يستلزم مواكبة الأفراد هذا التطور المتسارع، لأن التطور المتسارع يضع الفرد أمام مسؤوليات جديدة، ومهام كثيرة، وأعباء متنوعة لابد من الوفاء بها، حتى يكون عضوا صالحاً منتجاً في مجتمعه، يؤدي مهامه الوظيفية بفاعلية.(الطعاني،2007، ص14). كل هذا وغيره يزيد من أهمية تدريب مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار في العالم العربي بصفة عامة والجمهورية اليمنية بصفة خاصة باعتبار أنَّ الوضع الحالي للعاملين بالجمهورية اليمنية لم يتلقوا إعداداً مسابقاً قبل الالتحاق بالعمل الإداري لأول مرة مما يستلزم تدريبهم أثناء الخدمة لما يهيئه التدريب لتزويدهم بالمعارف والمهارات الجديدة التي تتطلبها مهنتهم، من خلال تعرفهم على الحلول للمشكلات التي تواجههم أثناء ممارستهم لمهنتهم مما يزيدهم تمكناً من أداء عملهم ويساعدهم على تجنب الأخطاء، ليصلوا بذلك إلى المستوى المنشود الذي تطمح إليه أي جهة تسعى للرقي والتقدم.

ثالثاً:احتياجات التدريب:

يعتبر التدريب حجر الزاوية في مجال النهوض بكفاءة العاملين، ويعتمد نجاحه على نشاط مخطط يهدف إلى معرفة احتياجات العاملين للوصول إلى مستوى الكفاءة المطلوبة في أعمالهم. (محسن،2010، ص59). كما أن تحديد هذه الاحتياجات وحصرها تمثل الأساس في صناعة التدريب، وتقوم عليها جميع دعائم العملية التدريبية وتنمية الموارد البشرية التي من خلالها يتم التطوير والتنمية للأفراد، ولكي يكتسب التدريب الفاعلية المنشودة، يتحتم أن يسبق بنشاط علمي هادف، يعتمد الدراسة العلمية، والعملية من أجل الكشف الدقيق عن الاحتياجات التدريبية بغرض تصميم البرامج التدريبية اللاحقة(الأعرجي، والبطانية، 2004، ص 95-96).

الدراسات السابقة:

دراسة الخرابشة(1994): هدفت الدراسة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية لمديري ومديرات المدارس الثانوية والأساسية الحكومية في محافظة الكرك، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن مديري المدارس أبدوا احتياجاً كبيراً للتدريب على المهارات في المجالات(التخطيط، الشئون المالية،التقويم،المجال الإداري)، كما أبدوا احتياجاً متوسطاً للتدريب على مهارات مجالي التواصل مع الزملاء وأولياء الأمور، وإثراء المناهج، فضلاً عن عدم وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة الاحتياج التدريبي للمديرين تعزى لمتغيرات(الجنس،المؤهل العلمي) في جميع المجالات.

دراسة الهذلول(2009): هدفت الدراسة إلى التوصل إلى أهم الحاجات التدريبية لمديري مكاتب التربية والتعليم في مدينة الرياض في المجالات التدريبية (المعارف، والمهارات، والاتجاهات)، وذلك من وجهة نظر المشرفين التربويون ومديري مكاتب التربية والتعليم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسة.وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أهم حاجة تدريبية في مجال المعارف(العلم بالأسلوب العلمي في حل المشكلات)، وفي مجال المهارات الإدارية(ممارسة أساليب التشجيع والتحفيز)، وفي مجال الاتجاهات(الاهتمام بتطبيق الجودة الشاملة في مكاتب التربية والتعليم)، ومن أبرز توصيات الدراسة العناية بشأن تدريب القيادات التربوية على المفاهيم والمهارات التي تعينهم على أداء أدوارهم ومهامهم بطريقة علمية صحيحة.

دراسة القباطي(2011):هدفت الدراسة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية لمديري المدارس الثانوية العامة في مدينة تعز بالجمهورية، ومعرفة الفروق في الاحتياجات التدريبية وفق متغيرات الجنس(ذكور، وإناث)، المؤهل العلمي(تربوي،غير تربوي)،الوظيفة(مدير، وكيل)، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: هناك احتياجات تدريبية لمديري المدارس على مجالات الاستبانة (التخطيط- التنظيم- الإشراف- العلاقات الإنسانية- الاتصال- اتخاذ القرار – علاقة المدرسة بالمجتمع- التقويم) بدرجة فوق المتوسط، كما دلت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات الاحتياجات التدريبية تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل، والوظيفة.

دراسة عمير(2011): استهدفت هذه الدراسة التعرف على صورة البرنامج التدريبي المقترح لتنمية أداء معلمي المواد العلمية بالمرحلة الثانوية بمديرية خنفر محافظة أبين في ضوء احتياجاتهم التدريبية الفعلية، ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التجريبي وقد اعتمد الباحث تصميم المجموعة التجريبية الواحدة ذات القياس القبلي والبعدي، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من العينة، والاختبار التحصيلي لقياس المعرفة،والملاحظة لقياس المهارات التدريبية، ومن نتائج الدراسة تحديد الاحتياجات الفعلية من قائمة الكفايات التعليمية المقترحة، والتي تضمنت(86) كفاية فرعية تمثل كل منها حاجة تدريبية مهنية، اندرجت تحت مجالات(تخطيط الدرس- تنفيذ الدرس- تقويم الدرس)، وتصميم برنامج تدريبي في صورة موديلات تعليمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح التطبيق البعدي، وللبرنامج التدريب أثر كبير على مستوى تحسين أداء المعلم، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير آلية التدريب، وكذلك توافر دراسات وأبحاث مستمرة ودعمها مادياً ومعنوياً لتحديد الاحتياجات التدريبية.

ما استفاده الباحث من الدراسات السابقة: ساهمت الدراسات السابقة في تدعيم الإطار العام والإطار النظري للبحث الحالي، وبناء أدواته، وكيفية إجراءاته.والتعرف على مصادر تحديد الاحتياجات التدريبية الأولية من مصادرها المختلفة، وإعداد قائمة بالاحتياجات التدريبية لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك في بناء البرنامج التدريبي المقترح، ومناقشة النتائج وتفسيرها، وتقديم التوصيات والمقترحات.

إجراءات البحث الميدانية

أولاً: منهج البحث: يمكن وصف المنهج المستخدم في هذا البحث بأنه منهج(وصفي، وشبه تجريبي لمجموعة واحدة)، فالجانب الوصفي فيه يتمثل في جمع البيانات عن الاحتياجات التدريبية، وتحليلها، وبناء برنامج مقترح لمديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار، والمنهج التجريبي التصميم القبلي- البعدي للتجربة حيث يصمم على مجموعة واحدة حيث تختبر قبل إدخال المتغير المستقل، وبعد إدخال المتغير المستقل يتم تحديد الأثر(العريقي،2009، ص10).

ثانياً: مجتمع البحث وعينته: يتكون مجتمع البحث من جميع مديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار في (أمانة العاصمة – صنعاء-، ومحافظة عمران) للعام الدراسي 2012م/2013م حيث بلغ عدد المديرين (52) مديراً. ونظراً لصغر حجم المجتمع الأصلي من المديرين والمديرات تم أخذه بالكامل في تطبيق أداة البحث؛ من أجل الحصول على بيانات واقعية ودقيقة تؤدي إلى نتائج أكثر علمية وشمولية في الاستفادة من أراء المجتمع الأصلي،والجدول التالي يوضح مجتمع، وعينة البحث:

جدول رقم (1) يبين مجتمع وعينة البحث التي تم تطبيق الاستبيان عليها

م	الإدارات بمكتب محو الأمية	المحافظة		المجموع
		أمانة العاصمة	عمران	
1	الإدارة العامة	11	11	22
2	المديرية	10	20	30
المجموع		21	31	52

ثالثاً: أداة البحث: استبانة تحديد الاحتياجات التدريبية

قياس صدق القائمة: تم عرض القائمة في صورتها الأوليةعلى مجموعة من ذوي الخبرة في الإدارة والتخطيط التربوي، والتدريب، وعلم النفس، وقد بلغ عددهم (21) خبيراً.وبعد أن أشار المحكمون إلى مناسبة القائمة، وأدلوا بآرائهم وملاحظاتهم على مكوناتها صمم الباحث استمارة خاصة بغرض تفريغ هذه الملاحظات العلمية اللازمة لصدق القائمة، وقد أسفرت هذه الخطوة تعديل عنوان المجال السابع الذي على (إدارة التغيير والتطوير التربوي)، والذي يصبح (إدارة

التغيير التربوي)، وأيضاً تعديل أو حذف أو دمج بعض الفقرات ببعض، أو إضافة بعض الفقرات.

الثبات:لحساب ثبات الاستبانة قام الباحث بتطبيقها استطلاعياً على (7) من مديري إدارات مكتب (محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة ومحافظة عمران)، ومن ثم أعاد الباحث التطبيق بعد أسبوعين على نفس العينة الاستطلاعية، وبعد استخراج درجات التطبيق الأول والثاني قام الباحث باستخراج معامل الارتباط بتطبيق معادلة بيرسون وقد بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.89)، وهذا يشير أن الاستبانة تتسم بدرجة عالية من الثبات.

رابعاً:الأساليب الاحصائية: تمت المعالجة لبيانات الاستبانة بواسطة الحاسب الآلي، باستخدام الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية والإنسانية (SPSS)، وقد تم استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وذلك لحساب الفروق بين أفراد العينة من حيث وجهة نظرهم حول درجة الاحتياج التدريبي للمعرفة أو المهارة، كما تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن المئوي، وذلك لتحديد الاحتياج التدريبي من وجهة نظر أفراد عينة البحث، وقد تم تحديد نسبة 50% فأكثر كحد أدنى يعبر عن حاجة المدير للتدريب.

البرنامج التدريبي: بناءً على ما توصلت إليه نتائج تحديد الاحتياجات التدريبية والمتمثلة في قائمة الاحتياجات التدريبية لمديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار التي تتضمن (64) حاجةً تدريبيةً، قام الباحث بتحويل صياغة فقرات قائمة الاحتياجات التدريبية على شكل أهداف للبرنامج التدريبي، وقد حرص الباحث على تغطية جميع مجالات الأهداف (المعرفية، الوجدانية، المهارية). وبناءً على ذلك تم تحديد محتوى البرنامج التدريبي،وتنظيمه في صورة وحدات تدريبيةهي:(مدخل مفاهيمي وقانوني،وإدارة حملة التوعية والدعوة لفتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار، والإدارة التربوية، وإدارة الجودة الشاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، والقيادة التربوية الفاعلة، والاتصال والتواصل والتعامل مع الآخرين، وإدارة التغيير التربوي، والمشاركة المجتمعية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وإدارة الاجتماعات وكتابة التقارير). وبعد إعداد محتوى البرنامج تم عرضه على عدد من المحكمين وقد بلغ عدد المحكمين(6) محكمين، وقد قام الباحث بإجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون. حيث أصبح محتوى البرنامج في صورته النهائية في تسع وحدات تدريبية.

الاختبار التحصيلي: اشتمل الاختبار التحصيلي على ثلاثة أنواع من الأسئلة هي:أسئلة الصواب والخطأ، والتي بلغ عددها (40) سؤالاً، وأسئلة الاختيار من متعدد، والتي بلغ عددها (28) سؤالاً، وأسئلة التكميل، والتي بلغ عددها (16) سؤالاً. وقد شملت الصورة الأولية للاختبار(100) مفردة غطت المحتوى النظري للبرنامج التدريبي، والأهداف الاجرائية بها.

الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها على مجموعة من الخبراء المحكمين، بهدف استطلاع آرائهم حول صحة صياغة مفردات الاختبار، ومدى دقتها ووضوحها

من الناحية العلمية، ومدى وضوح التعليمات، ومدى مناسبة مفردات الاختبار.وقد تم الأخذ بآراء الخبراء المحكمين في إجراء بعض التعديلات اللازمة للوصول إلى الصورة النهائية للاختبار التحصيلي.

صدق الاتساق البنائي: ولإيجاد صدق الاتساق البنائي تم قياس مدى ارتباط أقسم الاختبار بالنتيجة الكلية للأداة، وكانت جميع الأقسام في المستوى المقبول وذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.01) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات الاختبار وجميع فقراته.

حساب ثبات الاختبار: يقصد بالثبات دقة المقياس أو اتساقه عن طريق حصول الفرد نفسه على الدرجة نفسها أو درجة قريبة منها في الاختبار نفسه عند تطبيقه أكثر من مره. (أبوعلام،2004، ص429).تم تطبيق الاختبار التحصيلي على(3) أفراد كعينة استطلاعية من مديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة–صنعاء، وبعد(10) أيام، تم تطبيق الاختبار للمرة الثانية على نفس العينة الاستطلاعية. وتم استخدام معادلة بيرسون ووجد أن معامل الثبات(92.0%) وهي مرتفعة مما يؤكد الوثوق بالاختبار وصلاحيته للاستخدام.

الصورة النهائية للاختبار: بعد التأكد من الصدق والثبات أصبح الاختبار التحصيلي في صورته النهائية يحتوي على(84) سؤالاً معداً لاستخدامه في القياس التحصيلي للبرنامج التدريبي المقترح لدى مديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة.

تجربة البحث

أ- اختيار عينة البحث: اقتصر إجراء تجربة البحث على إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة، بالطريقة العشوائية، عن طريق إجراء القرعة بين مديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار (بأمانة العاصمة- صنعاء-، ومحافظة عمران)، فتم اختيار عينة مديري إدارات محو الأمية بأمانة العاصمة، لأن حضور البرنامج التدريبي يتطلب استعداداً وتفاعلاً لدى العينة، وميزانية لتنفيذه.

جدول رقم(2) يوضح عينة البحث التي تم تطبيق البرنامج التدريبي عليها

المتغير	مستوياته	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	11	%57.9
	أنثى	8	%42.1
المجموع		19	%100
المؤهل	تربوي	12	%63.2
	غير تربوي	7	%36.8

المجموع		19	%100
الوظيفة	مديراً بالإدارة العامة	10	%52.6
	مديراً بالمديرية	9	%47.4
المجموع		19	%100

ب- تطبيق الاختبار القبلي:اشتمل الاختبار التحصيلي على ثلاثة أنواع من الأسئلة هي:(الصح أوالخطأ، والاختيار من متعدد، والتكميل) أعدت في جداول يسهل لأفراد العينة تنظيم الإجابة، وللباحث التصحيح، وبعد إجراء الترتيبات اللازمة لتطبيق تجربة البحث، تم تطبيق الاختبار القبلي على عينة البحث.

ج- تنفيذ البرنامج التدريبي: تم تنفيذ البرنامج التدريبي على عينة البحث خلال الفترة من(2013/3/30م إلى 2013/4/9م)، وقد استغرق تنفيذه عشرة أيام بواقع ثلاث جلسات تدريبية، مدة كل جلسة (ساعة ونصف)، يتخلل اليوم التدريبي استراحة(لتناول طعام الإفطار- لأداء صلاة الظهر)، بهذا يصبح اليوم التدريبي مكون من(خمس ساعات) تدريبية.

د- **تطبيق الاختبار البعدي:** تم في الجلسة الثالثة من اليوم العاشر لتنفيذ البرنامج التدريبي، إعادة تطبيق الاختبار التحصيلي، تطبيقاً بعدياً على عينة البحث نفسه؛بغرض المقارنة بين درجات التطبيقين القبلي والبعدي، وذلك بغرض التعرف على فاعلية البرنامج التدريبي لمديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة- صنعاء- في تلبية احتياجاتهم التدريبية.

ه-الأساليب الاحصائية: لتحقيق أهداف البحث، وللتحقق من فرضياته،تم استخدام الأساليب الاحصائية الآتية:التوزيع التكراري للإجابات، والمتوسط الحسابي،والانحراف المعياري، والارتباط بين المجموعتين ومعنويته،واختبار(t) للفرق بين متوسطي عينتين مترابطتين، وحجم الأثر بمؤشر كوهين لفحص الفرضيات.**و**تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences.

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: نتائج الإجابة عن السؤال الأول

ما الاحتياجات التدريبية لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار من وجهة نظر المديرين أنفسهم؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة بالاحتياجات التدريبية لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار، اشتقت من مصادرعدة، وقد اشتملت في صورتها النهائية على(69) فقرة موزعة على(تسعة) مجالات، وفيما يلي عرض لهذه الاحتياجات بحسب المتوسطات الحسابية والوزن المئوي.

جدول رقم (3)يوضح الاحتياجات التدريبية من وجهة نظر المديرين مرتبة تنازلياً

حسب المتوسط والانحرافات المعيارية والوزن المئوي

رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي
16	يمتلك معارف متنوعة حول المتابعة	3.43	0.747	85.6
53	يوظف أنواع التغيير التربوي	3.33	0.694	83.1
13	يعد خطة تنفيذية لإدارته	3.25	0.742	81.3
14	يلم بمعارف متنوعة حول التنظيم	3.23	0.862	80.6
26	يمتلك معارف متنوعة حول القيادة الفاعلة	3.23	0.768	80.6
27	يميز بين الأنماط القيادية	3.23	0.768	80.6
28	يطبق أساليب القيادة الفاعلة	3.23	0.698	80.6
65	يدير اجتماع بنجاح	3.20	0.853	80.0
46	يوظف مهارة التحدث لإنجاح عملية الاتصال	3.18	0.903	79.4
37	يضع خطوات عملية لحل المشكلات الإدارية	3.18	0.813	79.4
39	يمتلك معارف متنوعة حول صناعة القرار	3.18	0.813	79.4
12	يتزود بمعارف متنوعة حول التخطيط التربوي	3.15	0.802	78.8
36	يحدد أهم المشكلات التي تواجه إدارة محوالأمية	3.15	0.921	78.8
47	يحاور الآخرين باقتدار	3.15	0.802	78.8
54	ينمي ثقة العاملين بأنفسهم ومشاركتهم في إحداث التغيير	3.15	0.834	78.8
56	يقترح الحلول المناسبة للصعوبات التي تعيق التغيير	3.15	0.802	78.8
64	يلم بمعارف متنوعة حول إدارة الاجتماعات	3.15	0.802	78.8
57	يعرف المشاركة المجتمعية	3.13	0.791	78.1
40	يطبق قواعد اتخاذ القرار	3.13	0.883	78.1
25	يحدد معايير جودة العملية التعليمية	3.13	0.939	78.1
9	يشارك في تنفيذ خطة حملة التوعية	3.13	0.853	78.1
15	يوظف خطوات عملية التنظيم في أعماله	3.10	0.591	77.5
24	يوظف معايير جودة الإدارة في مراكز وفصول محوالأمية	3.08	0.829	76.9
6	يحدد أهم المعلومات والبيانات التي يحتاجها في تصميم استمارة لحصر احتياجات المجتمع لفتح فصل محوالأمية	3.08	0.829	76.9
68	يمتلك معارف متنوعة حول كتابة التقارير	3.08	0.917	76.9
10	يوظف نتائج حملة التوعية للاستفادة منها في الحاق أكبر عدد ممكن من الأميين إلى فصول محوالأمية	3.05	0.846	76.3
11	يلم بمعارف متنوعة في علم الإدارة التربوية	3.05	0.932	76.3
38	يشارك في حل مشكلات إدارة محو الأمية وتعليم الكبار	3.05	0.749	76.3
43	يلم بمعارف متنوعة حول الاتصال والتواصل	3.05	1.037	76.3
66	يميز بين الاجتماعات الفاعلة وغير الفاعلة	3.05	0.876	76.3
3	يوظف التشريعات القانونية لمحو الأمية في عمله الإداري	3.03	0.862	75.6
55	يرصد الصعوبات التي تواجه إدارة محو الأمية لتنفيذ التغيير	3.03	0.862	75.6
17	يوظف وسائل متنوعة في المتابعة	3.00	0.877	75.0

23	يطبق معايير إدارة الجودة في مختلف جوانب الإدارة	3.00	0.784	75.0
41	يشرك العاملين لديه في عملية إصدار القرار	3.00	0.961	75.0
7	يوظف أدوات متنوعة للدعوة لفتح فصل محوالأمية	2.98	0.768	74.4
8	يوضح المفاهيم المتعلقة بحملات التوعية	2.98	0.768	74.4
44	يميز بين مستويات الاتصال	2.98	0.891	74.4
48	ينصت إلى المتحدث بشكل جيد	2.98	0.891	74.4
50	يقارن بين مفهومي(التغيير- التغير)	2.98	0.891	74.4
67	يكتب محضراً حول اجتماع معين	2.98	0.974	74.4
35	يوضح مفهوم حل المشكلات	2.93	1.228	73.1
61	يفعل دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال محوالأمية	2.93	0.859	73.1
18	يقيم عمل العاملين بالإدارة بدقة	2.90	0.982	72.5
30	يحدد العناصر الرئيسية لعملية التفويض	2.90	0.928	72.5
58	يوضح أهمية المشاركة المجتمعية	2.90	0.709	72.5
52	يناقش أساليب التعامل مع مقاومة التغيير التربوي	2.88	0.791	71.9
59	يعدد أهداف المشاركة المجتمعية	2.88	0.853	71.9
60	يميز بين أنماط المشاركة المجتمعية	2.88	0.723	71.9
29	يلم بمعارف متنوعة حول تفويض الصلاحيات	2.85	0.975	71.3
31	يفوض بعض مهامه الإدارية	2.85	0.921	71.3
45	يعدد أنواع الاتصال	2.85	1.027	71.3
4	يوظف مهامه كما وردت في مشروع اللائحة التنظيمية لجهاز محو الأمية في عمله الإداري	2.83	1.083	70.6
33	يطبق مبدأ الثواب والعقاب بفاعلية	2.83	1.152	70.6
42	يبتعد عن تطبيق القرارات الخاطئة	2.83	1.152	70.6
51	يوضح أهمية التغيير التربوي	2.83	0.844	70.6
69	يكتب تقريراً حول نشاط معين	2.83	0.931	70.6
1	يوضح المفاهيم المتصلة بتعليم الكبار	2.80	1.018	70.0
2	يعدد أهدف برامج محو الأمية وتعليم الكبار	2.80	0.966	70.0
22	يوضح مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم	2.75	0.840	68.8
34	يوظف النماذج المختلفة للتحفيز في عمله بحسب الحاجة	2.73	0.933	68.1
19	يقدم تغذية راجعة للعاملين	2.68	0.971	66.9
32	يوضح مفهوم التحفيز	2.65	1.189	66.3
4	يتعرف على الهيكل التنظيمي لجهاز محوالأمية	2.53	0.960	63.1
49	يتعامل باقتدار مع أنماط السلوك البشري	1.58	0.844	39.4
62	يبن مفهوم التطوع	1.33	0.616	33.1
21	يوظف الإدارة بالأهداف في مجال عمله	1.23	0.530	30.6
63	يعدد أساليب تفعيل العمل الطوعي	1.20	0.516	30.0
20	يلم بمعارف متنوعة حول الإدارة بالأهداف	1.18	0.636	29.4

يتضح من الجدول السابق أن درجة الاحتياج التدريبي للفقرات في قائمة الاحتياجات التدريبية تراوحت ما بين(كبيرة جداً، وكبيرة، وقليلة) حيث بلغ عدد فقرات درجة الاحتياج كبيرة جداً(8) فقرات، وبنسبة(11.59%) من إجمالي فقرات القائمة أعلاها الفقرة (يمتلك معارف متنوعة حول المتابعة) بمتوسط حسابي(3.43)، ووزن مئوي(85.6)، وأدناها الفقرة (يدير اجتماع بنجاح) بمتوسط حسابي (3.20)، وبوزن مئوي (80.0)، وحصلت (56) فقرة على درجة احتياج كبيرة بنسبة (81.16%) أعلاها الفقرة (يوظف مهارة التحدث لانجاح عملية الاتصال)، والفقرة(يضع خطوات عملية لحل المشكلات الإدارية)، وأيضاً الفقرة(يمتلك معارف متنوعة حول صناعة القرار) متوسطاتها (3.18)، ووزن مئوي (79.4)، وأدناها الفقرة (يتعرف على الهيكل التنظيمي لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار) بمتوسط حسابي (2.53)، وبوزن مئوي (63.1)، وحصلت (5) فقرات على درجة احتياج قليلة بنسبة (7.25%) أعلاها الفقرة (يتعامل باقتدار مع أنماط السلوك البشري) بمتوسط حسابي (1.58)،وبوزن مئوي (39.4)، وأدناها الفقرة (يلم بمعارف متنوعة حول الإدارة بالأهداف) بمتوسط حسابي (1.18)، وبوزن مئوي (29.4).

ثانياً: نتائج الإجابة عن السؤال الثاني

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية للاحتياجات التدريبية لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار وفقاً لمتغير(الجنس- المؤهل)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات الاحتياجات التدريبية، وتم حساب قيمة الاختبار (T-test) تبعاً لمتغير الجنس، والمؤهل، وفيما يلي توضيح لذلك حسب الجنس (ذكر- أنثى).

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتيجة اختبارT-test لمجالات الأداة ككل – درجة الاحتياج تبعا لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة F	درجة الحرية df	مستوى الدلالةsig	الدلالة اللفظية
مدخل مفاهيمي وقانوني	ذكور	28	2.8929	0.99403	0.849	2.248	38	0.142	غير دالة
	إناث	12	2.6250	0.67840			30.155		
إدارة حملة التوعية	ذكور	28	3.0179	0.65943	-0.637	0.000	38	0.988	غير دالة
	إناث	12	3.1667	0.71774			19.366		
الإدارة التربوية	ذكور	28	2.9643	0.79266	1.322	1.232	38	0.274	غير دالة
	إناث	12	2.6250	0.60772			27.033		

إدارة الجودة الشاملة في محو الأمية	ذكور	28	2.2857	0.61507	2.297	2.390	38	0.130	غير دالة
	إناث	12	1.8333	0.44381			28.653		
القيادة التربوية الفاعلة	ذكور	28	3.0893	0.74602	0.834	0.011	38	0.917	غير دالة
	إناث	12	2.8750	0.74239			20.980		
الإتصال والتواصل والتعامل مع الآخرين	ذكور	28	2.3214	0.79599	0.108	0.002	38	0.963	غير دالة
	إناث	12	2.2917	0.81068			20.539		
إدارة التغيير التربوي	ذكور	28	3.0357	0.76894	-0.371	4.855	38	0.034	دالة
	إناث	12	3.1250	0.48265			32.351		
المشاركة المجتمعية	ذكور	28	2.2143	0.39508	1.265	0.042	38	0.839	غير دالة
	إناث	12	2.0417	0.39648			20.818		
إدارة الاجتماعات وكتابة التقارير	ذكور	28	2.9107	0.83946	-0.939	4.562	38	0.039	دالة
	إناث	12	3.1667	0.65134			26.719		
الأداة ككل	ذكور	28	2.8571	0.65060	0.672	0.511	38	0.479	غير دالة
	إناث	12	2.7083	0.62006			21.848		

من الجدول رقم (4) يتضح الآتي:عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المديرين (الذكور) والمديرات (الإناث) في جميع المجالات ككل، وأيضاً في (7) مجالات من مجالات الاحتياجات التدريبية هي: (مدخل مفاهيمي وقانوني- إدارة حملة التوعية والدعوة لفتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار- الإدارة التربوية- استراتيجيات إدارية حديثة- القيادة التربوية الفاعلة- الاتصال والتواصل والتعامل مع الآخرين- المشاركة المجتمعية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار). مما يوضح تطابق وجهات النظر فيما بينهم بالنسبة لاحتياجاتهم التدريبية للمجالات السبعة.بناء على ذلك تقبل الفرضية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة للاحتياجات أفراد العينة للاحتياجات التدريبية لمديري إدارات محو الأمية في(أمانة العاصمة- صنعاء- محافظة عمران) تعزى لمتغير الجنس. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(القباطي،2011). يمكن تفسير ذلك بأن الاحتياجات التدريبية تمثل احتياجات مهنية بحتة، وليس لها علاقة بجنس المدير ذكراً كان أو أنثى، حيث أن المهنة تتطلب الاحتياج.بينما مجالين من مجالات الاحتياجات هما: (إدارة التغيير التربوي- إدارة الاجتماعات وكتابة التقارير) توجد فروق ذات دلالة إحصائياً

وفقاً لمتغير الجنس (ذكور- إناث). ربما يعود ذلك إلى أن عينة البحث (المديرات) بحاجة إلى تدريب في مجال (إدارة التغيير التربوي- إدارة الاجتماعات وكتابة التقارير).ويعزى ذلك إلى شعور الإناث أن الذكور هم المسيطرين على المناصب الإدارية بحكم طبيعة وعادات المجتمع اليمني التي لا يزال الرجل هو صاحب الأمر والنهي فلديها طموح في اكتساب معارف وخبرات ومهارات في إدارة التغيير، والاجتماعات، من أجل إثبات الذات، ومحاولة إقناع أخيها الرجل بأهميتها، وتطبيقها في الواقع العملي.

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتيجة اختبارT-test

المجال	المؤهل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة F	درجة الحرية df	مستوى الدلالة sig	الدلالة اللفظية
مدخل مفاهيمي وقانوني	تربوي	31	2.7419	0.97358	-0.907	1.327	38	0.257	غير دالة
	غير تربوي	9	3.0556	0.63465			20.157		
إدارة حملة التوعية	تربوي	31	2.9355	0.65501	-2.344	0.357	38	0.554	غير دالة
	غير تربوي	9	3.5000	0.55902			15.012		
الإدارة التربوية	تربوي	31	2.8710	0.75242	0.131	0.005	38	0.942	غير دالة
	غير تربوي	9	2.8333	0.79057			12.530		
إدارة الجودة الشاملة في مجال محوالأمية	تربوي	31	2.1935	0.62819	0.847	5.900	38	0.020	دالة
	غير تربوي	9	2.0000	0.50000			16.110		
القيادة التربوية الفاعلة	تربوي	31	3.0161	0.74704	-0.139	0.249	38	0.620	غير دالة
	غير تربوي	9	3.0556	0.76830			12.738		
الإتصال والتواصل والتعامل مع الأخرين	تربوي	31	2.3226	0.81187	0.148	0.720	38	0.401	غير دالة
	غير تربوي	9	2.2778	0.75462			13.863		

إدارة التغيير التربوي	تربوي	31	3.1452	0.64799	1.424	0.517	38	0.476	غير دالة
	غير تربوي	9	2.7778	0.79495			11.272		
المشاركة المجتمعية في مجال محوالأمية	تربوي	31	2.2097	0.35996	1.407	0.058	38	0.811	غير دالة
	غير تربوي	9	2.0000	0.50000			10.525		
إدارة الاجتماعات وكتابة التقارير	تربوي	31	3.0323	0.74089	0.662	1.026	38	0.318	غير دالة
	غير تربوي	9	2.8333	0.96825			10.867		
الأداة ككل	تربوي	31	2.7903	0.60241	-0.404	0.516	38	0.477	غير دالة
	غير تربوي	9	2.8889	0.78174			10.910		

لمجالات الأداة ككل – درجة الاحتياج تبعا لمتغير المؤهل

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المديرين (التربويين، وغير التربويين) في جميع المجالات ككل، وأيضاً في (8) مجالات من مجالات قائمة الاحتياجات التدريبية هي: (مدخل مفاهيمي وقانوني، وإدارة حملة التوعية والدعوة للفتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار، والإدارة التربوية، والقيادة التربوية الفاعلة، والاتصال والتواصل والتعامل مع الآخرين،وإدارة التغيير التربوي،والمشاركة المجتمعية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وإدارة الاجتماعات وكتابة التقارير).مما يوضح تطابق وجهات النظر فيما بينهم بالنسبة للاحتياجات التدريبية للمجالات الثمانية. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن التربويين لم يتلقوا معلومات وتدريباً في مجالات الاحتياجات التدريبية خلال فترة تأهيلهم العلمي، مما جعل معلوماتهم ومهاراتهم في العمل الإداري تتفق مع معلومات ومهارات غير التربويين.وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(الخرابشة،1994)بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لتقديراتهم لدرجة الاحتياجات التدريبية تعزى لمتغير المؤهل في مجال إدارة الجودة الشاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار لصالح التربويين.

ثالثاً: نتائج الإجابة عن السؤال الثالث

ما البرنامج التدريبي المقترح لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية اليمنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم بناء برنامج تدريبي مقترح لمديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة صنعاءفي تسع وحدات تدريبية هي:(مدخل مفاهيمي وقانوني، وإدارة حملة التوعية والدعوة لفتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار،والإدارة التربوية، وإدارة الجودة الشاملة

في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، والقيادة التربوية الفاعلة، والاتصال والتواصل والتعامل مع الآخرين، وإدارة التغيير التربوي، والمشاركة المجتمعية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار،وإدارة الاجتماعات وكتابة التقارير).

رابعاً: نتائج الإجابة عن السؤال الرابع

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات مديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة صنعاء في التطبيق القبلي ومتوسط درجاتهم في التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لدرجات مديري إدارات عينة البحث في التطبيق القبلي، والتطبيق البعدي للاختبار التحصيلي، وتم حساب قيمة الاختبار (T-test)، وفيما يلي توضيح لذلك:

جدول رقم (6)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة عينة البحث في التطبيق القبلي والبعدي

الاختبار	عدد الأسئلة	المتوسط	الانحراف المعياري
القبلي	84	8.1905	3.9377
البعدي	84	16.142	5.5431

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات عينة البحث في الاختبار البعدي أعلى من متوسط درجات الاختبار القبلي.

جدول رقم (7)يوضح اختبار معامل الارتباط بين المجموعتين

المجموعة الأولى والثانية	عدد الأسئلة	متوسط الدرجات	القيمة الاحتمالية
	84	0.61	0.000

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين المجموعتين مستوى دلالة (sig<0.05). أي أن العلاقة معنوية بين المجموعتين، حيث أن قيمة معامل الارتباط هي(0.61) مما يدل على وجود الارتباط بين المجموعتين.

جدول رقم (8)استخدام اختبار t للفرق بين متوسط(الاختبار البعدي)

الاختبار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig. (2-tailed
القبلي – البعدي	7.9515	4.7404	18.07	83	0.000

يتضح من الجدول أن قيمة اختبار t المحسوبة لدلالة الفروق بين نتيجة الامتحان القبلي والبعدي (18.07) بقيمة احتمالية بلغت(0.000)) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوى الدلالة (0.05%) واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) بين متوسط درجات أفراد العينة في التطبيق القبلي ومتوسط درجاتهم في التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي. مما يشير إلى أن متوسط درجات العينة قد ازدادت وارتفعت بشكل ملحوظ في التطبيق البعدي عنه في التطبيق القبلي للاختبار التحصيلي.

خامساً: نتائج الإجابة عن السؤال الرئيس

ما فاعلية برنامج تدريبي مقترح لمديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية اليمنية في ضوء احتياجاتهم التدريبية؟

لإجابة السؤال تم حساب حجم التأثير للبرنامج التدريبي المقترح بإيجادمتوسط الفروق بين القياس القبلي والقياس البعدي، والانحراف المعياري للفروق.

معايير الحكم على قيمة مؤشر حجم الأثر:

وقد أشار كوهين (1988) إلي معايير للحكم على قيمة حجم الأثر المستخرجة بواسطة مؤشر d حيث أعتبره صغيراً عند قيمة(0.20) وأعتبره متوسطاً عند القيمة (0.50) وأعتبره كبيراً عند القيمة (0.80). (نصار،2002،ص19-20).

والآن يمكن حساب مؤشر حجم الأثر من خلال الصيغة التالية:

$$d = \frac{\mu_f}{\sigma_f}$$

حيث نجد أن: $\mu_f = \frac{16.1429 - 8.1905}{2} = 3.9758$

$$\sigma_f = 4.7404$$

وعليه فإن مؤشر حجم الأثر هو: $d = \frac{3.9758}{4.7404} = 0.838$

بما أن حجم الأثر (0.838) أكبر من(0.80) هذا يدل على أن البرنامج التدريبي المقترح له حجم تأثير كبير وذو فاعلية في تنمية أداء مديري إدارات عينة البحث في الجانب الإداري. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة(عمير،2011) التي أجمعت على فاعلية البرامج التدريبية.

نتائج البحث: يمكن استخلاص أهم نتائج البحث:

1- قائمة الاحتياجات التدريبية من وجهة نظر مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار مرتبة تنازلياً بحسب المتوسط الحسابي والوزن المئوي، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الأول للبحث وهي كما يأتي:

-الاحتياجات التدريبية من وجهة نظر عينة البحث قد تراوحت بين درجة احتياج (كبيرة جداً، وكبيرة، وقليلة)، تراوحت المتوسطات الحسابية بين(3.43، 1.18)، ووزن مئوي(85.6، 4.29) حيث بلغ عدد فقرات درجة الاحتياج كبيرة جداً (8) فقرات، وحصلت (56) فقرة على درجة احتياج كبيرة، وحصلت (5) فقرات على درجة احتياج قليلة، حيث بلغ عدد فقرات قائمة الاحتياجات (69) حاجة تدريبية.

-توجد احتياجات تدريبية لدى مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار في كافة مجالات الاستبانة المستخدمة في البحث وبدرجة كبيرة حصلت متوسطات درجات أفراد العينة عن المجالات التسع (2.8125)، ووزن مئوي (1.0).

2- لا توجد فروق بين تقدير أفراد العينة لدرجة الاحتياجات التدريبية تبعاً لمتغير (الجنس- المؤهل) في المجالات الآتية: (مدخل مفاهيمي وقانوني- إدارة حملة التوعية والدعوة لفتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار- الإدارة التربوية- القيادة التربوية الفاعلة- الاتصال والتواصل والتعامل مع الآخرين- المشاركة المجتمعية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار)، بينما لاتوجد فروق تبعاً لمتغير(الجنس) في مجال:(استراتيجيات إدارية حديثة)، ولاتوجد فروق تبعاً لمتغير(المؤهل) في مجالي:(إدارة التغيير التربوي- إدارة الاجتماعات وكتابة التقارير).

3- توجد فروق بين تقدير أفراد عينة البحث لدرجة الاحتياجات التدريبية للإناث في مجالي: (إدارة التغيير التربوي، وإدارة الاجتماعات وكتابة التقارير)،وتوجد فروق بين تقدير أفراد عينة البحث لدرجة الاحتياجات التدريبية لصالح التربويين في مجال:(استراتيجيات إدارية حديثة).

4-بناء برنامج تدريبي مقترح في تسع وحدات تدريبية.

5-توجد فروق بين متوسط درجات مديري إدارات مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة صنعاء في التطبيق القبلي ومتوسط درجاتهم في التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي لصالح التطبيق البعدي.

6-البرنامج التدريبي المقترح له حجم تأثير كبير وذو فاعلية في تنمية أداء مديري إدارات عينة البحث في الجانب الإداري.

توصيات ومقترحات البحث: في ضوء نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات الآتية:

1- تطبيق البرنامج التدريبي المعد من قبل الباحث، وتطبيقه على مديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظات الأخرى.

2- عقد دورات تدريبية بصورة مستمرة، وربط الترقية الوظيفية بالمشاركة في التدريب.

قائمة المـراجـع:

1- أبو علام، رجاء(2004)، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دارالنشر للجامعات، القاهرة.
2- الأعرجي، عاصم، والبطانة، محمد(2004)، تحديد الاحتياجات التدريبية في منظمات تكنولوجيا المعلومات، أربد للدراسات.
3- الخطيب،أحمد، رداح(2006)، التدريب الفعال، عمان، عالم الكتب الحديثة.
4- الخرابشة، طه(1994)، الاحتياجات التدريبية لمديري ومديرات المدارس الثانوية والأساسية الحكومية في محافظة الكرك"، كلية التربية، الجامعة الأردنية،الأردن.
5- العريقي، منصور(2009)، طرق البحث للباحثين في العلوم الإدارية والتسويقية والمالية والمصرفية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.
6- الطعاني، حسن(2007)، التدريب الإداري المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان.
7- القباطي، عثمان(2011)، الاحتياجات التدريبية لمديري المدارس الثانوية العامة في مدينة تعز بالجمهورية اليمنية من وجه نظرهم ونظر وكلائهم، مجلة جامعة دمشق، المجلد27.
8- الناقة، محمود(1997)، البرنامج التعليمي القائم على الكفاءات(أسسه وإجراءاته)، سعد سمك للنسخ والطباعة، القاهرة.
9- الهذلول، عبد الرحمن(2010)، الحاجات التدريبية لمديري مكاتب التربية والتعليم من وجهة نظر مديري المكاتب والمشرفين التربويين، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
10- بشور، منير(1997)، أفكار وملاحظات على هوامش بعض محاولات التخطيط ووضع الاستراتيجيات التربوية في البلاد العربية، المجلة العربية للتربية، المجلد 17، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
11- حسنين، حسن(2005)، تحديد الاحتياجات التدريبية(موارد وأدوات)، دار مجدلاوي للنشروالتوزيع، عمان.
12- عمير، عبد الله(2011)، فعالية برنامج تدريبي مقترح لتنمية أداء معلمي المواد العلمية بالمرحلة الثانوية في ضوء الاتجاهات المعاصرة لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة، كلية التربية، جامعة عدن، عدن.
13- محسن، محمد(2010)، الاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين في مدارس التعليم الثانوي العام في محافظة عدن، كلية التربية، جامعة عدن، عدن.
14- نصار يحيى(2002)، حجم الأثر كأسلوب إحصائي مكمل لفحص الفرضيات الإحصائية، مركزالبحوث التربوية، الرياض.

دور برنامج كابدال في تفعيل مساهمة المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر

The role of Capdel program in activating civil society contribution in local environmental planning in Algeria

د. سمير كيم، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة – الجزائر
أ.وهيبة كواشي، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر3- الجزائر
Samir kime, lecturer professor- Larbi Tebessi university- Algeria

Ouahiba Kouachi, Phd researcher, Algiers3 university- Algeria.

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة برنامج كابدال النموذجي في دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر، وفق الآليات التي يوفرها برنامج كابدال عبر التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية، عن طريق تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها.

توصلت الدراسة إلى أن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر يحتاج إلى حكامة التسيير البيئي المحلي، وتعبئة مختلف الفاعلين المحليين المعنيين عبر تعزيز الديمقراطية المشاركاتية. إضافة إلى الإستفادة من برنامج كابدال كمرجعية لتعزيز مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي.

الكلمات المفتاحية: كابدال، المجتمع المدني، التخطيط البيئي المحلي، التسيير البيئي، المخاطر البيئية.

Abstract: This study aims to analyze the contribution of Capdel program as a model to reinforce civil society organizations participation in local environmental planning in Algeria, according to the tools which Capdel program provides cross the multi-sectoral management of environmental risks, by strengthening the role of civil society in accompanying local

authorities in the implementation of local systems for prevention and manage risks and disasters.

The study concludes that that strengthening the role of civil society organizations in local environmental planning in Algeria requires local environmental management governance, and mobilizing the various local actors concerned, through the strengthening of participatory democracy. In addition, Capdel can be used as a reference to strengthen the contribution of civil society organizations to local environmental planning.

Keywords: Capdel, civil society, local environmental planning, environmental management, environmental risks.

خلفية الدراسة:

تتجه الدراسات المرتبطة بالجماعات المحلية إلى التركيز على الآليات الكفيلة بتحقيق التنمية المحلية، وفي هذا السياق تم تبني العديد من المقاربات وأبرزها مقاربة التسيير المحلي التشاركي القائمة على محورية الديمقراطية التشاركية كآلية لتوسيع قواعد التسيير المحلي عبر مشاركة مختلف الفواعل المعنية، وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني.

في هذا السياق يعتبر برنامج كابدال النموذجي أحد برامج الشراكة الدولية في مجال دعم التنمية المحلية، وقد تم تجسيد هذا البرنامج في الجزائر عبر مبادرة ثلاثية بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية ومفوضية الإتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد تضمن هذا البرنامج أربعة محاور كبرى لدعم التنمية المحلية، ومن بينها الإهتمام القطاع البيئي عبر دعم مختلف الفاعلين، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- تحليل إسهامات منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر.

- تحليل مختلف الآليات التي تضمنها برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين في التخطيط البيئي المحلي.

- تحليل أبرز المساهمات الجمعوية في مشروع التجديد الحضري على مستوى بلدية الخروب بولاية قسنطينة كبلدية نموذجية في اطار برنامج كابدال.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع المتطرق إليه وهو برنامج كابدال الذي يعد أحد أبرز نماذج الشراكة الدولية في مجال دعم الحكم المحلي، والذي إستفادت منه

الجزائر، إضافة إلى تركيز الدراسة على المجتمع المدني كأحد الفواعل المهمة في التسيير البيئي المحلي، حيث تعد تشاركية الفواعل غير الرسمية في التسيير المحلي أحد الأهداف الكبرى لبرنامج كابدال.

إشكالية الدراسة: إستنادا إلى ماتقدم سيتم من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: كيف يساهم برنامج كابدال في تفعيل أدوار المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر؟

1- برنامج كابدال كإطار لمساهمة المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي: مقاربة مفاهيمية:

لقد أصبح تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التسيير المحلي من الأولويات الإستراتيجية لدعم قدرات الجماعات المحلية، وذلك عبر مقاربة الديمقراطية التشاركية التي تسعى لدعم مساهمة المجتمع المدني في التسيير القطاعي للشؤون المحلية، وفي هذا السياق يشكل القطاع البيئي أحد المجالات التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساهمة فيه، عبر مختلف الآليات المتاحة في مجال التسيير المحلي.

1.1- مفهوم المجتمع المدني:

يطرح مفهوم المجتمع المدني الكثير من الجدل والنقاش نتيجة تعدد المساهمات وإختلاف وجهات النظر في طريقة فهم ومتابعة وتقصي تطور معاني المفهوم التاريخية وسياقاته الاجتماعية حسب عالم الاجتماع برهان غليون، ووفقا لهذا الطرح يمكن رصد تصورين رئيسيين للمجتمع المدني هما:

المفهوم الواسع: يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا، فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة- بإعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الإجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.

المفهوم الضيق: الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فقط ، فهو مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في إستقلال نسبي عن التجمعات التقليدية من ناحية (الأسرة، القبيلة ، العشيرة) ، وعن دولة المؤسسات الحديثة من ناحية ثانية (المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية، المؤسسة القضائية) (كربوسة عمراني، 2014، ص154).

غير أن هذا الطرح الذي يعتبر مفهوم المجتمع المدني هو التمييز بين المؤسسات التقليدية والحديثة يطرح عدة تداعيات سلبية على المفهوم وأهمها(زياني صالح ،2003، ص68):

-السقوط في تمثيل التجربة الأوربية بطريقة غير متبصرة.

-السقوط في تبني التمييز السابق يعني هدم أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني، وهو التعايش السلمي والدفاع عنه بين التنظيمات الإجتماعية المختلفة مهما كانت إتجاهاتها ومنطلقاتها الفكرية.

-السقوط في فخ هذا التمييز يشتت قوة تكوين تنظيمات المجتمع المدني.

من هذا المنطلق سيتم تبني التعريف الإجرائي التالي للمجتمع المدني:" هو مجموعة المؤسسات والمنظمات الطوعية وغير الربحية، وكذا مجموعة السلوكات المتموضعة بين الأسرة والدولة، تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع".

2.1- مفهوم التخطيط البيئي المحلي:

يمكن تعريف التخطيط البيئي المحلي كمايلي:" يعرف التخطيط البيئي المحلي على أنه:" عملية وضع تصور مسبق لما يجب عمله على المستوى المحلي بغية الحصول على الهدف، عبر إستشراق كافة الأنشطة الضرورية للوصول إلى الغاية من التنمية البيئية المحلية، سواء تضمن في فحواه موضوع البيئة المحلية بشكل كامل أو جزئي، وذلك يعود إلى الطابع التشاوري بين الأشخاص المحليين في إعداده ، والذي يؤدي إلى تحليل الأوضاع الحالية والمستقبلية للعنصر البيئي". (ريحاني أمينة، 2016، ص572).

كما يعرف التخطيط البيئي المحلي بأنه:" مفهوم ورؤية واعية تعمل كضابط لكل أنواع الخطط الإقتصادية والإجتماعية التي تستهدف إستخدام موارد البيئة بما يحقق لها الإستخدام المتوازن والآمن على المستوى المحلي، فعمليات التخطيط البيئي المحلي متكاملة مع عمليات التخطيط للتنمية المحلية والمستدامة، حيث يسمح التخطيط البيئي المحلي بإستيعاب إهتمامات حماية البيئة المحلية." (بن منصور عبد الكريم وأعراب سعيدة ، 2018، ص494).

على ضوء ماتقدم يمكن تعريف التخطيط البيئي المحلي على أنه آلية تقوم بها مجموعة الوحدات الإدارية الموجودة على المستوى المحلي في مجال حماية البيئة، وفق جانب وقائي وردعي، يكون بمشاركة مختلف الفواعل من أفراد وجمعيات، وذلك وفقا لما تقتضيه السياسة الرشيدة في التسيير المحلي ومراعاة لمقومات وظروف المنطقة المحلية.

3.1- التعريف ببرنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية:

كابدال **Capdel** أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية ، هو برنامج أطلقته الحكومة الجزائرية إبتداء من سنة **2017** ، وتشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الداخلية والجماعات

المحلية والتهيئة العمرانية ، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الإتحاد الأوربي بالجزائر، وقد خصص لهذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات(**2017-2020**) تمويل مشترك: حيث تساهم الحكومة الجزائرية بـ:**2،5 مليون يورو**، والإتحاد الأوروبي بـ: **7،7 مليون يورو**، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ: **170،000يورو** من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

يعتبر برنامج كابدال أحد المبادرات الهامة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية، من أجل بناء قدراتها الذاتية في مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الواقع المحلي من خلال متطلبات التنمية المحلية من جهة، كما تفرضها مقتضيات التنمية المستدامة للأقاليم من جهة أخرى(حاروش نور الدين و بن صالح صالحي، 2019، ص 1371).

في إطار تحديد أدوار كل طرف ضمن برنامج كابدال يقوم كل طرف بدور محدد كمايلي: (طواولة أمينة،2018، ص 115).

- تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية.

- تنضم وزارة الشؤون الخارجية: إلى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا.

- يساهم الاتحاد الأوروبي: بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة للحكامة الراشدة، وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.

- يساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية: بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر.

4.1- العلاقة الإرتباطية بين المجتمع المدني والتخطيط البيئي المحلي:

يمكن رصد العلاقة الإرتباطية بين منظمات المجتمع المدني والتخطيط البيئي المحلي من خلال الجوانب التالية:

منظمات المجتمع المدني كمرافق للجماعات المحلية في المجال البيئي: إنطلاقا من المبدأ العاشر لإعلان قمة الأرض، تنامت جمعيات ومنظمات غير حكومية نشطة في مجال البيئة في كثير من بلدان العالم ، وتنشأ هذه المنظمات عادة لسد الفجوات التي تتركها الحكومات وقطاع الأعمال، وقد تكونت آلاف من هذه المجموعات في كل من المجتمعات الصناعية والنامية، وقد تكون أحيانا الجمعيات البيئية عبارة عن منظمات محلية بموضوع واحد وتضم أعضاء قليلين، وهناك مجموعات أخرى متعددة الإهتمامات وعالمية في عضويتها وتوجهاتها.

يرتبط مجال مشاركة هذه الجمعيات في تسيير شؤون المجالس الشعبية البلدية ومتابعة نشاطها خاصة في مجال البيئة بمدى فعالية أعضائها وحسن تواصلهم مع المنتخبين المحليين وممثلي الإدارات العمومية المحلية، وبمدى إدراكهم بحقوقهم وواجباتهم المدنية(رمضان عبدالمجيد، 2011، ص 152).

مساهمة منظمات المجتمع المدني في صنع القرارات البيئية: تساهم الجمعيات المعتمدة قانونيا، والتي تمارس أنشطتها في مجال البيئية بشكل مباشر في صنع القرارات البيئية من خلال المساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق ما ينص عليه القانون، إذ تعتبر عضوية الجمعيات في الهيئات الحكومية إمتيازا مهما لها، نظرا للتأثير المباشر الذي يمكن أن يلعبه ممثلو الجمعيات من خلال التبليغ عن حالة البيئة وإتخاذ القرارات المناسبة عن طريق المناقشة وتقديم التوضيحات والدراسات والبيانات. كما تساهم الجمعيات البيئية في صنع القرارات البيئية بطريقة غير مباشرة عن طريق إعداد التقارير والدراسات والإستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة (لعروسي رابح و أهناني فاروق، 2019، ص327).

مساهمة منظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي البيئي: تبرز أهمية البعد التربوي ضمن جهود قطاع المجتمع المدني في حماية البيئة ، عن طريق حجم النشاط التربوي الذي تضطلع به بعض التنظيمات البيئية، والذي يصل حدود تخصصها المباشر كهيئات للتربية والتثقيف البيئي، كما هو الحال بالنسبة لشبكات المدارس البيئية الحرة أو" المدارس الإيكولوجية، ولا ينحصر اهتمام المجتمع المدني بمجال التربية البيئية على التنظيمات والجمعيات ذات البعد البيئي المباشر بل يمتد للعديد من الفعاليات الأخرى، كالنقابات العمالية التي يحتل موضوع التربية والتثقيف البيئي أهمية كبيرة ضمن برامجها التكوينية، والتي ترمي من خلالها إلى رفع مستوى وعي العمال بأهمية بيئة العمل وما تنطوي عليه من مخاطر تهدد سلامتهم الصحية وأمنهم وسلامة المحيط البيئي (وناس يحي، 2004، ص63).

مساهمة المجتمع المدني في جمع المعلومات المتعلقة بالقطاع البيئي: إن مواجهة المشاكل تقتضي الإلمام بكافة الجوانب المحيطة بها على نحو علمي ومنهجي لأن الوقوف على المعلومات المتعلقة بالبيئة أو تلك التي تهددها يقتضي أن تعطى الجمعيات الوطنية الحق في الإطلاع على المعلومات والبيانات المرتبطة بها والموجودة لدى الجهات الإدارية المختصة عن طريق طاقم من المختصين في مختلف المجالات، ولعل هذا الامر وجب تنظيمه بالضرورة بين الجمعيات التي تتعلق وتدافع عن البيئة والإدارة من طرف المشرع، وذلك حتى لا يحتج بسرية المستندات مما يشكل حائلا دون حصول الجمعيات على المعلومات اللازمة للقيام بالمهام المرجوة منها (توفيق أحمد أسعد، 2017، ص 65).

2- محورية المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي ضمن برنامج كابدال: مشروع التجديد الحضري ببلدية الخروب نموذجا:

يشكل القطاع البيئي أحد أهم المحاور الرئيسية ضمن برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية، وقد إهتم هذا البرنامج بأهمية دور المجتمع المدني في المساهمة في التسيير والتخطيط البيئي على المستوى المحلي، ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض مثال حول مساهمة الجمعيات المحلية ببلدية الخروب بقسنطينة كأحد البلديات النموذجية في إطار برنامج كابدال في مشروع التجديد الحضري المستدام.

1.2 مشروع التجديد الحضري ببلدية الخروب كأولوية قطاعية في إطار برنامج كابدال:

يتطلب برنامج كابدال تصميم كل نشاط وفقا للقطاعات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية المحلية المستدامة المحددة من قبل البلدية المرجعية، وهذا قصد ضمان الإتساق مابين مختلف أنواع الأنشطة التي يستهدفها برنامج كابدال في كل بلدية، وتتمثل القطاعات ذات الأولوية التي يجب أن تندرج في إطارها هذه المشاريع فيمايلي: بابار ولاية خنشلة في مجال الصناعات التقليدية للنساء(الزرابي) ، جانت ولاية إليزي في مجال السياحة والتراث الثقافي، جميلة ولاية سطيف في مجال السياحة والتراث الثقافي، الخروب ولاية قسنطينة في مجال التجديد الحضري، الغزوات ولاية تلمسان في مجال الصيد البحري، مسعد ولاية الجلفة في مجال الصناعات التقليدية(الجلد والصوف)، أولاد عبد القادر ولاية الشلف في مجال السياحة المحلية (البحيرة)، تيميمون ولاية أدرار في مجال السياحة والتراث الثقافي، بني معوش ولاية بجاية في مجال الفلاحة(التين المجفف)، بلدية تيقزيرت ولاية تيزي وزو في مجال الصيد البحري.(بلفكرات رشيد، 2019، ص 119).

ما يلاحظ من خلال عرض البلديات النموذجية التي شملها برنامج كابدال في الجزائر هي صفة التنوع من حيث توزيع البرنامج حسب الأقاليم الجغرافية بين بلديات ساحلية، حضرية، ريفية، صحراوية، إضافة إلى تباين في الأولويات الموضوعاتية الخاصة بكل بلدية، ومن أجل توضيح مساهمة برنامج كابدال في دعم وتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية البيئية، سنحاول تسليط الضوء على واقع التنمية البيئية ببلدية الخروب ولاية قسنطينة كبلدية نموذجية إستفادت من برنامج كابدال في مجال التجديد الحضري للمدينة نتيجة لتحديات التوسع الحضري المتسارع وغير المنضبط.

أصبحت الخروب" المدينة الولاية " عمرانيا و التي جمعت بين أنماط القرى والمدن التقليدية من جهة والتجمعات الحضرية الكبرى من جهة أخرى، قطب عصري طموح للرقي و التطور (الملاحة الجوية والمطار، السكة الحديدية، الطريق السيار شرق غرب، الصناعة الميكانيكية البيوتكنولوجية، الأقطاب الجامعية بامتياز، والنمو الفلاحي، و رمز للبلدية المشتركة حيث أنشأت بها ثلاث مدن جديدة في إقليمها(المدينة الجديدة علي منجلي، ماسينيسا، القطب الحضري عين نحاس في طور الانجاز).

2.2- الدورات التكوينية كآلية لدعم المبادرات الجمعوية في إطار مشروع التجديد الحضري ببلدية الخروب:يقوم برنامج كابدال على مجموعة من المرتكزات أبرزها المجلس الإستشاري البلدي، حيث يضم هذا المجلس ببلدية الخروب 60 مقعدا، موزعة على مختلف فئات الفاعلين المحليين أبرزها الجمعيات الفاعلة بعدد 15 مقعدا، الخبراء بعدد10 مقاعد، ممثلو السكان جمعيات الأحياء بعدد11 مقعدا، الفاعلون الاقتصاديون بعدد 15 مقعدا، الفئات الخاصة 9 مقاعد(شنيقر باديس،2018، ص38).

ما يلاحظ من خلال تركيبة المجلس البلدي الإستشاري لبلدية الخروب هو التنوع من حيث طبيعة الفاعلين، حيث تسمح عضوية الجمعيات الفاعلة وجمعيات الأحياء في هذا المجلس من تقديم إستشارات مختلفة خاصة بالتجديد الحضري المستدام، من طرف الجمعيات الفاعلة في المجال البيئي.

وفي إطار التشخيص الإقليمي لبلدية الخروب تم تنظيم ورشة شملت عديد الفاعلين ببلدية الخروب من أجل عرض التشخيص الإقليمي التشاركي، حيث تم عرض هذا التشخيص الذي تم إعداده بناء على المعطيات الرسمية إضافة الى تصور الفاعلين المحليين وأبرزهم منظمات المجتمع المدني.

ومن أجل تسليط الضوء مباشرة على المشاريع التي مولها برنامج كابدال ببلدية الخروب في إطار التجديد الحضري للبلدية، سيتم التركيز على مشروعين قامت بهما جمعيات محلية على مستوى بلدية الخروب، وهما مشروع التدفق الأخضر ومشروع المدينة الصحية، وسيتم توضيح أبرز النقاط المتعلقة بالمشروعين كمايلي:

1.2.2 مشروع التدفق الأخضر:

يدخل هذا المشروع الذي يترأسه السيد عمار بزاف رئيس جمعية أصدقاء البيئة بالخروب ضمن المشاريع الرئيسية التي مولتها حاضنة كابدال ببلدية الخروب، في هذا السياق نظمت جمعية أصدقاء البيئة بالخروب يوم 13فيفري 2021 دورة تكوينية في تقنيات البستنة، والتي تندرج ضمن مشروع التدفق الأخضر الخاص بالتجديد الحضري لبلدية الخروب، والمؤطر من طرف برنامج كابدال، وذلك بمشتلة التكوين المجتمعية بحي 500 مسكن مقر الجمعية، والموسومة ب(التعلم التطبيقي الميداني في تقنيات غرس العشب الطبيعي والنقل والتشتيل والتكاثر والتطعيم والترقيد الهوائي وكيفية غرس مختلف البدور والشجيرات والنباتات الظلية والمتسلقة)(بزاف عمار،2021).

كما إحتضن المركز الثقافي بالخروب يوم 6 فيفري 2021 اللقاء الرسمي لإنطلاق أربعة مشاريع جمعوية تم إنتقاؤها في إطار برنامج كابدال ببلدية الخروب النموذجية، ومن بين المشاريع البيئية التي تم تمويلها مشروع حيي يفرز لجمعية مديري ومسيري النشاطات التربوية والترفيهية

للشباب ببلدية الخروب، حيث يهدف هذا المشروع إلى فرز النفايات المنزلية بكل مدينتي الخروب وعلي منجلي(دهيلي عمار،2021).

في هذا السياق أكدت السيدة شيماء حجاج ممثلة جمعية مديري ومسيري ومؤطري النشاطات الترفيهية والتكوين بولاية قسنطينة، بان مشروع حيي يفرز يهدف إلى وضع نظام عملي للفرز الإنتقائي للنفايات، ويعتمد على التكوين لفائدة 40 متطوعا من الشباب والإطارات الجمعوية عبر 4 أحياء تجريبية، وسيساهمون في المرحلة الثانية الخاصة بالتوعية والتحسيس لعملية الفرز الإنتقائي، مع تكوين 10 شباب آخرين في مجال تسيير وتثمين النفايات، وتكوين ثالث يخص الفئة النسوية الماكثة في البيت في مجال رسكلة وتحويل النفايات، وهي العملية التي ستساهم في خلق 8 مناصب شغل لشباب بطالين، مع تسطير إسترجاع 40 بالمئة من نفايات التغليف أي النفايات القابلة للتدوير، على غرار إسترجاع 53طنا من البلاستيك و20 طنا من الكارتون لتكون موردا اقتصاديا اضافيا لبلدية الخروب وخلق ديناميكية إقتصادية بهذه البلدية النموذجية(حجاج شيماء، 2021).

2.2.2 مشروع المدينة الصحية:

يعد مشروع مدينتي الصحية للسيد شعيب عبد الصمد من المشاريع التي استفادت من دعم برنامج كابدال، وتعد الخروب أول بلدية في الإقليم الوطني لديها مركز صحي مجتمعي . و قد جعلت مكتبها للنظافة الصحية أولوية وشرعت في العلاج في المنزل بالتعاون مع جمعية الواحة لمساعدة مرضي السرطان .وقد تميز أيضا بافتتاح مركز خاص بمرضى متلازمة داروين، واخر للأشخاص المصابين بالتوحد، ومكان لمرضي السكري على مستوى الإطار الاستراتيجي للصحة العامة، مما يعطي بعدا حقيقيا لشعار" البلدية، صديق الصحة العمومية".

إن برنامج المدينة الصحية يمثل التزاما من قبل المجتمع الحضري لتحسين صحة سكانه من خلال التنمية المستدامة، أطلقت هذه المبادرة من طرف منظمة الصحة العالمية، وقد برز برنامج المدن الصحية على أنه أداة فعالة لتحسين الأداء الصحي في المناطق الحضرية ولا سيما منخفضة الدخل منها، حيث تلعب دور في تشكيل سياسة التحالفات المهنية والتقنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة(شنيقر باديس،2018، ص51).

كما تم القيام بيوم تحسيسي يوم 20 فيفري2020 حول مشروع مدينتي صحتي من خلال التطرق لموضوع المدينة الشاملة، وكذا تطور مفهوم الصحة في الوسط الحضري، إضافة الى عديد من اللقاءات التي تمت بالتنسيق مع معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة قسنطينة3 حول تسيير التقنيات الحضرية والصحة المجتمعية بالوسط الحضري.

في نفس السياق قامت جمعية مسيري جمعيات الشباب ببلدية الخروب صاحبة مشروع المدينة الصحية المدعم من طرف برنامج كابدال بتكوين لصالح منشطي الصحة المجتمعية يوم 20

فيفري2021 بمعهد تسيير التقنيات الحضرية بعنوان:"" دراسة تأثير المشاريع العمرانية على الصحة"" وتم توضيح ضرورة اجراء دراسات الأثر قبل انجاز المشاريع العمرانية والقوانين المؤطرة.

3- تحديات إسهام المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر:

إن التقييم الفعلي لدور منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر يرتبط برصد أهم المشكلات التي تواجه التخطيط البيئي المحلي، وكذا المعيقات المرتبطة بنشاط الجمعيات المختصة بقضايا البيئة.

1.3- المشكلات المرتبطة بالتخطيط البيئي المحلي:

على الرغم من تغير أسلوب تسيير البيئة إتجه التخطيط البيئي الحالي إلى التركيز على التخطيط الجهوي لإيجاد تكامل وتنسيق بين أعماله، غير أن إشكالات المخططات المحلية بقيت عالقة، ولم تسمح بتحديد دقيق لعلاقة الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في تسيير وحماية البيئة، وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد أبرز جوانب قصور التخطيط البيئي المحلي من خلال مايلي:

إستنزاف الموارد الطبيعية: لقد تأثرت الموارد الطبيعية بشكل واضح نتيجة التأثيرات الإقتصادية التي صاحب المرحلة الإصلاحية في الجزائر وإستنزافها للمحروقات بشكل خاص، ويتمثل هذا الإستنزاف في التقليل من قيمة المورد أو إختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة، ولا تكمن خطورة إستنزاف المورد فقط عند حد إختفائه أو التقليل من قيمته، وإنما الأخطر من كل هذا تأثير الإستنزاف على توازن النظام البيئي، والذي ينتج عنه أخطار غير مباشرة بالغة الخطورة، كالإفرازات الملوثة الناتجة عن التصنيع وصعوبة تسيير نفاياتها بالشكل السليم.

قلة الوعي البيئي: إلى جانب الإعتداء على الطبيعة ومحتوياتها، أصبحت الأنشطة الدافعة بعجلة التنمية سببا في التخلف البيئي وقلة الوعي البيئي لدى مواطني الجماعات المحلية، حيث لا يهتم الإعلام الموجه لهم بالبرامج الموعية للأخطار المحيطة بالبيئة ولاحتى بالدراسات البيئية، وقد أفرز هذا الوضع غلبة السطحية والإرتجالية الخارجة عن الرؤيا الوقائية في فحوى التخطيط المحلي في الشأن البيئي، فالخلل التقني في التخطيط البيئي يعود إلى الجانب الحضاري لسلوك الأفراد، وهو بمثابة توجيه عملي لتعامله مع البيئة والإنتفاع بها والحفاظ عليها في آن واحد(ريحاني أمينة، 2016، ص579).

ضعف التخطيط المتخصص لحماية البيئة على المستوى المحلي: تعتمد السياسة البيئية المعاصرة على مبدأ اللامركزية في التسيير، بإعتبار أن مهمة حماية البيئة قضية محلية أكثر منها مركزية، وذلك لقرب الهيئات المحلية من الواقع المعاش، ولما كانت هذه المهمة من المهام الرئيسية للدولة بمختلف مؤسساتها المركزية والمحلية، فإن الإدارة المحلية تعد إمتداد للإدارة

المركزية في مجال حماية البيئة من التلوث، يتأثر تنظيمها بالتطورات الحاصلة على مستوى الثانية، لكن تسليط الضوء على الممارسة التخطيطية في الجزائر المتخصصة في المجال البيئي يظهر تفاوتا بين المستويين، فنطاق التخطيط البيئي اللامركزي لا يرقى إلى التخطيط البيئي المركزي، فهو يتميز بالمحدودية ولايزال يعتمد بدرجة كبيرة على مخططات تهيئة المجال لحماية البيئة المحلية. (بن بولرباح العيد، 2017، ص167).

2.3- المشكلات المرتبطة بالجمعيات البيئية في الجزائر:

تعاني الجمعيات البيئية العديد من الصعوبات التي تحد من فعاليتها في إطار المساهمة في التخطيط البيئي المحلي، ويمكن توضيح أهم هذه الصعوبات من خلال مايلي:

ضعف العنصر البشري: إن تأخر تكريس الحق الجمعوي دستوريا وغياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات، أدى إلى إنحصار عدد الجمعيات، أو تراجع رغبة الجمهور للتطوع والنضال المدني، وكذلك قلة الحس الجمعوي، إضافة إلى ضعف نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر، كما أن هناك نقص ملحوظ في توجه النشاط الجمعوي إلى حماية البيئة، حيث أكد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة أن دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة لايزال هامشيا، وذلك يعود لنقص الكفاءات البشرية المتخصصة، إذ أن أغلب هذه الجمعيات تتشكل من أصدقاء لاتتوفر فيهم أساسيات النضال الجمعوي المتمثلة في الكفاءة والخبرة العلمية، وأيضا التخصص في المجال البيئي، إضافة إلى نقص التأطير والوعي القانوني الجمعوي لدى القيادات، وكذا غياب ثقافة العمل الجهوي وضعف ثقة المواطن في الجمعيات البيئية (مدين، 2014، ص12).

ضعف التمويل: يعتبر التمويل من الأمور الضرورية للجمعيات بغية تنفيذ وتجسيد مشاريعها في إطار الأهداف المسطرة، وبالرجوع إلى قانون الجمعيات الأخير 12-06 نجد أنه ثمة قيود كثيرة فيما يخص تمويل هذه الجمعيات، وهذا ما يجعل الجمعيات والبيئية منها حبيسة ما تمن به عليها الدولة، وبطريقة منهجية يمكن أن سياسة الدولة في هذا المجال تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

- تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع.

- الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص لعدم مجازفة هذا الأخير في دعم منظمات المجتمع المدني.

- كما أن التمويل الذاتي والبعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا، إذ غالبا ما نجد أن قيمة إشتراكات الأعضاء تكون ما بين 100دج و 200 دج للسنة، هذا بالإضافة إلى عدم إمتلاكها حق الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج (بوحنية، 2011، ص42).

- **ضعف التنسيق والتواصل بين الجمعيات:** نظرا لكون البيئة قضية الجميع ونظرا لتشعب وتداخل العناصر البيئية، بحيث يستحيل من الناحية العلمية والعملية إيجاد فصل مطلق بينها، فإنه من الضروري توحيد جهود منظمات المجتمع المدني العاملة في كل مجالات حماية البيئة، بل ومحاولة التواصل مع باقي أطياف الجمعيات الثقافية والرياضية والدينية والتربوية لتبادل الأفكار والخبرات وتنقيح البرامج والتعاون الإيجابي من أجل تنمية الوعي البيئي وزرع قيم الحفاظ على البيئة، ويجب أن لا ينحصر هذا التنسيق والتفاعل في نطاق ضيق، بل لابد أن يمتد إلى أبعد مدى ممكن ليتخذ الشكل التنسيقي المؤسسي في إطار فيدراليات تؤدي إلى تعميم الممارسات والإستفادة من التجارب الناجحة، وتعمل على توحيد الموارد والطاقات لإنجاز المشاريع الكبرى التي تتجاوز إمكانيات الجمعية الواحدة، إضافة إلى إكسابها وزنا يجعلها ورقة ضغط لها كلمتها في اتخاذ القرار البيئي ويمكنها من فرض شروطها في التعامل مع السلطة (مدين آمال،2014، ص14).

الخاتمة:

لقد تم من خلال هذه الدراسة تحليل دور برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية النموذجي في تفعيل مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر، وذلك إستنادا لمحورية القطاع البيئي ضمن إهتمامات هذا البرنامج، حيث إهتم برنامج كابدال بمسألة المقاربة المتعددة القطاعات للمخاطر البيئية على المستوى المحلي، وأكد على ضرورة إيلاء أهمية للقطاع البيئي ضمن المخططات التنموية على المستوى المحلي، وكذا ضرورة إشراك المجتمع المدني ودعمه للسلطات المحلية في تنفيذ أساليب الوقاية وتسيير الكوارث على المستوى المحلي.

على ضوء ماتقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

-يشكل برنامج كابدال النموذجي إطارا للتعاون عبر الإقليمي في مجال دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، وتوسيع مشاركة الفاعلين المحليين في مختلف المجالات وأبرزها المجتمع المدني.

-يعتبر القطاع البيئي محورا أساسيا ضمن برنامج كابدال النموذجي، الذي يسعى إلى ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن التخطيط الإستراتيجي المحلي عبر مشاركة مختلف الفاعلين وأبرزهم المجتمع المدني.

-لا يزال التخطيط البيئي المحلي في الجزائر يعاني من عدة جوانب قصور أبرزها إستنزاف الموارد الطبيعية، وكذا قلة الوعي البيئي وغياب التخطيط البيئي المتخصص.

-لا تزال مساهمة منظمات المجتمع المدني محدودة في مجال التخطيط البيئي المحلي بالنظر للعديد من الإعتبارات التنظيمية والمؤسساتية والتقنية.

على ضوء ما تقدم من النتائج يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

-ضرورة الإستفادة من برنامج كابدال النموذجي من أجل توسيع خيارات التنمية المستدامة المحلية عبر تعميق وتعزيز وإشراك مختلف الفواعل المحلية وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني.

-ضرورة توسيع مجال مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط المحلي في الجزائر عبر تفعيل المشاركة الفاعلة في صنع القرارات البيئية والرفع من مستوى الوعي البيئي في المستوى المحلي.

-ضرورة الإهتمام بمسألة التخطيط البيئي المحلي في الجزائر عبر الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة، وكذا إسناد عملية التخطيط لكفاءات متخصصة في هذا الشأن.

-ضرورة تعزيز القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني من أجل مساهمة أفضل في إطار التنمية المحلية، وفي التخطيط البيئي المحلي والتنمية المستدامة بشكل خاص.

قائمة المراجع:

1. أحمد أسعد توفيق. (2017). دور الجمعيات الوطنية في التوعية والحد من المخاطر البيئية: المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه نموذجا. تأليف طالبي سرور، *آليات حماية البيئة في الجزائر*. طرابلس: منشورات مركز جيل لحقوق الإنسان، لبنان.

2. بزاف عمار.(2021). دورة تكوينية حول تقنيات البستنة. http://www.findglocal.com/DZ/El-Khroub/395973607178273

3. بلفكرات رشيد. (2019).إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية واليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية تجربة كابدال نموذجا. مجلة الراصد العلمي،6(10)، جامعة وهران1، وهران، الجزائر.

4. بن بولرباح العيد. (2017). التخطيط البيئي المحلي كآلية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

5. بوحنية قوي. (2011). المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية. مجلة المغرب الموحد(10)، تونس.

6. بن منصور عبد الكريم ، و سعيدة أعراب. (2018). دور التخطيط في تحقيق التنمية المستدامة: مدى توظيف الإدارة للتخطيط لحماية البيئة. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 02 (01)،جامعة الأغواط، الأغواط ، الجزائر.

7. دهيلي عمار(2021). انطلاق أربعة مشاريع جمعوية ببلدية الخروب. https://elcharkelyaoum.com/2021/02/06/

8. وناس يحي. (2004). *المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات*. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

9. زياني صالح. (2003). واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في الوطن العربي. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية(9)، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر.

10. حجاج شيماء(2021). الاهتمام بالمرأة والشباب لترقية المجتمع وكشف المواهب. https://www.el-massa.com/dz

11. حاروش نور الدين، و صالحي بن صالح. (2019). كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(01)، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر.

12. طواولة أمينة. (2018). برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال)...خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 2 (3)، جامعة تلمسان، تلمسان، الجزائر.

13. لعروسي رابح ، و أهناني فاروق. (2019). الجمعيات البيئية كفاعل أساسي لحماية البيئة في الجزائر: قانون 03/10. *مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 18*(01)، جامعة أدرار، أدرار، الجزائر.

14. مدين آمال. (2014). المشاركة الجمعوية في حماية البيئة. *مجلة القانون والأعمال المغربية*(2)، المغرب.

15. كربوسة عمراني. (2014). ، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن أي دور. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 6*(16)، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

16. ريحاني أمينة. (2016). التخطيط البيئي المحلي في التشريع الجزائري. *مجلة المفكر، 11* (13)، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر.

17. رمضان عبد المجيد. (2011). دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

18. شنيقر باديس(2018)برنامج كابدال تجربة بلدية الخروب كمدينة صحية، مذكرة ماجستير، قسم التقنيات الحضرية والبيئة، كلية علوم الأرض والكون، جامعة قسنطينة3.

واقع التمكين الإداري للقيادات الوسطى التربوية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان

The reality of the administrative empowerment of the educational middle leaders in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman

د.رضية بنت سليمان الحبسية، كلية العلوم والآداب بجامعة نزوى، سلطنة عُمان

Radhiya Sulaiman Alhabsi

ملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التمكين الإداري للقيادات الوسطى التربوية بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات التي يقومون بها وفق نظام الخدمة المدنية، وتحليل ذلك في إطار ما ينبغي أن تقوم به تلك القيادات في مجال التمكين من منطلق مستوياتهم الإدارية في التنظيم. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، أهما: جوانب القوة: توجد أنظمة وقوانين تنظم عملية التعيين والترقية في المناصب القيادية، وتحديد نمط الاتصال بين ديوان عام الوزارة والمديريات في المحافظات التعليمية. جوانب الضعف: شغل الوظائف القيادية لا يشترط الإعداد المسبق المرتبط بالوظيفة، ولم تأخذ الوزارة بعد بمفهوم التمكين ولم تطبقه ولم تضع له تقنيين. جوانب الفرص: أكدت الرؤية المستقبلية (عمان2040) على ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية. كما أولت الوزارة اهتماما واضحاً بالدخول في عصر الإدارة الإلكترونية. جوانب التهديدات: أنّ النمط القيادي الموجود في وزارة التربية والتعليم، هو نظام مركزي. كما أن ديوان عام وزارة التربية والتعليم يستأثر برسم السياسات، وتحديد الأهداف. وقد اوصت الدراسة بتطوير ومأسسة الأنظمة الداخلية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، وتطوير النظام الإداري باتجاه اللامركزية بمنهجيات شمولية تكاملية.

الكلمات المفتاحية: التمكين الإداري -القيادات الوسطى التربوية -المركزية واللامركزية - المحافظات التعليمية -الرؤية المستقبلية.

Abstract: The study aimed to analyze the reality of the administrative empowerment of the educational middle leaders in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman, in addition to the roles and responsibilities that they perform according to the civil service system, and to analyze this within the framework of what those leaders should do in the field of empowerment based on their administrative levels of organization. The study came out with a few results, the most important

of which are: Strengths: There are regulations and laws that regulate the appointment and promotion process in leadership positions and define the pattern of communication between the Ministry's general office and the directorates in the educational governorates. Weaknesses: Occupying leadership positions is not a requirement for prior preparation related to the job, and the Ministry has not yet adopted the concept of empowerment, has not implemented it, and has not developed technicians for it. Opportunities: The future vision (Oman 2040) emphasized the need to pay attention to the development of human resources. The Ministry also paid a clear interest in entering the era of electronic management. Threats: The leadership pattern found in the Ministry of Education is a central system. The General Office of the Ministry of Education monopolizes policymaking and defining goals. The study recommended the development and institutionalization of the internal systems of the Ministry of Education, and the development of the administrative system towards decentralization with comprehensive, integrative methodologies.

key words: Administrative empowerment- The educational middle leaderships- Central and decentralization- Educational governorates- Future vision.

مقدمـــــــــة:

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تزايد الاهتمام بمفهوم التمكين الإداري وأهدافه وأبعاده المختلفة، والنتائج الإيجابية الناتجة عن تطبيقه، سواء بالنسبة للمنظمة أو العاملين، حيثُ أكدّت العديد من الدراسات على أهمية التمكين في تحقيق الميزة التنافسية، والتحول من الأنماط التنظيمية التي تتسم بدرجة عالية من المركزية إلى الأنماط التي تتسم باللامركزية والتي تساعد على سهولة الاتصال والتفاعل المباشر بين العاملين والإدارة، وزيادة الدافعية الذاتية للعاملين وتعزيز قدراتهم على التجديد والابتكار.

أكدت رؤية عمان 2040 على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، إذ تقوم رؤية عُمان 2040 على عدد من الأولويات الوطنية في مسارات متوازنة ؛ للوصول بعُمان إلى مصاف الدول المتقدمة. وتأتي حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع أحد تلك الأولويات؛ لأهميتها الكبيرة من حيث الاستخدام الفاعل للموارد الوطنية، وتحقيق مبادئ النزاهة والعدالة والشفافية والمحاسبة والمساءلة، وفق مؤشرات أداء محلية وعالمية. وعطفًا على ما اشتملت عليه الرؤية،

فإنّ لتحول السلطنة إلى تطلعاتها المستقبلية لمرحلة المعرفة والابتكار، لا بد من جاهزيتها في عدد من المجالات الأساسية، إذ يمثل الإنسان العُماني المُمَكّن أحدها.(رؤية عمان 2040)

فإنّه وعلى ضوء ما تقدم، ونظرًا للحاجة الحتميّة لعمل مؤسسات المجتمع كافة على تحقيق رؤية عمان 2040، فإنّ يتطلب قيادات ممكنة قادرة على قيادة دفة مؤسساتها نحو المستقبل بكل ثقة، لتكون عمان في مصاف الدول المتقدمة، من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة لتحليل واقع التمكين الإداري للقيادات الوسطى التربوية في سلطنة عمان، وبالتالي تقديم مقترحات لدعم تمكينهم على الوجه المأمول.

مشكلة الدراسة:

في ظِل المتغيرات العالمية المتسارعة، وتأكيدًا لضرورة قيام المؤسسات بالمراجعة المستمرة في ممارساتها الإدارية، وما يتطلب ذلك من تفعيل تمكين مواردها البشرية في إطار التوجهات الوطنية والأهداف الاستراتيجية للدولة. وعلى هذا الأساس، يتضح أنّ عملية تحليل واقع تمكين العاملين في المؤسسات أمرًا في غاية الأهمية، وعلى وجه الخصوص القيادات الوسطى لتلك المؤسسات. لذا فإنّ الدراسة الحالية تهدف إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما واقع البيئة الداخلية والخارجية للقيادات الإدارية في سلطنة عمان؟
- ما واقع القيادات الوسطى التربوية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان؟
- ما الأدوار الفعلية القيادات الوسطى التربوية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان؟
- ما الأساليب المقترحة التي يمكن أن تُسهم في تمكين القيادات الوسطى التربوية؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية، للتّعرف على واقع القيادات الوسطى التربوية، وأدوارهم في سلطنة عمان، كما هدفت إلى دراسة وتحليل ذلك الواقع من خلال تحليل واقع البيئة الداخلية والخارجية للقيادات الوسطى، والخروج بمقترحات لتمكين تلك القيادات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة دراسة وتحليل واقع القيادات الوسطى التربوية في سلطنة عمان. كما تُعد الدراسة الأولى-على حد علم الباحثة- لدراسة ذلك الواقع وفق أسلوب التحليل البيئي الاستراتيجي الرباعي SWOT خلال الفترة من 2000-2020م. وذلك من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في القيادة التربوية، وتلمس جوانب الضعف، والقوة، والفرص، والتحديات.

مصطلحات الدراسة:

التمكين الإداري: تعرّف **الدراسة الحالية التمكين الإداري على أنه:** استراتيجية تنظيمية تهدف إلى منح القيادات الوسطى التربوية بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان صلاحيات واسعة لأداء مهامهم الوظيفية في إطار من الرقابة الذاتية، دون تدخل مباشر من القيادات العليا، وذلك من خلال تفويض السلطة وزيادة المشاركة في المعلومات واتخاذ القرارات، وتعزيز العمل وفق فرق تُدار ذاتيا، وتنمية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، وتوفير بيئة عمل مناسبة ومحفزة لتحقيقه.

القيادات الوسطى التربوية: تقصد الدراسة الحالية بالقيادات الوسطى التربوية بأنهم: مديرو الدوائر والمديرون المساعدون ورؤساء الأقسام بديوان عام الوزارة وهم الأفراد المسئولون عن تنفيذ السياسات التربوية على مستوى الإدارات التي يشرفون عليها، وتلك التي تقع في نطاق اختصاصاتها. بالإضافة إلى مهمة التخطيط لتطوير وتحسين الأداء الوظيفي في تلك الإدارات؛ لتحقيق الأهداف العامة لوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.

ثانيا: واقع التمكين الإداري للقيادات الوسطى التربوية في سلطنة عمان

أولاً: واقع البيئة الداخلية والخارجية للقيادات الإدارية.

1- العناصر البشرية: تأتي أهمية القيادة من كونها جوهر العملية الإدارية حيث تشكل القيادة الإدارية الركيزة الأساسية لأي مجتمع من المجتمعات لبلوغ الكفاية التي تمكّنه من أن يستغل موارده البشرية والمادية والعلمية في مختلف الميادين، حيث تعتمد المنظمات على القيادات الإدارية للقيام بكل العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم، وتوجيه، وتقويم، ومتابعة. ولما كانت كل هذه الأعباء تقع على عاتق القيادات الإدارية فمن هذا المنطلق يجب الاهتمام بإعدادهم واختيارهم وتأهيلهم وتطويرهم وذلك بإعداد برامج تنمية مهنية تتيح لهذه القيادات اكتساب القدرات والمهارات القيادية والإدارية(عبد الفتاح، 2010، ص 26)

أ. الإعداد: في إطار سعي وزارة التربية والتعليم لإكساب مديري الدوائر ونوابهم المهارات والكفايات اللازمة بما من شأنه تجويد العمل الإداري، تبنّت المديرية العامة لتنمية الموارد البشرية ممثلة في دائرة التأهيل والتدريب إقامة برنامج تدريبي في مركز التدريب الرئيسي، لفئة مديري الدوائر ونوابهم بعنوان: برنامج تنمية المهارات الفنية والإدارية خلال الفترة 9-11/ابريل /2011م، ويركز على ثلاثة محاور وهي: مهارة حل المشكلات، واتخاذ القرار، ومهارة التخطيط، وإدارة فريق العمل، ومهارة إدارة الوقت(وزارة التربية والتعليم، 2011).

ب-الاختيار والتعيين: تأتي أهمية اختيار القادة من كون الإنسان أهم عنصر من عناصر التنمية والتطوير. واختيار الأفراد ذوي التأهيل العلمي، والتخصص، والقدرات والمهارات القيادية له أثرٌ فعّال على كفاءة الأداء في العمليات الإدارية، وإلى إنجاز الأعمال بمستوى عال كماً وكيفاً. إضافة إلى تنمية روح الانتماء وكذلك يُقلل من التكلفة، وكذلك تأتي أهمية الاختيار في القطاع التعليمي وذلك لما يلعبه هذا القطاع في سلطنة عمان من دور كبير في التنمية الشاملة(أحمد، 2011، ص (19

ج-الترقية: يُنظّم قانون الخدمة المدنية إجراءات الترقية في الجهاز الإداري للدولة حيثُ تحدد المادة(27) من الفصل السادس الخاص بالترقيات بأنه مع وجوب استيفاء الموظف اشتراطات شغل الوظيفة الأعلى تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها(وزارة الخدمة المدنية، 2014)

وفي دراسة (شمسة البادي 2009) حول تطوير معايير وأساليب اختيار القيادات التعليمية الوسطى بوزارة التربية والتعليم والمديريات التابعة لها أكدت الدراسة الآتي(البادية، 2006):

- لا توجد قائمة محددة ومعدة مسبقاً تتضمن معايير الاختيار يتم الرجوع إليها.
- يتم الاختيار في وزارة التربية والتعليم والمديريات التابعة لها بناء على الخبرة والمؤهل العلمي والكفاءة العلمية استناداً على تقرير الأداء الوظيفي وتزكية المدير الأعلى.
- كشفت الدراسة أنّ أكثر الأساليب استخداماً في الاختيار هي الترقية بالكفاءة وتزكية الرئيس المباشر في العمل.
- أنّ عملية الاختيار تتم دون الاهتمام الكافي بعقد الدورات التدريبية اللازمة لتنمية المهارات المرتبطة بالوظيفة الجديدة.

د-التنمية المهنية: لقد أظهرت دراسة (نبيل عبد الحافظ، 2010) مجموعة من الأسباب التي تحدّ من قدرة القيادات الإدارية على اتخاذ القرارات المناسبة منها: ضغوط العمل الداخلية والضغوط الخارجية، وتدخل في الاختصاص. كما أشارت الدراسة إلى بعض معيقات تنمية القيادات الإدارية وهذه المعيقات نابعة من وضع القيادات الإدارية وهي:

- محدودية توفر القيادة الإدارية الكفؤة بالقدر والمستوى المناسبين.
- القصور في سلامة طرق اختيار القادة الإداريين.
- نقص توافر الاستقرار الوظيفي للقيادات الإدارية.
- اعتماد القيادات الإدارية على الخبرات الأجنبية.

2-نظم العمل المتبعة: هذا وتعتبر ظاهرة طول إجراءات العمل بالأجهزة الحكومية عموماً تشكو منها الدول النامية، حيث إنّ هذه الظاهرة هي النتيجة الحتمية لظواهر أخرى: كالمركزية، وعدم التفويض، وضعف التنسيق والاتصالات، وتداخل في الاختصاصات، والتضخم الوظيفي، وجمود اللوائح. وهذا ما أكدته دراسة أمة اللطيف شيبان في أنّه يوجد بطء في عمليات تحديث اللوائح والقوانين المنظمة للعمل في المديريات التعليمية، نقلًا عن دراسة(موزه الجابري، 2003).

إلاّ أنّ دراسة(خالد الهنائي، 2006)، والتي هدفت إلى معرفة درجة تفويض السّلطة في مركز الوزارات بسلطنة عمان، توصلت إلى أنّ فهم القيادات الإدارية لمبادئ وقواعد تفويض السّلطة ودرجة التفويض كانت بدرجة مرتفعة. كما أشارت النتائج إلى أنّ معوقات التفويض كانت منخفضة، وهو ما يعني أن القيادات الإدارية في مراكز وزارات الخدمة المدنية تمارس التفويض وإنّ القوانين والتشريعات لا تعيق مثل هذا التفويض(الهنائي، 2006، ص 35).

وفي دراسة ميدانية قام بها نبيل عبد الحافظ، حول موضوع تنمية القيادات الإدارية بجهاز الخدمة المدنية بسلطنة عمان، وكان من ضمن محاور الدراسة محور حول النمط القيادي للقيادات الإدارية بجهاز الخدمة المدنية. وقد أكّد على أنّه لا يوجد نمط موحد تشترك فيه كل القيادات(عبد الفتاح، 2010، ص 41).

3-استخدام التقنية الحديثة. فيما يتعلق بمدى الاستفادة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات في إطار تنمية القيادات الإدارية، فقد تم تنفيذ برنامج تبادل الخبرات الذي نظمه ملتقى القيادات الخليجية لمدة يومين بمشاركة العديد من القيادات الإدارية العاملة في القطاعين العام والخاص بدول مجلس التعاون. وقد ركّز البرنامج على الاقتصاد المعرفي والحكومة الإلكترونية، كما ناقش البرنامج جوانب الفجوة المعلوماتية بين القيادات الحالية والأجيال الجديدة. وكذلك التحديات التي تواجه القيادات الإدارية للنهوض بالمجتمعات المحلية في عصر الثورة المعلوماتية، بالإضافة رفع الأداء والكفاءة والانتاجية للمؤسسات في ظل الادارة الإلكترونية(برنامج تبادل الخبرات بين القيادات الإدارية لدول الخليج العربي، 2006).

ثانياً: واقع القيادات الوسطى التربوية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.

النمط القيادي السائد في وزارة التربية والتعليم:

حدّد الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم المستويات والمسئوليات، بدءاً بقمة الهرم التي يمثلها الوزير ونزولاً إلى القاعدة مروراً بالمستويات الوسطى للوزارة. ولقد حدّد الهيكل التنظيمي اختصاصات كل جهة، كما وتم تحديد اختصاصات ومهام المديريات العامة والدوائر وفق التسلسل الهرمي الوظيفي. حيث يتكون التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان من مستويات ثلاثة رئيسية وهي(وزارة التربية والتعليم، 2015):

- المستوى الأول: وهو المستوى المركزي ويشكل قمة التنظيم الإداري وتمثله الوزارة.
- المستوى الثاني: وهو الإدارة الوسطى في التنظيم الإداري وتمثله المحافظات التعليمية.
- المستوى الثالث: وهو المستوى التنفيذي وتمثله المدرسة بوصفها وحدة إدارية تنفيذية تخضع للإدارة الوسطى بالمحافظات التعليمية.

وبالرجوع إلى الهيكل التنظيمي للوزارة فإنّ الملاحظ أنّه يوضح وبدقة نوع العلاقة بين وحدة وأخرى سواء على المستوى الأفقي أو المستوى الرأسي، ناهيك عن طبيعة عملية الاتصال بين تلك الوحدات، حيث أنّ أهم جوانب القوة في التنظيم الإداري لهذه الأجهزة هو تحديد علاقة العمل بين ديوان عام الوزارة والمديريات في المحافظات التعليمية، وتوزيعه لمستويات تنفيذه. كما أنّ الاتصالات بين المستويات الإدارية بالمحافظات التعليمية تتم بالطرق الرسمية المنصوص عليها في أنظمة الوزارة، وذلك وفق قنوات رسمية حددها الهيكل التنظيمي للوزارة، حيث تنساب الاتصالات من أعلى إلى أسفل، وتتمثل في اتصال مديري العموم في قمة المديرية إلى المديرين، ومنهم إلى رؤساء الأقسام(القاسمي، 2000، 39)

أكدت نتائج الدراسة أنّ أهم معوقات التطوير التنظيمي في مديريات التربية والتعليم هو طغيان المركزية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية. وقد حددّ (اللزامي، 2003) في دراسة تقويمية لأجهزة التخطيط التربوي بوزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم التابعة لها بسلطنة عمان أنّ أهم جوانب الضعف في التنظيم الإداري لأجهزة التخطيط هو أنّه لا يساعد على مبدأ التفويض للسلطة ولا يمنح المناطق التعليمية لا مركزية التخطيط(المسهلي، 2009).

وفي دراسة أجرتها (سحر بنت سعيد المنذري، 2013) لقياس درجة توفر الشفافية الإدارية في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان من وجهة نظر العاملين فيها، في ست مجالات هي: شفافية القوانين واللوائح والأنظمة، وشفافية صناعة واتخاذ القرار، وشفافية الاتصال الإداري، ومجال شفافية المعلومات، وشفافية تقييم الأداء، والمسائلة الإدارية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أنّ درجة مؤشرات الشفافية الإدارية في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان من وجهة نظر العاملين فيها جاءت متوسطة إجمالا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجالات (2.72).

1- **التشريعات القانونية:** تقوم وزارة التربية والتعليم برسم السياسات التربوية، وتحديد أهداف التعليم، ووضع الخطط والمشروعات التي تلزم لتحقيق الأهداف التربوية. كما تقوم بوصفها قمة الهرم التنظيمي الإداري بالعمليات الإشراقية والرقابة؛ للتأكد من تنفيذ السياسة التربوية وإنجازها، وفقاً لما هو محدد مسبق من قبلها، كما تقوم الوزارة بالاستعانة بالمجالس واللجان التي تشكلها للمشاركة في اقتراح السياسات والتشريعات التربوية(العويسي، 2008، ص 125).

وبالنظر إلى الحوافز -على سبيل المثال-التي نصّ عليها قانون الخدمة المدنية، وهو قانون يسري على كل وزارات الخدمة المدنية نجده قد اشتمل على حوافز مادية وأيضاً معنوية، حيث تمثلت الحوافز المادية في الترقية والمكافآت والعلاوات، بينما الحوافز المعنوية الإيجابية كانت عبارة عن التدريب والابتعاث والمنح الدراسية، أما الحوافز المعنوية السلبية كانت كالإنذار والخصم(وزارة الخدمة المدنية، 2010)

2- التدريب والتنمية المهنية: لقد أشارت نتائج دراسة العلوي، 2011 إلى الآتي(العلوي، 2011، ص 6-7):

أنّ أسباب ضعف برامج التنمية المهنية للقيادات التربوية بوزارة التربية والتعليم تمثلت في ضعف الاهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية للقيادات التربوية، قلة تفعيل استخدام الأساليب الحديثة في التنمية المهنية مثل: التدريب الإلكتروني، قلة مشاركة القيادات التربوية في احتياجاتهم من برامج التنمية المهنية، افتقار التنمية المهنية الموجهة للقيادات التربوية لنظام تقييم ومتابعة جيد بنسبة تتراوح بين(80.56% -94.44%). وتم إضافة أسباب أخرى لضعف برامج التنمية المهنية منها: عدم تنوع برامج التنمية المهنية وأساليبها، قلة خبرة ومهارة القائمين على التدريب، ضعف الدافعية للتنمية المهنية، عدم الربط بين برامج التنمية المهنية واحتياجات القيادات لتربوية من المهارات وتكرار محتوى برامج التنمية المهنية.

وبالمقابل فإنّ وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان أولت اهتمامها بالتنمية المهنية للقيادات التربوية، بالتعاون مع الجهات التي تعمل على تنمية القيادات في الجهاز الإداري للدولة، مثل وزارة الخدمة المدنية؛ لما لعملية تنمية القيادات الإدارية التربوية من أهمية في تسريع وتيرة تطبيق مجتمع عُمان الرقمي، والاهتمام الأكبر بتنمية الموارد البشرية(وزارة الشؤون القانونية، 2005). ويتبين خلال ذلك اهتمام الحكومة في خططها بتنمية الموارد البشرية.

كما أنّ وزارة التربية والتعليم بدأت بنهج التخطيط الاستراتيجي في تنمية الموارد البشرية ومن ضمنهم تنمية القيادة التربوية مهنيا. حيث حددّت لها رؤية ورسالة تعمل في إطارها في هذا المجال. وهي خطة مبنية على رؤية استراتيجية، كما تؤكّد ذلك المديرية العامة لتنمية الموارد البشرية التي تهدف للوصول" إلى التربوي الممتهن وإلى العنصر البشري القادر على التعامل مع متطلبات التحديث والتجديد الإيجابي"(وزارة التربية والتعليم، 2001، ص 7).

وسعيا نحو توسيع تطبيق اللامركزية في مجال التخطيط للتنمية المهنية، فقد طرأ تطورًا ملحوظًا في خطط التنمية المهنية من حيث الإعداد والتنفيذ، وكذلك من حيث المخصصات المالية المعتمدة لها. إذ تتجه نحو لامركزية الإعداد والتنفيذ بدرجة كبيرة، حيث يتم تشكيل لجان بالمحافظات تضم فئات مختلفة على المستوى الوظيفي والتخصص لحصر وتحديد الاحتياجات التدريبية، وإعداد استمارات تصميم البرامج التدريبية التي تعمل على سد الفجوات التدريبية وفقا للاحتياجات الفعلية. حيث تم تحديد آلية بناء البرنامج التدريبية في خطة الإنماء المهني، علمًا بأنه يتم تحديد نسب معينة لعدد البرامج التدريبية لكل وظيفة وتخصص(وزارة التربية والتعليم، 2013، ص 13).

وبالإضافة إلى ما سبق فإنّ وزارة التربية والتعليم، فقد تمّ تفعيل التقنية الحديثة في مجال تنمية الكوادر البشرية المنتسبة إليها؛ لإتاحة فرصة تبادل الخبرات فيما بينهم، حيث إنّ هناك جهودًا بدأت الوزارة من خلالها في تفعيل الشبكة العالمية للمعلومات. ولكنْ رغم الجهود الكبيرة في هذا المجال، ورغم السير فيه بخطى حثيثة، إلاّ أنّه لم يظهر تفعيله بما ينعكس على جوانب التنمية المهنية للقيادات الإدارية والقيادات الوسطى، ومازال محصوراً في الجوانب الإدارية الروتينية، بالإضافة إلى برامج التنمية المهنية التي ينفذها المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين من خلال منصة خاصة للتعلم في إطار التعلم الإلكتروني، كأحد أساليب التدريب المتبعة في المعهد التخصصي(وزارة التربية والتعليم، 2014).

وفي إطار توجه حكومة السلطنة نحو تحقيق الإجادة والتميز في الأداء الوظيفي والمؤسسي نفذّت وزارة التربية والتعليم برنامج تدريبي متكامل ينفذ بالتعاون مع معهد الإدارة العامة، ويهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالمعارف والمفاهيم الحديثة في مجالات الإدارة العصرية، واطلاعهم على أهم النظم والنظريات الإدارية والقيادية الحديثة، وإكسابهم المهارات المتكاملة في العمليات الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى الوصول بقدرات وإمكانات المشاركين إلى الأداء

المتطور والإدارة المجيدة لتطوير المؤسسة التربوية، وتمكينهم من التطبيق العملي للمهارات الإدارية والقيادية(جريدة عمان، 2019).

3- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إنّ وزارة التربية والتعليم عملت على الربط الإلكتروني من خلال نظام المراسلات مع المحافظات التعليمية وزيادة فاعليته، وكذلك ربط المحافظات التعليمية بمدارسها المختلفة واعتماد استخدام الشبكات اللاسلكية بالمدارس، الأمر الذي يسهل على المسئولين بالمحافظات التعليمية الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة بأسرع وأقل جهد(وزارة الخدمة المدنية، 2014، ص1-4).

من الملاحظ أنّ وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان أولت اهتمامًا واضحًا بالدخول في عصر الإدارة الإلكترونية، إذ تُعتبر من الوزارات التي لها السبق في ذلك اتساقا مع توجهات الحكومة في الخطة الخمسية السابعة (2010/2007 م)، في السعي للدخول إلى عصر الحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية(مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة، 2005، ص5). ويتطلب ذلك تنمية قياداتها لتكون قادرة على التعامل مع هذا النوع الحديث من الإدارة.

ولقد حرصت وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان في إطار تطويرها للتعليم على أن يتواكب مع ذلك التطوير، استخدام التقنيات الحديثة في جميع المستويات التعليمية والإدارية، وهذا التوجه من قبل الوزارة يتفق مع توجهات الدولة نحو الحكومة الإلكترونية. فقد عملت الوزارة على توفير أجهزة الحاسوب للمحافظات التعليمية والمدارس(وزارة التربية والتعليم، 2014، ص 9-10).

ثالثا: أدوار القيادات الوسطى التربوية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.

حددت وزارة الخدمة المدنية واجبات ومسئوليات لشاغلي وظائف القيادات الوسطى، والمتمثلة في مدير دائرة (دائرة/ مكتب) ومدير مساعد (دائرة/ مكتب) ورئيس قسم (قسم/ مركز)، وهي نفسها المعمول بها لشاغلي وظائف القيادات الوسطى التربوية(وزارة الخدمة المدنية، 2014، ص46-48).

ومن خلال تحليل مهام ومسؤوليات فئات القيادات الوسطى التربوية المحددة للدراسة الحالية، يمكن استخلاص أهم الأدوار التي تقوم بها القيادات الوسطى التربوية بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان وهي:

1- تخطيط للعمل ويتابع تنفيذ الخطط بما يتفق مع المعايير المحددة.
2- تقديم الدعم الفني بما يحقق معدلات الأداء المطلوبة.
3- تطبيق الأساليب القيادية الحديثة في مجال العمل.
4- تطوير إجراءات العمل.
5- إجراء الدراسات والبحوث المعنية بجودة الأداء.

مما سبق تتضح الحاجة إلى أهمية إعادة النظر في المهام والمسؤوليات الموكلة إلى القيادات الوسطى التربوية باتجاه تحقيق التمكين الإداري بما يتماشى مع متطلبات القرن الحادي

والعشرين؛ وذلك نظرًا للمزايا التي يُحَقّقهاُ تمكين العاملين، والمتمثلة في إطلاق طاقاتهم الكامنة نحو الإبداع، وتحسين دافعيتهم بما يضمن فعالية الأداء، وتحقيق التوازن الشخصي والمهني، والذي يؤدي إلى تنمية الرضا الوظيفي لديهم. فإنّ الحاجة لتمكينهم وفقا لمنظومة شاملة أمرٌ في غاية الأهمية. وذلك من خلال نظام عمل يسعى إلى تحسين أداء المؤسسة يُحدد مسارات وآليات للإجراءات التي تتم في المؤسسة لتحقيق أهدافها واستراتيجياتها.

ثالثا: الدراسة الميدانية وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل وصف للطريقة والإجراءات الخاصة بالجانب الميداني للدراسة الحالية من حيث وصف مجتمع الدراسة، وكيفية جمع المعلومات المطلوبة للدراسة، بالإضافة إلى تحديد منهجية الدراسة وطريقة تحليل البيانات.

مجتمع وعينة الدراسة. يتألف مجتمع الدراسة من المصادر والمواد التي نُشرت حول التمكين الإداري للقيادات الوسطى في سلطنة عمان بصفة عامة، والتربوية بصفة خاصة، كالأدبيات والدراسات العلمية، والقوانيين والتشريعات والقرارات الوزارية، واللوائح والأنظمة المعتمدة، والتحقيقات الصحفية.

منهج الدراسة: تقوم الدراسة على اسلوب التحليل البيئي الاستراتيجي الرباعيSWOT ، كأحد أساليب التحليل الكيفي، الذي يتمثل في الوصف النوعي لواقع تمكين القيادات الوسطى التربوية في سلطنة عمان.

خطوات الدراسة. لتنفيذ الدراسة قامت الباحثة بالخطوات التالية:

-تحديد الإطار العام للدراسة: خلفية الدراسة، مشكلتها، أسئلة الدراسة البحثية، أهدافها، الأهمية، ومصطلحات الدراسة.

- مراجعة الأدبيات من مصادر مختلفة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

- الدراسة التحليلية النوعية للأدبيات والوثائق، والتشريعات والقوانين، والدراسات السابقة التي نشرت المعلومات المرتبطة بالموضوع.

- استخلاص النتائج، وفق الجوانب الأساسية لمصفوفة التحليل البيئي الاستراتيجي الرباعي SWOT.

رابعًا: نتائج الدراسة.

أ- جوانب القوة: توجد أنظمة وقوانين تنظم عملية التعيين والترقية في المناصب القيادية، تشترط حد معين من التأهيل ومستوى الجدارة والخبرة العملية في كل وظيفة.

-تحديد علاقة العمل بين ديوان عام الوزارة والمديريات في المحافظات التعليمية، وتوزيعه لمستويات تنفيذه.

-حددت واجبات ومسئوليات لشاغلي وظائف القيادات الوسطى، والمتمثلة في مدير دائرة (دائرة/ مكتب) ومدير مساعد (دائرة/ مكتب) ورئيس قسم (قسم/ مركز).

ب- **جوانب الضعف.**

-ضعف في نظم الحوافز بنوعيها الإيجابي والسلبي، ووصف الأجهزة الحكومية في مجملها بضعف القدرة على التمييز بين من يعمل بكفاءة وبين من يقصر في عمله، على الرغم من النصّ القانوني في ذلك.

-رغم سعي الوزارة الحثيث نحو التطوير والتجديد وإدخال التقنيات والمفاهيم الحديثة سعياً منها نحو مواكبة العصر المليء بالمعلومات والسريع في إيقاعاته وتغيراته، إلاّ أنّ الوزارة لم تأخذ بعد بمفهوم التمكين ولم تطبقه ولم تضع له تقنيين.

-واقع الأدوار التي تقوم بها القيادات الوسطى التربوية في سلطنة عمان، تتمثل في أدوار تنفيذية بدرجة كبيرة. وأنّ تلك المهام في غالبيتها مهام تقع في نطاق الأدوار التفاعلية والمعلوماتية وخارج نطاق الأدوار القرارية.

ج- الفرص.

-أكدت الرؤية المستقبلية (عمان2040) على ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، من حيث حسن اختيار الكفاءات الإدارية والفنية من أجل تطوير قدراتها لمواكبة متطلبات العصر ومتغيراته.

-بدأت الوزارة بنهج التخطيط الاستراتيجي حيث حددّت لها رؤية ورسالة تعمل في إطارها في مجال تنمية الموارد البشرية، ويأتي برنامج الكفاءة الإدارية أحد أبرز البرامج التي تستهدف القيادات الوسطى التربوي والذي بدأ تنفيذه في 2017م.

-أولت الوزارة اهتماما واضحاً بالدخول في عصر الإدارة الإلكترونية، ويتطلب ذلك تنمية قياداتها لتكون قادرة على التعامل مع هذا النوع الحديث من الإدارة. وقد عملت على توفير الأنظمة الداعمة لتحقيق ذلك.

د- التهديدات.

-على الرغم من محاولات التطوير إلى أنّه ما زالت الأساليب البيروقراطية والإدارية التقليدية متواجدة بشكل قوي حيث لازال القائد الإداري يمسك بزمام الأمور وبجميع المعلومات؛ وذلك لكي يثبت لمسئوليه ولمرؤوسيه قدرته على ضبط الأمور في وحدته ومعرفته بكل ما يدور فيها صغيراً كان أم كبيراً.

-يستأثر ديوان عام وزارة التربية والتعليم برسم السياسات، وتحديد الأهداف، ووضع الاستراتيجيات، والخطط والمشروعات، وإصدار التشريعات والقوانين والتعاميم والقرارات، والقيام بعملية الرقابة على تنفيذ تلك القوانين والتعليمات.

-أنّ النمط القيادي الموجود في وزارة التربية والتعليم، هو نظام مركزي؛ وذلك لكونه يتركز مبدأ خط السّلطة وإتباع نظام مركزية اتخاذ القرارات مع الأخذ في ذات الوقت بالنظام الاستشاري والاستعانة بالخبراء.

ثالثا: الأساليب المقترحة لتمكين القيادات الوسطى التربوية في سلطنة عُمان.

أ- تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة، بما يُسهم في تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات.

ب-تطوير نظم وأساليب إدارة الموارد البشرية، مثل: الترشح للوظائف، المكافآت والترقيات، تقييم الأداء، تدريب العاملين، وفق معايير موضوعية.

ج- نظم معلومات فعّالة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالعاملين من حيث المؤهلات العلمية، الخبرات العملية، والمهارات والقدرات؛ للاسترشاد بها في إعداد الأهداف والبرامج الاستراتيجية.

د- تبنّي مجموعة من الأُسس والقيم التي تنمّي الإبداع والابتكار، وتطوير الإجراءات التي تُدعم الاستثمار في العنصر البشري.

ه- قناعة الإدارات العليا بأهمية تمكين العاملين، ودعمها لتأسيس الصف الثاني وفقا لمبدأ التخطيط التعاقبي.

و- حثّ العاملين على تنمية مهاراتهم وقدراتهم، وتشجيعهم على التّعلم المستمر. مع توفير بيئة عمل محفزة تسمح بالتجديد والتطوير.

ز- مراعاة التّنوع والتّباين بين العاملين، من حيث التّخصص والجدارات عند تفويض الصلاحيات وتوزيع المسؤوليات.

ح- اتباع أساليب موضوعية في تقييم الأداء. والتّأكيد على أهمية المتابعة، المحاسبية، والمساءلة على النتائج.

ط- التّدريب المستمر للعاملين، حيث يُعدّ التّدريب أحد أهم الآليات لتطوير المعارف، تعديل السلوك، وتنمية المهارات والاتجاهات.

رابعا: التوصيات.

على ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة، فإنّ الباحثة توصي بالآتي:

- تطوير ومأسسة الأنظمة الداخلية الخاصة بوزارة التربية والتعليم.

- تطوير النظام الإداري باتجاه اللامركزية بمنهجيات شمولية تكاملية.

- إجراء دراسات مستقبلية في مجال تمكين القيادات التربوية.

خامسا: الخاتمة.

تسعى الحكومات والمؤسسات وبشكل دائم في تطوير الأداء المؤسسي، وذلك من خلال تبنيها مجموعة من السياسات والأولويات الوطنية. على اعتبار أنّ هدف التطوير الإداري هو رفع كفاءة إدارة الموارد، مما ينتج عنه أفراد ممكنين قادرين على المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة. ولتطبيق استراتيجية تمكين العاملين، ينبغي على المؤسسات أنْ تغيّر النظرة للمورد البشري؛ من أجل تحقيق الميزة التنافسية بما يتناسب ورؤية عمان 2040 في ظل الثورة الصناعية الرابعة بأبعادها التكنولوجية، الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التمكين الإداري للقيادات الوسطى التربوية بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات التي يقومون بها وفق نظام الخدمة المدنية، وتحليل ذلك في إطار ما ينبغي أن تقوم به تلك القيادات في مجال التمكين من منطلق مستوياتهم الإدارية في التنظيم.

قائمة المراجع:

1.وثيقة رؤية عُمان 2040(2020). سلطنة عُمان، مسقط.

2.عبد الفتاح، نبيل(2010)، إدارة الجودة الشاملة ودورها المتوقع في تحسين الإنتاجية بالأجهزة الحكومية بسلطنة عمان، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان، مسقط.

3.وزارة التربية والتعليم(2011). المديرية العامة لتنمية الموارد البشرية، التقرير السنوي لإنجازات برامج وفعاليات الإنماء المهني، سلطنة عمان.

4.أحمد، عوض(2011). الاختيار لترشيد الوظيفية العامة، دراسة ميدانية عن الخدمة المدنية في سلطنة عمان، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان، مسقط.

5.وزارة الخدمة المدنية(2014). الدليل الإرشادي لتصنيف وترتيب الوظائف.

6.وزارة الخدمة المدنية(2014). قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2010/106، سلطنة عمان، مسقط.

7.البادي، شمساء(2006). تطوير معايير وأساليب اختيار القيادات التعليمية الوسطى بوزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية التابعة لها بسلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.

8.مركز الدراسات والبحوث(2014). مؤتمر الموارد البشرية والتأسيس للمستقبل، الفترة(20/ 10/ 2014م)، سلطنة عمان.

9.الحجري، حميد(2009). أثر تفويض السلطة على أداء القيادات الإدارية في مركز الوزارات بسلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة مؤتة.
10.الهنائي، خالد(2006). فعالية مركزية التخطيط التربوي في النظام التعليمي بسلطنة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنشائية والاجتماعية، قسم علوم التربية، تونس.
11.عبد الفتاح، نبيل(2010). تنمية القيادات الإدارية بجهاز الخدمة المدنية، مجلة الإداري، العدد 48، مارس 2010، مسقط: معهد الإدارة العامة.
12.جريدة الوطن. (2006). برنامج تبادل الخبرات بين القيادات الإدارية لدول الخليج العربي، سلطنة عمان، مسقط، العدد(8436).
13.وزارة التربية والتعليم(2010)، الهيكل التنظيمي، تم تحديث الهيكل التنظيمي حسب القرار الوزاري 2010/44م، على موقع www.moe.om، سلطنة عمان، مسقط، تاريخ الاسترجاع 2020/1/26م.
14.القاسمي، عايدة. (2000). معوقات الاتصال الإداري وبين مديريات التربية بالمناطق التعليمية والمدارس التابعة لها بسلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.
15.المسهلي، مسلم(2009). استراتيجية مقترحة للتنمية المهنية للقيادات الإدارية بمديريات التربية في سلطنة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
16.المنذري، سحر(2013). الشفافية الإدارية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان من وجهة نظر العاملين فيها، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس.
17.العويسي، رجب(2008). اللقاءات التربوية السنوية برئاسة وزير التربية والتعليم وأهمها في تطوير العمل التربوي، مجلة رسالة التربية، مجلة فصلية تصدرها وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، العدد الثاني والعشرون.
18.وزارة الخدمة المدنية(2010). قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2010/106.
19.العلوي، راشد(2011). التنمية المهنية للقيادات التربوية بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان على ضوى تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات التربوية.
20.وزارة الشؤون القانونية.(2015). المرسوم السلطاني رقم 2011/1م ، باعتماد الخطة الثامنة (2011-2015)، الصادر بتاريخ 2/ 1 / 2011م ، الجريدة الرسمية ، العدد (926) ، الملحق (1).
21.وزارة التربية والتعليم. (2011). التقرير السنوي لإنجازات برامج وفعاليات الإنماء المهني، المديرية العامة لتنمية الموارد البشرية، سلطنة عمان.
22.وزارة التربية والتعليم.(2013). خطة الإنماء المهني 2013م، سلطنة عمان، مسقط.
23.وزارة التربية والتعليم. (2014). مذكرة تعريفة بالمعهد التخصصي للتدريب المهني، سلطنة عمان، مسقط.

24.جريدة عمان(2019). التربية والتعليم تواصل جهودها الرامية إلى تجويد عناصر العملية التعليمية، على موقع https://www.omandaily.om/?p=748340، تم استرجاعه بتاريخ 9/ 12/ 2020م.
25.وزارة الخدمة المدنية(2012). الملتقى العربي بعنوان المهارات القانونية والإدارية والمالية للقيادة الاستراتيجية، الفترة من (1 -4 ابريل 2012م)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية، على موقع
26.مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة(2014). الخطة الخمسية السابعة (2005- 2011)، سلطنة عُمان.
27.وزارة التربية والتعليم(2014). القرار الوزاري رقم (2002/110)، مسقط سلطنة عمان.
28.وزارة الخدمة المدنية(2014). الدليل الإرشادي لتصنيف وترتيب الوظائف.

Democratic Arabic Center chaiman:

Ammar Sharaan

Editor-in-chief:

Dr. Bahri Saber

Mohamed Lamine debaghine Sétif 2 University

Democratic Arabic Center for
Strategic,Political and Economic Studies

Berlin- Germany

Journal of social sciences

International, scientific refereed Journal

Legal deposit V.R33616

ISSN 2568-6739